

ميدان: الحقوق و العلوم السياسية
شعبة: العلوم السياسية
تخصص: دراسات سياسية مقارنة

أطروحة مقدمة مكملة لنيل شهادة دكتوراه LMD في العلوم
السياسية تخصص دراسات سياسية مقارنة بعنوان:

السياسة العامة للتعليم العالي في الجزائر منذ 2003

-أ/د: غربي عزوز

- بن حبيرش يوسف

لجنة المناقشة

الاسم و اللقب	الرتبة	المؤسسة الجامعية	الصفة
أ.د محمد بلعسل	أستاذ التعليم العالي	جامعة المسيلة	رئيسا
عزوز غربي	أستاذ التعليم العالي	جامعة المسيلة	مشرفا و مقرا
أ.د حسين سالم	أستاذ التعليم العالي	جامعة المسيلة	ممتحنا
د. أسامة خوجة	أستاذ محاضر أ	جامعة المسيلة	ممتحنا
أ.د مبروك كاهي	أستاذ التعليم العالي	جامعة ورقلة	ممتحنا
د. حسين زاوش	أستاذ محاضر أ	جامعة تيزي وزو	ممتحنا

السنة الجامعية: 2025/2024

الشكر

نتقدم بخالص الشكر والتقدير الى أستاذي الفاضل أستاذ التعليم
العالي غربي عزوز الذي كان لنا الشرف الكبير بأن يتولى
الإشراف

على هذه الأطروحة والذي منحنا ثقته ولم يبخل علينا بنصائحه
القيمة خصوصا على الجهود التي بذلها في إطار المتابعة
الدائمة لهذا العمل فجزاه الله عنا كل خير.
والى كل من قدم إلينا المساعدة من قريب أو بعيد، وأخيرا الشكر
لكل الأساتذة الذين درسونا طوال المشوار الدراسي.

الاهـداء

بسم الله الرحمان الرحيم

الصلاة والسلام على سيدنا المصطفى وعلى آله وصحبه الكرام

أهدي هذا العمل المتواضع الى:

الى كل من قال فيهم عز وجل " وقل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا"
الى كل من أحب في الوجود بعد الله ورسوله إلى روح أبي الطاهرة الذي
سهر وتعب بث فيا وفي إخوتي روح العلم والأخلاق رحمة الله عليه
والدتي قرة عين وأدامك الله سراجا لي، إلى زوجتي الغالية حفظها الله التي
كانت سندا في كل خطوة من هذا العمل، إلى أبنائي فلدة كبدي محمد قصي
وأحمد مؤيد وجنى ابتهال.

الى سندي وعضدي ودعمي في الحياة إخوتي الى اقربائي والى من
رافقني طيلة مشواري وتقاسموا معي الحياة بحلوها ومرها، أصدقائي الى
كل من ساندني من بعيد او قريب لإتمام هذه الدراسة.

مقدمة

مقدمة

أصبح موضوع السياسة العامة، أحد المواضيع المطروحة في الساحة اليوم ، نظرا لتطورات المتسارعة و متلاحقة بفعل التغيرات الاقتصادية والاجتماعية وحتى التكنولوجية منها، و ان اختلفت مسمياتها و تعددت فهناك من يطلق عليها سياسات حكومية أو برامج حكومية و غيرها إلا أنها تبقى تشمل أو تدور في سياق واحد، الا وهو أنها عبارة عن عمل أو نشاط أو مجموعة من النشاطات التي تقوم بها الدولة أو النظام السياسي ممثلة بمؤسساتها الرسمية لحل و معالجة المشاكل القائمة داخل المجتمع، الذي ينظر أو يرى أن طبيعة هذه المشاكل أو القضايا تعيق نشاطه أو تهدد وجوده أو تخل بنظامه أو غير ذلك، فهي تعد محور اهتمام الباحثين، حيث أصبحت علما له أدواته و وسائله ومناهجه، يتمتع بقدرة تكيفية تعكس مروره بمراحل تطويرية، إن هذا الاهتمام الكبير من قبل الباحثين وحتى صناع القرار

المقدمة

باعتبارهم أحد الفواعل الملزمين بها يكمن في قدرته على مرافقة أفراد المجتمع في طرق التعبير وإن اختلفت إلا أن السياسة العامة لها قدرة استجابة و احتواء هذه القضايا او المشاكل تختلف من قطاع إلى آخر على حسب المؤسسات الهيكلية وطبيعة القطاع وطرق المعالجة . يولي صانع القرار باعتباره ممثلاً للدولة اهتماماً قاطعاً بالنظير بالسياسة العامة وكونها تعبر عن مطالب و احتياجات أفراد المجتمع من جهة و طريقة معالجته الجيدة تضمن له حق الوجود من جهة أخرى ، حيث يقوم نشاطها و عملها وفق آليات و طرق تمر بمراحل لمعالجة هذه المطالب التي تكون من بيئة محلية أو بيئة خارجية ضمن نطاق له حق التصرف فيه .

إن السياسة العامة في طرق إعدادها وصنعها تختلف من قطاع لآخر، فكل له طريقه وأساليبه وإمكانياته المتاحة، في معالجة القضايا والمشاكل التي يمر بها، فقطاع التعليم العالي هو أحد القطاعات المهمة والتي ليس بمنأى عن هذا الاهتمام المتزايد كونه قطاع حساساً وله مكانة في المجتمع ولدى صانع القرار على حد سوي ، فالحكومات تولي اهتماماً بالغاً بهذا القطاع، نظير ما يقدمه للمجتمع و للجميع القطاعات، لذلك اصبح ينظر اليوم للقطاع التعليم العالي عالمياً قطاعاً منتظر منه الكثير إذا توفرت له شروط و إمكانيات.

ينظر الباحثين والمختصين للمجتمع وقطاع التعليم العالي على أنهما يرتبطان بشكل وثيق جداً في أي دولة. يعد التعليم العالي من الأعمدة الأساسية التي تدعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية لأي مجتمع، فهو لا يقتصر على تعليم الأفراد وتزويدهم بالمعرفة، بل يمتد تأثيره ليشمل تطور الثقافة، تعزيز الوعي المجتمعي، وتنمية القيم الإنسانية. في هذا السياق، يشكل قطاع التعليم العالي حلقة وصل بين احتياجات المجتمع ومتطلباته ، غير أن صناع القرار يقدمون عناية خاصة بقطاع التعليم العالي بفرض إصلاحات بصفة مستمرة و إعطائه الصيغة التنافسية ، على غرار ما تفرضه سياقات الدولية من تحديات جديدة تتعلق بجودة التكوين، والحكامة الجامعية، والربط الفعال بين الجامعة و محيطها الاجتماعي والاقتصادي ، فالتعليم العالي لم يعد مجرد أداة لنقل المعرفة، بل أصبح رافعة استراتيجية للتنمية الوطنية، وعنصرًا حاسمًا في تعزيز التنافسية الدولية للدول، في ظل الحوكمة الجيدة عالمياً.

وفي هذا الإطار، بات من الضروري على صانع القرار الجزائري إعادة النظر في المنظومة التشريعية والتنظيمية التي تحكم القطاع التعليم العالي في الجزائر لكي يكون أكثر التنافسية وتحققاً للحكامة فعالة و تطبيق مؤشراتنا بطرق ملائمة وتحقيق نتائج فعلية ، ومساءلة مدى فاعلية السياسات العمومية التي وُضعت منذ الاستقلال إلى اليوم، خاصة في ظل التحول نحو اقتصاد المعرفة ومجتمع المعلومات و متطلبات الذكاء الاصطناعي التي أصبح لأمجال فيها للصدفة أو احتمالية الخطأ.

ان السياسة العامة لقطاع التعليم العالي في الجزائر تعاني الأمرين سواء من حيث تطبيق الحوكمة والدفع بالقطاع لمواكبة التطورات العالمية الحديثة من جهة وإعادة بناء منظومة

بصياغة سياسة عامة لقطاع التعليم العالي تكون أكثر احترافية وانفتاحا على المحيط السويو اقتصادي.

1- أهمية الدراسة :

- الأهمية العلمية

تعد السياسة العامة من المفاهيم التي لها القابلية و الرغبة في البحث خاصة يتعلق الامر بقطاع التعليم العالي في الجزائر هذا القطاع الذي يقدم خدمات معرفية علمية و تنمية اجتماعية ذات بعد اقتصادي، هذا القطاع الذي له مخرجات سنويا لا تحصى ولا تعد لكن لا يزال حبيس رهانات سلطوية و مركزية القرار رغم توفر ترسانة قانونية وتنظيمية إلا أنها لم تقدم الإضافة المرجوة لهذا القطاع العمومي المعرفي الخدماتي تنموي ، نسعى من خلال هذه الدراسة التحليلية الكشف عن مواطن الضعف وتعزيز مواطن القوة في كل الأطر التنظيمية و الميدانية و حتى في البناء الهيكلي للقطاع ككل ، و لما لا بإعطاء الحلول المناسبة والدفع بهذا القطاع الحيوي ليكون أكثر كفاءة و فاعلية بتطبيق الحوكمة و مقارباتها التنظيمية و التسيرية وفق آخر المؤشرات العلمية لها وتهتم هذه الدراسة العلمية:

- تحليل السياسة العامة من خلال مراحلها تحليليا علميا دقيقا لكشف عن كل ما يعيق قطاع التعليم العالي في الجزائر وماهي أسبابه وتقديم البديل له.

- تطبيق مؤشرات الحديثة للحوكمة ومواكبة التحول الموجة الثالثة وتأثيرها على مؤسسات التعليم العالي

- الحرص كل الحرص على العمل بالدفع بقطاع التعليم العالي بالانفتاح على مجاله الاجتماعي والاقتصادي

- الدفع بقطاع التعليم العالي بالعمل وفق المقاربات الحديثة للإدارة مستقبلا
- الأهمية العملية:

لا تختلف الأهمية العملية عن سابقتها كون قطاع التعليم العالي قطاعا معرفيا خدماتي ذات بعد تنموي بالدرجة الأولى يحرص على الدفع بالمجتمع بالنمو الوعي فكريا من خلال:

-إعداد رأس المال البشري المؤهل لتحفيز على البحث العلمي والابتكار.

- العمل على تحقيق التنمية المستدامة.

- العمل على دعم الاقتصاد الوطني .

- و العمل على نمو روح المنافسة محليا و عالميا .

2-أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى :

- إثراء المجال المعرفي للموضوع السياسة العامة للتعليم العالي وذلك من خلال الحوكمة والمقاربات الحديثة للإدارة تسيرا وتنظيما .

المقدمة

- محاولة الكشف بين العلاقة بين متغيري الدراسة صياغة السياسة العامة وفق حكومة الحديثة تخضع لمقاربات تعمل على تطبيق مبادئ الحوكمة من الدفع بمؤسسات التعليم العالي في الجزائر تكون أكثر انفتاحا على المحيط الاجتماعي والاقتصادي والاجتماعي.
- استكشاف مناطق الضعف و تعزيز نقاط القوة لقطاع التعليم العالي من خلال العمل على دراسة العوامل التفسيرية لصياغة السياسة العامة تكون أكثر نالنجاح ممكنة جاحا.
- محاولة الاستفادة من التجارب الرائد من خلال عملية المقارنة قصد لفت انتباه صانع القرار أن عملية ذات توافرت الإمكانيات و الجهود على النهوض بالقطاع التعليم العالي في الجزائر.

3- مبررات اختيار الموضوع:

هناك مبررات اختيار للموضوع ذاتية واخري موضوعية

- مبررات ذاتية :

هي تتمثل في الاهتمام الشخصي بالموضوع السياسة العامة وطرق صياغاتها مع توافق التطورية للحكومة و فق مقاربات إدارية حديثة، و الاقتناع في طرق تطبيقها على قطاع التعليم العالي الذي يعد قطاعا خاصة في ظل التطورات العلمية الحديثة من ومن متطلبات سوق العمل و الانفتاح على المجتمع وفق توجه سوسيو إقتصادية له معالم القدرة التنافسية عالميا و مواكبة الحداثة في قطاع التعليم العالي ، لإضفاء نوعا من الرضى لدى أفراد المجتمع و صانع القرار

- مبررات موضوعية:

لقد أصبح موضوع السياسة العامة في مجال قطاع التعليم العالي من أهم المواضيع المطروحة على الساحة العلمية والسياسية في العصر الحديث، باعتباره أحد الآليات الرئيسية المساهمة في مكافحة العجز المالي والانفاق العمومي. فالتعليم العالي يعد من القطاعات الحيوية التي لها تأثير مباشر على النمو الاقتصادي والاجتماعي للدول، إذ يُعتبر الاستثمار فيه جزءاً أساسياً من سياسة التنمية المستدامة. تساهم سياسات التعليم العالي في تشكيل رأس المال البشري الذي يمكنه دفع عجلة الاقتصاد من خلال إنتاج وتطوير المعرفة، وتنمية المهارات المتخصصة التي يحتاجها سوق العمل، و الانفتاح على السياسات التطورية الحديثة ومع تزايد الضغوط الاقتصادية والمالية، أصبحت الحكومات بحاجة ماسة إلى سياسات تعليمية تراعي التوازن بين الجودة والفاعلية، وفي ذات الوقت تكون قادرة على تقليص النفقات العمومية دون التأثير سلباً على مستوى التعليم. وقد أدى هذا الواقع إلى ظهور منظمات دولية ومحلية تعمل على تعزيز سياسات إصلاح التعليم العالي، وتقديم استشارات تساعد الحكومات في صياغة استراتيجيات فعالة للتعامل مع التحديات المالية والاقتصادية.

و كذلك، فإن هذا الموضوع يكتسب أهمية بالغة في البحث العلمي والسياسات العامة، حيث تتداخل فيه عوامل متعددة تشمل الاقتصاد، السياسة، والمجتمع. وتبرز الحاجة إلى مراجعة وتطوير آليات الحوكمة في التعليم العالي لتوجيه الموارد بشكل أكثر كفاءة وفعالية.

4 صعوبات الدراسة :

من حيث الصعوبات التي قد يواجهها أي باحث عادي، فإن الباحث الجاد والمتقن يتطلب منه بعض التضحيات والجهود المستمرة. ورغم ذلك، فإن حجم المادة العلمية المتوفرة في مجال الحوكمة والاتجاه نحو تطوير المؤسسات التعليمية في الجزائر، لا سيما في ظل التحولات السوسيو-اقتصادية الراهنة، يشكل مصدرًا غنيًا للبحث. يبرز هذا بوضوح في مجالات الرقمنة وتحديث الهياكل الجامعية، حيث تُعد هذه التوجهات جزءًا أساسيًا من عملية الإصلاح والتطوير في التعليم العالي.

إلا أن أحد التحديات الرئيسية التي يواجهها الباحث في هذا المجال تتعلق بصعوبة الحصول على المعلومات الدقيقة من المصادر الرسمية، خاصةً في مجال صياغة السياسة العامة والتعليمات القانونية التي تحكم قطاع التعليم العالي. ففي العديد من الحالات، وعند محاولة الاتصال أو إجراء المقابلات مع المسؤولين المعنيين، يواجه الباحث نوعًا من التحفظ والمماطلة في تقديم المعلومات اللازمة، وذلك نظرًا لحساسية الموضوع. إذ يرتبط هذا مباشرةً بمخرجات الإدارة المركزية التي تتحكم في السياسات التعليمية، ويُعد قطاع التعليم العالي من أهم القطاعات العمومية التي تساهم بشكل كبير في رسم سياسات الدولة الجزائرية وتنفيذها. وهذا يجعل جمع البيانات المتعلقة بالحوكمة في هذا القطاع أمرًا بالغ الصعوبة، ويعكس أحد التحديات البحثية المرتبطة بالدراسات في هذا المجال.

5 – أدبيات الدراسة :

بالفعل، يعد قطاع التعليم العالي في الجزائر من الموضوعات الغنية والمعقدة التي أثارت اهتمام العديد من الباحثين والمختصين في مجال السياسة العامة. تميزت الدراسات حول هذا القطاع بتعدد الأساليب المنهجية واختلاف الرؤى التي يتبناها كل باحث في تناول القضية. يعود هذا التنوع إلى تعدد العوامل التي تؤثر في سياسة التعليم العالي في الجزائر، مثل الأبعاد الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية، والثقافية، فضلاً عن تفاعل هذه العوامل مع المتغيرات الإقليمية والدولية.

وقد تنوعت المقاربات الفكرية التي اعتمد عليها الباحثون، حيث تم التركيز في بعض الدراسات على التحليل الاقتصادي لقطاع التعليم العالي، وسبل تحسين كفاءته من خلال تحسين التمويل والتقليص من الفاقد المالي. بينما اعتمد آخرون على مقارنة اجتماعية، حيث تم التركيز على كيفية استجابة النظام التعليمي لاحتياجات المجتمع الجزائري من حيث الجودة والمساواة في الفرص التعليمية.

من جهة أخرى، طرحت بعض الدراسات وجهات نظر سياسية تركز على كيفية تأثير الحكومة والسياسات العامة على تطور قطاع التعليم العالي، مع دراسة أطر الحوكمة، التنظيم المؤسسي، وأثر التشريعات على أداء الجامعات ومؤسسات البحث العلمي. كما نُوقشت في بعض الدراسات قضايا الحوكمة الجامعية، اللامركزية، ودور الفاعلين المحليين والدوليين في

المقدمة

صياغة سياسات التعليم العالي في الجزائر، غير أن الباحث ارتكز على بعض من هذه الدراسات التي كانت قريبة لوجهة النظر قدمت إضافة للدراسة منها:

- يعد كتاب "السياسة العامة: منظور كلي في البنية والتحليل" لمؤلفه الدكتور فهمي خليفة الفهداوي من المراجع المهمة في مجال دراسات السياسة العامة حيث يقدم الكتاب إضافة نوعية للمكتبة العربية، ويعد قلة ومرجعا أساسيا لكل باحث ودارس ومختص مقبل على موضوع ضمن نطاق السياسة العامة حيث يعتمد على تحليل شامل وعميق للبنية الهيكلية والسياسية للسياسات العامة في مختلف السياقات ويقدم أمثلة لأنظمة ناجحة ورائدة في المجال، نظير لما يقدمه من منهج تحليلي شامل يجمع بين التحليل النظري التطبيق العملي، ويركز على كيفية تشكيل السياسات العامة وتنفيذها ضمن سياقات سياسية واجتماعية متنوعة .

تتمثل الإضافة المهمة التي قدمتها لدراستنا في الإحاطة النظرية لمفهوم السياسة العامة تشمل المقاربات المطلوبة والذي ساعدت الباحث كثيرا في الجانب النظري، حيث تناولت نقاط تأصيلية مهمة في محاولة لتبسيط الإطار المفاهيمي والنظري لدراستنا.

- كذلك نجد كتاب " صنع السياسات العامة: دراسة مفاهيم والمنهجية والبيئة " للمؤلفين ليمام سلمى وبارة سمير يعد من المراجع المهمة في مجال دراسة السياسات العامة بشكل عام، وخصوصا في سياق التعليم العالي. يقدم الكتاب دراسة شاملة حول العمليات المعقدة التي تنطوي عليها عملية صنع السياسات العامة، بدءا من تحليل المفاهيم الأساسية وصولا إلى مناقشة المنهجيات المختلفة التي يمكن أن تُستخدم لفهم وتطوير السياسات. تمثلت الإضافة من هذه الدراسة للإمام بالجانب النظري كأثر حيث تقدم اختلافا جزئيا عن الدراسة السابقة في بعض النقاط خاصة وأن الباحثين على دراية أكثر من غيرهم عن للنظام الجزائري وقطاع التعليم العالي.

- نجد كذلك نجد كتاب "السياسة العامة بين التخطيط والتنفيذ الجزائر نموذجا" لمؤلفه عطا الله خالد، حيث قدم المؤلف من المراجع الهامة التي تسلط الضوء على العلاقة بين التخطيط والتنفيذ في سياق السياسة العامة التي تعد مهمة لدراستنا في بعد النظري مع التركيز على النموذج الجزائري. في هذا الكتاب، يقدم المؤلف بعدا نظريا مهما حول عملية التخطيط، حيث يناقش أهمية التخطيط الاستراتيجي في صياغة السياسات العامة بشكل عام، وفي الجزائر بشكل خاص، تناولت هذه دراسة السابقة المخططات البرامج التنموية لدولة الجزائرية من منذ الاستقلال سنة 1962 إلى غاية سنة 2014 وقد استفادة الباحث من ذلك في دارسته.

- كذلك كتاب "سياسة التعليم العالي في الجزائر بين حدود التمويل ورهانات التطوير 1962-2014". لمؤلفه محمد السعيد بن غنيمة، حيث تناول الباحث إشكالية التمويل في قطاع التعليم العالي الجزائر خلال الفترة الزمانية محصورة بين سنة 1962-2014 وفق مقاربة تحليلية في مضمون التمويل في وإشكالية حجم الإنفاق وتقييمه لمردودية قطاع التعليم العالي في التنمية الوطنية وفق ذلك، حيث تكمن الإضافة لهذه الدراسة لنا في تسليطها ضوء أحد أهم المقاربات الواجب الغوص فيها وتحليلها تحليلا دقيقا وهي إشكالية التمويل في القطاع التعليم العالي.

المقدمة

-ونجد دراسة أخرى تتمثل في كتاب بعنوان " مستقبل التعليم العالي الشعارات و الواقع و المخاطر السوق " وهو عبار عن دراسة أجنبية مترجمة إلى العربية للكاتب وليد شحادة من تأليف ثلاث مؤلفين وهم : فرانك نيومان و لارا كوتوريير و جيمي سكارى ، هذا المؤلف عبارة دراسة استشرافية من خلال المشروعات المستقبلية لسياسة التعليم العالي في عالم متغير، حيث أن الدراسة تتناول توجهات لتجارب سابقة أجنبية تعالج مواطن النجاح و الإخفاق في قطاع التعليم العالي وكانت إضافة قيمة لدراستنا من خلال الاستفادة من التجارب السابقة و محاكاتها مع التجربة الجزائرية بواقع تحليلي يحدد عدة نقاط و تلخص بعد مغايرا لتوجهات عديدة تناولها هذا المؤلف

-كذلك نجد أطروحة الدكتوراه بعنوان " السياسة العامة في الجزائر بين الأسس النظرية وآليات التطبيق (1989-2017)" من إعداد مفيدة مقورة، تعالج الدراسة إشكالية السياسة العامة في جانبها النظري بشكل عام اشكالية تطبيقها في الجزائر خلال الفترة الزمنية ما بين 1989-2017 نظرا لظروف التي مرت بها الدولة الجزائرية، تكمن الإضافة التي قدمتها هذه الدراسة في قرب العامل الزمنية والإحاطة الشاملة لجانب النظري.

والأطروحة دكتوراه بعنوان " السياسة العامة لتطوير التعليم العالي في الدول المغاربية على ضوء متطلبات التنمية المحلية" وهي دراسة لصاحبها كاهي مبروك، حيث عالج بتحليل معمق وبعامل المقارنة للسياسة العامة التعليم العالي في الدول المغاربية وسبل تطويره وترقيته من خلال فترة زمنية حددها ما بين سنة 1950-2016، في كل من تونس والجزائر والمغرب، تكمن الإضافة التي قدمتها الدراسة في عملية المقارنة وخاصة لدول الجوار من خلال دراسة مختلفة لبيئة مختلفة لسياسة التعليم العالي مما يعزز من فكرة إيجاد مجموعة من البدائل والحلول الممكنة.

-كذلك أطروحة دكتوراه بعنوان " مقارنة الحوكمة والتنمية المحلية في الجزائر : دراسة حالة بلدية العلمة" لصاحبها بن سعيد إسمهان تناولت في الباحثة في هذه الدراسة قطاع الإدارة المحلية متمثلة في بلدية العلمة و إسقاط مؤشرات الحوكمة و ربطها بالتنمية المحلية تناولت الباحث عدة مقاربات وزوايا وتكمن الإضافة هذه الدراسة من خلال مقارنة الحوكمة و اسقطها في قطاع الإدارة المحلية الذي يقدم لنا إضافة نوعية وخاصة ان الدراسة حديثة تعالج فترة زمنية مهمة جدا من سنة 1962 إلى غاية سنة 2024 .

كذلك نجد أطروحة دكتوراه بعنوان "مأسسة تقييم السياسات العامة ودورها في تفعيل الحكم الراشد في الجزائر" لصاحبها عزلاوي أمال، تناولت الباحثة إشكالية العلاقة التفاعلية بين مأسسة التقييم والحكم الراشد من خلال تجسيدها لمجموعة من المؤشرات من خلال عمليتي القياس والحكم، من خلال طرح أهمية اثبات المأسسة كطرح مستقبلي للجزائر، حيث قدمت لنا هذه الدراسة أحد المعايير المفقودة في النظام الجزائرية ألا وهي إشكالية المأسسة وعلاقتها بالحكم الراشد.

ونجد كذلك مقال باللغة الأجنبية بعنوان:

“ Emergence of Private Higher Education in Algeria: Actors and Pathways”

نُشر المقال في مجلة *Economics and Business*، العدد 36 لعام 2022 لثلاث مؤلفين وهم: عماد الدين بدايدة، محمد بن قرنة، جان-باتيست ماير، حيث قدموا دراسة مهمة تحليلية لتطور قطاع التعليم العالي الخاص في الجزائر، حيث سلط الضوء على السياق التاريخي والمؤسسي الذي رافق ظهوره، مع التركيز على الفاعلين الأساسيين والمسارات التي اتبعتها هذا القطاع في سياق التحول الاجتماعي والاقتصادي للبلاد. اعتمدت الدراسة على بحث ميداني شمل خمس مؤسسات تعليم عالٍ خاصة معتمدة حديثاً، قبل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر، وهي:

1. ESHRA – المدرسة العليا للفندقة والإطعام بالعاصمة (Higher School of Hotel Management and Catering of Algiers)
2. MDI – معهد تطوير التسيير (Management Development Institute)
3. INSIM SUP – المعهد الدولي للتسيير (International Institute of Management)
4. INSAG – المعهد العالي للتأمين والتكوين في التسيير (Insurance and Management Training Institute)
5. ESST – المدرسة العليا للعلوم والتكنولوجيا (Higher School of Science and Technology).

من خلال الملاحظة، وتحليل الوثائق، وإجراء مقابلات مع إداريين وأساتذة وطلبة. وأظهرت النتائج أن التعليم العالي الخاص في الجزائر لا يزال يمر بمرحلة انتقالية، تتميز بمحاولات تدريجية للاندماج ضمن الإطار السوسيو-اقتصادي، وقد بين المقال أن هذه المؤسسات تسعى للفرض مكانتها داخل القطاع، رغم محدودية الخبرة، وضعف الإطار القانوني، وغياب دعم ممنهج من قبل الدولة، وعلى المستوى الأكاديمي،

قدمت هذه الدراسة إضافة نوعية لدراستنا من حيث كونها نظرية تحليلية تخص قطاع التعليم العالي الخاص في الجزائر، فقد وفّرت رؤية شاملة وواضحة حول واقع هذا القطاع الخاص، بما يساعدنا على تسليط الضوء على هذا المحور.

-وهناك دراسة أخرى في شكل مقال بعنوان " الحوكمة في مؤسسات التعليم العالي بين النظرية والتطبيق" لصاحبه ياسر عبد الرحمان، حيث تعالج هذه الدراسة إشكالية التطبيق الحوكمة في مؤسسات التعليم العالي وماهي أهم التحديات والعراقيل التي تحول دون تطبيقها، ويشير صاحب المقال أن هذا القطاع يستفيد بشكل كبير من التمويل الذي تقدمه الدولة، هذا ما جعله يواجه ضغوطا كبيرة لتكون أكثر فاعلية وعقلانية في تسيير هذا الدعم، من هذا المنطلق الدعوة إلى حوكمة هذا القطاع.

المقدمة

قدمت هذه الدراسة إضافة نوعية تمثل في التطورات وزيادة حجم الانفاق والمركزية في التسيير للقطاع التعليم العالي في الجزائر له عدة دلالات تحول دون الوصول إلى الأهداف المنشودة والمرجوة منه.

-وهناك مقال آخر بعنوان "حوكمة التعليم العالي لجامعة محم بوضياف بالمسيلة في اطار مخططها 2017/2022" لثلاث مؤلفين : خرخاش سامية ، فراحتية العيد ، زلاقي وهيبية يهدف هذا البحث إلى دراسة مدى تطبيق حوكمة التعليم العالي بجامعة محمد بوضياف بالمسيلة ضمن مخططها الاستراتيجي للفترة 2017-2022، وذلك من وجهة نظر الأساتذة الإداريين. وتتبع أهمية الدراسة من كونها تسلط الضوء على آليات الإدارة الرشيدة في الجامعة، ودورها في تحسين جودة الأداء الأكاديمي والإداري، وتحقيق مبدأ الشفافية والمساءلة، وتعزيز المشاركة، وخلق بيئة عمل مناسبة لجميع الفاعلين داخل الجامعة. اعتمدت الدراسة على منهج وصفي واستبانة شملت 40 أستاذاً إدارياً، وركّزت على ثلاثة محاور رئيسية: تحسين بيئة العمل، تحسين المشاركة والمساءلة، وتحسين العلاقة مع المحيط السوسيو اقتصادي

-هناك مقال آخر بعنوان " واقع الشراكة بين الجامعة ومحيطها السوسيو-اقتصادي - تحليل سوسيوولوجي" يركّز هذا المقال على دراسة في بعدها السوسيوولوجي للعلاقة بين الجامعة الجزائرية ومحيطها السوسيو-اقتصادي، من خلال مساءلة مدى تفعيل مفهوم الشراكة كأداة للتنمية ورافعة استراتيجية لتحسين فعالية الجامعة خارج حدودها الأكاديمية، ينطلق الكاتب من فرضية أن الجامعة كمؤسسة اجتماعية لم تعد منغلقة على ذاتها، بل أصبحت مطالبة أكثر من أي وقت مضى بالانخراط في محيطها الخارجي والاستجابة لمتطلبات سوق العمل والمجتمع، وذلك في ظل التحولات العولمية والتوجه نحو اقتصاد المعرفة.

قدم لنا صاحب المقال مقارنة تحليلية وصفية تنطلق من الأدبيات السوسيوولوجية، موجها نقدا للسياسات الجامعية في الجزائر، خاصة ما بعد إصلاحات التعليم العالي التي ركزت على نظام "ال م د". وقد أظهرت الدراسة أن الشراكة بين الجامعة والمحيط لا تزال حبيسة التصورات النظرية، حيث تعاني الجامعة من ضعف في بناء علاقات استراتيجية مع الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين، وهو ما ينعكس في ضعف قابلية تشغيل الخريجين، وتراجع تمويل البحث العلمي من قبل القطاع الخاص، إضافة إلى غياب آليات مؤسسية لمأسسة التعاون خارج الفضاء الأكاديمي.

6- إشكالية الدراسة:

رغم تبني الجزائر لعدة إصلاحات متعاقبة في قطاع التعليم العالي منذ الاستقلال، إلا أن هذا القطاع لا يزال يواجه جملة من التحديات البنوية والتناقضات التي حالت دون تحقيق الأهداف المسطرة. فقد أفرزت التحولات السوسيو-اقتصادية المتسارعة تعقيداً إضافياً في المشهد الجامعي، لاسيما في ظل اتساع الفجوة بين مخرجات التكوين ومتطلبات المجتمع وسوق العمل، مما كشف عن محدودية فعالية السياسة العامة المعتمدة.

المقدمة

وفي هذا السياق، تبرز الحاجة الماسّة إلى بلورة سياسة عامة جديدة للتعليم العالي، تتسم بالنجاعة والمرونة، وتُبنى على أسس الحوكمة الجيدة، بما يمكن مؤسسات التعليم العالي من أداء أدوارها بفعالية، والانفتاح على محيطها السوسيو-اقتصادي، والمساهمة في مواجهة التحديات الراهنة، وعلى صانع القرار في أكثر من أي وقت مضى، إعادة النظر في مكونات السياسة العامة المعتمدة، وتقييم مدى قدرتها على التكيف مع التحولات البيئية الداخلية و الخارجية، ومواكبة الحداثة و التطورات العالمية لقطاع التعليم العالي، وذلك من أجل صياغة نموذج إصلاحي يعكس التوجه نحو اقتصاد المعرفة ويرسخ ثقافة الجودة والتشاركية داخل الفضاء الجامعي.

بناء على ما سبق يمكن طرح الاشكال التالي:

كيف يمكن إعادة بناء السياسة العامة للتعليم العالي في الجزائر تكون أكثر توافقا بما يضمن تحقيق الحوكمة فعالة للمؤسسات التعليم العالي، والانسجام مع التحولات السوسيو-اقتصادية، وفق تطلعات المجتمع والسوق العمل؟

وتندرج تحت هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية

- 1-ما المقصود بالسياسة العامة؟ وما الإطار النظري الذي يوضح خصائصها وأدواتها؟
- 2-ما هو واقع قطاع التعليم العالي في الجزائر؟ وكيف تطورت سياساته منذ الاستقلال؟
- 3-ما المقصود بالحوكمة في سياق السياسات العامة للتعليم العالي؟ وما مضامينها الأساسية؟
- 4-كيف تُطبّق الحوكمة داخل مؤسسات التعليم العالي؟ وما هي آليات تفعيلها؟
- 5-إلى أي مدى تستطيع مؤسسات التعليم العالي تحقيق الانسجام بين التكوين الجامعي ومتطلبات المجتمع وسوق العمل؟ وكيف يمكن الانفتاح على محيطها السوسيو اقتصادي ؟
- 6-ما هي أبرز التحديات التي تحول دون تجسيد الحوكمة الفعالة داخل مؤسسات التعليم العالي في الجزائر؟

لاجابة عن الإشكالية الرئيسية وما تفرع منها من تساؤلات يمكن صياغة الفرضيات العلمية على

7-الفرضية الرئيسية :

من المرجح أن يؤدي إعادة بناء السياسة العامة للتعليم العالي في الجزائر، استناداً إلى مبادئ الحوكمة الرشيدة وتكييفها مع التحولات السوسيو-اقتصادية، إلى تحسين فعالية مؤسسات التعليم العالي، وتعزيز انسجامها مع تطلعات المجتمع واحتياجات سوق العمل.

الفرضيات الجزئية :

- 1-السياسة العامة هي مجموعة من البرامج الحكومية تهدف لمعالجة قضايا مشكال وفق متطلبات المجتمع لها مراحل ولها اطار نظري محدد بحيث تعتمد على أساليب و طرق علمية دقيقة.

المقدمة

2- على الرغم من الجهود الإصلاحية المتعاقبة، فإن قطاع التعليم العالي في الجزائر لا يزال يشهد اختلالات هيكلية وفجوة ملحوظة بين الأهداف المعلنة والسياسات الفعلية، وهو ما يعوق تحقيق التحول المنشود نحو الجودة والفعالية.

3- تمثل الحوكمة الجامعية إطارًا تنظيميًا استراتيجيًا يُمكن من خلاله تحسين أداء مؤسسات التعليم العالي، عبر تكريس مبادئ الشفافية، والمشاركة، والمساءلة، والاستقلالية، كركائز أساسية لتحسين الأداء المؤسسي.

4- لا يزال تطبيق مبادئ الحوكمة داخل الجامعات الجزائرية يواجه عراقيل متعددة، منها ضعف ثقافة التقييم، واستمرار المركزية في اتخاذ القرار، وغياب التكوين المتخصص في القيادة والإدارة الجامعية.

5- تواجه مؤسسات التعليم العالي في الجزائر صعوبة في مواكبة التكوين الأكاديمي مع متطلبات المجتمع وسوق العمل، مما يُضعف قدرتها على الانخراط الفعلي في محيطها السوسيو-اقتصادي وتحقيق تأثير تنموي ملموس.

6- تعيق عدة تحديات مؤسسية وتشريعية تفعيل الحوكمة الفعالة في مؤسسات التعليم العالي الجزائرية، وعلى رأسها غياب إطار قانوني مرن، محدودية الاستقلالية الإدارية والمالية، وضعف التنسيق بين الفاعلين الداخليين والخارجيين.

8- حدود الدراسة:

لكل دراسة علمية إطار زمني والمكاني، يحدد و يضبط نطاقها بشكل دقيق لتفادي التعميمات المفرطة، وضمان التركيز والموضوعية في التحليل. لقد حددنا الإطار الزمني و المكاني لهذه الدراسة بالشكل التالي :

حدود المكانية : تتناول الدراسة السياسة للتعليم العالي وفق الحدود المكانية بالدولة الجزائرية.
حدود الزمانية : تم تحديد الحدود الزمانية لدراسة من مطلع الاستقلال إلى غاية الانتهاء من كتابة هذه الأطروحة .

9-مناهج الدراسة :

نظرًا للطبيعة المركبة لموضوع الدراسة، الذي يتقاطع فيه البُعد المفاهيمي والنظري مع التحليل المؤسسي والسياسي والقانوني من خلال دراسة السياسة العامة ومؤسسات التعليم العالي والحوكمة فقد تم الاعتماد على مناهج ومقاربات متعددة ، تسمح بتناول الظاهرة من زوايا مختلفة، وذلك على النحو التالي:

المسح التاريخي: إذ لا يمكن فهم حاضر أي ظاهرة إلا بالرجوع إلى ماضيها، فقد اعتمد الباحث على المسح التاريخي لدراسة تطور السياسة العامة لقطاع التعليم العالي في الجزائر، انطلاقًا من مرحلة الاستقلال إلى غاية الإصلاحات المعاصرة. ويكتسي هذا التمشي أهميته في الكشف عن السياقات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي أثرت في رسم توجهات الدولة تجاه هذا القطاع، كما يسمح بتتبع المسار الإصلاحي الذي انتهجته الجزائر في كل مرحلة، وما رافقه من تحولات مؤسسية وتشريعية.

المقدمة

منهج دراسة الحالة : تم اعتماد منهج دراسة الحالة كأداة بحثية تكميلية تهدف إلى تعميق الفهم النظري من خلال تحليل تجربة أو نموذج عملي داخل قطاع التعليم العالي في الجزائر. ويُعد هذا المنهج مناسبًا لدراسة الظواهر المعقدة في سياقها الواقعي، ويمنح الباحث إمكانية رصد التفاعلات بين الفواعل، وتحليل أثر السياسات العمومية على مستوى الممارسة الفعلية داخل المؤسسات الجامعية.

ويتيح منهج دراسة الحالة التركيز على وحدة تحليل محددة، مثل جامعة معينة أو برنامج إصلاحي مثل LMD ، أو حتى آلية تطبيق الحوكمة داخل مؤسسة جامعية جزائرية، مما يسمح بفحص عميق للإشكاليات المرتبطة بفعالية السياسات، ومدى تطبيق الحوكمة، والانسجام مع التوجهات السوسيو-اقتصادية.

وتكمن أهمية هذا المنهج في قدرته على الجمع بين التحليل الكيفي والكمي، وبين ما هو وصفي وتفسيري، الأمر الذي يساعد على بناء تصور أكثر واقعية حول طبيعة السياسة العامة للتعليم العالي، وفعالية أدواتها، وإمكانية تحسينها انطلاقًا من معطيات ميدانية ملموسة

المنهج الوصفي التحليلي: تم الاعتماد عليه لتوصيف واقع السياسة العامة للتعليم العالي في الجزائر، وتحليل تطورها التاريخي، والإصلاحات الكبرى التي عرفها القطاع، مع التركيز على تشخيص التحديات البنوية والإجرائية التي تعيق تحقيق الأهداف المرجوة كما يساعد هذا المنهج في إبراز نقاط القوة والضعف في الهيكلة المؤسسية والتنظيمية.

المنهج المقارن: اعتمدت هذه الدراسة على المنهج المقارن كإطار منهجي رئيسي، بالنظر إلى طبيعة الموضوع الذي يقتضي تحليل السياسة العامة للتعليم العالي في الجزائر في ضوء نماذج دولية رائدة في مجال الحوكمة وربط الجامعة بالمحيط السوسيو-اقتصادي. يهدف هذا المنهج إلى إبراز أوجه الشبه والاختلاف بين التجربة الجزائرية ونظيراتها في بلدان أخرى، من حيث هيكلة السياسات، أنماط الحوكمة، وفعالية الانسجام مع متطلبات السوق والمجتمع. وقد مكّن هذا المنهج من فهم الفروق المؤسسية، وتحديد نقاط القوة والقصور، واستجلاء العوامل التي يمكن أن تسهم في إعادة بناء سياسة عامة أكثر كفاءة وملاءمة للسياق الجزائري. كما ساعد على استلهام الدروس المستخلصة من تجارب مقارنة لتوجيه التوصيات وصياغة تصورات مستقبلية.

المنهج الإحصائي : تم توظيف المنهج الإحصائي بغرض دعم الجانب الوصفي والتحليلي للدراسة ببيانات كمية تسهم في بناء تصور أكثر دقة وموضوعية حول واقع تطبيق الحوكمة في مؤسسات التعليم العالي الجزائرية.

الاقتراب المؤسسي: يهدف إلى دراسة الإطار القانوني والتنظيمي الذي يحكم قطاع التعليم العالي، وتحليل صلاحيات الفواعل الرسمية كرئاسة الجمهورية، الحكومة، ووزارة التعليم العالي، وتبيان مدى تأثيرها على صنع وتوجيه السياسة العامة في هذه الدراسة.

الاقتراب السوسيو-اقتصادي: يُستخدم لتحليل العلاقة بين منظومة التعليم العالي وبيئتها المجتمعية والاقتصادية، من خلال دراسة مدى مواءمة مخرجات التكوين الجامعي مع متطلبات

المقدمة

سوق العمل، وقياس قدرة السياسات التعليمية على التكيف مع التحولات السوسيو-اقتصادية المتسارعة.

الاقترب الدولة والمجتمع: يعد اقترب الدولة والمجتمع من أهم المقاربات التحليلية المستخدمة في دراسة السياسة العامة، حيث ينظر إلى السياسة العامة باعتبارها نتاجًا لتفاعل معقد بين الدولة كمركز لصنع القرار، والمجتمع كمجال للضغوط والتفاوض والمطالب. ويتميز هذا الاقترب بقدرته على تجاوز الرؤية التقليدية التي ترى في الدولة الفاعل الوحيد، نحو تصور تفاعلي يُبرز دور الفواعل الاجتماعية والاقتصادية في التأثير على مضمون السياسات واتجاهاتها.

وفي مجال مؤسسات التعليم العالي، يسمح هذا الاقترب بتحليل العلاقة بين السلطات الرسمية (مثل رئاسة الجمهورية، الحكومة، وزارة التعليم العالي) وبين الفواعل المجتمعية مثل الأساتذة، الطلبة، النقابات، المؤسسات الاقتصادية، والجمعيات العلمية. كما يُمكن من فهم مدى التشاركية أو التباعد بين الدولة والمجتمع في رسم معالم السياسة العامة، ويكشف عن التوترات أو التوافقات التي تنتجها هذه العلاقة.

اقترب الحوكمة: يعد اقترب الحوكمة من أبرز المداخل الحديثة لفهم وتحليل السياسات العامة، حيث تجاوز هذا الاقترب التصورات الكلاسيكية التي تضع الدولة كمصدر وحيد للقرار والتحكم، لينظر إلى السياسة العامة بوصفها نتيجة لتفاعل وتنسيق بين مجموعة من الفواعل المتعددة، الرسمية منها وغير الرسمية، ضمن شبكات متداخلة من المصالح والتأثير.

10-تقسيم الدراسة:

عمد الباحث إلى تقسيم الدراسة إلى أربعة فصول حيث:

تناولت الدراسة **الفصل الأول** الاطار النظري لسياسة العامة من خلال تعريفها وتحديد خصائصها بعرض تعريفها لغة و اصطلاحا وأهم التعاريف لمفكرين أجانب وعرب ، ثم عرضنا المراحل التاريخية لعلم السياسة العامة و مراحلها وطرق إعدادها وركزنا على أهم المقاربات الفكري المفسرة و المناهج المعتمدة بدراسة تأصلية في المفهوم والمناهج

اما **الفصل الثاني** حدد لدراسة قطاع التعليم العالي في الجزائر من خلال تحديد المفهوم و تناولنا المراحل التي مربها قطاع التعليم العالي في الجزائر منذ الاستقلال على يومنا هذا ثم تطرقنا الى السياسة العامة للتعليم العالي في الجزائر من حيث الاعداد و التنفيذ و التقييم مبرزين دور الفواعل و المشاركين في عملية صنع السياسة العامة و تناولنا باسهاب دور الفواعل الخارجية و مشكل التدويل القطاع التعليم العالي

أما **الفصل الثالث** المعنون حوكمة مؤسسات التعليم العالي في الجزائر – الأسس، الآليات، والتحديات فالمبحث الأول يُقدّم الإطار النظري للحوكمة، من خلال عرض تطور مفهومها وتطبيقه في التعليم العالي، إلى جانب المرجعيات القانونية والتنظيمية التي توّطرها في السياق الجزائري، و المبحث الثاني يتناول مقومات وآليات الحوكمة، من خلال تحليل البنية المؤسسية والوظيفية، والأهداف المرتبطة بتحسين أداء الجامعة وتعزيز استدامتها، و المبحث الثالث

المقدمة

يُخصّص لتقييم واقع الحوكمة الجامعية، عبر رصد الأشكال المعتمدة محلياً، والمقاربات الحديثة في تسيير مؤسسات التعليم العالي، والمبحث الرابع يستشرف آفاق تطوير الحوكمة، مركزاً على التوجهات المستقبلية ورهانات التحول في ظل تحديات العولمة والرقمنة وتغير أدوار الجامعة والدولة.

الفصل الرابع المعنون بالرؤى المستقبلية للسياسة العامة للتعليم العالي في الجزائر، حيث يتناول يستعرض هذا الفصل آفاق تطوير السياسة العامة للتعليم العالي في الجزائر، من خلال التركيز على تعزيز المشاركة الفعالة لمختلف الفاعلين في صياغة السياسات، وتحديد الدور المستقبلي لمؤسسات التعليم العالي في تقديم إضافة نوعية. كما يتناول تأثير تحولات الحوكمة العامة في موجتها الثالثة على هذه المؤسسات، ويقترح حلولاً عملية للنهوض بالقطاع، بما يضمن تكيفه مع التحديات المعاصرة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

الفصل الأول

التأصيل المفاهيمي والنظري للسياسة العامة

المبدا

المبحث الرابع: المقاربات التفسيرية والمداخل النظرية لتحليل السياسة العامة
خلاصة واستنتاجات الفصل الأول.

تمهيد:

يعد مصطلح علم السياسة العامة من المصطلحات المفهومية التي لم تلقى إجماع من طرف الباحثون في حقل العلوم السياسية، وهذا له عدة دلالات وأسباب، لكن الملاحظ أن مفهوم السياسة العامة مر بعدة مراحل اختلفت فيها زوايا والمقاربات الفكرية في تسليط الضوء عليه كونه، يتميز بالحدثة من الناحية العلمية من جهة، والاهتمام المتزايد للباحثين والبحث في البنية السياسية للمؤسسات النظام السياسي من جهة أخرى، فالسياسة العامة في حد ذاتها تمتاز بالتعقيد، فهي معقدة كونها تختلف أهدافها وتتعدد فواعلها ووسائلها.

بناء عليه، سوف يتم التطرق في هذا الفصل إلى التأصيل المفاهيمي والنظري لمفهوم السياسة العامة من حيث المفهوم والتطور التاريخي، وتحديد الأطر النظرية ومناهج السياسة العامة، ثم تحديد خطوات ومراحل إعداد السياسة العامة.

المبحث الأول: مفهوم السياسة العامة.
المبحث الثاني: البناء الهيكلي والفواعل المكونة للسياسة العامة.
المبحث الثالث: الأطر المركبة والمكونة لعملية السياسة العامة
المبحث الرابع: المقاربات التفسيرية والمداخل النظرية لتحليل السياسة العامة

المبحث الأول: مفهوم السياسة العامة

بما أن على تعقيد مفهوم السياسة العامة، محاولة منا تأصيل المفهوم من خلال تناول مجموعة من التعاريف لباحثين و مفكرين في حقل العلوم السياسية وغيرها من الحقول العلوم الاجتماعية عامة المهتمة بالموضوع السياسة العامة، وإن كانت الرؤى و وجهات النظر قد تختلف حسب كل مفهوم مقارنة فكرية لديه.

المطلب الأول: تعريف علم السياسة العامة

1- تعريف السياسة:

أ- لغة: هي بالكسر السين، من ساس الامر، سياسة بمعنى: القيام بالأمر والسوس هو الطبع، والخلق فيقال: الفصاحة، من سوسه والكرم من طبعه.
تعود كلمة "السياسة" في اللغة العربية إلى الجذر "س-ي-س"، الذي يعني "التوجيه" أو "الإدارة" أو "التدبير".

فهو مصدر من فعل ثلاثي هو "ساس - يسوس - بفعل أمر سُس"، ويُستخدم بصيغة الطلب أو الأمر، ويعني: تولّى القيادة أو الإدارة أو التدبير

في سياقها اللغوي، تشير السياسة إلى "تنظيم الأمور" أو "تدبير الشؤون" وفقًا لما يحقق مصلحة جماعية أو عامة. وبذلك، فإن السياسة هي فن إدارة الأمور والتعامل مع القضايا المجتمعية والسياسية بما يتوافق مع الأهداف والمصالح العامة فيقال: ساس الشيء أي قام على أمره من كل شئ له دلالة نفعية على العناية و الرعاية وغير ذلك.

- فكأن الإنسان بعد أن تمرس في سياسة كل ما يملك من دواب و غيره ، انتقل أو تحول إلى سياسة الناس، وقيادتهم في التحكم في أمورهم و رعاية شؤونهم .

سياسة الامر: قيام به. وكذلك السياسة: القيام على الشيء بما يفيدته ويقومه

- توحى كذلك كلمة سياسة بأي شيء يستطيع أن يتعلق بالشؤون العامة و الخاصة للأفراد المجتمع، ويقال وفي اللغة العربية اشتقت كلمة سياسة من كلمة سوس بمعنى القيادة و التراس الأمر.¹

ب- اصطلاحاً:

- تعرّف إحدى الموسوعات العلمية الخاصة بحقل علم السياسية الصادرة عن مؤسسة جامعية بدولة الكويت -نقلا عن أحد المعاجم بأنها: علم و فن وقيادة إدارة المجتمع الإنساني.

حسب معجم (كامل): تتعلّق السياسة بتلك العلاقة الترابطية التي تجمع الإدارة بالحكم في ربط أفراد المجتمع الواحد بالرابط القانوني من خلال مجموعة من المقومات.

- لمعجم العلوم الاجتماعية: تنسب السياسة عموماً إلى كل أفعال أفراد المجتمع التي يمكن أن يكون من خلالها نشوب فعل من الأفعال يعمل على تسويته أو حسمه لحساب الصالح العام، والذي يتضمن عادة، استخدام القوة، أو النضال في سبيلها، أو أي شيء من شأنه التأثير بطريقة أو بأخرى .

وفقاً لتعريف قاموس أكسفورد للغة الإنجليزية، يُفهم مفهوم السياسة العامة على أنه يرتبط بالأداء أو الأفعال التي تمارسها الحكومة أو الحزب الحاكم أو صانعو القرار في المستويات العليا من النظام السياسي².

- يحدد المعجم القانوني مفهوم السياسة بأنها: علم وفن وله قدرة على تسيير شؤون الافراد³ كما يعرفها ماكس فيبر Max Weber السياسة بانها، بذل كافة الجهود، للمشاركة في السلطة او للتأثير على توزيع السلطة بين الدول وبين الجماعات المختلفة ذات نفس الدولة حيث يشار إلى السياسة، وفقاً للمصطلح اليوناني القديم من شقين polis أي المدينة tkeane فن التدبير والإدارة⁴

لقد تطور استعمال كلمة سياسة فعرفها معجم الاكاديمية بما يلي : la politique هي معرفة كل ما له علاقة بفن حكم الدولة وبإدارة علاقتها الخارجية⁵.

السياسة في معناها الأساسي يراد بها عملية اختيار فردي او جماعي التي ترشح وتبرر وترشد او تحدد تصرف معين سواء كان قد وقع في الحاضر او سوف يقع أو تحميل الوقوع، ويمكن في بعض الاحيان أن تكون السياسة ضمن الإطار الذي يدل على مجمع القرارات او النتائج المترجمة للتصرفات والاختيارات المعتمدة.

¹ صدقي يحي فاضل، مبادئ علم السياسة، جدة: مؤسسة المدنية للصحافة، ط 2003، 3، ص19

² - قاموس المصطلحات السياسية و المدنية .

³ - الموقع الإلكتروني : <https://www.islamweb.net> تاريخ الإطلاع : 2020/02/24 الوقت 22:05 .

⁴ - إسماعيل على سعد ، قضايا علم السياسة ، الإسكندرية دار المعرفة ، 2003 ، ص 54

⁵ - عصام سليمان ، مدخل الى علم السياسة ، بيروت : دار النضال للطباعة و النشر وتوزيع ، 1984 ، ، ص08

"السياسة العامة هي ما تختاره الحكومة للقيام به أو عدم القيام به"¹. يشير مايكل هيل في تحليله لمسار السياسة العامة إلى أن "السياسة العامة تُفهم على أنها ما تقرره الحكومات أن تفعله أو لا تفعله" (public policy is what governments choose to do or not to do)². ويُظهر هذا التعريف مدى اتساع مفهوم السياسة العامة، باعتباره لا يقتصر فقط على الإجراءات المتخذة، بل يشمل أيضًا قرارات الامتناع عن الفعل، بما يعكس التوجهات السياسية، والقيود المؤسسية، والمصالح المتداخلة ضمن السياق السياسي والإداري للدولة.

لقد كانت إسهامات المدارس العربية الإسلامية، إسهامات بارزة في هذا المجال، حيث نجد لمصطلح السياسة مكانة في الفكر السياسي عربي الأصيل، وهذا ما يؤكد ما تم تناوله في المعاجم و الموسوعات العلمية ذات الاهتمام العربي، فهو من فعل القيام: بالأمر بما يقومه ، وقد درس العرب مصطلح السياسة بعدة مواضع وأطر فكرية ، فمصطلح الحكم دليل على توجه السياسة عند رجال الدين و المهتمين بأسس الفكر الديني و المفكرين المسلمين اهتموا ودرسوا على مصطلح الامة و الامامة مثل الفرابي في مؤلفاته وغيره والتي ركز فيها، على تدبير شؤون الرعية و الراعي بما يتفق مع الدين الإسلامي باحكامه الشرعية.

ان السياسة بالمنظور الإسلامي مفادها السلوك الذي يستدل به خير الامة و ما ينجر عنه، كما إندرج، كذلك، وتداخل مع الكثير من معاني كما ذهب إليه (حامد ربيع) ما فاده القيام بشؤون الناس و الإصلاح و الرئاسة و العمران هذا ورد في فكر و ادبيات ابن خلدون الذي تعد نظرتة للسياسة policy لما قد يشير اليه المفهوم السياسات polities و تاريخ العرب التي تعرف على انها تلك المقترحات العامة، التي تحدد اطار للتفكير عاما و شاملا في الأهداف المحددة و توجه القرار نحو تنفيذ تلك الأبعد المنشودة ، و تصبح دقيقة ، هادفة ، واضحة ، تختص بالثبات و الواقعية ، و الا تكون متعارضة مع الأهداف .

2- تعريفات المفكرين والباحثين:

إلا أنه إجمالاً يمكن سرد مجموعة من التعاريف لأهم المفكرين و الباحثين المختصين في حقل علم السياسة العامة وهم:

تعريف Harold Dwight Lasswell (1902-1978) :

في بدايات منتصف القرن الماضي تحديدا بعد نهاية الحرب العالمية الثانية ، اتخذ علم السياسة العامة معناه الاصطلاحي علميا على يد المفكر و أحد رواد علم السياسة الأمريكي هارلود ديوايت لازويل Harold Dwight Lasswell (1902-1978) الذي درسه في مؤلفه الشهير، تناول فيه مقاربة فكرية وذلك من خلال نشاطات تتعلق بالتوزيع الموارد و المكاسب و القيم و المزايا المادية و المعنوية و تتقاسم فيه الوظائف و المكانة الاجتماعية ،

1 - Kevin B Smith, Christophore W. Limier, The Public Policy Theory Primer. Library of Congress Washington : Westview Press 2009 P02

2- Michael Hill, The Public Policy Process. London: Pearson Longman 04edition P10

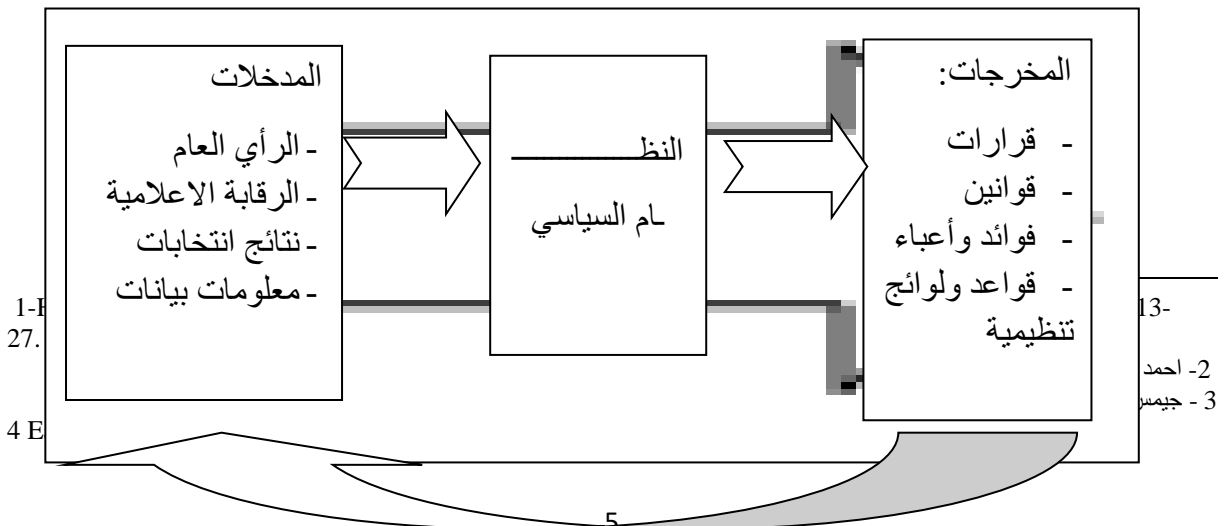
عادة بمبدأ فعل الإكراه القاهر أو امتلاك السلطة ، والعمل على التأثير بين مكونات المجتمع من قبل المسيطرين الذين يمتلكون السيطرة الفعلية داخل المجتمع.¹ و يقول لازويل: ان هنالك اتجاه أو بعدين ، ففي البعد الاول هناك فكرة الاهتمام وتركيز على موضوع الاحتياجات علمية للصنع السياسات من مصدر المعلومات ، اما البعد الآخر يهتم بتحديث مجموع الآراء و الأفكار وتحليلها لمعدي القرارات السياسية ، فلذلك فهو يأخذ مجالا مغايرا لمجالها العلمي.²

تعريف Robert E. Eyeston (1920-2015):

يتجه تعريف "روبرت ايستون Robert E. Eyeston" بمقاربة فكرية تشمل طبيعة العلاقة الواسعة حيث يرى أنها "العلاقة بين الوحدة الحكومية وبيئتها"³ مكرزا على طبيعة النظام أو كما يسميها الوحدة الحكومية والبيئة المحيطة به ذلك حيث تلعب البيئة أحد أهم الركائز المهمة في تحديد توجه السياسة العامة.

تعريف David Easton (1917-2014) :

يربط " دافيد استون David Easton مفهوم السياسة العامة كنتيجة محصلة في تفاعل المجتمع مع النظام السياسي والبيئة المحطة به ، حيث يرى " أن السياسة العامة هي كأثر ناتج داخل المجتمع من مبدأ تداخلها الحقيقي مع البيئة المناسبة له ، التي تبني ضمنها الهيئات والأبعاد و المرتكزات و السلوكيات و العلاقات أصولا للعملية السياسية التي يتفاعل معها النظام الحكومي ، و بالتالي فهو يحددها بأنها تقسيم مجموعة من القيم داخل المجتمع بطرق حاكمة و ذلك من خلال المراسيم و القواعد القانونية الملزمة وغيرها مما يألها لذلك المهمة بتقسيم لتلك المبادئ ، في إطار آلية تداخل بين المطالب المعبرة عنها من طرف المجتمع و المخرجات و التغذية العكسية"⁴



Jack Rabin, Public Administration and Public Policy.P189

الرسم المرفق أعلاه يوضح بيئة صنع السياسة العامة، ويعد بمثابة نموذج مبسط للتصور الأصلي الذي قدمه "دايفيد إيستون" في تحليله للنظام السياسي وتفاعله مع البيئة المحيطة. وفقاً لهذا النموذج، يتم إدخال المدخلات إلى "علبة النظام" نتيجة للتفاعلات المختلفة مع البيئة الخارجية، ليتم تحويلها إلى مخرجات تمثل السياسات العامة. ومن ثم، يتم استرجاع جزء من هذه المخرجات في شكل تغذية عكسية، مما يسمح للنظام بالاستجابة والتكيف مع المتغيرات البيئية المختلفة، وبالتالي تحسين عملية صنع السياسات وتطويرها.

تعريف Gabriel Abraham Almond (1911-2002) :

في حين يقتصر، توجه السياسة العامة لـ "جبريال ألموند Gabriel Almond"، في عملية تفاعل طبيعة المدخلات مع المخرجات التي هي في نظره أداة يعبر بها النظام السياسي للبيئة الداخلية والخارجية له، حيث يرى "بأن السياسة العامة، هي عبارة عن نتجة علمية منتظمة، من تفاعل المطالب ي يعبر عنها بالمدخلات مع القرارات والبرامج والتي يعبر عنها بالمخرجات، للتعبير عن فاعلية و أداء البنية والهيئات الحكومية في مستوياته الاستخراجية، للبيئة الداخلية والخارجية من طريق السياسات المنتهجة¹.

تعريف Thomas R. Dye (1935) :

يتجه توماس داي Thomas R. Dye في تحديد مفهوم السياسة العامة "هي تقرير أو انتهاج توجه سياسي وفق توجهه الفكري، في أحد مؤلفاته، حيث يذهب توماس داي لتحليل توجهات النظام السياسي وإزالة نوع من اللبس والغموض، وتحليل الصراع الضمني بين المجتمع وأعضاء الهيئات الحكومية، ولها مجموعة من الدلالات الوظيفية تدرس وتحدد السلوكات و عدة وظائف ادراية² "

تعريف Guy Peters (1944)

يتناول تعريف جاي بيترز Guy Peters للسياسة العامة في تعبير عن آراء و أفعال المجتمع الذي يتخذها بشكل جماعي أو عبر ممثليه، إتجاه مشكلة معينة تهم وتخص المجتمع أو جزء منه، ويؤكد على منهج دقيق ومنفرد للمجموعة من الأبعاد التي ينتهجها الافراد بطرق تتسم بالعمومية أو يتخذها من ينوب عنهم أو مجموعة بسيطة منهم³.

تعريف M.Lindenberg and B.Grosby

1-نصر محمد مهنا، علم السياسة بين التنظير والمعاصرة، الإسكندرية: دار المعارف، (د.ت)، ص 71

2-3. Thomas R.Dey ,and Harmon Zeigler,The Irony of Democracy .Millennal ed. TX :Haroucr Barc ,2000 pp 2-3.

(كمال محمد المغربي، الإدارة والبيئة و السياسة العامة، عمان : دار الثقافة، 2001، ص853)

حيث ينطلق تعريف كل من مارك ليندنبرك M.Lindenberg و بنامين كورسبي B. Crosby ، من توجه عملي، يتناول موضوع تعريف السياسة العامة من خلال العمليات الأخذ والجذب و المساومات على حد تعبيرهما ، فهي " عملية نظامية تحظى بميزات دينامية متحركة ، للمبادلة و المساومة و للتعبير عن مجموعة من التسلؤولات تحدد العملية الزمانية والمكانية والوسائل وطرق امتلاك لهذه الصلاحيات التي تعمل كلها على رسم معالم السياسة العامة"¹

تعريف William Jahonson

تعريف وليام جونس William Jahonson، يقوم على الدور الذي تلعبه في تصنيف الخيارات التي لها صلة أو الهدف منها الصالح العام، " بأنها تتضمن على بدائل نظامية ال من البرامج التي تهدف وتعمل لصالح العام"².

تعريف Henry Teune (1936-2011)

قدم هنري تون Henry teune توجها دقيقا لمفهوم السياسة العامة، في مقال تحليلي نشره في مجلة علمية سنة 1977. حيث يرى أن دور الحكومة يكمن في عملية إحداث تغيير وفق وسائل معينة تلجئ إليه قصد الاستجابة لمتطلبات المجتمع و إحداث تغيير داخل هذا النظام الاجتماعي للدولة " تلك الأدوات المستعملة ، في سبيل العمل إظهار مجموعة الاهداف المحددة ، داخل النظام الاجتماعي للدولة"³.

تعريف D. George Kousoulas (1923-2012)

يخلص دي جورج كوسبولاس D. George Kousoulas في إحدى مؤلفاته ، إلى السياسة العامة تكمن في مجموعة من الخطط و القرارات التي تقوم الحكومة أو السلطة من أجل معالجة متطلبات المجتمع من قضايا عامة تهدف للصالح العام " بأنها تلك القرارات و الخطط التي تضعها الهيئات الحكومية ، من أجل معالجة القضايا العامة في المجتمع"⁴.

توماس أ. بيركلاند Thomas A. Birkland

تعريف آخر، يعرض توماس أ. بيركلاند السياسة العامة باعتبارها "الخيار الذي تتخذه الحكومة بين ما يجب أن تفعله وما لا يجب أن تفعله". يثير هذا التعريف العديد من التساؤلات المتعلقة بكيفية صياغة السياسات العامة، بما في ذلك دور المشاركين في هذه العملية سواء كانوا من داخل الحكومة أو من خارجها. كما يفتح هذا التعريف الباب للتساؤل حول كيفية تحديد

1 فهمي خليفة الفهداوي ، السياسة العامة منظور كلي في البنية و التحليل ، ط2 : دار المسيرة للنشر و التوزيع والطباعة ، عمان 2013 ص34
موفق حديد محمد ، الإدارة العامة :هيكله الأجهزة وصنع السياسات وتنفيذ البرامج الحكومية . ط1 ، عمان :دار الشروق ،2000،ص1162

1- Henry teune , Macro Theoretical Approches to Public Policy Analysis :The Fiscal Crisis of American Cities Annals AAPSS,November, 1977.pp174-175

2- D. George Kousoulas, **On Government and Politics** ,5ed , New York , cole Press, 1975, p.2180

الأولويات الحكومية وما يتعين اتخاذه من إجراءات أو الامتناع عنها، وبالتالي فإن تحديد نطاق التدخل الحكومي يعتبر من القضايا الأساسية في صياغة السياسة العامة.¹ لقد إهتم كذلك الباحثين العرب بقضايا السياسة العامة بأهمية كبيرة جدا ، تراوحت بحوثهم كذلك على حسب إختلاف المذاهب والمقاربات الفكرية لديهم ،حيث لا تقل أهمية عن ما ذهب إليه المفكرون و المتخصصون الغربيين في حقل علم السياسة و الإدارة عامة و السياسة العامة على وجه الخصوص ونجد من أمثال ذلك :

تعريف د.علي شريف

يرى الدكتور علي الشريف في أحد مؤلفاته أن السياسة لها تعاريف متعددة من حيث البساطة و التعقيد ، حيث يرى أنه من الخطأ أن ننظر لسياسة باعتبارها نتاجا للعمليات إتخذ القرارات ، فهو يرى أن السياسة " في مفهومها لا تقل عن مجرد إختيار فردي أو جماعي يشرح و يبرر و يرشد أو يحدد تصرفا معيناً ، قائماً أو محتملاً "².

تعريف خيرى عبد القوي

تعد السياسة العامة على حاسب تعريف خيرى عبد القوي لها بأنها مجموعة من العمليات والقرارات السياسية وغيرها ، التي تنتهجها الحكومة بهدف الوصول إلى قرار يكشف على المشكلة أو القضايا بغية العمل على تحيد مجموعة من بدائل لحلها، و العمل على اختيار الأفضل منها، وتمهيدا لاختياره كالبديل الذي يحدد توجه سياسة عامة، الهدف منه دراسة وعرض للإشكال أو القضية محل الدراسة.³

تعريف نجوى إبراهيم محمود

تعرفها نجوى إبراهيم محمود بأنها عملية يهدف من خلالها النظام السياسي لوصول إلى مجموعة من الابعاد و الأهداف المحددة سلفاً، وتتجه نجوى إبراهيم الى تحديد القوى السياسية الفاعلة والمؤثرة التي تحدث فرقا من خلال ارتباطها بالقيم والإيديولوجية والأهداف السياسية التي تتبناها الفئة التي تعمل داخل السلطة أو تعمل على الوصول للسلطة ، بناء عن القيم والأهداف البديلة التي تلجئ إلى تحقيقها أحزاب أو قوى المعارضة.⁴

تعريف منصور بن لرنب :

يرى "منصور بن لرنب" أن السياسة العامة هي: " جزء لا يتجزأ من التدبير السياسي على غرار العقل والجود والحزم والتعمير والتقدير لإصلاح الحال وتدبير الخلل لصالح أفراد الأمة جمعاء، وهي بمثابة صياغة أو هندسة الأهداف والغايات في شكل برنامج محدد وهاذف

3- Jack Rabin, **Public Administration and Public Policy**. London: Taylor & Francis Group, First Published in 2005 P¹⁸⁸

1 علي شريف ، الإدارة العامة النظرية و التطبيق ،ط2، دار النهضة العربية للطباعة و النشر ،بيروت (د.ت) ص ص 39-40

3 - خيرى عبد القوي، دراسة السياسة العامة، الكويت: ذات السلاسل، 1989، ص 97.

4 - نجوى إبراهيم محمود، مفهوم السياسة العامة" ، مجلة الديمقراطية، العدد الأول، 2001، ص 12.

وإنساني من جهة، وفي مفهومها العام في اتجاه يوضح أسلوب منهاج التفكير في التحليل السلوكي أساسه استبصار الأزمات والإعداد للمستقبل من جهة ثانية.¹

تعريف فهمي خليفة الفهداوي :

يعرف فهمي خليفة الفهداوي في مؤلف له أن سياسة العامة لا بد تفاعل المنظومة السياسية مع محيطها لتفرز علاقة تفاعلية للمؤسسات الحكومية الرسمية وسلطتها المنعكسة في المجتمع " ...حيث أن السياسة العامة ، هي : تُعد هذه المنظومة كياناً فاعلاً يتصف بالاستقلالية، والمرونة، والتكيف، والانضباط، حيث تتفاعل بفعالية مع محيطها والمتغيرات ذات الصلة، من خلال استجاباتها الديناميكية على مستوى الفكر والسلوك. ويظهر ذلك في أنشطة مؤسسات الدولة الرسمية، التي تعكس سلطتها داخل البيئة الاجتماعية بمختلف مجالاتها، عبر أهداف وبرامج وسلوكيات منظمة.

تسعى هذه المنظومة إلى معالجة القضايا الراهنة والمتوقعة، والتحسب لتبعاتها، من خلال تحديد الوسائل، والموارد البشرية، والفنية، والمعنوية اللازمة، وتجهيزها كنقاط انطلاق أساسية للتنفيذ العملي والتطبيقي. كما تضمن عمليات المتابعة، والرقابة، والتطوير، والتقييم، بما يساهم بشكل فعال في تحقيق المصلحة العامة المشتركة داخل المجتمع.²

تعريف أحمد سعيان :

يتجه الباحث أحمد سعيان، في إمام و تعريف السياسة العامة ، في قاموس المصطلحات السياسية، بأنها مجموعة مبنية و متماسكة فيتعبير عن إفرارات الحكومة أو النظام السياسي، سواء كانت محلية أو وطنية أو حتى دولية فهي سواء ، تحت غطاء العمل الحكومي بالعمل به أو رفض العمل به وفق أربع عناصر الهدف ، الأهداف التي تحققة ، الفاعلين لهذه السياسة ، طريقة تنفيذها تُجسد السياسة العامة التعبير العملي عن الإرادة الحكومية، سواء من خلال اتخاذ إجراءات محددة أو عبر الامتناع المقصود عن الفعل. وتمثل هذه السياسة منظومة متكاملة من القرارات والإنجازات المترابطة التي يمكن نسبها إلى سلطة عامة، سواء كانت محلية أو إقليمية أو حتى فوق وطنية.³

ترتكز السياسة العامة على أربعة عناصر جوهرية تشكّل بنيتها المفاهيمية والتنفيذية:

1. **الهدف** : وهو الغاية المركزية التي تسعى السياسة إلى تحقيقها، استناداً إلى أولويات السلطة العامة واحتياجات المجتمع.
2. **الوسائل** : وتشمل الأدوات والآليات التي يتم اختيارها بعناية لتحقيق الأهداف المرجوة بكفاءة وفعالية.
3. **الفاعلون** : وهم الجهات الرسمية (والأحياناً غير الرسمية) المسؤولة عن تبني السياسة وصياغتها وتنفيذها، ضمن إطار مؤسسي واضح.

1 - ليمام سالمى و بارة سمير ،صنع السياسات العامة دراسة في المفاهيم و المنهجية و البيئة ، ط1 ، عمان : دار مجدلاوي للنشر و التوزيع، 2014،ص23.

- فهمي خليفة الفهداوي ، نفس المرجع السابق ،ص 41 2

3 - أحمد سعيان ، قاموس المصطلحات السياسية و الدستورية و الدولية ، ط1 ، بيروت : مكتبة لبنان 2004، ص213.

4. **التنفيذ:** ويمثل عملية ترجمة الأهداف إلى إجراءات واقعية، عبر منظومات إدارية وتنظيمية تضمن التطبيق الفعلي للقرارات. وعليه، تُعد السياسة العامة محصلة تفاعلية تجمع بين الإرادة السياسية والقدرة المؤسسية، في سياق تنظمه اعتبارات قانونية، إدارية، واقتصادية، ما يجعلها أداة مركزية لتحقيق التوازن بين متطلبات الدولة وتطلعات المجتمع.

تعريف محمد محمود ربيع :

فقد عرفها محمد محمود ربيع في موسوعة العلوم السياسية، مقتصرًا على تحديد مفهوم السياسة " بأنها برنامج معد للقيم المستهدفة و الممارسات، وهي عملية وضع وتطبيق التحديات و المطالب و التوقعات فيما يخص مستقبل العلاقات الذات مع الغير، وقد أكد البعض على عنصر الإكراه فوصفت السياسة بأنها الإكراه المخطط عمدًا ، و أو أقوال تحدد غرض ووسائل و موضوع ممارسة الإكراه داخل السياق علاقة القوة في المنظمات¹ .

تعريف علي الدين هلال :

عرفها علي الدين هلال في معجم المصطلحات السياسية : بأنها منظومة من القواعد والبرامج التي تعتمدها الحكومة، وتعكس توجهات السلطة العامة حيال قضية أو مجال محدد. وتشكل هذه السياسة في مجموعها مخرجات النظام السياسي، سواء في صورة تشريعات أو إجراءات تنفيذية، تعبّر عن الرؤية الرسمية للدولة في معالجة المشكلات العامة وتحقيق الأهداف التنموية والاجتماعية..

وحيث أن السياسة العامة هي تلك الأداة الرئيسة التي تُمارَس من خلالها السلطة، لتوجيه السلوك المجتمعي، وتوزيع الموارد، وتنظيم العلاقات بين الفاعلين ضمن الإطار المؤسسي للدولة.²

تعريف أحمد رشيد :

يعرفها أحمد رشيد في أحد مؤلفاته على أنها: السياسة العامة في مضمونها هي عملية توجيه سلطوي – وأحيانًا قهري – لموارد الدولة وإمكاناتها، بهدف تحقيق أهداف تراها السلطة الحاكمة ضرورية للصالح العام. وتُعد الحكومة الجهة المسؤولة عن هذا التوجيه، سواء من خلال صياغة السياسات، أو تنفيذها، أو متابعتها، أو تقييم آثاره³.

بعد ما تم التطرق إلى هذه المجموعة من التعاريف للمفكرين وباحثين مختصين في سواء كانوا غربيين أو مفكرين عرب أو حتى ضمن نطاق الموسوعات أو معاجم العلمية لحقل العلوم السياسية، تبين أنه الاستحالة بمكان تقديم تعريف معين دقيق وشامل للسياسة العامة، نظرًا لاختلاف الزوايا والمقاربات الفكرية من جهة، من جهة أخرى، تتداخل السياسة العامة

- محمد محمود ربيع و إسماعيل صبري مقلد و آخرون ، موسوعة العلوم السياسية ، ج3 ، الكويت : جامعة الكويت ، 1994، ص 4511
 - علي الدين هلال، معجم المصطلحات السياسية ، مصر : مطبعة أطلس 1994، ص 2.212
 - أحمد رشيد ، نظرية الإدارة العامة : السياسة العامة و الإدارة ، ط5 ، القاهرة : دار المعارف ، 1981 ، ص 3.83

بشكل كبير مع مفهوم النظام السياسي، حيث تشير بعض الأدبيات إلى أن السياسة العامة تعد جزءاً لا يتجزأ من النظام السياسي لأي دولة، بغض النظر عن شكل النظام السائد. يطرح هذا التداخل إشكالية تتعلق بتحديد مفهوم السياسة العامة، خاصةً إذا اعتبرنا الدولة هي المقدم الرئيسي لهذه السياسة. من هذا المنطلق، تظهر الصعوبة في تحديد المصطلح بدقة، حيث تتأثر السياسة العامة بالتركيبة السياسية والهيكل المؤسسي لكل دولة، مما يعقد عملية تصنيفها وتفسيرها بشكل موحد عبر مختلف السياقات¹. إلا أن هذا جعلنا نستنتج مجموعة من الخصائص قد تساعدنا في إعطاء مفهوم أو تعريف إجرائي خاص بنا، وهذه الخصائص هي:

1- إن السياسة العامة تمثل برنامج أو مجموعة من برامج، للنظام السياسي أو للمؤسسة الحكومية، أي أنها تقوم على تفاعلات بين الحكومة وبيئتها ولإستجابة لخياراتها المميزة باعتبارها الفاعل المؤثر والتي تتخذ مجموع العمليات أثناء عملية إتخاذ القرار من عدمه.

2- السياسة العامة إلزامية احتكارها للقوة ، فالسياسة العامة هنا وتستوجب طاعة التنفيذ من لدن المجتمع، فهي تمثل إمتداد السلطة الشرعية، بعدا هاما من أبعاد الالتزامات القانونية والشرعية، وبمجرد إقرارها من طرف صانعيها كيفما كانت مخرجاتها على شكل قانون أو مرسوم بشأنها، شريطة أن يكون الهدف منه الصالح العام لا غير ذلك.

3- السياسة العامة صياغة وهندسة مقصودة، فهي مشروع يحمل أهدافا متنوعة تخص الجانب الحكومي والمجتمعي، فهي بذلك تكون قد إستقبلت مجموعة من المدخلات التي تعتبر بمثابة آراء ومطالب للمجتمع، والمخرجات هذعبارة عن مجموعة من الخطط والإستراتيجيات التي تأتي على شكل قوانين أو تعليمات أو قرارات تصنعها الجهات الرسمية، وهي بذلك جملة الحلول التي تفضي إلى تلبية احتياجات النظام السياسي بدرجة أولى. او

4- السياسة العامة لها ميزة الواقعية والقابلية و النسبية، فهي ردة فعل أو ترجمة لواقع مطالب فواعل رسمية و غير رسمية ممثلة للمجتمع و النظام السياسي على حد سوى وتحمل في طياتها القابلية سواء بالإيجاب أو السلب بالرد او عدم الرد واستجابات بمقدرة نسبيا وفق الإمكانيات المتوفرة لدى النظام في فترة زمنية معينة، لإستجابة حسب البيئة و الظروف المتاحة.

5- السياسة العامة يمتاز بالشمولية و الانفتاح، عند معالجتها لمطالب المجتمع التي هي بمثابة مدخلات البيئة الداخلية أو خارجية فهي تشمل كل شرائح المجتمع دون تمييز، و تنفتح على الجميع القوى و الفواعل النظام السياسي ،لتعالج كل ما هو يهدف أو يخدم الصالح العام ، دون المساس بهياكل الدولة و مؤسساتها.

6- السياسة العامة هي بمثابة حلقة وصل بين النظام السياسي والفواعل والمجتمع، حيث يظهر ذلك جليا في عملية الصراع أو معالجة مطالب المجتمع وفق قنوات اتصال بين الفواعل و قوى النظام السياسي هذه العلاقة التواصلية كلما كانت فعالة كانت السياسة العامة ناجحة وذات تأثير إيجابي.

1 - Michael Hill ,The Public Policy Process.P211

7- السياسة العامة لها ميزة معيارية وقياسية فهي تعمل على قياس قدرة النظام على التكيف وفق ماهو متاح فقط ، بحيث لها قدرة الموازنة بين المتطلبات و المخرجات .

8- السياسة العامة، تعمل على حماية النظام السياسي من الزوال، وعدم الدخول في إنسداد بين المؤسسات المكونة له .

9- السياسة العامة تمتاز بالظرفية فهي لها القدرة على إختيار الزمان والمكان المناسبين في الاستجابة وفق ماهو متاح و ممكن تحقيقه دون المجازفة أو مخاطرة بسرعة الرد في وقت وجيز و ماكن محدد دون سواه .

10- السياسة العامة تمتاز بالاستشرافية وأبعاد ذات الرؤى المستقبلية و التنبئية

بناء على كل ماسبق يمكن طرحا تعريف إجرائيا للسياسة العامة على أنها برنامج أو مجموعة من البرامج لقطاع من القطاعات ، تعمل الحكومة أو النظام السياسي بجميع صلاحياتها على تحقيق أهداف ومتطلبات المجتمع وفق إمكانيات المتاحة دون تكليف أو تقصير يضر أو يآثر في تلك العلاقة بين النظام السياسي أو الحكومة و بيئتها الداخلية و الخارجية المتمثلة في الفواعل الرسمية و غير رسمية والمجتمع باعتباره العنصر المهم فيها، وهذا وفق العامل الزمني و المكاني لطبيعة الإستجابة لهذه المتطلبات.

المطلب الثاني:العوامل المساعدة على الظهور والمراحل التطورية للسياسة العامة:

إن الدارس لعلم السياسة عموما، و علم السياسة العامة خاصة، يلاحظ أن هناك أسباب أدت إلى ظهور علم السياسة العامة إلى ما هو عليه هناك نظريات مفسرة و مقاربات فكرية تدل على ذلك تطورا تاريخيا كمفهوم أو كمصطلح، يمكن إجمالها مع تفسير أسباب ظهور علم السياسة العامة كمصطلح أو كعلم يدرس العلاقة الترابطية من خلال إعداد برامج حكومية بين هيئات النظام السياسي و المجتمع الهدف منها تحقيق رضى الصالح العام والوصول إلى أهداف الحكومية المعلنة سلفا كما سوف نلاحظ ذلك.

الفرع الأول :العوامل او الأسباب المساعدة على ظهور علم السياسة العامة :

إذا كان مفهوم علم السياسة العامة يمتاز بالعقيد و عدم وجود مفهوم وتعريف موحد شامل في جميع أدبيات علم السياسة عموما، غير هناك شبه إنفاق بين الباحثين و المختصين بعلم السياسة العامة أن الفضل يعود الى أعمال الباحث الأمريكي "هارولد لازويل " في منتصف القرن الماضي، وهذا ما أكده الباحث " دييليون بيتر Deleon Peter" في مؤلفه: الجذور التاريخية للحقل **Historical roots of the field** . الذي ورد في موسوعة إكسفورد للسياسة العامة الصادرة في 2006م¹.

تناول فيه مفهوم السياسة العامة و أسباب ظهوره ، وقد ذهب كذلك الباحث من ديليون بيتر إلى ربط أسباب ظهورحقل السياسة العامة إلى الأوضاع والأحداث السياسية التي مرت

- مفيدة مقورة ، السياسة العامة في الجزائر بين الأسس النظرية و آليات التطبيق (2017-1989)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية ، جامعة قسنطينة ، 2019/2018، ص 1.95

بها الولايات المتحدة الأمريكية كانت دافعا رئيسيا لتطور وظهور هذا الحقل المعرفي الخاص بعلم السياسة العامة، أهم هذه الأحداث دخل الولايات المتحدة الأمريكية الحرب العالمية الثانية ، حرب الفيتنام، فضائح ووترغيت وغيرها، هذه الازمات على حسب رأي ديليون بيتر ، تفقد نوع من الثقة بين الجهاز الحكومي أو أحد الهيئات الممثلة للدولة وبين المجتمع مما يؤدي إلى تبني برامج حكومي يعالج هذه الازمات سواء كانت داخلية أو خارجية فالأمر يتطلب سياسة عامة تعتمد برامج و الأهداف المدروسة، الملاحظ أن السياسة العامة لم تكن وليدة الصدفة أو جراء قطيعة معرفية بل هو لظروف أملتها الساحة بإيعاز من نشاط البيئتين الداخلية والخارجية، في حين تذهب الباحثة " بيرل رادين " أن تطور حقل السياسة العامة جاء نتيجة تطور الحاجة الملحة للحكومات الأمريكية للمعالجة الأمور والقضايا المستعصية قصد الموافقة بين مخرجات الحكومة و متطلبات المجتمع و إعادة تموقع لمكانة الدولة ، ينطلق من إعداد و صياغة سياسة عامة تكون متوافقة في ذلك .

غير البناء الفكري وظهور المدرسة السلوكية اعطى دفعا لجعل القضايا التعاني منها الولايات المتحدة الامريكية ومشاريع اتي تأن تشكل حقلا معرفيا للباحثين و المهتمين بحقل علم السياسة. ضف إلى ذلك ظهور علم السياسة العامة في دول أروبية فرنسا أعطى صفة الانتشار، حسب الباحثان باتريك ها سنتوفل و أندي سميث فإن التأثيرات الخارجية هي اتي ساعدت في الواقع في ظهور و تطور حقل علم السياسة العامة في فرنسا¹.

للتطور وينمو حقل علم السياسة العامة فيما بعد سنوات الأخيرة من القرن الماضي ليصبح يعتمد على أدوات و واسئل العلمية في صياغة و إعداد المشكلة و أصبح حسب الباحثين ستوارت والأخرين هناك توجه جديد يدرس و يؤكد أن حقل علم السياسة العامة أصبح صفة العلمية لاعتماده على وسائل إحصائية كمية وتقنية وعرفت هذه المرحلة باستخدام مقرب ما بعد الوضعية، هذا يعني حسب توجههم الفكري، " إن العديد من الظواهر لا يمكن دراستها بالطرق العلمية و الاحصائيات التقنية، حيث تجادل المدارس ما بعد الوضعية بأن مفاهيم مثل تنفيذ السياسات تتطلب مقتربات أكثر سهولة²"

عموما يمكن تعداد بعض أسباب كانت وراء ظهور علم السياسة العامة وهي:

- انفصال علم السياسة عن علم الفلسفة الإخلاقية و أصبح أحد فروع العلوم الاجتماعية في مطلع القرن التاسع عشر، فبعدها كان منذ ظهور الحضارة اليونانية إنحصر اهتمام الدراسات السياسية في البحث في علاقات الحكم و السياسات التي لها بعلاقة نظام الدولة وبنائها المؤسساتي، فقط أصبح علما له موضوع وله منهج يهتم بالقضايا أكثر تعقيدا و تمثيلا للمجتمع .
- طبيعة الظروف و المشكال التي مر بها المجتمع الدولي، و خاصة الولايات المتحدة الأمريكية بإعتبارها مهد و مركز ظهور علم السياسة العامة، و إنعدام الثقة بين الشعوب

-مفيدة مقورة ، نفس المرجع السابق ، ص1.97
- فهمي خليفة الفهداوي ، نفس المرجع السابق ، ص2

و الأنظمة السياسية بل إن إتساع الفجوة الذي كان قد و يعصف بالانظمة السياسية مثال أزمة وفضائح وواترغيت.

● ظهور المدرسة السلوكية و النقلة النوعية و الفكرية لحقل علم السياسة العامة، حيث أصبح علم السياسة يهتم بسلوك السياسي و ما يترب عنه من البحث في غمار كل ما يؤثر في طبعة السلوكات المصاحبة مثل البحث في مجال السلوك الانتخابي و دور الأحزاب السياسية و جماعات المصالح وغيرها من المحاور التي كان لظهور المدرسة السلوكية دورا كبيرا في بلور و تطور علم السياسة العامة.

● ظهور نخبة من الباحثين و المفكرين في إرساء أسس و قواعد علم السياسة العامة و إعطائه الصبغة العلمية حيث أصبح يعتمد على و يدرس الظواهر السياسية من منطلق الظاهرة العلمية لها أسبابها و حلولها و نتائجها وفق أدوات و وسائل علمية هادفة في تحليل سلوكيات و مؤسسات النظام السياسي.

● ظهور فواعل غير رسمية حديثة لحقل علم السياسة العامة، بعدما كانت الفواعل الرسمية التقليدية المنحصرة في مؤسسات الدولة و بالأخص بالسلطات الثلاث و الجهاز الإداري المصاحب لها ، و إن كان ذلك يختلف من نظام حكم إلى نظام حكم مغاير، لعب هذه الفواعل دورا كبيرا في ظهور و تطور علم السياسة العامة ليرز ذلك من خلال نمو التفاعل بين منظمات الدولة و المنظمات غير الحكومية و ذلك التفاعل بين منظمات القطاع العام و القطاع الخاص هذا التفاعل أصبح يعطي نوع من التسارع و التفاهم في نسج و إعداد السياسة العامة تهتم و تتطلع لتطبيق البرامج و القرارات من شأنها الإلمام بكل متطلبات المجتمع بدرجة أولى وفق الإمكانيات المتاحة .

● ظهور مراكز بحث و جامعات تولي عناية خاصة بموضوع السياسة العامة و تبحث باستمرار بكل مستجدات بطرق علمية و بوسائل حديثة تعمل على إنعدام النسبية و احتمالية في الحلول و معالجة القضايا الاجتماعية .

● نمو الوعي لدى الفرد داخل المجتمع و ظهور مبادئ تتشجع بالدفع على المشاركة في إتخاذ القرار، و مصاحبة النظام السياسي مثل العولمة، الديمقراطية التشاركية ، المواطنة، الحوكمة و الحكم الرشيد، وكل يدور في نطاق فلك المنظمات الإنسانية مثل منظمة حقوق الانسان ...

● الفجوة الرقمية و التطور الرهيب لوسائل الاتصال الحديثة و دورها في حجب المعلومة التي لم تعد محصورة في يد النظام السياسي فقط، فالمجتمع أصبح رهن تطور هذه الوسائل و أصبح مجتمعا إلكتروني رقمي أو ما يعرف بالذكاء الاصطناعي الذي أصبح يساعد المجتمع بسرعة رهيبية في معالجة قضايا علم السياسة العامة و يجبر الهيئات و مؤسسات النظام السياسي على الاستجابة السريعة و الدقيقة جدا.

الفرع الثاني: مراحل التطورية لعلم السياسة العامة

في حين الملاحظ أن الدراسات العربية كغيرها، بدأت تولي إهتماماً بالغاً، بهذا الحقل وأصبح علم السياسة العامة موضوع بحث العديد من الباحثين العرب، بل أصبح علماً يستهوي العديد من المختصين في مجال أو حقل العلوم السياسية وحتى باقي العلوم الاجتماعية الأخرى، وذلك نظراً للميزة التطورية التي تميز حقل علم السياسة العامة، ديناميكية و التعقيد، و يمكن إدراج أو تعداد مراحل تطور علم السياسة العامة على النحو التالي :

1- **المرحلة الأولى:** و تمتد من ظهور علم السياسة تحت علم الفلسفة الأخلاقية، وفي هذه المرحلة تضرب الجذور التاريخية للفترة اليونانية في مآلكتابات القديمة أين كان علم السياسة يدور ضمن نطاق البحث في فكر الدولة و الأنماط المشكله لها¹.

2- المرحلة الثانية :

وتمتد هذه المرحلة من مطلع القرن التاسع عشر و إنفصال علم السياسة عن الفلسفة إلى غاية منتصف القرن العشرين و في هذه المرحلة تم وضع الأسس التي يقوم عليها علم السياسة وكانت تحمل ضمناً المبادرة بالاهتمام بمؤسسات الدولة و تحييد مسار النظام السياسي، أي الانتقال من الاهتمام بوصف المؤسسات الدستورية وما يتصل بها إلى التركيز بما يتم في هذه المؤسسات من عمليات وأنماط²، وفق الفواعل الرسمية و تأثيرها رسم السياسات والقرارات التي تخدم المجتمع بدرجة أولى .

3- المرحلة الثالثة :

تمتد من مرحلة ظهور المدرسة السلوكية إلى غاية منتصف القرن العشرين وفي هذه المرحلة هي بروز حقل علم السياسة العامة كعلم قائماً بذاته و ذلك نتيجة إهتمامات المدرسة السلوكية التي ركزت بأكثر على تصرفات و أنشطة و أعمال الحكومات و بدارسة سلوك و المتغيرات النفسية المؤثرة في الافراد والجمعات وحتى الفواعل غير الرسمية، وكان التركيز منصب على زصف مضمون السياسة العامة و على كيفية صنع السياسة العامة و طرق تجسيدها و نتج عنه المطالبة بتدخل الدولة و ظهور علم السياسة العامة على يد العالم الأمريكي هارولد لا سويل وهذا نتيجة ظهور عدة أزمات على الساحة أو البيئة الداخلية و الخارجية لعدد من الأنظمة السياسية و الدول مثل : الولايات المتحدة الأمريكية مهد حقل أو علم السياسة العامة على حد رأي العديد من المفكرين و الباحثين خاصة الحرب العالمية الأولى و الثانية و ما ترتب عليهم و إمتد ذلك حتى بؤادر الحرب الباردة و أفرز علاقة تفاعلية بين بيئة خارجية و البيئة الداخلية و ظهور منظمات غير حكومية كأحد الفواعل غير الرسمية في عليا صنع السياسة العامة ، ولقد أجمع أن هذه المرحلة هي التي ظهر علم السياسة العامة كعلم له موضوع

1 - حسن أبشر الطيب ، المحاور النظرية و التجريبية لعلم السياسة العامة ، مجلة الإداري ، العدد52، مسقط ، الإدارة العامة ،1993، ص ص 133-134.

عطا الله خالد ، السياسة العامة بين التخطيط و التنفيذ الجزائر نموذجاً، دار حامد للنشر و التوزيع ، ط1، عمان، الأردن، 2018. ص 252

وله منهج و الاعتماد على الدراسات العلمية وفق الطرق و أدوات علمية تعمل إلى الوصول بدقة إلى متطلبات المجتمع و إلزامية الهيئات الحكومية معالجة ذلك ضمن نطاق السياسة العامة .¹

4- المرحلة الرابعة :

تمد من طلع القرن الواحد و العشرين و بالضبط منذ زوال القطبية الثنائية و بواصر ظهور النظام الدولي الجديد إلى ما بعد ذلك و ميز هذه المرحلة بروز فواعل غير رسمية جديدة و نمو أفكار جديدة مثل إدارة المعرفة و إدارة الجودة الشاملة و الإدارة الإلكترونية و يعد انتقال الحوكمة من مجال الخاص إلى مجال العام، و ظهور الحوكمة العامة الجديدة و تأثير في السلوك الجماعي و السلوك المواطنين بشكل فردي ضمن نطاق السياسة العامة أكثر تطور و حداثة ، إضافة أن ما يحدث اليوم من التطور التكنولوجي لوسائل الاتصال الحديثة و ظهور ما يعرف بالذكاء الاصطناعي بصفة مستمرة له الأثر البالغ على حقل علم السياسة العامة و عملية التكيف ليصبح أكثر مرونة و دقة غير مسبوقه في معالجة القضايا الاجتماعية في وقت و جيز جدا، و إن هذه الحداثة يجمع الدارسين و الباحثين في حقل العلوم السياسية عموما و علم السياسة العامة خاصة سوف يكون مستقبلا ناجحا و أكثر فاعلية و إنعدامه لحدية و نسبية في إتخاذ القرار إتجاه القضايا المجتمع .

الفرع الثالث : تداخل مفهوم السياسة العامة مع بعض المفاهيم :

بعد تناولنا للمجموعة من التعاريف و المفاهيم اللغوية و الاصطلاحية، لأبرز المعاجم و الموسوعات العلمية و المفكرين الغربيين أو العرب و إعطاء تعريف إجرائي و تحديد خصائص حقل السياسة العامة و جدنا هناك تداخل لبعض المفاهيم معها ضمنا ، لذلك يجب التفريق بينه و بين هذه المفاهيم وهي:

1- عملية التخطيط و عملية السياسة العامة :

ينظر إلى عملية التخطيط من بين العمليات الرئيسية التي لها تداخل كبير بينها و بين خاصة أثناء إعداد السياسة العامة للدولة، و هو بدوره يخضع إلى جملة من العوامل، كتوجهات الدولة الإيديولوجية، و طبيعة أنظمتها السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية، و يعرفه البعض على أنه: "نشاط ذهني يتعلق بمواجهة المستقبل، قريبا كان أم بعيدا و لعل هذه الفكرة الجوهرية له². فهو يمثل جمع الحقائق و المعلومات التي تساعد على تحديد الأعمال اللازمة لتحقيق النتائج المرغوبة أو هو تحديد الاحتياجات و الأهداف و الإجراءات التي تسعى إلى تحقيق أهداف منشودة³.

باختصار فإن التخطيط يساعدنا على :⁴

1 -سلمى ليمام ، بارة سمير ، نفس المرجع السابق ، ص ص 35-36.
 2 - مصطفى أبو زيد فهمي، حسين عثمان، الإدارة العامة: الإطار العام لدراسة الإدارة العامة في الحكم و الإدارة في السياسة، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2003، ص 301.
 3 - عمار بوحوش، نظرية الإدارة الحديثة في القرن الواحد و العشرين، بيروت: دار المغرب الإسلامي، 2006، ص 13.
 4 - عبد الغفار حنفي، و رسمية قرياقص، أساسيات الإدارة و بيئة الأعمال، الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2000، ص، ص 588، 589.

- تحديد الأهداف المراد بلوغها.
- يساعد على الاستثمار الأمثل للموارد المتاحة ويعتبر وسيلة فعالة لتحقيق الرقابة.
- ينفقنا التخطيط من معالجة المشاكل إلى التنبؤ بها وتفاديها.
- 2- **القرارات الحكومية البديلة أو الإجرائية و السياسة العامة :**
ويقصد بها قيام الحكومة في إطار تطبيقها للسياسة العامة بجملة من السياسات الإجرائية والفعلية التي توضح مباشرة الحكومة وأجهزتها بتنظيم شؤونها وإدارة أعمالها، فمن جانب السياسة الفعلية تشير إلى ما تريد الحكومة إنجازه مثل: إيقاف استيراد سلع معينة، أما الإجرائية وتتعلق بالكيفية التي يشرع بها العمل.¹
- 3- **السياسات الإحتواء والسياسة العامة :**
تهدف سياسات التوزيع إلى تخصيص الثروة والخدمات على الأفراد والجماعات، ويعتمد مدى كفاءة وفعالية الأداء التوزيعي لنظام الحكم على اعتبارين: أولهما بكمية القيم الموزعة وثانيها نطاق المستفيدين من التوزيع، وتعني سياسات التوزيع في المكان الأول بالخدمات الأساسية كالتعليم والصحة والأمن والدفاع، والإسكان، وما يماثلها، أما سياسات إعادة التوزيع فهي تعني تفضيلاً لتحقيق مزايا عادية لإحدى الجماعات دون غيرها، حتى هذه السياسات: الإصلاح الزراعي والتأميم، ورفع ضريبة الدخل على الأفراد أصحاب الدخل العالي تحقيقاً لتوافر مزيد من الإمكانيات لزيادة الخدمات لصالح الجماعات الفقيرة.²
- 4- **الاستراتيجية و السياسة العامة :**
وهي السياسات التي تعتمد عليها الدولة عند رسمها لفحوى السياسة العامة من خلال ما تحققة من موارد متعددة مادية وبشرية وتدخل ضمن التحديد اللازم لتطبيق السياسة العامة وتوجيهها بما يضمن الجدوى والنجاعة.³
- 5- **السياسات الوقائية و التشاركية :**
وهذا النوع من السياسات تهتم بحماية حضارة الانتماء وما تتمخض منها من هوية وحب الوطن والانتماء وحماية الوعي الإنساني وتطويره وتنمية روح المواطنة، ومن هذه السياسات: الاحتفاء بالرموز الوطنية، والعناية بالتراث، كما يتمثل في الاهتمام بالآثار وإنشاء المتاحف، والإشادة بالأعمال الرائدة والمتميزة في الدفاع عن الوطن، وأعمال المفكرين والمبدعين من أبناء المجتمع في مختلف المجالات.⁴
- 6- **القرارات التنظيمية:**
وهي تلك القواعد التي يتم بها تنظيم أفعال عناصر النظام السياسي في إطار مجموع اللوائح والمراسيم والقرارات التي تصدر في مجالات متعددة ، الهدف منها تنظيم و السهر

1 - حسن أبشر الطيب، مرجع سبق، ص 52.

2 - محمد الزاهي المغربي، التنمية السياسية والمقارنة: قراءات مختارة، بنغازي: منشورات جامعة قار يونس، 1998، ص 136.

3 - عمار معمر، "إشكالية صنع السياسة العامة في الجزائر-دراسة وصفية تحليلية"، (رسالة ماجستير في العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية)، جامعة الجزائر، 2008-2009، ص 29.

4 - حسن أبشر طيب، مرجع سبق ذكره، ص 52.

على المصلحة العامة للمجتمع، وضرورة الامتثال لهذه القرارات وقوانين من طرف أعضاء المجتمع و ممثلهم داخل النظام، وبالمقابل هناك سياسات تحفيزية، وإجراءات تنظيمية تتخذها الحكومات لتشجيع سلوك معين للمواطنين¹. مثل هذه السياسات الإعفاء من الضريبة، دعم المشاريع الفردية والجماعية وغيرها.

الفرع الرابع: مستويات السياسة العامة

قدّم الباحث جيمس أندرسون تصنيفاً ثلاثياً لمستويات السياسة العامة، اعتماداً على درجة المشاركة في صنع القرار، والنطاق الذي تغطيه السياسة، وطبيعة القضايا التي تعالجها. وتتضمن هذه المستويات ما يأتي:

1- السياسة العامة الكلية: (Macro Public Policy)

وهي السياسات ذات الطابع الشامل، التي تصاغ على مستوى الدولة ككل، وتتعلق بالقضايا الاستراتيجية الكبرى مثل السياسة الاقتصادية، والسياسة الخارجية، والسياسات الدفاعية، والسياسات الاجتماعية العامة.

وتُعتبر هذه السياسات عن التوجهات الكبرى للدولة، وتصنع عادة من قبل أعلى مستويات السلطة السياسية، مثل السلطة التنفيذية المركزية أو البرلمان الوطني.

2- السياسة العامة الجزئية:

تمتاز السياسة الجزئية هي بالخصوصية والمحدودية وباهتمام محدود لدى أفراد المجتمع، فهي لا تأخذ صورة السياسة العامة، وقد تشمل مواطناً أو مؤسسة أو منطقة صغيرة، وتجدهم يسعون إلى تحصيل فائدة تعود عليهم بالنفع كإنشاء مؤسسات أهلية أو دعم مستثمر أجنبي أو محلي.

3 السياسة الجزئية: (Micro Public Policy)

تشير السياسة الجزئية إلى تلك السياسات التي تُعنى بمعالجة قضايا محلية أو جزئية محددة، وتُركّز في الغالب على برامج أو مشروعات تستهدف فئة اجتماعية معينة أو منطقة جغرافية محدودة. وتُعد هذه السياسات من حيث النطاق الأكثر محدودية ضمن مستويات السياسة العامة، إذ تُوضع عادةً على مستوى الإدارات التنفيذية الدنيا، أو من قبل السلطات المحلية والبلديات².

وعلى الرغم من ضيق نطاقها وتأثيرها المحدود على المستوى الوطني، فإن السياسات الجزئية تكتسب أهمية خاصة من حيث قربها المباشر من المواطنين، نظراً لما تتضمنه من

1 - جبرائيل آلmond، وجي بنجهام باول، السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر، تر: هشام عبد الله، عمان: دار الأهلية للنشر والتوزيع، 1997، ص 196.

2 - فهمي خليفة الفهداوي، نفس المرجع السابق، ص64.

استجابات ملموسة لاحتياجاتهم اليومية، مثل تحسين البنية التحتية المحلية، أو توفير خدمات صحية وتعليمية في مناطق بعينها، أو دعم فئات سكانية مستهدفة.

المبحث الثاني: البناء الهيكلي و الفواعل المكونة للسياسة العامة:

يمكن فهم مصطلح السياسة العامة بصورة أكثر دقة ووضوحًا من خلال تفكيكه إلى عناصره الأساسية، التي تتمثل في: مطالب السياسة العامة، والقرارات، والتصريحات، والمخرجات.

وتُشكل هذه العناصر في مجموعها الإطار العام الذي تنبثق منه السياسات، وتُسهّم في تفسير كيفية تشكّلها وتطورها ضمن السياق المؤسسي والسياسي.

ومن المهم الإشارة إلى أن هذه العناصر لا تظهر بالضرورة وفق تسلسل نمطي أو وظيفي ثابت في الواقع العملي، إذ قد تختلف طريقة تفاعلها أو ترتيبها بحسب طبيعة السياسة المعنية، والبيئة السياسية والمؤسسية التي تُصاغ وتُنفذ فيها.¹

المطلب الأول : البناء الهيكلي

1- مدخلات (أو مطالب) السياسة العامة: وهو كل ما يتم التعبير به من طرف الأفراد بوسائل و فواعل رسمية أو غير رسمية مختلفة في المجتمع ككل وتقديمه للدولة أو النظام السياسي²، والتي قد تشمل مختلف الاحتياجات و الأحداث المتباينة نسبيًا والمتنوعة والتي تستدعي بالضرورة تدخل الحكومة إزاءها وإعطاء الحلول المناسبة لكل القضايا المجتمع المطروحة لتشكل تفاعلا.

2- البرامج و القرارات السياسة العامة: ويقصد بها مجموع الأفعال التي تعبر عن شكل السياسة العامة، ويتم ذلك من طرف النظام السياسي أو إحدى المؤسسات السياسية الرسمية، وكل من صلاحية صنع القرار في مؤسسات الدولة من موظفون ومسؤولون وذلك بإصدار المراسيم والأوامر التنظيمية قد تكون على شكل برامج أو التوجيهات المحركة للفعل الحكومي، الهدف منها القيام بالعمليات الإجرائية لتنفيذ السياسة العامة.³

3-التعابير والأراء السياسة العامة : ويقصد بها جميع التغييرات الرسمية التي هي من شأنها أو لها علاقة بأي سياسة عامة ما وتشمل هذه الأوامر الشفهية، والتفسيرات القانونية، إلى جانب الضوابط المختصة لسلوك الحكام والقضاة، وكذا قرارات المسؤولين و آرائهم المعبرة عن الأغراض المطلوب تحقيقها، و تُوجّه السياسة العامة نحو أعمال محددة تهدف إلى معالجة قضايا أو تحديات معينة. إلا أن هذه التوجهات قد تكون أحيانًا غامضة أو غير واضحة، مما يؤدي إلى اختلاف وجهات النظر بين مختلف الأطراف عند تفسيرها وتحليلها.

1 - جيمس أندرسون، نفس المرجع، ص 17.

2 - محمد شلبي ، نفس المرجع ، السابق ،ص 135

3 - محمد موفق حديد، مرجع السابق، ص118.

علاوة على ذلك، يظهر التباين في المخرجات التي تصدر عن السياسات على مستويات حكومية مختلفة، ما يعزز من تعدد التفسيرات والآراء بشأن مدى فعالية السياسة وأثرها. ويعود هذا التفاوت في بعض الأحيان إلى الفروق في طرق التنفيذ أو التطبيق بين المستويات المحلية والإقليمية أو الوطنية.¹

4- **مخرجات أو الإستجابة للسياسة العامة:** وهي الإستجابة التي تعبر عن الحاجة البيئية وتبين قدرة النظام على تلبيتها في حدود إمكانياته المادية المتاحة وما هي طرق المناسبة للمعالجته لمختلف القضايا، التي قد تختلف في نسبة تحقيق نجاح كل الأهداف المحددة، ويرجع ذلك إلى أسباب عدة منها، طريقة الخطة، و البرامج المتخذة كما يمكن أن تحقق هذه المخرجات الأهداف العامة للسياسة العامة أو أحد أهدافها والتي تستدعي مرة أخرى إعادة دراستها وتحليلها تحليلًا دقيقًا، فالقرارات التنفيذية و النهائية اذن هي كل ما يشمل من برامج، المراسيم، والأوامر واللوائح القانونية، والتنظيمية و غيرها تكون معبرة عن نية الحكومة الهدف منه هو القيام به في ظرف زمني ومكان محدد.²

6- **أثار السياسة العامة:** يتولد في خصوصية هذا العنصر النتائج التي تحدث جراء توظيف وتنفيذ هذه السياسة العامة في فترة ما يتم فيها دراسة لمختلف المشكلات والقضايا المجتمع أو أي منظمة أو هيئة حكومية وغيرها والتي تبنت في إثرها الحكومة جملة من القوانين والتشريعات، حيث لكل سياسة عامة طريقة عملية لتنفيذها نتائج محددة قد تكون بالإيجاب عموماً لكنها مصحوبة بمضاعفات و مخلفات سلبية و بالتالي تعمل هي الأخرى إلى دراسة و اعداد سياسات عامة أخرى.³

المطلب الثاني: فواعل صنع السياسة العامة:

تلعب فواعل الرسمية منها أو غير الرسمية، دوراً كبيراً ومعدداً في توجه السياسة العامة وبناء علاقة تفاعلية بينها وبين النظام السياسي من جهة و بناء علاقة ترابط بينها وبين المجتمع من جهة أخرى، لقد أجمع الباحثين، والمختصين، في علم السياسة العامة خاصة أن هناك علاقة تفاعلية معقدة تشمل دور هذه الفواعل، التي تعد هي أحد أهم الأسباب توجه أو التحكم في مسار السياسة العامة، لهذا يتناول الباحث في هذا المبحث التعريف بهذه الفواعل بنوعيه الرسمية وغير الرسمية و تحديد وظائفها كل على حدى .

الفرع الأول: الفواعل الرسمية (Formal Actors) :

تعد الفواعل الرسمية ركناً أساسياً في عملية صنع وإعداد السياسة العامة، إذ تتمثل في الهيئات أو المؤسسات التي تنشأ بموجب نصوص دستورية أو قوانين تُخولها ممارسة صلاحيات محددة في إطار شرعي، وتمنحها أهلية اتخاذ القرار والتصرف في الشأن العام. وتشمل هذه الفواعل

1 - ثامر كامل محمد الخزرجي، مرجع سبق ذكره، ص30.

2 - جهيدة ركاش، "ماهية السياسة العامة وكيفية صنعها"، مداخلة قدمت في الملتقى الوطني حول "السياسات العامة ودورها في بناء الدولة وتنمية المجتمع"، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، يومي 26 و27 أبريل، 2009، ص 10.

3 - نبيل عبد الحسين الربيعي، مدخل إلى تحليل السياسات العامة، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص45.

السلطات الدستورية الثلاث: التشريعية، والتنفيذية، والقضائية، بالإضافة إلى الإدارة العامة هي:

1- السلطة التشريعية (Legislative authority):

تختلف طبيعة السلطة التشريعية من دولة لأخرى حسب النظام السياسي والدستوري، حيث يتم تحديد كيفية تشكيلها وصلاحتها ووظائفها بناءً على ذلك. وتُعد السلطة التشريعية من أهم الهيئات النظامية في بنية النظام السياسي، وتمثل طرفاً محورياً في تحديد مسار السياسة العامة. وتُناط بها وظيفة سن القوانين والتشريعات التي تُنظّم مختلف جوانب الحياة العامة، ويُنظر إلى هذه القوانين باعتبارها تعبيراً عن إرادة الشعب ووسيلة لحماية المصلحة العامة. ومن أبرز مهام السلطة التشريعية:

- اقتراح مشروعات القوانين ومناقشتها عبر قراءات متعددة.
- مناقشة السياسات العامة للحكومة داخلياً وخارجياً.
- المصادقة على الموازنة العامة بعد مراجعتها من قبل السلطة التنفيذية.
- تشريع العفو العام بعد صدوره من رئيس الدولة.
- سحب الثقة من الحكومة ومساءلتها سياسياً.
- مراقبة أداء السلطة التنفيذية وسلوكها العام.
- ممارسة وظائف أخرى كما يحددها الدستور

2- السلطة التنفيذية: (Executive Authority)

تتمثل السلطة التنفيذية في الهيئة المخوّلة بتنفيذ مخرجات السلطة التشريعية، والإشراف على فرض النظام وحماية الممتلكات، وضمان الأمن العام في الدولة. وتبرز هيمنة السلطة التنفيذية بشكل واضح في مجالي السياسة ذات البعد الخارجي والشؤون العسكرية، حيث لا تقتصر هذه الهيمنة على الأنظمة الديمقراطية، بل تشمل معظم الأنظمة السياسية القائمة.

فعلى سبيل المثال، يتمتع رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، بموجب الدستور الأمريكي والصلاحيات الواسعة التي يُخوّلها له، بدور محوري في توجيه السياسة الخارجية، ويُعد الفاعل الرئيسي في العلاقات الدولية للدولة، من خلال قدرته على إبرام المعاهدات، إعلان حالة الحرب، قيادة القوات المسلحة، وتعيين السفراء، رغم ما يفرضه الكونغرس من ضوابط قانونية¹ على بعض هذه الصلاحيات. وتتمتع هذه السلطة بعدد من الصلاحيات والمهام التنفيذية، من أبرزها:

- اقتراح مشاريع القوانين ورفعها إلى السلطة التشريعية.
- الاعتراض على بعض القوانين الصادرة.
- إصدار اللوائح والأنظمة التنفيذية.

¹ - جيمس أندرسون. نفس المرجع ص59

- التفاوض بشأن المعاهدات وإبرامها.
- إدارة العلاقات الخارجية واعتماد السفراء.
- منح الأوسمة وإصدار قرارات العفو الخاص.
- حماية أمن الدولة داخلياً وخارجياً.
- تعيين كبار الموظفين الحكوميين.
- إعداد مشروع الموازنة العامة وتقديمه إلى البرلمان.

تمارس السلطة التنفيذية أدواراً متعددة، تجعلها فاعلاً رئيسياً في رسم وتنفيذ السياسات العامة، وتشكيل ملامح التوجه العام للدولة، خاصة في ظل تطور مفهوم "الحكومة الفاعلة" في العصر الحديث.

يختلف وضع الهيئة التنفيذية بين الدول المتقدمة والدول النامية من حيث الوظيفة والدور في رسم السياسات العامة. ففي الدول المتقدمة، تعمل السلطة التنفيذية ضمن أطر قانونية ودستورية واضحة، وتتعاون مع السلطتين التشريعية والقضائية في إطار من الفصل بين السلطات، لضمان رسم وتنفيذ سياسات عامة تهدف إلى تحقيق رفاهية المواطنين وتطوير المجتمع.

بالمقابل، في العديد من الدول النامية، خاصة ذات الأنظمة الشمولية، كما هو الحال في عدد من الدول الإفريقية، وبدرجة أقل في بعض بلدان آسيا وأمريكا اللاتينية، فإن السلطة التنفيذية تتمركز بشكل مفرط في يد الحاكم الفرد، مما يؤدي إلى طغيان الشخصية على القرار السياسي، حيث تُرسم السياسات العامة بناءً على الاعتبارات الأيديولوجية أو الشخصية للحاكم، وليس بالضرورة استجابة لحاجات المجتمع.

وؤدي هذه الوضعية إلى تراجع أدوار المؤسسات الرسمية الأخرى، مثل البرلمان أو الهيئات الاستشارية، التي تصبح مجرد أدوات شكلية لتبرير القرارات أو تسويق مظهر ديمقراطي زائف. ويترتب على ذلك ضعف الحوكمة وغياب آليات الرقابة والمساءلة، مما يُعمق الأزمات السياسية والاجتماعية في هذه الدول¹.

3- السلطة القضائية (Judicial authority):

السلطة القضائية، تعد بمثابة المثال الأكبر و الدليل القاطع على إحترام أي النظام أو الدولة للسيادة القانون، وذلك من خلال تمتعها بصلاحيات واسعة من خلال السهر فرض القانون وتطبيقه و النظر في كل النزاعات المخولة لها قانونياً ، يكمن قوتها في مبدأ استقلاليتها عن السلطة التشريعية و السلطة التنفيذية ولا يمكن لهما التدخل في العمل وصلاحيات القضائية المخولة لها .

لذا يعد دورا السلطة القضائية دورا أساسيا بالغ الأهمية في عملية صنع السياسة العامة تختلف وتحددها طبيعة النظام السياسي ، غير إن إلزامية مراجعة النصوص أو تعديلها

- كاهي ميروك ، السياسة العامة لتطوير التعليم العالي في الدول المغاربية على ضوء متطلبات التنمية المحلية، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه العلوم في العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2016/2017، ص 31.

تفرض عليهم اطلب الإستشارة بكل ما يتعلق بمضمون السياسة العامة سواء في إعدادها أو تنفيذها.

تكمّن وظيفة السلطة القضائية في مراقبة و تقييم تنفيذ السياسة العامة وفق المعايير و المحددة قانونيا و دستوريا و صياغة ذلك و تفسيره، تختلف صلاحيات و وظيفة السلطة القضائية من نظام سياسي إلى آخر في النظام السياسي للولايات المتحدة الأمريكية مهام و وظيفة السلطة القضائية في إعداد السياسة العامة ، تقوم المحاكم الوطنية و المحاكم الاستئنافية، بدور فعال مؤثر في طبيعة مضمونها تحت هيئات الرقابة القضائية و تفسير القرارات و التنظيمات في القضايا التي تفصل فيها.¹

الجهاز الإداري أو الإدارة العامة: Administrative apparatus or public administration

يعد الجهاز الإداري الركيزة الأساسية من حيث تنفيذ السياسة العامة و تقييمها وفق الأطر الإدارية و قدرتها على تكييفها وفق القوانين و القواعد المنظمة للنظام السياسي حيث يعد الجهاز الإداري المخرج لهذا النظام السياسي ، كما أن الصلة الوثيقة بين السلطة التنفيذية و الإدارة العامة، تجعل الجهاز الإداري يتمتع بصلاحيات واسعة تمكنه من السهر على تنفيذ و تقييم السياسة العامة و قياس مدى تجاوبها معلا تطوعات المجتمع و الإمكانيات المتاحة دون الدخول أو توجه مخرجات السياسة العامة إلى طريق مسدود أو حلول إستباقية غير مفيدة للإدارة من جبهة و النظام السياسي من جهة أخرى .

تختلف الأجهزة الإدارية على مستوى العالم من حيث الحجم والأهمية ودرجة التعقيد و الهيكليّة الهرمية و نطاق الإشراف و مستوى الاستقلالية. ففي حين تعتمد بعض الأنظمة على المركزية الإدارية، تعتمد أنظمة أخرى على اللامركزية الإدارية، وذلك بهدف تحسين تطبيق القوانين و الإجراءات الحكومية. تساهم هذه الأنظمة في ضمان مشاركة المواطنين في عملية رسم و صياغة السياسة العامة، وهو ما يُعرف بالديمقراطية التشاركية، التي تسعى إلى تعزيز دور الأفراد في اتخاذ القرارات الحكومية بشكل يحقق التفاعل المستمر بين الدولة و المجتمع.²

نخلص إلى أن الفواعل الرسمية في عملية صنع السياسة العامة مهمة جدا و إن اختلفت طبيعة النظام السياسي ، حيث أن لها تداخل و تكامل كبيرين في المهام ، حيث تقوم السلطة التشريعية بسن القوانين و التشريعات المنظمة و المسؤولة عن رسم و صياغة السياسة العامة أما السلطة القضائية تعمل على السهر على تفسير و تقييم السياسة العامة، ثم توكل مهمة تنفيذ هذا كله إلى الجهاز الإداري أو الإدارة العامة داخل نطاق مسؤولية السلطة التنفيذية، غير أن هذا الفصل بين السلطات من حيث التخصص في المهام حقيقة يضمنها الدستور ، يلاحظ هذا

1 - نور الدين دخان ، تحليل السياسات التعليمية ، نموذج الجزائر ، رسالة الدكتوراه في التنظيم السياسي و الإداري ، قسم العلوم السياسية ، جامعة الجزائر ، 2007 ، ص ص 62-63.

² United Nation. PUBLIC ADMINISTRATION AND DEMOCRATIC GOVERNANCE: Governments Serving Citizens," Decentralization and Local Autonomy for Participatory Democracy " James Katorobo January 2007 .P237

في الأنظمة التي تتمتع بالديمقراطية في التسيير و التداول السليم للسلطة ، غير أن بعض الأنظمة أو الدول خاصة الدول التي يغيب فيها التوجه الديمقراطي ونخص بالذكر خاصة دول العالم الثالث أو الدول النامية التي تكون فيها المصلحة الخاصة طاغية على المصلحة العامة ، ويتجسد ذلك في هيمنة السلطة التنفيذية و المتمثلة في الرئيس الجمهورية أو الحاكم او الملك التي تملك جميع الصلاحيات من تشريع و تنفيذ و مراقبة و تقييم لأعمال السياسة العامة و ربطها بما يتوافق و المصلحة الخاصة دون المصلحة العامة، و تصبح السياسة العامة ككل سلاح تضرب فيه مبدأ الفصل بين السلطات عرض الحائط.

الفرع الثاني: الفواعل غير الرسمية: Informal Actors

إن التوجه الحديث للدول ذات السيادة وتوجه طبيعة النظام السياسي نحو الديمقراطية كحل للتداول السليم للسلطة أدى بتغيير إنحصار عملية صنع السياسة العامة على السلطات أو مؤسسات الدولة أو الهيئات المشكلة للنظام السياسي بمختلف تكويناته أو مبدأ العمل فيه ، إلى ظهور فواعل غير رسمية في المشاركة و التأثير في عملية صنع السياسة العامة، بمبدأ الديمقراطية التشاركية و هذه الفواعل أهمها الأحزاب السياسية و جماعات المصالح أو الضغط و المواطن او وسائل الإعلام أو الدعاية الإعلامية بمختلف أنواعها .حيث لكل فاعل من هذه الفواعل طريقة ووسائل التي يعتمد عليها في المشاركة في عملية صنع أو إعداد السياسة العامة، وهذا ما تتناوله الدراسة على الشكل التالي:

1- الأحزاب السياسية Political parties :

إن الأحزاب السياسية لها دور كبير في عملية إعداد السياسة العامة ، ويظهر ذلك من خلال فهمنا أو وقوفنا أولاً على مفهوم الحزب السياسي و وظائفه ومهامه و الأهداف المرجوة أو المنتظرة منه .

الحزب لغة هو التحزب فنقول تحازب القوم أيصاروا أحزابا ، و تحازبوا عليه أي تعاونوا عليه ، و الحزب الجماعة فيها صلابة و قوة .

حزب سياسي: هو تجمهر أو تجمع لمجموعة من الأفراد داخل نظام سياسي له فكرة أو إيديولوجية يتبناه قصد الوصول أو التأثير على السلطة ، يدفع بممثليه لترشح ، ويدعمون سياسته في العمليات الانتخابية ويحاول الحصول على مراكز مهمة في السلطة والعمل على تطبيق هذه السياسة و الأفكار الحزب¹.

كم يمكن تعرفه على أنه اتفاق للمجموعة من الأفراد بتبني إيديولوجية معينة الهدف منها تعبئة الرأي العام على مصلحة العامة وفق أطر و برامج محددة سلفا داخل النطاق القانوني والدستوري المشكل والمنظم لها.

على الرغم من اختلاف الدور الذي تلعبه الأحزاب السياسية في عملية صنع السياسة العامة، سواء كانت في المعارضة أو في دوائر السلطة، فإن كلا الطرفين يقوم بمراقبة الآخر.

- أمين المشاقبة ، نظريات السياسة المقارنة من التقليدية إلى العولمة، ط1، دار الحامد للنشر و التوزيع ، عمان ،الأردن ، 2020،ص 1.196

فالأحزاب المعارضة تسعى إلى مراقبة أنشطة الحكومة، وتقييم برامجها، وانتقاد مواقفها، بينما تعمل أحزاب السلطة على الدفاع عن سياسات الحكومة وتوضيح مواقفها. من جهة أخرى، تلعب الأحزاب السياسية دورًا محوريًا في ربط المصالح الاجتماعية والمطالب الشعبية بالبدائل المقترحة للسياسات العامة. وعلى الرغم من اختلاف الأنظمة التي تنشط فيها، تسعى الأحزاب السياسية إلى استقطاب أكبر عدد من المواطنين، الذين يمثلون الفئة المستهدفة الرئيسية لبرامج السياسة العامة. لا يقتصر هذا الاستقطاب على الفئات المؤيدة أو المنتسبة للحزب، بل يمتد ليشمل أيضًا الفئات الأخرى، بما في ذلك تلك المنتقدة للسياسات العامة أو المترددة في مواقفها، إذ أن هذه الفئات غالبًا ما تشكل الفارق في الاستحقاقات الانتخابية¹.

غير أن النظم الانتخابية تلعب دورًا كبيرًا في تشكيل الأحزاب السياسية وتوجهها سواء في عملية التعبئة أو البحث عن تمثيل قاعدة شعبية كبيرة جدا وهذه من أجل التأثير في عملية السياسة عامة والدفاع عن مدخلات تكون أكثر تمثيلا لها وتضمن مخرجات تتفق وتطلعات القاعدة الشعبية التي تتبنى المبادئ والأفكار الأيديولوجية للحزب، وقد يتجه بعض الباحثين للتعريف الحزب بأن تنظيم دائم للمستويين الوطني و الدولي الهدف منه هو الحصول على قاعدة شعبية ، الهدف منها الحصول أو الوصول إلى السلطة بطرق شرعية ، ومن أجا تنفيذ سياسة محددة .

فيرى جوزيف لا بلومبارا أنه لا بد من وجود أربعة عناصر أساسية للحزب هي : منظمة دائمة تدوم حتى بعد إنتهاء زعمائها ، منظمة كاملة ، تتوجه الى ممارسة السلطة ، وتمتلك قاعدة شعبية².

يشترط كل من Joseph Lapmbra و Miarone Winer في كتابهما " POLITICAL PARTIES" مجموعة من الشروط لتحديد مفهوم الحزب السياسي وهي³:

- 1- إستمرارية التنظيم .
 - 2- انتشار التنظيم ، على جميع المستويات المحلية و القومية .
 - 3- خلق قنوات إتصال، بين وحدات التنظيم على المستويين المحلي و القومي.
 - 4- المشاركة في اتخاذ القرارات السياسية من خلال مؤسسات النظام السياسي.
 - 5- خلق التأييد الشعبي لأفكار و مبادئ و برامج التنظيم.
- غير أن للأحزاب السياسية، دور كبيراً في رسم السياسة العامة يتجلى ذلك من خلال مجموعة من الوظائف يقوم بها وهي :

- العمل على المشاركة في القرارات والحكومية و التي لها صلة مباشر بإعداد و صنع السياسة العامة و حتي كل ما يتعلق بتقييم و مراقبة لها

1 وصال نجيب العزاوي، مبادئ السياسة العامة. عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، ط1 2003 ص53 .

2 - زريق نفيسة ، محاضرات منشورة ، مطبوعة مقياسا لأحزاب السياسية و النظم الانتخابية، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة المسيلة ، 2020/2022. ص3 .

- أمين المشاقبة ، نفس المرجع السابق، ص200 3

- البحث الدائم على توسيع القاعدة الشعبية على جميع المستويات الهرمية القيادية من خلال المشاركة السياسية القاعدة وصلا إلى قمة التي تمثل الطبقة القيادة ، والتي يشكل منها القادة السياسية التي تعتبر الخزان الرئيسي في التمثيل الحكومي .
 - العمل كذلك على تنمية الوعي من خلال السهر على التكوين القاعدة الشعبية وفق التنمية السياسية ذات أهداف تتوافق و إمكانيات المتاحة و كذلك العمل على التنشئة السياسية التي تضمن الإستمرارية لأجيال اللاحقة وذلك من خلال التدرج لأيدولوجية الحزب من خلال جميع المراحل التعليمية لأفراد المجتمع .
 - السهر على الوقوف على جميع المطالب الشعبية و جعلها خزان أو عبارة عن مدخلات للسياسة العامة وتوحيدها وفق متطلبات و إمكانيات النظام السياسي دون الاخلال بعامل الوحدة الوطنية .
 - العمل على نبذ التعصب و الانفرادية في إتخاذ القرار سواء من القيادة أو من القاعدة الشعبية و العمل على مبادئ الديمقراطية التشاركية .
- تلعب الأحزاب السياسية دورًا محوريًا في عملية صنع السياسة العامة، ويمكن التمييز في هذا السياق بين مستويين رئيسيين لممارسة هذا الدور: من داخل السلطة، ومن خارجها¹.

أولاً: التأثير من خارج السلطة

غالبًا ما تهدف الأحزاب السياسية، باعتبارها تنظيمات تسعى إلى الوصول إلى السلطة أو المشاركة فيها عبر الآليات الديمقراطية، إلى التأثير في مسار السياسات العامة حتى وإن لم تكن ممثلة في الحكومة. وتمتلك هذه الأحزاب أدوات فعّالة لتوجيه الرأي العام حول القضايا المطروحة، سواءً من خلال دعم سياسات معينة أو معارضتها. كما قد تتكفل بعض الأحزاب لتشكيل جبهات معارضة قادرة على التأثير في عملية اتخاذ القرار، وقد تمارس ضغوطًا سياسية لتعطيل سياسات لا تتماشى مع رؤاها أو مصالح الفئات التي تمثلها. ومن هذا المنطلق، تلعب الأحزاب الخارجة عن السلطة دورًا رقابيًا وسياسيًا مهمًا يساهم في تعزيز المساءلة والشفافية، وبالتالي في تطوير السياسة العامة

ثانيًا: التأثير من داخل السلطة

يتباين دور الأحزاب السياسية داخل هياكل الحكم بحسب طبيعة النظام السياسي. ففي الأنظمة الرئاسية، يتولى رئيس الدولة، غالبًا بوصفه مرشح الحزب الحاكم، مسؤولية صياغة وتوجيه السياسات العامة. أما في الأنظمة البرلمانية، فإن الحزب أو الائتلاف الحائز على الأغلبية البرلمانية يتولى تشكيل الحكومة ووضع السياسات العامة. وفي حال عدم حصول أي حزب على أغلبية مطلقة، قد تلجأ الأحزاب إلى بناء تحالفات سياسية تسمح بتقاسم المسؤوليات وصياغة سياسات مشتركة. كما قد تستعين بعض الأحزاب المهيمنة بأحزاب أخرى لتوسيع

- وصال نجيب العزاوي، نس المرجع السابق، ص1.52

قاعدة التأييد البرلماني وتسهيل تمرير التشريعات، ولضمان استقرار العمل الحكومي في إطار السياسات العامة المعتمدة.

2- جماعات المصالح أو الضغط Interest or Pressure Groups:

تعتبر جماعات المصالح أحد أهم الفواعل المهمة التي يتم من خلالها إعداد السياسة العامة، ويتضح ويبرز عن طريق التوجه الحديث لمعظم الأنظمة السياسية العالمية إلى المجتمعات صناعية و كذلك إنتشر الديمقراطية ذات النزعة اللبرالية كان له الأثر الكبير في توسع هذه الفواعل غير الرسمية بدرجة كبيرة جدا، وهيتضم مجموعة من الأفراد ذات توجه إيدلوجي معين الهدف منه الضغط على الحكومة أو النظام السياسي دون الوصول إلى السلطة على عكس الأحزاب السياسية، حيث تعمل توجيه السياسة العامة إلى ما يخدمها و يخدم القاعدة الشعبية أو الفئئة التي تمثلها، ومن أجل تحقيق ذلك و الوصول إلى الأهداف المنشودة تلجئ إلى العديد من الوسائل منها ما هو متعلق بطبيعة الوظيفة أو بطبيعة البناء الأيدولوجي لهذه الجماعة، ويمكن الإلمام بهذه الوسائل:

الإتصال: و ذلك من خلال فتح قنوات إتصال بين هذه الجماعة و أعضاء الحكومة أو الهيئات أو مؤسسات النظام السياسي قصد الضغط و الوصول إلى الأهداف المرجوة من هذا الإتصال. التمثيل والمشاركة: تعمل الجماعات المصالح علو الزج بأفرادها داخل النظام و المشاركة في العملية السياسية و العمل على مفاوضات مع أعضاء الحكومة قصد تأثير و الوصول إلى أهدافها، كما دفع بأعضائها المشاركة في المساهمة تشكيل الحكومة عن طريق التمويل الحملات الانتخابية مثلا.

تكوين و تدريب أعضائها على العمل بالضغط بشتوى الطرق و الوسائل للوصول الى تحقيق أهدافها.

التأثير المباشر على مخرجات السياسة العامة وذلك لتكون ملائمة مع أعضائها و وفق الأهداف المسطرة من خلال عملية الضغط.

تعتمد جماعات الضغط في تأثيرها على صياغة وتنفيذ السياسات والقرارات الحكومية على مجموعة من الأدوات والعوامل الحاسمة، أبرزها الأفراد الذين ينتمون إلى هذه الجماعات ومواردها المادية، بالإضافة إلى مكانتها الاجتماعية. كما تلعب قوة التنظيم ودرجة التماسك الداخلي دورًا بالغ الأهمية في تعزيز قدرة جماعات الضغط على التأثير في القرارات الحكومية، حيث يعكس التنظيم المحكم والتنسيق الفعال بين أعضائها قدرة أكبر على التأثير على صنع القرار وتحقيق أهدافها¹.

أنواع الجماعات الضاغطة حسب طبيعتها وطريقة تأثيرها²:

بالإضافة إلى التقسيمات التقليدية للجماعات الضاغطة، يمكن التمييز بينها استنادًا إلى نوع

¹ جيمس أندرسون، ترجمة عامر الكبيسي، صنع السياسات العامة. مرجع سابق، ص 64.

² - Almond, Gabriel A., & Powell, G. Bingham. Comparative Politics: A Developmental Approach. Little, Brown, 1966, P,74.

الترباط الداخلي، وكيفية تفاعلها مع النظام السياسي، وذلك على النحو التالي:

الجماعات الضاغطة الترابطية: (Associational Groups)

تتسم هذه الجماعات بوجود روابط تنظيمية متينة بين أعضائها، حيث تتوحد مطالبها وتعيّر عن اتجاه جماعي واضح، مما يمنحها قدرة عالية على التأثير في صناعات القرار. وتعد النقابات المهنية والمنظمات الاقتصادية من أبرز الأمثلة على هذا النوع.

الجماعات الضاغطة المؤسسية: (Institutional Groups)

تمثل هذه الجماعات مؤسسات رسمية داخل النظام السياسي، وغالبًا ما تدافع عن السياسات العامة للحكومة، وتدعم تنفيذ برامجها، مثل الجيش، الأجهزة الإدارية، البيروقراطية، البرلمان، والهيئات الدينية. وتعتبر امتدادًا لمراكز السلطة الرسمية، وتتمتع بنفوذ كبير داخل الدولة.

الجماعات الضاغطة غير الترابطية: (Non-Associational Groups)

تتميز بعدم وجود هيكل تنظيمي ثابت أو وحدة دائمة في الأهداف، إذ قد تنشأ حول قضايا عرقية أو دينية أو إقليمية. وغالبًا ما يُثار نشاطها في ظروف تهديد لمصالحها، وقد تمارس ضغطًا يتجاوز التأثير على السياسة العامة ليصل إلى زعزعة استقرار النظام السياسي في حال غياب قنوات شرعية للتعبير عن مطالبها.

3- قوى المجتمع المدني أو الرأي العام Civil Society Forces:

وتمثل قوى المجتمع المدني أحد الفواعل غير رسمية في التأثير وصياغة السياسة العامة، في كثير من الحالات، يعكس المجتمع المدني الرأي العام أو يكون محركًا له، حيث يقوم المجتمع المدني بالاستجابة للتوجهات السائدة بين المواطنين ويعمل على تفعيلها. من خلال هذه العلاقة التفاعلية، يمكن للمجتمع المدني أن يكون صوتًا للرأي العام في صناعته أو تقويته، مما يساهم في دفع الحكومة نحو تبني سياسات تعكس حاجات وتطلعات المواطنين.

تقوم تلك المنظمات التي تمثل قوى المجتمع المدني بالعمل في إطار قانوني وبشكل سلمي لا تتمتع بأيديولوجية أو فكرة أو مصلحة، إنما هدفها الصالح تدافع عن أي مصلحة ترى تجاهل أو تقاعس من الحكومة أو النظام السياسي محلياً أو دولياً، وتظهر هذه الجماعات عندما تنقطع نوع من الثقة بين أفراد المجتمع والقوى التمثيلية داخل النظام السياسي أو إحدى مؤسساته أو هيئته، وهي متعددة الاختصاص وتنشأ عادة جراً أزمة أو إشكالية غير منتهية ومستمرة.

تتأثر العلاقة بين المجتمع المدني والرأي العام بنوع القضية المطروحة ومدى استجابة الجماهير لها، بالإضافة إلى درجة تماسكهم وتوحدهم في مواقفهم. يعتبر تفاعل الجمهور مع القضايا المطروحة عاملاً حاسماً في تعزيز التأثير على السياسة العامة. كما أن ضمان وجود مؤسسات دستورية تضمن حرية التعبير عن الرأي يعد عنصرًا أساسياً في تمكين المواطنين من التأثير أو المساهمة في صناعات السياسات العامة. علاوة على ذلك، يمكن أن يكون تأثير

المنظمات غير الربحية ذا طابع مزدوج، حيث قد تتماشى بعض الأنشطة التي تقوم بها مع أهداف النظام القائم، بينما قد تتعارض أنشطة أخرى مع سياساته العامة. تتنوع الوسائل التي تعتمد عليها هذه المنظمات، مثل الحملات الإعلامية أو الاحتجاجات الشعبية، والتي قد تؤدي إلى الضغط على صناع القرار بغية تحقيق التغييرات المطلوبة¹.

وتجتمع في قوى المجتمع المدني في تمثيله لرأي العام واعتماده على الوسائل التكنولوجية الحديثة التي أصبحت هي الأخيرة لها قدرة في ارسال دعائم ومطالب لنظام السياسة لتعالج داخل نطاق السياسة العامة.

تعتمد قوى المجتمع المدني على مجموعة من الوسائل المادية والمعنوية من أجل إيصال و التأثير على الرأي العام، خاصة إذا تعلق الأمر بما قد يهدد او يعمل على عدم إضفاء الشرعية في عمل النظام السياسي، من أجل التأثير الفاعل لهذه القوى فهي تعتمد على مجموعة من الوظائف:

- التطوعية في العمل الجمعي أن العمل يهدف للصالح العام وجوبه أن يكون غير مادي ينبع من الروح الوطنية والقومية للفرد
- الاعتماد على الفئات النخبوية و المتمرسه في قيادة هذه القوى والاعتماد الكرزمة الفردية لتولي القيادة ، وعلى الأخ رين الإلتفاف حولها من أجل التأثير على الحكومة.
- الاعتماد على الوسائل التكنولوجية الحديثة من أجل كسب تأييد الرأي العام و فتح قنوات اتصال مباشر مع النظام محليا و قوميا .
- العمل على تكوين القيادي وفق تطلعات المجتمع و الاعتماد التنشئة السياسة بصفة مستمرة لتشمل جميع فئات العمرية للمجتمع، قصد تكوين قاعدة شعبية لها القدرة على فهم مؤسسات النظام السياسة و المشاركة في تفوضات قصد الوصول إلى إعداد سياسة عامة لا تخرج على متطلباته، وتخضع لضوابط قانونية.
- العتماد على مبدأ الديمقراطية التشاركية في التسيير محليا ، إقليميا، و طنيا.
- التحالف مع باقي الفواعل غير الرسمية التي تتفق مع تطلعات وتوجهات المجتمع المدني.

جهة أخرى، يتجلى تأثير الرأي العام على مسار السياسة العامة من خلال ثلاثة أشكال رئيسية، تتمثل في²: تحديد الأجندة السياسية، رسم الأطر العامة للسياسات، وتوجيه الخيارات السياسية.

أولاً – التأثير في تحديد الأجندة السياسية:

¹ Herrington J. Bryce, *Players in the Public Policy Process Nonprofits as Social Capital and Agents*. New York: Palgrave Macmillan First published 2005 P⁵²

- ضميري عزيزة، " الفواعل السياسية ودورها في صنع السياسة العامة في الجزائر " مرجع سابق ص. 322

يؤثر الرأي العام في ترتيب أولويات صانع القرار السياسي، حيث يتم إدراج القضايا التي تحظى باهتمام شعبي واسع ضمن أجندة السياسات العامة. وعليه، فإن صانع السياسة ملزم بأخذ توجهات الرأي العام بعين الاعتبار عند صياغة أولويات العمل السياسي.

ثانياً – التأثير في الأطر العامة للسياسة:

يساهم الرأي العام في بلورة الأطر العامة التي تتحرك ضمنها السياسة العامة، بحيث تمثل هذه الأطر أرضية مرجعية تحدد نطاق البدائل المقبولة. وتصبح هذه الأطر بمثابة خطوط حمراء بالنسبة لصانع القرار، حيث إن تجاوزها أو معارضتها من شأنه أن يؤدي إلى ردود فعل اجتماعية واسعة النطاق.

ثالثاً – التأثير في الخيارات السياسية:

يلعب الرأي العام دوراً حاسماً في تحديد طبيعة السياسات المتبناة، من خلال الضغط باتجاه قبول أو رفض بدائل معينة. وعادةً ما يكون تأثير الرأي العام في منع تمرير سياسة محددة أقوى من قدرته على فرض تبني خيار بديل.

المبحث الثالث: الأطر المركبة والمكونة لعملية السياسة العامة

بعد بروز علم السياسة العامة كعلم قائم بذاته، لقي إقبالا كبيرا لدى الباحثين والمهتمين به كحقل معرفي حديث ومهم جدا فهو ذلك العلم الذي العلاقة الترابطية وفق برامج حكومية بين النظام السياسي مهما كان نوعه وبنائه الهيكلي مع المجتمع وفق طلباته، هذا الحقل الذي أصبح يدرس الظاهرة او العملية السياسية ناتجة عن الحكومة أو نظام السياسي بطرق علمية حديثة تتنافى والنسبية في الحلول لأصعب والقضايا مهما كانت معقدة أو مركبة أو بسيطة.

المطلب الأول: مراحل إعداد السياسة العامة

يتفق جميع الباحثين والمهتمين به أن هذه العملية إعداد السياسة العامة لها خطوات ومراحل تمر بها عملية بناء السياسات العامة بعدة مراحل أساسية، يتطلب كل منها مجموعة من الشروط والمتطلبات لضمان فاعلية العملية.

أ- **تحليل السياسة العامة:** وهي وظيفة المهمة في عملية إعداد السياسة العامة، ويجمع بعض الباحثين أن هناك جدلية في أسبقية هذه الوظيفة من تأخيرها أي تقديمها أو تأخيرها في عملية إعداد السياسة العامة، لكن الأغلب يرونها وظيفة ملازمة لكل المراحل، فكلما كان التحليل دقيق ويعتمد على طرق علمية كانت نتائج جيدة

ب- صنع أو إعداد السياسة العامة: وهي اول خطوة من خطوات إعداد السياسة العامة، حيث تقوم الحكومة ممثل للنظام السياسي أو إحدى هيئتها بمعالجة القضايا المراد معالجتها والتي هي ضمن نطاق الأجندة، التي سوف تخضع لبرامج وقرارات حكومية الهدف منها إرضاء الصالح العام، وتحقيق الوعود والأهداف المرجوة، وفي هذه المرحلة، ينبغي الانطلاق من القيم المجتمعية السائدة باعتبارها مرجعية لتحديد أولويات القضايا¹، حيث تُراعى درجة الإلحاح وخطورة المشكلات المطروحة. ويُؤخذ في الاعتبار خلال هذه العملية التفاعل بين الفاعلين المختلفين داخل المجتمع، سواء كانوا من الجهات الرسمية (مثل المؤسسات الحكومية)، أو من غير الرسمية (كمنظمات المجتمع المدني أو الجماعات الضاغطة)،

ج- تنفيذ السياسة العامة: وهي عملية أو مرحلة يتم فيها الترجمة الميدانية للبرامج أو قرارات الحكومة وذلك بتجنيد جميع الموارد التي من شأنها تقدم إضافة وتحقق النتائج للمعالجة القضايا التي كانت في مرحلة سابقة درست وحددت لها متطلباتها من أجل التجسيد ذلك ميدانيا في هذه المرحلة.

د- تقييم السياسة العامة: وهي مرحلة يتم فيها تقييم البرامج والقرارات الحكومية بطرق علمية، قصد قياس مدى نجاحها وفق الامكانيات المتاحة مع معالجة النقائص قصد الوصول إلى الأهداف المحددة سلفا من معالجة قضايا المجتمع.

ويتخذ هذا التقويم عدة أشكال بحسب توقيته ووظيفته، يمكن تفصيلها على النحو التالي²:

أولاً – التقويم القبلي: (Ex-Ante Evaluation)

يتم هذا النوع من التقويم قبل الشروع في التنفيذ الفعلي للسياسة أو البديل المختار، ويهدف إلى تقديم توصيات مسبقة تدعم صياغة القرارات والقوانين الخاصة بالسياسة العامة. ويُعهد بهذا النوع من التقييم غالباً إلى الخبراء الأكاديميين والباحثين، حيث يستند إلى نتائج الدراسات العلمية التي تقدم مبررات نظرية وتطبيقية لاعتماد البديل المقترح.

ثانياً – التقويم الوسيط: (Mid-Term Evaluation)

يُجرى هذا التقويم أثناء عملية التنفيذ، ويهدف إلى رصد المستجدات والمشكلات التي قد تظهر خلال التطبيق، واقتراح تعديلات فورية لتوجيه السياسة نحو تحقيق أهدافها³. كما يسهم

1 - فيصل المنار ، منى العلبان، بناء السياسات العامة ،سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية، العدد مئة وسبعة وخمسون ، الكويت ، 2022، ص5

2 - ضميري عزيزة، نفس المرجع السابق ص62.

3 - Frank Fischer , Gerald J. Miller, Mara S. Sidney, **Handbook of Public Policy Analysis Theory, Politics, and Methods**. New York: Taylor & Francis Group 2007 .P43.

هذا التقويم في رفع مستوى التكيف والمواءمة بين الأهداف والنتائج، وتحقيق التكامل بين الأولويات، إضافةً إلى تقديم تحليل مستمر لأنظمة التنفيذ وآليات المتابعة.

ثالثاً – التقويم البعدي: (Ex-Post Evaluation)

يُنفذ هذا التقييم بعد الانتهاء من تنفيذ السياسة العامة أو البرنامج، ويُعنى بقياس مدى فعالية السياسة وتأثيراتها الفعلية في الواقع. وغالبًا ما يُستخدم هذا التقييم لتحديد مدى نجاح البديل المُنفذ وكفاءة صانع القرار¹، وقد يشكل أساسًا لانطلاق سياسات جديدة أو لإعادة النظر في الخيارات السابقة. ولهذا يُطلق عليه أحيانًا اسم "تقييم الفرصة الأخيرة".

هـ- **التغذية العكسية:** وفي هذه مرحلة عودة المخرجات وأراء أفراد المجتمع، حيث يولي الجهاز الحكومي أو النظام السياسي اهتمام كبير نظير ما تقدمه من أراء مستقبلية-سواء كانت قد لقيت بالتأييد أو الرفض من قبل المجتمع – قصد العمل بها مع قضايا المتشابهة مستقبلياً إن كانت قد حققت نجاحاً أو تقويمها وتغير مناطق الضعف إن فشلت.

المطلب الثاني: تحليل السياسة العامة

يجمع الباحثين أن تحليل السياسة العامة، أن له مكانة جد مهمة إن لم تكن هي حجر الأساس في عملية إعداد السياسة، فهي عملية منهجية علمية تتطلب الدق والشمول لجميع النقاط التي من شأنها المساهمة في تكوين وتركيب مخرجات السياسة العامة حيث يرافقها في كل مراحلها، فتحليل السياسة العامة هو تلك عملية الرقابية التي لها صبغة القبليّة والبعديّة في العملية التفاعلية داخل مؤسسات النظام السياسي أو الحكومة أو إحدى الهيئات المكونة لها، لهذا اتجه الباحث للكشف عن موضوع تحليل السياسة العامة في محاولة يبرز فيها ما يلي:

- 1- مفهوم وخصائصها.
- 2- مراحلها.
- 3- المداخل والمقاربات النظرية لتحليل السياسة العامة.
- 4- تحديات ومعوقات تحليل للسياسة العامة.

الفرع الأول: مفهوم وخصائص تحليل السياسة العامة

1) مفهوم تحليل السياسة العامة:

يعد من المفاهيم التي مرت بعدة مراحل تاريخية حتى وصلت إلى ما هي عليه الآن، وهذا يدل على الاهتمام المتزايد من قبل الباحثين والمفكرين المختصين في حقل علم السياسة العامة نظير ما يكتسبه من أهمية بالغة، والملاحظ أن جل التعاريف تصب في قالب واحد إلا سوف نركز على أهم التعاريف لبعض الباحثين على النحو التالي:

1 - Kevin B. Smith, Christopher W. Larimer, The Public Policy Theory Primer. OP cit P180

- **تعريف توماس داي** لعملية تحليل فالسياسة العامة تشمل الوصف، وتفسير الأسباب ونتائج النشاط المنظومة السياسية، من خلال تأكد على أن القيمة تفاعلية تكمن في وصف محتوى السياسة العامة وتأثير البيئة المحيطة بها وقدرتها على فحص النتائج النظام السياسي وتقييم تأثيرها على المجتمع، مركزا على قدرة العملية في تقييم أثر الترتيبات القانونية او العمليات السياسية كذلك عليها¹

- **يرى ج. جلبيرت** أن السياسة العامة هي مفهوم شمولي يعكس الجهود المنظمة التي تهدف إلى تحديد البدائل المتاحة للسياسات العامة. ويهدف هذا البحث إلى التوصل إلى حلول أو استراتيجيات يمكن أن تحقق أعلى درجة من الأهداف المرجوة، وذلك في إطار الظروف والبيئة المحيطة، مع الأخذ في الاعتبار التحديات والقيود البيئية التي قد تؤثر على تحقيق هذه الأهداف.²

- **يرى فهمي خليفة** الفهداوي أن تحليل السياسة العامة يُعد منظومة من الجهود المنسقة التي تركز على البحث والدراسة والتحليل العميق في طبيعة المشكلات والقضايا المجتمعية التي تمثل محور اهتمامات السياسة العامة. ويهدف هذا التحليل إلى فهم ديناميكيات القضايا التي تطرحها السياسة العامة، فضلاً عن تحديد أفضل السبل لمعالجتها، من خلال تفكيك المشكلة، ومراجعة البدائل المتاحة، وتقييم فعالية السياسات المقترحة...³

تتجه جل التعاريف الخاصة بتحليل السياسة العامة إلى أنها خطة عمل أو منهج عمل، يهدف إلى تصنيف المشكلة أو معالجة مطالب المجتمع بطريقة تحليلية علمية وباستغلال كل الإمكانيات المتاحة وفق أليات ، تضمن مرافقة السياسة العامة في جميع مراحلها، حيث يتم ذلك بالاعتماد على طرق و أساليب علمية إحصائية أو غيرها، و التي من شأنها تقديم نتائج وفق ما يهدف إليه النظام السياسي وتطلعاته من خلال عملية السياسة العامة وهذا لا يتنافى مع اختيار البدائل التيمن شأنها تقديم الحلول لمشكلات و متطلبات المجتمع في جميع المجالات في لا تنحصر في مجال دون سواها، بل تختلف على حسب طرق معالجتها فقط و الإمكانيات المتاحة و الأساليب المعتمدة.

تحليل السياسة العامة يعتمد على مرتكزات سواء من حيث مجال اهتمامها في معالجة المشكل او متطلبات المجتمع او من حيث مجال دراستها للموضوع قيد المعالجة او دراسة، فهي تركز على مجموعة من المرتكزات تحدها طبيعة موضوع او مجال السياسة العامة يمكن ذكر بعضها:

- تختلف في طرق معالجتها على حسب مجال او ظاهرة موضوع التحليل وربطها بمتطلبات المجتمع.
- تنطلق من منطلق الحاجة او مبدأ الضرورة للمتطلبات ودوافع المجتمع.

1-ليمام سالمة وبارة سمير، نفس المرجع السابق، ص1.67

64- حسن أشرف الطيب ، تحليل السياسات العامة. compressed. https://aledari.ram.gov.om/wp-content/uploads/2024/10/56_

متاح على الموقع 2023/03/26 على الساعة 08:13

-فهمي خليفة الفهداوي ، نفس المرجع السابق ، ص 1053

- ضرورة توفير القيم والمبادئ في عملية صنع أو اتخاذ القرار.
- الاعتماد على تقييم السياسة العامة تمثل نقطة او مرتكز تحليل السياسة العامة.
- جمع المعلومات اللازمة ضروري ومهم جدا في عملية صنع السياسة العامة.
- معالجة مخرجات السياسة العامة كتغذية عكسية يعد مرتكزا مهما جدا يؤكد توافقها مع متطلبات وتصنيف النتائج المحققة ومقارنتها بما كان مسطرا له.
- الاعتماد على لطرق العلمية الحديثة والموافقة بين تطور المطالب وطرق التعبير عنها وطرق معالجتها والوسائل العلمية التي تعالجها هي الأخرى.

2- خصائص تحليل السياسة العامة:

تعد عملية تحليل السياسة العامة، معيار مهما جدا في عملية صنع السياسة العامة بحيث أن ضمان وجودها في مختلف مراحل إعدادها يحدد مدى نجاحها، والموافقة بين الأهداف المسطرة والمحددة سلفا وبين الأهداف المحققة ميدانيا أو كذلك يحدد ما مدى استجابة الجهاز الحكومي أو النظام السياسي للمتطلبات المجتمع بطرق مكيّفة بالعامل الزماني والمكاني لظاهرة المراد مراجعتها، حيث يعد تحليل السياسة العامة باعتماده على المنهج المناسب وفق تخصص المناسب مؤشرا قويا لنجاح مخرجات السياسة العامة، من أهم خصائصها¹:

- تعتبر على أنها علم له أبعاد ذات منهج ومتعدد المجالات والعلاقات التأثير ويعالج كل القضايا على حسب البرامج المحددة وفق تخصصها دون التعميم.
- يختص تحليل السياسة العامة بقدرته التنبؤية المستقبلية وفق المعطيات المتاحة.
- يعتمد على أسلوب الحماية وضمن وجود الأسلوب الوقائي الاحترازي لحياة المجتمع باتخاذ التدابير اللازمة قبل حدوث أي مشكل من شأنه يعيق أو يؤثر على مسار الحياة العامة.
- يولي أهمية بالغة للقيم المجتمع وتوفير العدالة والقانون لأن ذلك ضروري في اتخاذ أي إجراء من طرف صانع القرار في اعتماد السياسة العامة ما، لعدم تعارض مخرجاتها وتطلعات البيئة المعنية بها.
- يعتمد على الاستفادة من التجارب السابقة والعمل على مبدأ المقارنة في نقاط التشابه والاختلاف مركزا على أبعاد البيئية لطبيعة المشكلة.
- تعد الأدوات والوسائل العلمية الحديثة في جمع المعلومات ودراسة البدائل بطرق كمية وإحصائية ونبذه لطرق العشوائية أحد أهم عوامل نجاحه
- يعتمد تحليل السياسة العامة على منهج علمي مفتوح يضمن روح الابتكار الإبداع ويوفر التجارب والبدائل في اتخاذ القرار لمعالجة القضايا المجتمعية، بحيث يوفر الجهد والوقت وإن كان ذلك قد يكلف ماديا إلا أن عامل النجاح كبير.

المطلب الثالث: مراحل تحليل وإعداد السياسة العامة

1 -سلمي ليمام، سمير، بارة، صنع السياسات العامة، ص 77.

لقد عرفت عملية تحليل السياسة العامة، على انها تعتمد على منهج و برنامج عملي هادف يوجه و يحدد ويعالج مشكلة او قضية ما في زمن ومكان محدد، فالعمل على ايجاد حلول و اقتراحات و خطط من شأنه اقرار باعتماد على السياسة عامة يكون مرافقا لها في جميع مراحلها وفق مبادئ وقيم و دراسة علمية هادفة وفق خطوات ومراحل محددة، واختلفت آراء الباحثين في تحديد هذه مراحل والخطوات كل على حسب الاتجاه الفكري، يومنك إجمالها إلى ثمانية مراحل¹ وهي:

1- تحديد وصياغة المشكلة ودراسة ابعادها

2- جمع المعلومات والبيانات.

3- تعداد البدائل والحلول الممكنة.

4- اختيار البديل المناسب.

5- تجريب البديل المناسب.

6- التنفيذ الفعلي للبديل.

7- تقييم النتائج.

8- الرقابة وتقويم النتائج.

اولا: تحديد وصياغة المشكلة:

يتطلب تحليل سياسة العامة للكشف عن مشكلة او قضية ما، يجب تحديد دقيق واضح لطبيعة المشكلة أو القضية التي يعاني منها المجتمع وتطور ضمن نطاق مطالب، التي يعبر عنها فيما بعد النظام السياسي أو الجهاز الحكومي بمدخلات السياسة العامة، عن إلزامية إيجاد حل لها، وفق القيم والامكانيات المتاحة.

ويعد تحديد وتعريف المشكلة العامة من اهم خطوات رسم السياسة العامة².

المشكلة العامة: هي محور والركن الأساسي، لبناء اي تحليل لسياسة عامة، التي تبدأ من حيث بداية وجود المشكلة أو القضية التي تتطلب دراسة دقيقة لأبعادها واثارها للتحرك الحكومي نحو اتخاذ مجموعة من البدائل المناسبة لها وتعرف بانها "ظرف او موقف يثير الحاجات وعدم الرضا لدلى الافراد ويدفعهم ذلك إلى طلب المساعدة لمجابهة ما يعيق متطلباتهم وهذا يمكن حدوثه عادة من قبل الذين يعينهم الموقف او من طرف غيرهم من من ينبون عنهم³ او هي "انحراف او عدم الموازنة بين ما هو واقعي وبين ما يفترض أن يقع " وهي ايضا: الإطار الفكري: يُعتبر الإطار الفكري أداة تحليلية تهدف إلى وصف الواقع الحالي وتنظيم الجهود المبذولة لفهم هذا الواقع وتحقيق التغيير من حالة إلى أخرى. فهو يساعد في رؤية

1 - باجي عبد القادر، وآخرون، الاتجاهات النظرية، في مداخل وتحليل السياسة العامة، مجلة التحولات الاقتصادية، المجلد: 02 العدد: 02، 2022، ص 204.

2 - ثامر كامل محمد الخزرجي، مرجع سابق، ص 163.

3 سيد الهواري، الادارة الاصول و الاسس العلمية، القاهرة: مكتبة عين الشمس، 1976، ص 458.

وتفسير الظواهر بشكل منهجي، ويُعد من الأسس التي تبنى عليها السياسات والقرارات المتعلقة بالتغيير¹.

المشكلة: تُعرّف المشكلة اصطلاحاً بأنها انحراف عن المعايير أو الأهداف المحددة مسبقاً، أو الفارق بين ما يحدث فعلاً وما يجب أن يحدث وفقاً للتوقعات. كما يمكن أن تُفهم المشكلة على أنها مجموعة من الصعوبات التي تحول دون تحقيق هدف معين.

وللتعرف بشكل دقيق على المشكلة، لا بد من النظر إليها في إطار يشمل الحاجات التي تدفع الأفراد إلى التحرك والمطالبة بالتغيير. كما يجب أن تتخذ البُعد السياسي، بحيث تتعدى تأثيراتها الفردية لتشمل الجانب العام، بحيث تكون لها تأثيرات تتجاوز الأفراد المباشرين المعنيين بها، مما يعكس أهميتها كمشكلة اجتماعية أو سياسية².

تشير أبحاث بعض المفكرين إلى أن هناك أربعة مفاهيم تُستخدم بشكل متكرر في دراسة ومناقشة موضوعات تتعلق بتحليل السياسة العامة، وتُعتبر أحياناً مترادفات، وهي: المشكلة، المشكلة العامة، القضية، والقضية العامة.

ويُعد الإحساس بالشعور بالمشكلة أمراً ضرورياً وجوهرياً في عملية تحديد المشكلة وحلها. فالمحلل السياسي يمكنه الإحساس بالمشكلة إذا كان يمتلك القدرة الكافية لفهم الواقع الحالي، إلى جانب القدرة على تحديد ما يجب أن يكون وفقاً للمعايير والمفاهيم السياسية والاجتماعية التي تحكم تلك العملية³.

قد تكون المشكلة العامة معقدة لدرجة أن الجدل حولها يستمر طويلاً، خصوصاً فيما يتعلق بـ اختيار أفضل البدائل لمعالجتها. كما يصعب الاتفاق على تعريف المشكلة العامة وتحديد الحلول الأمثل لها. وفي بعض الحالات، قد تتكون المشكلة العامة من مجموعة من المشكلات المتشابهة التي تتطلب أخذها جميعاً في الاعتبار عند البحث عن حل.

وفي مثل هذه الحالات، تتحول المشكلة العامة إلى قضية تشغل الرأي العام والمسؤولين الحكوميين، حيث يصبح البحث في الحلول أكثر تعقيداً ويتطلب تفاعلاً مع مختلف الفاعلين السياسيين والاجتماعيين.

وفي النهاية، تكون القضية العامة عبارة عن مجموعة من القضايا المترابطة التي تثير جدلاً موضوعياً حاداً، فكل قضية تتداخل مع غيرها، مما يجعلها مدرجاً متدرجاً من مستويات من المشكلات العامة المعقدة التي تعتمد كل منها على الأخرى وترتبط بها. وبالتالي، فإن معالجة القضية العامة تتطلب إعداد قوائم بالمشكلات المتداخلة وترتيبها وفقاً لأهميتها وأولوياتها⁴.

- سالمة ليمام وسمير بارة ، نفس المرجع السابق، ص180.

- فهمي خليفة الفهداوي ، ص 2.108.

- عمار عوايدي ، نظرية القرارات الإدارية بين علم الإدارة العامة و القانون الإداري. الجزائر: دار هومة، 1999، ص354.

4 تامر كامل محمد الخزرجي، مرجع سابق، ص163.

للتصنيف المشكلة والقضايا يجب الاعتماد على وسائل الكشف من تجارب سابقة أو وسائل استخبارات أو حتى اللجوء إلى وسائل التواصل الاجتماعي الحديثة، حتى عن طريق التغذية العكسية أو قياس مدى القابلية للمجتمع لقرارات وبرامج السياسة العامة المعلنة سلفاً. إن تحليل السياسة العامة أثناء صياغة الإشكالية أو القضية محل المعالجة يوجب طرح مجموعة من الأسئلة أو التساؤلات من أجل الصياغة الفعالة والدقيقة¹:

1- ما هي طبيعة المشكلة؟

تتمثل طبيعة المشكلة في تعريفها الجوهرية، بما في ذلك الأسباب الجذرية التي أدت إلى ظهورها. وتعكس هذه الأسئلة الطابع الأساسي للمشكلة من خلال فهم الظروف التي تسببت في وجودها، ومدى تعقيدها، وأبعادها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

2- ما هي القوى الدافعية التي قادت أو ستقود لبروز المشكلة؟

تشير هذه السؤال إلى العوامل أو القوى التي كانت، أو من المحتمل أن تكون، دوافع رئيسية لبروز المشكلة العامة. يمكن أن تكون هذه القوى اجتماعية، اقتصادية، أو سياسية، وتعمل على تحفيز الاهتمام السياسي، مما يجعل المشكلة تبرز على الأجندة العامة.

3. ما هي العناصر المؤثرة بشكل مباشر أو غير مباشر في تكوين المشكلة؟

يتعلق هذا السؤال بالعوامل الداخلية والخارجية التي تؤثر في المشكلة. وتشمل هذه العناصر المؤثرة المباشرة مثل السياسات الحكومية أو التغيرات الاقتصادية، وكذلك العوامل غير المباشرة مثل التحولات الاجتماعية أو الثقافية التي قد تساهم في زيادة تعقيد المشكلة.

4. ما هي الحدود التي تفصل جوهر المشكلة عن الأعراض المترتبة عنها؟

يسعى هذا السؤال إلى التفريق بين جوهر المشكلة و الأعراض الناتجة عنها. فغالبًا ما ترتبط المشكلات العامة بمجموعة من الأعراض الثانوية التي قد تظهر، لكن لا بد من تحديد الحدود بين السبب الرئيسي للمشكلة والتأثيرات الناتجة عنها لضمان الوصول إلى حلول فعّالة. عند تحليل السياسة العامة، من الضروري تمييز المشاكل المرتبطة بها من غيرها، بحيث تكون محددة بخصائص واضحة تميزها عن القضايا الأخرى. ويمكن تلخيص هذه الخصائص في أربعة جوانب رئيسية²:

1. التبادلية:

تتسم مشاكل السياسات العامة بالتشابك والتداخل، حيث تؤثر وتؤثر بعضها في بعض. فالمشكلات المترتبة بالسياسات العامة ليست مستقلة، بل هي أجزاء مترابطة من نظام متكامل، مما يجعلها متشابكة إلى حد كبير. وبالتالي، يتطلب تحليل هذه المشكلات فحصها في سياقها المتداخل وليس بشكل معزول.

¹ - باجي عبد القادر، وآخرون، نفس المرجع السابق ص205.

سلمى ليمام و سمير بارة، نفس المرجع السابق، ص282.

2. الذاتية:

تعتمد عملية تصنيف المشاكل وتشخيصها في السياسات العامة على الخبرات الشخصية أو الذاتية لأولئك الذين يقومون بتحليل وصياغة السياسات العامة. قد يتأثر تحديد المشكلة وتفسيرها بعوامل شخصية، مثل المواقف السياسية أو الخبرات السابقة للأفراد أو الفرق المعنية بصياغة الحلول.

3.الوضعية:

تتمثل طبيعة مشاكل السياسات العامة في أنها غالبًا ما تكون من صنع الأفراد أو الجماعات، وتوجد حيثما وجدت التجمعات البشرية. فهي مشكلة اجتماعية أو سياسية تحدث نتيجة تفاعلات بشرية في سياقات محددة. وبالتالي، هي ليست مشاكل ثابتة، بل تظهر في بيئات تتسم بالحركة والتغيير الاجتماعي.

4.الديناميكية:

تُظهر مشاكل السياسات العامة ديناميكية واضحة، بمعنى أنها تتطور باستمرار وتظل قابلة للتغيير. فبقدر ما يمكن أن تختلف تعريفات المشكلة، فإن حلولها أيضًا تكون قابلة للتحويل استجابةً للمتغيرات. بعبارة أخرى، قد يتغير الفهم أو الحل المناسب للمشكلة تبعًا لتطورات الوضع السياسي، الاجتماعي، والاقتصادي.

إن صياغة المشكلة في عملية تحليل السياسة العامة لا بد للنظام السياسي أو مؤسسات دولة أو هيئات الحكومة مهما كانت امكانياتها مواردها المادية والبشرية و مواردها من العمل على تلبية المطالب التي يتقدم بها أفراد المجتمع وفق خطوات ومارحل مدروسة وفق وسائل علمية حديثة ، في الواقع، لا يمكن معالجة جميع المشاكل مرة واحدة، ولذلك يتطلب الأمر العمل بنظام الأسبقية والألوية. ويعني ذلك تقديم الأهم على المهم من القضايا والمشكلات، استنادًا إلى جدول الأولويات السياسية والإمكانات المتاحة. ويتم إعداد هذا الجدول بهدف تلبية المطالب وحل المشكلات بشكل تدريجي، بحيث تُعالج المشكلات وفقًا لأهميتها، أو درجة إلحاحها، أو قوة الفئة أو المجموعة المتأثرة بها أو بنتائجها.

وعلى العموم، فإن هناك مئات من المشاكل والمطالب التي يتم إهمالها أو تركها جانبًا ولا تدخل في جدول الأسبقيات، بالمقارنة مع عدد محدود من القضايا التي يُعمل على تبنيها وترتيب أولوياتها. يُساعد هذا التحديد في المفاضلة بين القضايا، وتحديد أولوية كل منها في أجندة السياسة الحكومية، وهي ما يُعرف بأجندة الحكومة السياسية¹.

ثانياً: جمع المعلومات والبيانات حول المشكلة:

ان هذه المرحلة لعملية تحليل السياسة العامة، مهمة جدا حيث توفر المعلومات اللازمة والدقيقة، الذي سيؤدي بدوره الى الوصول إلى الكشف عن طبيعة المشكلة، ونقاط الضعف

¹ احمد طيب ، مرجع سابق،ص26

والقوة، كذلك يحدد الخلل في أي نظام سياسي، كما تعطى أيضا المعلومات الناتجة من تحليل، ودراسة المشكلة بعض التصورات والتوجهات التي تدور في أدهان صانعي السياسات ومتخذي القرار والتي ستكون بدائل في المرحلة القادمة توفر نوع من التنوع البدائل وبالتالي توفر حولا إضافية.

تتطلب دراسة المشكلات بشكل علمي تصنيفها بشكل دقيق، مع الإحاطة التامة بكل جوانبها من مختلف الزوايا، من قبل المختصين والخبراء في الحكومة، بالإضافة إلى مراكز المعلومات والدراسات والبحوث. كما أن الهيئات الاستشارية و المعاهد المتخصصة تلعب دورًا هامًا في توفير المعلومات والبيانات الوافية التي تساهم في صنع السياسة العامة. هذه المؤسسات تقدم تحليلاً شاملاً ودقيقاً للمشاكل المطروحة، مما يساعد في توجيه السياسات العامة نحو حلول فعّالة ومدروسة بناءً على دراسات معمقة¹.

عد جمع المعلومات في عملية تحليل السياسة العامة من العناصر الأساسية التي تشكل العمود الفقري لجميع مراحلها. ففي هذه المرحلة، يتم جمع أكبر قدر ممكن من البيانات والإحصائيات المتعلقة بالمشكلات نفسها من جهة، وكذلك الإمكانيات المتاحة من جهة أخرى.

ومن المهم أن تكون البيانات والمعلومات دقيقة، حديثة، ومعبرة عن الواقع الفعلي، حيث تُعد هذه المعلومات أساساً يُعتمد عليه في المرحلة التالية من عملية التحليل، وهي وضع البدائل والمفاضلة بينها. كما يتطلب الأمر تحديد المصادر الوطنية والدولية ذات الصلة بالمشكلة، والتي قد تسهم أو تتدخل في إيجاد الحلول أو توفير الموارد اللازمة لتنفيذ السياسة العامة².

من خلال هذه الأسس، يمكن الحصول على أكبر قدر من المعلومات حول المشكلة محل الاهتمام، حيث تُعتبر هذه المعلومات الأساس الذي تبنى عليه السياسات العامة. كلما كانت المعلومات دقيقة، واضحة، ومتكاملة، كانت عملية الاستنتاج والتحليل واختيار البدائل أكثر وضوحاً وفهماً. كما أن هذه المعلومات هي التي تحرك السياسات والبرامج وتوجهها بشكل سليم.

وتعتمد جودة هذه المعلومات أيضاً على فعالية الاتصالات. فمن الضروري توفير أدق وأسرع المعلومات الممكنة، مع مشاركة جميع الفاعلين على مختلف المستويات وفي كل الاتجاهات، وذلك في إطار عملية اتصالية ذات كفاءة عالية.

يعني هذا أنه يجب جمع الحقائق المتعلقة بالمشكلة، بالإضافة إلى الآراء المختلفة التي تدور حولها في الأوساط السياسية والاجتماعية والبيئية. ويكون ذلك من خلال إرسال المعلومات إلى مراكز التخزين الحكومية التي تحتوي على ردود الأفعال المختلفة التي قد تنتج عن تلك المشكلة، بما يسهم في اتخاذ قرارات مدروسة وتنفيذ سياسات فعّالة³.

1 - فاطمة الربابعة، تحليل السياسات العامة: نظرة في الممارسة: في: على الدين هلال واخرون، القاهرة مركز دراسات، واستشارات الادارة العامة، 2004، ص 139.

2 - عبد العزيز بن حبتور، مبادئ الادارة العامة، دار الميسرة، مصر، 2003، ص 185.

3 - ابراهيم درويش، الوسيط في الادارة العامة، ط 2، القاهرة، دار النهضة العربية، 1995، ص 30.

ويمكن نبرز دور اهمية ومدى ضرورة الى استخدام المعرفة العلمية كأداة تحليلية تفسيرية لجميع انواعها، وكذا استخدام الطرق و الأدوات العلمية الحديثة عن طريق تأكيد دور البحوث العلمية و الاعتماد على الباحثين والمتخصصين والخبراء من اجل فهم و بناء مقاربة فكرية تدور حول القضايا واثراء الفكر السياسي بأراء مفيدة تعكس بناء منطلقات السياسة العامة، ذات نتائج مضمونة ، اضافة الى الاهتمام بمتطلبات لمواجهة التحديات البيئية الداخلية والخارجية اتجاه المجتمع، اما جمع المعلومات التي تقدمها عملية تحليل السياسة العامة ت عادة ضمن ذلك وفق تصورات و بناءات فكرية لا تخلو تماما من النظرة العلمية الواقعية.

ثالثا : إختيار البدائل الممكنة

بعد تحديد المشكلة وجمع المعلومات اللازمة، تتجه عملية تحليل السياسة العامة في هذه المرحلة ايجاد حل للمشكلة و ذلك بوضع مجموعة من الحلول و الاقتراحات اولية مبنية على المعلومات المقدمة في المراحل السابقة ، و الكشف عن بدائل الممكنة.

فهذه المرحلة تتطلب دراسة دقيقة ودرجة عالية من لفهم والتصور والمرونة في إستقراء المعلومات ، سواء تعلق الامر بتحديد كل البدائل الممكنة والاساس يعود على الى دراستها لمراحلها و بالاعتماد على كل المناهج العلمية المطبقة في عملية التحليل من شأنها أن تحدد وتضع مجموعة من البدائل و كذلك تطوير و ترقية فاعلية كل البدائل ، كما تختلف طرق المختص في مجال تحليل السياسات و الاساليب المعتمدة ، وكذلك مجال هذه السياسة العامة في حد ذاتها ، او حتى الهيئة الحكومية المتمثلة في مؤسسات الدولة او مكونات النظام السياسي و تعتبر هذه المرحلة مهمة جدا في عملية تحليل السياسة العامة ، من حيث كونها تهتم بالنتائج و بيانات و ايضا معطيات المرحلة الموالية من قدرات و خيارات و تصورات صناعات و محليها

تعتمد من خلالها على وضع هذه المجموع من الإجابات على أنها نتائج تقييمية و التحاليل و الخبرات و الكفاءات و المهارات المتوفرة لدى صناعات السياسة متخذي القرار، و بذلك تقود المحلل على التحري عن كل بديل من البدائل في اطار أشكال عديدة يتم الاعتماد عليها من طرف المختصين السياسة العامة في طريقة وضع يشمل اكبر عدد ممكن من الافراد و الشرائح في المجتمع و التي تحقق فوائد كبيرة، ينحصر المجال فيها على اختيار الاساليب العلمية الملائمة تضمن كل تحليل الجيد لجميع البدائل والوصول إلى مخرجات جيدة.

رابعا : تحديد واختيار البدائل

في هذه المرحلة يتم إختيار أهم و انجح بديل، الذي وفر الحل الأمثل و الانجح ، حيث يتم ذلك وفق الإمكانيات المادية و الفنية المتوفرة وذلك بالاعتماد على مجموعة المعايير يمكن إجمالها فيمايلي :

عند تحليل البدائل المتاحة لحل مشكلة من مشكلات السياسة العامة، يجب الأخذ بعين الاعتبار جملة من المعايير الأساسية التي تسهم في تقييم كل بديل وتحديد مدى جدواه وملاءمته، ومن أبرز هذه المعايير:

1. حجم التكلفة المترتبة على تنفيذ البديل، وما إذا كانت هذه التكلفة تتناسب مع الإمكانيات المالية المتاحة ومدى قابليتها للتحمل على المدى القصير أو الطويل.
 2. قدرة البديل على استغلال الموارد المتاحة بشكل فعال، سواء كانت موارد بشرية، مالية، أو مادية، وذلك لتحقيق أقصى استفادة ممكنة دون هدر.
 3. نوعية المعالجة التي يوفرها البديل تجاه المشكلة المطروحة، أي مدى عمق المعالجة وشموليتها، وهل تتناول جذور المشكلة أم تقتصر على مظاهرها فقط.
 4. مدى انسجام البديل مع الأهداف العامة للسياسة العامة، بمعنى توافقه مع الخطط الاستراتيجية والرؤية الشاملة للحكومة أو الجهة المعنية.
 5. السرعة المطلوبة والتوقيت المناسب لتحقيق الحل وظهور نتائجه على أرض الواقع، خاصة إذا كانت المشكلة ذات طابع ملح يتطلب استجابة عاجلة.
 6. درجة المخاطرة المحتملة التي قد تنجم عن تطبيق البديل، لا سيما في حال فشله في تحقيق الهدف المرجو، أو إذا كانت هناك تداعيات سلبية محتملة على فئات معينة أو على البيئة السياسية والاقتصادية.
- كذلك يتم الاعتماد في هذه المرحلة على أساليب علمية و نظريات ومقاربات من شأنها تقدم البديل الأنسب و الأحسن لعملية تحليل السياسة العامة فهناك عدة أساليب علمية يمكن الاعتماد عليها¹:

01- أسلوب شجرة القرارات:

- يعطي هذا القرار لمحلل السياسة العامة امكانية تتبع التأثيرات على البديل، حيث يتم تقييم البديل بطريقة جيدة من خلال عرض الشجرة لنتائج الاحتمالات التأثيرية للبديل في شكل تفرعات ثانوية، وتشمل طريقة شجرة القرارات على ست مراحل وهي:
- تحديد المشكلة بدرجة عالية من الدقة.
 - تحديد الحلول البديلة.
 - تحديد التصرفات أو الاحداث الممكن حدوثها ترتيبا كل بديل على حدا.
 - حساب احتمالات حدوث كل تصرف أو حدث من الاحداث الممكنة.
 - حساب العائد أو الناتج المتوقع من كل تصرف أو حدث.
 - اختيار أفضل الحلول الممكنة.

02- أسلوب مصفوفة العائد:

- يعتمد هذا الأسلوب على تقييم البدائل بناءً على النتائج المتوقعة من تنفيذ كل بديل. تساعد مصفوفة العائد في ما يلي:
- تقدير النتيجة المتوقعة لكل بديل وفقاً لعدد من الافتراضات المختلفة.
- تحديد احتمالية تحقيق كل نتيجة من النتائج المحتملة.

1- إديث ستوكي، ريتشارد زكهاوزر، أساسيات تحليل السياسات. ت، أحمد مداوس اليامي، الرياض : جامعة الملك سعود 1430هـ ط 1 ص 28

- احتساب القيمة المتوقعة لكل نتيجة من خلال ضرب النتيجة المتوقعة في احتمال حدوثها.

- ترتيب البدائل وفقاً للقيم المتوقعة، مما يساهم في اتخاذ القرار الأكثر كفاءة.

03- أسلوب المباريات:

يعد أسلوب المباريات من الأساليب التي بدأت في الأصل في المجالات الاقتصادية قبل أن يتم استخدامها في الدراسات السياسية. يعتمد هذا الأسلوب على وجود لاعبين (أو أكثر)، ويقدم تصوراً عقلانياً ورياضياً يساعد في اتخاذ السلوك الأمثل من قبل الفاعلين. كما يمكن تصنيف هذا الأسلوب وفقاً لعدد اللاعبين، حيث يمكن التمييز بين نوعين من الألعاب:

- اللعبة الصفرية: تشمل لاعبين اثنين فقط، حيث يُعد مجموع خسارة أحد اللاعبين مساوياً لمجموع مكاسب اللاعب الآخر (أي خسارة أحد اللاعبين تساوي مكاسب الآخر).

- الألعاب غير الصفرية: تتضمن لاعبين أو أكثر، حيث لا تكون مصالح اللاعبين متعارضة تماماً. في هذه الحالة، قد لا تعني خسارة أحد اللاعبين بالضرورة أن الآخر قد حقق مكاسب على حسابه. بل قد يشمل الأمر مساومات وتنازلات يتم التوصل إليها في إطار اللعبة¹.

خامساً: الاختبار التجريبي للبدل

ترتبط هذه المرحلة ارتباطاً وثيقاً بجميع المراحل السابقة يلجئ محلل السياسة العامة في هذه المرحلة على تجريب وإخضاع البديل للاختبار، يؤكد سلامة الاختيار من عدمها وضماناً لتقديم ما هو مطلوب منه تمهيداً لاعتماده مستقبلاً، وهذا يتطلب من حلل السياسة العامة إماماً كافياً و دقيقاً بفيذ الفعلي للبدل الأهداف الجوهرية عبر البديل الذي جرى اختياره وهي :

ينبغي، عند اختيار البديل الأنسب لحل مشكلة سياسية عامة، التأكد من توفر مجموعة من الشروط والمعايير التي تضمن فعالية هذا البديل في تحقيق الأهداف المنشودة، ومن أبرزها:

1. وضوح الأهداف المتضمنة في البديل: يجب أن يتضمن البديل السياسي المقترح أهدافاً

واضحة وصريحة، بحيث يمكن ربطه بسهولة بمخرجات السياسة العامة المتوقعة.

2. دقة الأهداف وقابليتها للقياس: من الضروري أن تكون الأهداف دقيقة ومحددة، بحيث

يمكن اختبارها وقياس مدى التقدم المحرز نحو تحقيقها، مما يتيح تقييماً موضوعياً للبدل.

3. توجيه الأنشطة التطبيقية نحو تحقيق الأهداف: ينبغي أن تكون جميع الإجراءات

والأنشطة المرتبطة بتنفيذ البديل موجهة بوضوح نحو بلوغ الأهداف المقررة، دون تشتت

أو انحراف في المسار.

4. اعتماد معايير ومقاييس موضوعية: يجب أن تُبنى المعايير المستخدمة في التقييم على

أسس علمية وموضوعية، بحيث تسمح بربط الأنشطة التطبيقية بالنتائج المتوقعة بطريقة

دقيقة ومفهومة.

1 محمد شلي، المنهجية في التحليل السياسي - المفاهيم المناهج الأدوات الافترايات. الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية ط1 1997 ص127-

5. توفر المعلومات اللازمة: يُعد توفر المعلومات الكافية والدقيقة أمرًا جوهريًا لتأكيد صلاحية اختيار البديل، وضمان تحقيقه للغرض المنشود، كما تسهم هذه المعلومات في بناء قرارات مستندة إلى بيانات واقعية.

سادسًا: التنفيذ الفعلي للبديل

إن المراحل السابقة تتضمن سياقات وإجراءات غير معلنة، في حين تكتسي هذه المرحلة الطابع المعلن بالقرار الذي يرضي جميع الأطراف و الفاعلين الرسميين وغير الرسميين في عملية تحليل السياسة العامة، ويتطلب التنفيذ الفعلي بعض الإجراءات اللازمة، يمكن أن يكون اختيار البديل المناسب ضمن عملية تحليل السياسة العامة، تُصبح مسألة تنفيذه محورًا حاسمًا لضمان تحقيق الأهداف المرجوة.

بعد اختيار البديل الأنسب ضمن مجموعة البدائل المطروحة، تُباشَر عملية اتخاذ

الإجراءات اللازمة لترجمة أهداف صانع القرار إلى واقع عملي. وتمثل مرحلة تنفيذ السياسات العامة النقلة الحاسمة من الإطار التشريعي النظري إلى المجال العملي التنفيذي، حيث يُحوّل القرار السياسي إلى إجراءات ملموسة. وفي هذا السياق، تتحمّل الهيئات والمؤسسات الحكومية المسؤولية الأساسية في تنفيذ مضمون السياسة العامة، بما يضمن تحقيق الأهداف المسطرة والاستجابة الفعلية للمشكلة العامة محل الاهتمام

ويتطلب التنفيذ الفعّال مع خروج البديل الأمثل الذي وقع عليه الاختيار من دائرة التشريع إلى ليدخل دائرة التنفيذ، وبذلك تصبح الهيئات الحكومية هي المسئول الأول عن اتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق أهداف وتوجهات صانع القرار¹، وكذلك مراعاة مجموعة من الاعتبارات الأساسية، من أبرزها:

1. صياغة البديل في صورة قرار واضح: يجب أن يُعبّر القرار عن مضمون البديل بدقة ووضوح، بحيث يعكس أهدافه، ويكون قابلاً للفهم والتنفيذ من قبل الجهات المعنية.
 2. اختيار التوقيت المناسب للإعلان: يمثل التوقيت عاملاً استراتيجيًا في تقبل القرار وتفعيله، لذا ينبغي اختياره بناءً على معطيات واقعية وسياق سياسي واجتماعي موافٍ.
 3. تهيئة البيئة الداخلية: يشمل ذلك إعداد الجهات المنوط بها تنفيذ القرار، وضمان توفر الموارد البشرية، والمالية، والتقنية اللازمة، بما يحقق الانسجام بين الهدف والقدرة التنفيذية.
 4. تهيئة البيئة الخارجية (الرأي العام): (لا يقل إعداد المجتمع والرأي العام أهمية عن تهيئة الأجهزة الداخلية، إذ يُسهم إشراك المواطنين وتوعيتهم بالقرار في رفع مستوى الالتزام، وضمان التفاعل الإيجابي مع مضمونه وتنفيذه².
- و مع هذا كله إذ لا يمكن إهمال الالتزام الدقيق بجميع المبادئ والقواعد التنظيمية والقانونية التي وضعها المشرع³

1 فهمي خليفة فهداوي، "اتخاذ القرارات في السياسة العامة، دراسة في تحليل المضمون والسلوك"، مجلة النهضة، جامعة القاهرة، 2003 ص 80-41

- ليمام سالمة وبارة سمير، نفس المرجع السابق، ص 85-86

³ ثامر كامل محمد الخرزجي، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة. مرجع سابق ص 170.

سابعا : المتابعة ورقابة التنفيذ

إن هذه المرحلة يقوم المحلل في السياسة العامة من حيث كون المتابعة تعد جزءاً جوهرياً من مراحل تحليل السياسة العامة، حيث يُنط بمحلل السياسات دوراً فعال في مراقبة تنفيذ القرار أو البديل المعتمد، وذلك من خلال ملاحقة التنفيذ خطوة بخطوة، وتحديد مدى التقدم المحرز، وما إذا كانت الأهداف الموضوعية قيد التحقق. وتهدف هذه المرحلة إلى:

رصد الأداء التنفيذي، والتأكد من مدى التزام الجهات المنفذة بخطط العمل المحددة. تحديد درجات النجاح أو الفشل بشكل موضوعي من خلال مؤشرات دقيقة وقابلة للقياس. اقتراح التعديلات الضرورية بما يتماشى مع التغيرات البيئية التي قد تطرأ على المستوى الاجتماعي أو الاقتصادي أو السياسي. التحقق من صلاحية البديل المُختار؛ فإن تبين من خلال المتابعة أن البديل لا يحقق القيم المرجوة أو لا يستجيب للمتغيرات، يمكن حينها إيقاف التنفيذ والعودة إلى مرحلة المفاضلة بين البدائل، لاختيار خيار أكثر فعالية وجدوى. إن هذه المتابعة لا تُعد فقط أداة لتصحيح المسار، بل تمثل أيضاً صمام أمان للحفاظ على الكفاءة والفعالية، وضمان توافق التنفيذ مع الأهداف العامة للسياسة. كما ان المحلل يؤدي دور الرقابة في هذه المرحلة بوصفها تعني تحليل النتائج النهائية للعمل والتنفيذ، وبالتالي تقدير مدى اتفاقها مع الأهداف التي كان يقصدها البديل أو القرار المتخذ.¹

ثامناً: تقييم النتائج والآثار

إن عملية التقييم هي مرحلة مكملة لما قبلها، حيث يقوم محلل في عملية تحليل السياسة العامة بتقييم دقيق لكل المخرجات المتحصل عليها و للآثار المستخلصة من خلال عملية تطبيق البديل المختار ، إن عملية التقويم هذه تؤكد ما توافق بين السياسة العامة المعلنة و الأهداف المحققة جراء اختيار هذا البديل، المحلل في عملية تحليل السياسة العامة يقوم بعملية التأكيد أو نفي دور البديل في هذه المرحلة في نجاحه او فشله بصورة مباشرة في حالة فشله يقوم باستبداله، كما يلجئ إلى تفعيل و التزام بالأغراض التي تبني عليها عملية التقويم التي بموجبها يتم إدارة برامج السياسة العامة الحوكمية.²

المبحث الرابع: المقاربات التفسيرية و المداخل النظرية لتحليل السياسة العامة

من خلال تناولنا لمجموع التعاريف كمنظور تأصيلي للمفهوم للسياسة العامة، لاحظ الباحث وهذا ما تفقت عليه جل الدراسات المهمة لحقل علم السياسة العامة أن كل التعاريف سواء أجنبية أو عربية وباختلاف وتنوع التوجهات والمقاربات الفكرية قد أعطى ذلك تصنيفاً لطبيعة مفهوم السياسة العامة على النحو ثلاث مقاربات :

-فهمي خليفة الفهداوي ، نفس المرجع السابق نص116- 1171
- فهمي خليفة الفهداوي، نفس المرجع السابق، ص 1192

المطلب الأول: المقاربات التفسيرية لتحليل السياسة العامة:
السياسة العامة وفق المقاربة أو توجه القوة:

تمثل القوة القدرة على الفعل والإمكانية التي يمكن أن يحصل عليها الفرد في وقت معين يعمل من خلالها في التأثير على الآخرين وتوجيههم بما يسمح في النهاية من تطبيق الخطط وتحقيق الأهداف وباستخدام مصادر مختلفة تتنوع بين المادية منها و المعنوية وقد تشمل المال أو حتى الاكراه مثلا و غير ذلك ما يضمن الوصول الأهداف المنشودة¹.

وفي هذا التوجه نجد أن "ماكس فيبر" MAX WEBER يعرفها من منطلق التأثير على الأفراد على أنها أي القوة أو الإكراه " تُعد القوة عنصراً أساسياً لفهم ديناميكيات صنع السياسة العامة، إذ أن العلاقات بين مختلف الفواعل السياسية – سواء كانت مؤسسات أو أفراداً – لا يمكن تفسيرها دون إدراك طبيعة القوة وكيفية توزيعها واستعمالها. "احتمال قيام شخص ما في علاقة اجتماعية بتنفيذ رغباته رغم مقاومة الآخرين، بغض النظر عن الأساس الذي تقوم عليه هذه الإمكانية"².

بالإضافة إلى ذلك، قدم كل من مارك ليند بينرك وبنيامين كروسبي تعريفاً للسياسة العامة من منظور عملي، حيث وصفها بأنها "عملية نظامية تحظى بسمات ديناميكية متحركة للمبادلة والمساومة، وللتعبير عن من يحوز على ماذا؟ ومتى؟ وكيف؟ كما تعبر عن ماذا أريد ومن يملكه؟ وكيف يمكن أن أحصل عليه؟"³.

إن المشتغلين بالبحث عن ماهية السياسات العامة وفق هذه الزاوية تكشف عن مفهومهم لموضوع علم السياسة، و المتمثل في السلطة و القوة و التأثير⁴.

لكن الملاحظ أن هذا التوجه، لقي العديد من انتقادات من عدة باحثين والمختصين في حقل علم السياسة العامة لا يؤمنون بأن القوة وحدها غير كافية بتحليل لكل المركب للتفاعلات المطالب التي تتضمنها السياسة العامة داخل المجتمع، فضلا عن تداخل الأبعاد السياسية منها وحتى غير السياسية للقوة من خلال إلغاء عامل التمييز بينها.

(1) السياسة العامة كمقاربة أو توجه تحليل النظام:

"يمثل النظام مجموعة مترابطة من الوحدات الوظيفية المتفاعلة فيما بينها بموجب مجموعة من القيود لأداء وظيفة معينة وتحقيق هدف محدد، وقد يكون النظام نظاما رئيسيا في ذاته أو قد يشترك كعنصر في تكوين نظام آخر"⁵، قد قدم هذا التوجه أن النظام السياسي عند آيستون، اهتماما واسعا حيث رأى أن النظام السياسي، يتكون من مجموعة من العناصر المختلفة هيكلًا وأداء وترابطها علاقات متشعبة ومتغلغلة بين بعضها البعض تشكل في النهاية تفاعلا ديناميكي مستمر يتحقق من خلالها أهدافا كلية أو جزئية داخل النظام السياسي وعليه

1 - فهمي خليفة الفهداوي، مرجع السابق، ص 34.

2 - محمد نصر مهنا، العلوم السياسية بين الأصالة والمعاصرة، الإسكندرية: مركز دلنا للطباعة والنشر والتوزيع، 2002، ص ص 121، 120.

3 - فهمي خليفة الفهداوي، المرجع السابق، ص 35.

4 - عبد الرزاق جعفري، محاضرات مقياس السياسات العامة المقارنة، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة المسيلة، المحاضرة الأولى، ص 5.

5 - جمال سلامة علي، النظام السياسي والبناء الاجتماعي، القاهرة: دار النهضة العربية، 2005، ص 39.

فالساسة العامة عند آيستون هي محصلة تفاعل مجموعة من العناصر المتمثلة في مجموع المدخلات التي يستقبلها النظام من بيئته الداخلية والخارجية ويعمل على فهمها ومعالجتها بتأييد مختلف الأجهزة الرسمية وغير الرسمية، لتحول تلك المطالب إلى مجموعة قرارات وقوانين وبرامج يطلق عليها بالساسة العامة لتستقبلها البيئة وتحاكي أبعديتها وفق منطق الرضا والقبول أو السخط والرفض والتي تعود كردود عكسية تطالب فيها إعادة البث والنظر في طبيعة الساسة الصادرة من النظام ليتم معالجتها من جيدي مع قدرات النظام الموجودة وتستمر هذه العملية بشكل دائم في فلك البناء الاجتماعي. وعليه فالساسة العامة عند آيستون: هي مجموعة من القرارات والإجراءات التي تتخذها السلطات المختصة في الدولة بهدف تحقيق أهداف محددة وتوجيه المجتمع نحو تحقيق مصالحه العامة. تتضمن هذه السياسات توزيع الموارد والقيم بشكل سلطوي وملزم داخل المجتمعو تحدد عملية تفاعل بين المدخلات والمخرجات والتغذية العكسية.¹

كما يراها غ. ألموند G. Almond من منظور نفسه على أنها: " الساسة العامة هي مجموعة من القرارات والإجراءات التي تتخذها السلطات الحكومية، مثل السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية، بهدف تحقيق أهداف محددة وتوجيه الموارد المتاحة نحو إنجاز هذه الأهداف. تتضمن هذه العملية تخصيص الموارد وتحديد الجهات المسؤولة عن تنفيذ السياسات، مع التركيز على تحقيق المصلحة العامة وتلبية احتياجات المجتمع..²

غير أن هذا توجه يواجه نقد ضمناً ، إذ كيف والنظام السياسي هوالمسؤول الأول لعملية الساسة العامة وما يترتب عنا و المجتمع ليس له تأثير سوى تقبل هذه المخرجات سواء كانت إيجابية أو سلبية، إلا أن النظام السياسي في هذا التوجه يتطلب البقاء بالاستمرارية، وهذا لا يصلح في البيئة المتغيرة و الثورية القائمة على إصلاحات مثل الدول النامية ، أي هذا التوجه إهتم بالبيئة الداخلية و إحتكرها على النظام السياسي مهملاً دور البيئة المتغيرة والمتأثر بعدة عوامل محلياً وإقليمياً

(2) الساسة العامة كمقاربة أو توجه الحكومة:

ينظر إلى الحكومة على أنها أحد المؤسسات أو الهيئات الساسة التي ترتكز عليها في العملية الساسة العامة، ومن خلالها تعبر التوجه يشمل جميع الميادين السياسي أوالاقتصادي، أو الاجتماعي، أوالثقافي، من خلال عدة وسائل وأساليب متنوعة تأخذ شكل المرونة والتعقيد البنوي والهيكلية للمؤسسات التابعة لهذا النظام السياسي والتي تتم فيها صنع القرارات على اختلاف نوعها ومستواها وبيئتها سواء كانت داخلية أو خارجية ، والتي تعبر في النهاية عن شكل الساسة العامة، فمن هذا التوجه نجد أن جل التعريفات كل من "هنري توني": الساسة العامة بأنها "تلك الوسائل المعتمدة من خلال الحكومة في سبيل إحداث تغييرات معينة داخل النظام الاجتماعي للدولة" . بمعنى آخر، تتضمن الساسة العامة الإجراءات والخطط التي

1 - فهمي خليفة الفهداوي، مرجع سابق، ص 36.
2 - جبرائيل ألموند، وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 272، 273.

تتبناها الحكومة بهدف تحقيق تغييرات محددة في البنية الاجتماعية للمجتمع، وذلك لمعالجة قضايا أو تحسين أوضاع معينة¹، كما عرفها "توماس داي" على أنها: "اختيار الحكومة للقيام بعمل أو الامتناع عن القيام به"²، وعرفها كذلك "جيمس أندرسون" بأنها: "طريقة عمل هادفة يعقبه يشير هذا التعريف إلى أن السياسة العامة تتضمن خطة محددة تهدف إلى معالجة مشكلة معينة، ويتم تنفيذها من خلال جهود فردية أو جماعية لتحقيق الأهداف المرجوة"³، نجدها تتفق في أن الحكومة هي المسؤول على إعداد البرامج التي تعد بمثابة معيار الكشف للحكومة وقياس مدى نجاح برامجها و أهدافها إتجاه المجتمع ، وهذا ما نلاحظه في الدول العربية من حيث إتمامها بمصالح الشعب دون الإغفال على التأثيرات الداخلية و حتى البيئة الخرجية التي الروح الإقليمية مثلا ما يحدث للشعب الفلسطيني و مواقف الحكومات العربية إزاء ذلك.

المطلب الثاني: المداخل النظرية لتحليل السياسة العامة

تتجه الدراسات العلمية في تحديد توجهات تحليل السياسة العامة، باختلاف توجه النظريات والمقاربات النظرية في تفسير عملية التحليل السياسة العامة فهناك عدة توجهات مختلفة لها نقاط تعزز من نجاح برامج السياسة العامة وتضمن التكيف المستمر لها و تعمل على الموافقة بين متطلبات المجتمع و جميع الفواعل و الأطراف الداعمة له و الجهاز الحكومي من جهة أخرى، حيث قسم وفصل منهجيا لتحليل السياسة العامة إلى قسمين، قسم خاص بمحددات تحليل السياسة العامة و قسم خاص بتحليل نتائج السياسة العامة:

أ- مداخل تحليل محددات إعداد و صنع السياسة العامة:

يتم من خلال هذه المداخل دراسة محددات تحليل السياسة العامة من وجهات مختلفة حسب وجهة نظر هذه المدارس فهي تقدم لنا مزيج مختلفا وكل مدخل له رواده و أفكار و الأسس التي يقوم عليها و يبني عليه توجه السياسة العامة و تحديد الفاعلين و دور المجتمع و الجهاز السياسي فيه .

1. مدخل النظم :

يعد هذا المدخل أحد المخل المهمة التي تعني بتحليل السياسة العامة ، حيث يعد دافيد إيستون مؤسس و رائد هذا المخل يرى أن كل التفاعلات داخل المجتمع منها السياسية ، تكون بمجموعها نظام سلوكيا عاما ، بحيث لا يمكن فصل النظام السياسي عن باقي الأنظمة المشكل كليا ، يتضح جليا على حسب تالكوت بارسونز أن النسق السياسي ماهو إلا نسق اجتماعي فردي، وظيفته تنظيم وتحريك الموارد الضرورية لتحقيق غاية جماعة خاصة، كما يمكن تحويل جميع المطالب إلى قرارات وسياسات وبرامج جاهزة للتطبيق⁴.

1 - فهمي خليفة الفهداوي، مرجع سبق ذكره، ص 37.

2 - أحمد مصطفى الحسين، مرجع سبق ذكره، ص 10.

3 - جيمس أندرسون، نفس المرجع السابق، ص 15.

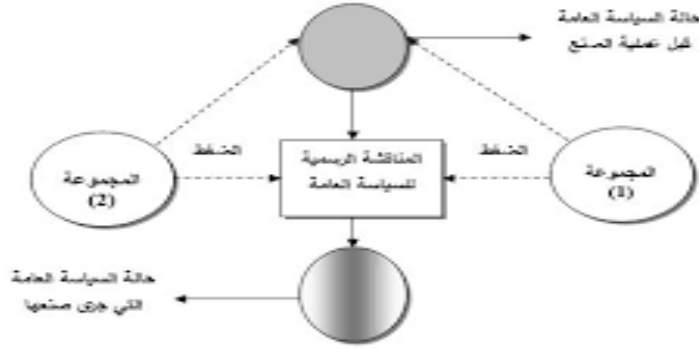
-ليمام سالمة وبارة سمير ، نفس المرجع السابق، ص 100 4

إلا أن هذا المدخل في عملية تحليله للسياسة العامة يقوم على مجموعة من الأسس والمقومات يُعدُّ النظام السياسي جزءاً لا يتجزأ من النسيج الاجتماعي، حيث يتفاعل مع مختلف الأنساق الاجتماعية الأخرى. تُمثّل السياسة العامة استجابةً للمطالب والاحتياجات الناشئة من البيئة المحيطة، سواء الداخلية منها أو الخارجية. يتكوّن النظام السياسي من مؤسسات ونشاطات متفاعلة داخل المجتمع، وتشكّل المدخلات مثل المطالب، الدعم، المعارضة، الموارد، والمعلومات الراجعة، عناصر أساسية في عمله. تتأثر هذه المدخلات ببيئتين رئيسيتين: البيئة الاجتماعية الداخلية والبيئة الاجتماعية الخارجية، بما تحويه كل منهما من أنظمة فرعية. هذا التفاعل المستمر بين النظام السياسي والأنساق الاجتماعية يُبرز أهمية فهم العلاقات المتبادلة لتحقيق استقرار وفعالية السياسة العامة، العلبة السوداء تحمل مجمل التفاعلات يظهر عمل النظام السياسي وكيفية مراجعته للمدخلات التي تمثل جميع مطالب المجتمع .

في وجهة نظر هذا المدخل النظم عملية تحليل السياسة العامة تتم ضمن نسق دائري، تبدوا واضحة ودقيقة حيث تنطلق من مطالب المجتمع وتشمل جميع الطرق و وسائل التعبير حتى مخرجات العلبة كتغذية عكسية تعتبر مطالب في حالة تم رفضها و عدم قبولها من المجتمع أو أحد الفواعل مهما كان موقعه ، و أن معالجة المطالب من البيئة الداخلية و الخارجية يتم ضمن مجال العلبة السوداء و أن كل عمليات و البرامج المعلنة يمر عبر العلبة السوداء ، و ما يعاب عليه أنه يحجب الرؤيا لأفراد المجتمع و بالتالي غياب الشفافية فهو لا يكشف ما يجري أو كيف تتم هذه العملية داخل العلبة السوداء و ينفرد به النظام السياسي بذلك وحده فقط معتمدا على التغذية العكسية.

2- مدخل الجماعة :

يعتمد هذا المدخل على تفسير عملية السياسة العامة بناء على تلك الصراعات بين الجماعات الممثلة لمطالب المجتمع عن طريق تأثير على مسار السياسة العامة، بحيث يقوم النظام السياسي بتسيير الصراع بين الجماعات التي تتشكل عموماً من الأحزاب و جمعيات و نقابات و أفراد و غيرها، مكونة في ذلك شبكة يقوم عملها على الصراع والتفاعل داخلي لها، ويكون النظام السياسي هو من يدير أحداث هذا الصراع بغية وصول إلى سياسة عامة تُلبي و تفي بمخرجات تتوافق و مطالب هذه الجماعة ، إن كان هذا المدخل يركز على بناء التنشئة السياسية للأفراد والعمل على بناء تفاعلات فيما بينها .



الشكل يوضح دور الجماعة في عملية صنع السياسة العامة (فهيمى خليفة الفهداوي، ص 183).¹ يتجه جل الباحثين في حقل علم السياسة العامة أن هذا النموذج تتضح معالمه في الدول الكبرى والمتقدمة، التي يكون فيها التنافس في المراز الحساسة و السياسة ذات التأثير المباشر في عملية صنع السياسة العامة، حيث يبرز دور جماعة المصالح والنفوذ أثناء عملية إعداد وصنع السياسة العامة و التأثير على الفواعل الرسمية لها².

3- نموذج النخبة :

يركز هذا النموذج على القيم وتفضيلات السياسة العامة و مخرجاتها من خلال رؤيتها والتحكم في مطالب الفئة الأخرى من المجتمع، بحيث أن توجهات السياسة العامة مرتبط و مرهون بهذه النخبة الحاكمة وتوجهاتها، حيث يعد هذا النموذج على عكس نموذج الجماعة فهو أكثر انتشارا في دول العالم الثالث و النامية و الدول ذات الأنظمة التقليدية تكون فيه السيطرة من قبل فئة معينة، وما يعاب على هذا النموذج أنه إفتزازي ومحل شكوك و ثوران من قبل المجتمع لأنه يخص توجه فئة معينة يخدم مصالحها بالدرجة الأولى وليس ضروريا أن يكون توافقيا مع تطلعات ومطالب الفئة الغالبة من المجتمع.

النموذج المؤسسي:

يجمع المختصين والباحثين مؤسسين هذا التوجه إلى كون يعتمد على الهياكل أو الهيئات الرسمية للحكومة أو النظام السياسي والمتمثلة في السلطات الثلاث التنفيذية و التشريعية و القضائية، كون السياسة العامة لايمكن أن تغدو كذلك إلا بمرورها أو تبنيها، حيث أن العلاقة بين السياسة العامة و المؤسسات الحكومية تبني على هذا الاعتراف او التصريح الضمني لاي سياسة ك تصبح فعليا سياسة عامة، وتمنح هذه المؤسسات ثلاث أبعاد ضروري لكي تثبت وجودها الفعلي و بحماية قانونية في البيئة الداخلية والخارجية لها .

أ- بعد القوة الشرعية والقانونية:

¹ - فهيمى خليفة الفهداوي ، نفس المرجع السابق ، ص 183 .
² - فهيمى خليفة الفهداوي ، نفس المرجع السابق ، ص 1822 .

حيث تعطي الحكومة ممثلة بمؤسساتها صفة الشرعية و الالتزام القانونية لها من طرف أفراد المجتمع و تعتبر مخرجاتها إلزامية بقوة القانون بالتنفيذ .

ب- بعد التمثيل العام والشامل:

تمتاز السياسة العامة بالشمول و العمومية فهي لاتخص جماعة معينة أو فئة دون سواها بل العكس فهي عامة و شاملة لأفراد المجتمع .

ج- بعد فرض القوة والاجبارية على تنفيذ:

تعمل مؤسسات الحكومية على فرض الالتزام بها من قبل جميع أفراد المجتمع و مخالفة كل من يعرض تطبيق هذه السياسة العامة .

يهدف أو يتجه هذا النموذج إلى الاهتمام بالأبنية الحكومية و العلاقات التفاعلية فيما بينها وكذلك ركز على البناء الهرمي للإدارة المحلية في إتجاهها من الإدارة العليا الى الإدارة المحلية في اتجاهات افقية و عمودية وكيف يؤثر في السياسة العامة ¹ .

5- نموذج العملياتي و الوظيفي :

يهتم هذا النموذج باعتبار السياسة العامة نتاجا لمجموعة من الأنشطة الوظائف السلوكية المتعلقة بالفواعل غير الرسمية وحتى الفواعل الرسمية خاصة منها مايمثل الجهاز البيروقراطي و ربطها بالسياسة العامة ، وقد قسم الباحثين ذلك على حسب عمل و طبيعة هذه الوظائف لقد أجمعت في مراحل مختلفة مثل الأنشطة السبع التي قدمها هارولد لا سويل تمثلت في:

-الاستخبار : ويتعلق بكيفية جمع المعلومات المتعلقة بالقضايا السياسية

-التوصيات: وتدرس كيفية صياغة التوصيات و إتمامها في حل القضايا المعنية و المحددة

-الوصف : ويندرج ضمن كيفية في تبني و تحديد القواعد و القوانين المنظمة لقضايا السياسة العامة.

- التطبيق: وتعنى بكيفية تطبيق و تنفيذ القوانين و القواعد بصورة فعلية و عملية.

- التقويم : ويتم في هذه المرحلة تقييم عملية السياسة العامة من حيث النجاح أو الفشل

يعتمد هذا النموذج على تحديد العمليات الوظيفية كمدخل لدراسة السياسة العامة .

7-نموذج دراسة حالة :

يعتمد هذا النموذج على الحالات التي يمكن دراسة السياسة العامة بناء على حالات و حوادث يتفاعل فيه الجميع الطراف والفواعل الرسمية وغير الرسمية أي أن هذه الحالات أصبحت تشكل مشكلة أو قضية رأي عام ، غير أن في هذا النموذج يتم دراسة كل حالة أو قضية في معزل و على إنفراد والتجرد من العمومية في اطارها الخاص.

ينفرد هذا النموذج كونه يقدم القضايا او الحالات التي تقدم ضمن أجندة السياسة العامة في معزل عن باقي القضايا ويعالجها صانع القرار بتحليلا مفصلا إنفراديا .

خلاصة الفصل

تناولنا في هذا الفصل الإحاطة المعرفية والتكوينية للمصطلح السياسية العامة من خلال أربعة مباحث تناول الباحث في:

المبحث الأول مفهوم السياسة العامة لغة وإصطلاحا محولا إزالة نوع من اللبس عن المفهوم ، رغم درجته التعقيدية وعدم وجود مفهوم واحد ودقيق، حيث تناولت الدراسة المفهوم لدى المفكرين الأجانب و العرب و كذلك لدى الموسوعات العلمية و الفكرية ، واستنتج الباحث من خلال هذا مجموعة من الخصائص للسياسة العامة .

وحددت الدراسة المراحل التطورية لعلم السياسة العامة و ذلك من خلال عرض العوامل المساعدة على الظهور والمراحل التطورية للسياسة العامة ، وتحديد لمستوياتها و و تداخل مفهوم السياسة العامة مع بعض المفاهيم كمقارنة في الدلالة التشابحية .

أما في المبحث الثاني كانت الدراسة قد حددت البناء الهيكلي و الفواعل المكونة للسياسة العامة من خلال تحديد البناء الهيكلي و عرض الفواعل الرسمية و غير الرسمية المكونة لعلم السياسة العامة .

أما المبحث الثالث فقد قدمت الدراسة جانب تحليليا لعلم السياسة كان الباحث مركزا على تعداد خصائص و مراحل إعداد السياسة العامة وكيف يتم استخدام الأساليب والطرق العلمية في ذلك .

اما المبحث الرابع فكان يتناول الأطر النظرية من خلال عرض المناهج والمقاربات المفسرة لعلم السياسة العامة موضوعا ومنهاجا .

الفصل الثاني

السياسة التعليمية الجامعية في الجزائر

- تم
- المبحث الأول: تعريف السياسة لجامعيه ومراحلها التطوريه
- المبحث الثاني: المراحل تطور الجامعة الجزائرية
- المبحث الثالث: الفواعل والعوامل المؤثرة في سياسة التعليم العالي في الجزائر
- المبحث الرابع: تقييم سياسة التعليم العالي في الجزائر

تمهيد

تعد السياسة الجامعية أحد الركائز الأساسية التي تحدد مسار تطوير التعليم العالي، حيث تسهم في تحديد الأهداف الاستراتيجية للمؤسسات الجامعية، وتنظيم آليات تنفيذها بما يتماشى مع متطلبات المجتمع والتوجهات الوطنية. في عالم يتسم بالتغيرات المستمرة على الأصعدة الاقتصادية، الاجتماعية، والسياسية، أصبحت السياسة الجامعية ضرورة ملحة لضمان تأهيل الكوادر البشرية وتزويدها بالمعرفة والمهارات اللازمة لمواجهة تحديات العصر.

يتطلب فهم السياسة الجامعية أولاً تحديد مفهومها بشكل دقيق، حيث تتعدد التعريفات حسب السياقات الثقافية والاجتماعية، إلا أن جميعها تتفق على أنها تتعلق بكيفية إدارة الجامعات وتنظيم التعليم العالي ضمن إطار من الأهداف المحددة التي تساهم في تحقيق التنمية الشاملة. السياسة الجامعية، إذًا، هي ذلك الإطار الذي يحدد دور الجامعات في تحقيق تطلعات المجتمع

ويشمل جميع الأنشطة الأكاديمية والإدارية التي تهدف إلى تحسين التعليم العالي ومواكبة التحديات العالمية والمحلية.

سيتناول هذا الفصل تسليط الضوء على السياسة التعليمية في الجزائر من خلال مفهومها ومراحل تطورها و مراحل إعدادها، تحديداً سوف تشمل الدراسة في هذا الفصل الكشف عن المتغيرات المتعددة التي تؤثر في صياغة السياسة العامة الخاص بالتعليم العالي، ويستعرض الأبعاد المختلفة التي تحدد هذه السياسة في سياق الفواعل المؤثرة فيها والطرق والأساليب المعتمدة من طرف صانع القرار في ذلك في البداية، سنسلط الضوء على المفاهيم الأساسية للتعليم العالي وخصائصه التي تميز هذا القطاع الهام جدا والذي أصبح ينظر إليه بأنه القطارة التي سوف تجر معها باقي القاطرات للنهوض بالقطاع الاقتصادي الوطني، بعد ذلك، سنقوم بتحليل السياسة العامة الموجهة لهذا القطاع، مع ربطها بمخرجات والأهداف المحققة

المبحث الأول : تعريف السياسة الجامعية و مراحلها التطورية

يعتبر الجامعات بمثابة الركيزة الأساسية التي تعكس التطبيق الفعلي للسياسات التعليمية، إذ تمثل الجامعات حلقة الوصل بين أهداف السياسة العامة وأهداف المجتمع. وبناءً عليه، فإن هذه المؤسسات تعد مقياساً حاسماً لنجاح السياسة التعليمية.

المطلب الأول: تعريف السياسة الجامعية

فقد شهدت التعريفات المرتبطة بمفهوم "الجامعة" تنوعاً كبيراً بين المفكرين والباحثين في مجال العلوم الإنسانية. هذا التنوع يعود إلى اختلاف الزوايا التي ينظر منها كل باحث إلى الجامعة ودورها في المجتمع.

وفي هذا الصدد، يعود مصطلح "الجامعة" إلى الجذر اللاتيني "Universitas"، الذي يعني الاتحاد، وهو المصطلح الذي بدأ تداوله ابتداءً من القرن الرابع عشر للدلالة على المؤسسات التعليمية الحديثة.

وقد تناولت العديد من الدراسات تعريفات متعددة للجامعة، ومن أبرز هذه التعريفات تعريف "تركي رابح"¹ الذي يعرف الجامعة بأنها "جماعة من الناس يبذلون جهداً مشتركاً في البحث عن الحقيقة، والسعي لاكتساب الحياة الفاضلة للأفراد والمجتمعات". من هذا التعريف، يظهر الربط الوثيق بين الجامعة والجماعة باعتبارها مؤسسة تهدف إلى خدمة المجتمع وتحقيق أهدافه عبر البحث عن الحقيقة والسعي لتحسين الحياة الإنسانية.

الحقيقة، والسعي للحياة الفاضلة، الأمر الذي كانت تسعى إليه جامعات أوروبا، خاصة، في القرون الوسطى.

- تركي رابح، أصول التربية والتعليم. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية 1990 ص 73¹

تُعد الجامعة نظامًا متكاملًا، حيث يُعرّف النظام بأنه مجموعة من العناصر المترابطة وظيفيًا، تتفاعل فيما بينها بطريقة منظمة، وقد صُممت خصيصًا لتحقيق أهداف محددة، ويُنظر إلى الجامعة باعتبارها إطارًا مؤسسيًا يجمع بين الموارد البشرية، والمادية، والتنظيمية، في سبيل أداء وظائفها الأساسية في التعليم، والبحث العلمي، وخدمة المجتمع¹. أما تعريف آخر للجامعة فقد أكد على أنها "نظام اجتماعي، إداري، مفتوح، وفريد من نوعه"، مشيرًا إلى أن:

الجامعة كنظام: هي مزيج من العناصر التي تتداخل وظيفيًا وتعمل بتنسيق لتحقيق هدف محدد. اجتماعية: تضم الجامعة أفرادًا ذوي خلفيات ثقافية واجتماعية متنوعة، وتستهدف تحقيق أهداف اجتماعية مشتركة.

إدارية: الجامعة تتمتع بهياكل إدارية واضحة تحدد الصلاحيات والمسؤوليات. مفتوحة: تتفاعل مع البيئة الاجتماعية والثقافية المحيطة، وتؤثر فيها من خلال مدخلاتها (الأهداف والقيم)، وتساهم في تطوير المجتمع.

فريدة: تتميز الجامعة عن غيرها من المؤسسات الحكومية، لكونها مؤسسة تربوية تهدف إلى إعداد البشر في مختلف المجالات، وتمثل نموذجًا معقدًا يتجاوز البيروقراطية التقليدية. وفي تعريف قاموس أكسفورد، تُعرّف الجامعة بأنها "معهد يقدم مستويات عالية من البحث ويوفر تدريبًا نوعيًا للطلاب". بينما يرى حامد عمار أن الجامعة تمثل "رسالة تهدف إلى تنمية الرصيد المعرفي لخدمة المجتمع، من خلال التعليم والبحث العلمي، وتحقيق تطور مستدام عبر نشر المعرفة والتفاعل مع التطورات العلمية والتكنولوجية."

في السياق ذاته، تُعرّف الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الجامعة على أنها "مؤسسة عمومية ذات طابع إداري، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، تخضع لسلطة الوزير المكلف بالتعليم العالي، وتساهم في نشر المعارف وتطويرها، إضافة إلى تكوين الكوادر اللازمة لتنمية البلاد."²

ومن خلال تحليل هذه التعريفات المختلفة، يمكن استخلاص أن الجامعة هي منظمة تعليمية تهدف إلى تزويد الطلاب بالمعرفة والمهارات اللازمة التي تؤهلهم للمشاركة الفاعلة في سوق العمل. علاوة على ذلك، تمثل الجامعات مصدرًا لإنتاج رأس المال البشري، الذي يساهم في تطوير الاقتصاد والمجتمع. على الرغم من أن مؤسسات التعليم العالي في الوطن العربي تأسست منذ أكثر من عشرة قرون، إلا أن معظم الجامعات الحديثة في المنطقة أنشئت في النصف الأخير من القرن العشرين، مما يشير إلى حداثة عهد هذه الجامعات. وهذا يعني أن البنية المؤسسية للجامعات العربية بحاجة إلى وقت طويل كي تستقر وتصبح قادرة على تحقيق دورها المعرفي بشكل مستدام..

¹ - جمال الدين لعويسات، مبادئ الإدارة . مرجع سابق ص34.

² - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القانون رقم 99-05 المؤرخ في 4 أبريل 1999، المتعلق بالتعليم العالي، العدد 21، ص. 5 .

تعددت المفاهيم المتعلقة بمصطلح "الجامعة"، واختلفت التعريفات حوله، مما يجعل من الصعب التوصل إلى تعريف واحد جامع وموحد للجامعة على مستوى العالم. فهذا المصطلح ليس ثابتاً في جميع السياقات، إذ أن كل مجتمع ينشئ جامعته الخاصة ويحدد أهدافها استناداً إلى احتياجاته ومشاكله، بالإضافة إلى توجهاته السياسية والاقتصادية والاجتماعية. ومن بين التعريفات التي تناولت مفهوم الجامعة، نجد:

الجامعة هي "مؤسسة تعليمية يلتحق بها الطلاب بعد إتمام دراستهم في المدرسة الثانوية، وتعد الجامعة أعلى مؤسسة معترف بها في مجال التعليم العالي".

وهناك تعريف آخر للجامعة، فهي تعرف على أنها "نظام اجتماعي، إداري، مفتوح، فريد من نوعه".¹

الجامعة تعرف كذلك بأنها "الفضاء الذي يضم مختلف التخصصات الأكاديمية، ويمنح من خلالها الطلاب الشهادات، حيث تقوم بتدريس العلوم والبحث العلمي، وتساهم في نشر الثقافة والمعرفة، وتعد مرجعية لتكوين الكوادر البشرية اللازمة لخدمة المجتمع وتنميته".

في تعريف آخر، تعتبر الجامعة "مؤسسة علمية مستقلة تتمتع بهيكل تنظيمي محدد، ولها أنظمة وأعراف أكاديمية خاصة بها. وتتمثل وظائفها في التدريس، البحث العلمي، وخدمة المجتمع. تتكون الجامعة من مجموعة من الكليات والأقسام ذات التخصصات العلمية المتنوعة، وهي مؤسسة اجتماعية أنشئت لخدمة أغراض المجتمع المختلفة"

ضوابط السياسة التعليمية:

نظرا لارتباط السياسات التعليمية بالقيم الاجتماعية المحلية وحتى الايدولوجيا السياسية والمتطلبات الاقتصادية، فإنه لا يوجد سياسة تعليمية عالمية موحدة بين جميع دول العالم، فعامل الخصوصية يلعب دورا هاما في توجيه مخطط السياسة التعليمية، لكن ورغم هذا الاختلاف فإنه لم يمنع من وجود ضوابط مشتركة تحدد عمل هذه السياسة المتبناة والتي يمكن اختصارها فيما يلي²:

- السياسة التعليمية هي سياسة فرعية وجزء من السياسة العامة للدولة التي انبثقت عنها، فهي ليست بمعزل عن السياسات الأخرى.
- يجب أن تكون لهذه السياسة التعليمية القدرة على إدراك الحاضر واستيعابه، ومن ثم استشراف المستقبل على ضوء هذه المعطيات الأنوية حتى يتمكن من توجيه مسار السياسات بالشكل المطلوب وبالكيفية المناسبة.
- نظرا للتغيرات الطارئة وغير المتوقعة على السياسات التعليمية مثل تدبب مصادر التمويل وتغيير القوانين والقوانين والتشريعات تماشيا مع الظروف والمستجدات الطارئة فإن على السياسة التعليمية أن تتصف بالمرونة وعدم الجمود حتى يمكنها الاستمرار والتكيف مع المستجدات الطارئة.

- حسين محمد علي علوي، الوصف الوظيفي كبناء للمدخل التنظيمي، جامعة الدول العربية. عمان: المنظمة العربية للعلوم الإدارية 1981 ص 6¹

² - كاهي مبروك، نفس المرجع السابق، ص 84

- السياسة التعليمية هي سياسة متكاملة مع غيرها من السياسات الأخرى، كأن تصاغ السياسة التعليمية بناءً على متطلبات سوق العمل المحلي واستجابة للاحتياجات التنموية.

- السياسة التعليمية هي سياسة شاملة لجميع المراحل التعليمية الثلاث — في بعض الدول قد تكون من مرحلتين — فمخرجات التعليم الثانوي أو العام هي نفسها مدخلات التعليم الجامعي، ونفس الشيء بين التعليم الأساسي والثانوي، فالشمول أكثر من ضروري حتى يتحقق التكامل والتنسيق بين جميع المراحل التعليمية.

خصائص السياسة العامة للتعليم العالي:

مثل باقي السياسات الأخرى التي لديها خصائص وميزات خاصة بها تميزها عن الأخرى فإن للسياسة التعليمية عدة ميزات وخصائص تميزها عن غيرها، وهذه الخصائص هي عديدة لكن سوف نقصر على ذكر أهمها¹:

لموضوعية في السياسة التعليمية:

تُعد الموضوعية أحد المرتكزات الجوهرية التي يجب أن تُبنى عليها السياسة التعليمية، إذ تُشكّل النقيض المباشر للذاتية والانحياز. ورغم أن صياغة السياسة التعليمية لا يمكن أن تتم في فراغ أو بمعزل عن المؤثرات المحيطة بها — كالعوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية — إلا أن ذلك لا يعني أن تكون أسيرة لهذه التأثيرات أو خاضعة لمصالح فئة اجتماعية أو أيديولوجية بعينها.

فالسياسة التعليمية الموضوعية هي تلك التي تنبثق من فهم شامل وعميق لمكونات المجتمع بكل تنوعاته، وتعكس تطلعاته الجماعية، وتستند إلى موروثه الثقافي المشترك، دون الإخلال بمبدأ العدالة أو الانحراف نحو تمييز أو تفضيل جماعات على حساب أخرى. وبهذا، فإن الغاية النهائية للسياسة التعليمية الموضوعية تتمثل في خدمة الصالح العام، وتعزيز الانسجام المجتمعي، وبناء نظام تربوي يكرّس قيم المساواة والكفاءة والاندماج الوطني.²

التطويرية في السياسة التعليمية:

تُعد السمة التطويرية من الخصائص البنوية الأساسية للسياسة التعليمية، إذ إنها بطبيعتها ليست سياسة جامدة أو ثابتة، بل تتسم بالديناميكية والقدرة على التكيف مع المتغيرات. ونظرًا لأن إعداد وصياغة السياسات التعليمية يتم ضمن أطر زمنية متوسطة إلى طويلة الأمد، فإن هذه الفترة تكون عرضة لتحولات بنيوية في البيئة الداخلية للنظام السياسي، إلى جانب مستجدات خارجية ذات طابع اقتصادي، تكنولوجي أو حتى ثقافي.

ومن هذا المنطلق، تقتضي السياسة التعليمية أن تتسم بالمرونة الكافية التي تتيح لها مواكبة هذه التغيرات دون الإخلال بثوابتها الأساسية. ويعني ذلك ضرورة إدماج آليات التحديث

¹ ريم بنت ثابت محمد القحطاني، "رؤية استراتيجية مقترحة للسياسة التعليمية بالمملكة العربية السعودية" ورقة بحثية مقدمة في جامعة أم القرى (السعودية) 2013

² سلمى الإمام، صنغ السياسات العامة في الجزائر دراسة حالة السياسة التعليمية الجامعية. مرجع سابق 2007 ص138.

المستمر والتقييم الدوري للسياسات المعتمدة، بما يضمن توافقها مع التحولات التشريعية والتقدمات التقنية، وبما يرفع من مستوى الأداء والفعالية في مختلف مستويات المؤسسات التعليمية، من التعليم الأساسي إلى التعليم العالي.

إن التطوير هنا لا يُفهم بوصفه مساساً بجوهر السياسة التعليمية أو استقرارها الاستراتيجي، بل كأداة لضبطها وتحسينها بشكل مستمر، بما يتيح استباق المشكلات المحتملة وتفادي اختلالات قد تعيق بلوغ الأهداف المرجوة.

التحديد والوضوح: وتعني أن تكون المسارات والاتجاهات للسياسة التعليمية واضحة ولا غموض عليها خاصة من حيث التشريعات والقوانين والتي قد تتسبب في عدة مشاكل خاصة أثناء عملية التنفيذ.

الشمولية والعموم: الشمولية كما أسلفنا الذكر أنها شاملة لجميع المراحل التعليمية، أما العمومية في قبل كل شيء نابعة عن هيئة عامة والمتمثلة في الجهات الحكومية كما تتصف بالاستقرار الذي لا يمكن أن يؤثر فيها تغيير المناصب والمراكز الحكومية.

المرونة والدينامية: السياسة التعليمية هي سياسة فرعية من السياسة الكلية، ومن أجل تحقيق التكامل مع باقي السياسات الأخرى فعليها أن تتصف بالمرونة والدينامية، خاصة مع الإجراءات التوجيهية التي تعقب عملية تنفيذ السياسات التعليمية¹.

المبحث الثاني : المراحل تطور الجامعة الجزائرية :

¹ نفس المرجع السابق، ص 139.

تعد الدولة الجزائرية من بين الدول التي قطعت أشواط كبيرة في هذا المجال ، حيث مر قطاع التعليم العالي الجامعي في الجزائر بعدة مراحل وتحديات حتى وصل إلى ما هو عليه، وتظم الشبكة الجامعية الجزائرية مئة وستة (117) مؤسسة للتعليم العالي، موزعة على ثمانية وأربعون (48) ولاية عبر التراب الوطني وذلك قبل التقسيم الجديد الذي يشمل (58 ولاية). وتظم أربعة خمسون (55) جامعة، تسعة (09) مراكز جامعية، تسعة و ثلاثون (40) مدرسة وطنية عليا ، ثلاثة عشرة (13) مدارس عليا للأساتذة¹

المرحلة الأولى (1962-1969): مرحلة التأسيس والوراثة الاستعمارية

عقب استقلال الجزائر سنة 1962، ورثت الدولة الجزائرية نظامًا للتعليم العالي ذا طابع استعماري فرنسي، تم تصميمه لخدمة الأوروبيين وتكوين نخبة من الموالين للاستعمار من أبناء العملاء المحليين. لم تشهد الجامعة الجزائرية، في بدايات الاستقلال، أي تغيير جذري في بنيتها البيداغوجية، حيث استمرت على نفس النمط الفرنسي من حيث المناهج²، طرق التدريس، وهيكل الشهادات.

الهيكل البيداغوجية الموروثة:

مرحلة الليسانس :تدوم ثلاث سنوات، وتُتَوَجَّ بالحصول على شهادة ليسانس في التخصص المدروس.

شهادة الدراسات المعمقة :تمتد لسنة واحدة، وتركز على منهجية البحث العلمي، وتُختتم بأطروحة بسيطة.

شهادة دكتوراه الدرجة الثالثة :تتطلب سنتين على الأقل من البحث، وتُخصص لإنجاز أطروحة علمية.

شهادة دكتوراه الدولة :قد تتطلب ما يصل إلى خمس سنوات من البحث العلمي المتقدم، سواء النظري أو التطبيقي، حسب تخصص الباحث³.

لقد انعكست السياسة الاستعمارية في التكوين الجامعي سلبيًا على تأهيل الكوادر الوطنية، إذ شكل نقص الإطارات الجزائرية أحد التحديات الكبرى أمام مشروع البناء الوطني. وفي هذا السياق، بدأت الدولة في التفكير بإصلاح التعليم العالي، مع التوسع في تأسيس المؤسسات الجامعية في مختلف جهات البلاد.

دوافع لامركزية التعليم الجامعي:

تخفيف الضغط على الجامعات الموجودة في العاصمة والمدن الكبرى، نتيجة الازدحام في الإيواء والمواصلات.

تجسيد مبدأ ديمقراطية التعليم من خلال إنشاء جامعات في المناطق المحرومة ثقافيًا وعمرانيًا.

1 - وزارة التعليم العالي والبحث العلمي يوم 14.01.2025 على الساعة 12:08 <https://www.mesrs.dz/index.php/fr/agregats-2/>

2 - رايح تركي ، المرجع السابق، ص 149 .

3 - نوال نمور ، كفاءة أعضاء هيئة التدريس وأثرها على جودة التعليم العالي - دراسة حالة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير "مذكرة ماجستير ، تخصص تسيير الموارد البشرية ، جامعة قسنطينة 2012 ، ص 114-116

ربط التخصصات الجامعية باحتياجات التنمية المحلية، بحيث تُصبح كل جامعة أداة لخدمة محيطها الجهوي.

تجسدت هذه السياسات في إنشاء أول جامعة بعد الاستقلال في وهران سنة 1966، تلتها جامعة قسنطينة سنة 1967.

مؤشرات النمو والتحديات:

رغم الجهود المبذولة، شهدت هذه المرحلة ضعفًا ملحوظًا في التأطير الأكاديمي، حيث فاق عدد الأساتذة الأجانب عدد نظرائهم الجزائريين. كما عرف عدد الطلبة المسجلين نموًا كبيرًا، فُدر بـ 19,706 طالبًا، ما أدى إلى ضغوطات على الهياكل الجامعية من حيث الاستيعاب والخدمات.

غير أن نسبة المتخرجين ظلت ضعيفة، إذ لم تتجاوز 20% من مجموع الطلبة، ويُعزى ذلك إلى عدم مواءمة البرامج والمناهج مع خصوصيات المجتمع الجزائري، فضلاً عن تأثيرات النظام التعليمي الفرنسي الموروث.

المرحلة الثانية (1970-1979): مرحلة الإصلاح الجامعي والتحول نحو التنمية الوطنية

مع بداية عقد السبعينيات، انطلقت الجزائر في مسار إصلاح حاسم في مجال التعليم العالي، استجابةً للتحديات التنموية الوطنية وبهدف تلبية احتياجات الاقتصاد الوطني من إطارات بشرية مؤهلة¹. جاءت هذه الإصلاحات في إطار المخطط الرباعي الأول (1970-1973) الذي أكد على ضرورة تحسين الفعالية والتكافؤ في التكوين الجامعي، وتلاها المخطط الرباعي الثاني (1974-1977) الذي دعم تكييف النظام التعليمي مع احتياجات التنمية².

التوجهات والإصلاحات الهيكلية:

إعادة تنظيم الهيكل الجامعي³:

اعتمدت الدولة سياسة توزيع التعليم العالي على مختلف مناطق البلاد، بعيدًا عن التمرکز الحضري الذي كان يواجه مشكلات اكتظاظ الطلبة في العاصمة والمدن الكبرى. تمّ تحويل الكليات إلى معاهد تضم أقسامًا متجانسة من حيث التخصصات، ما ساعد على توضيح المسارات العلمية وربطها بمتطلبات التنمية المحلية.

تحديث المراحل الدراسية والأنظمة البيداغوجية:

¹ Yacine badia ,la science algerienne dans les années 1990 , une étude bibliométrique de la recherche universitaire à travers ses programmes , ses institutions et sa communauté 1990-1999, thèse de doctorat en sociologie , unversité de toulous,2002,P66 -67

² - سلمى الإمام صنع السياسة العامة في الجزائر - المرجع السابق ، ص98

³ - عبد الكريم بن عراب ، التعليم العالي في عهد الرئيس الراحل هواري بومدين أعمال ندوة تخرج الدفعة 17-جامعة قسنطينة، 2004، ص 120-122.

الليسانس: تم تمديد مدة الدراسة إلى أربع سنوات، مع اعتماد نظام المقاييس السداسية الذي يساهم في توزيع الأحمال الدراسية بشكل أكثر توازنًا. شهادة المهندس وشهادات التعليم العالي وشهادات ليسانس التعليم¹.

الماجستير (مرحلة ما بعد التدرج الأولى): (تُستغرق سنتان على الأقل وتشمل جزأين؛ الجزء النظري الذي يعتمد على مقاييس نظرية محدثة، والجزء البحثي الميداني الذي يُنتج أطروحة أكاديمية تُعدّ بمثابة تجربة تطبيقية للدراسة.

دكتوراه العلوم (مرحلة ما بعد التدرج الثاني): (تُعدّ مرحلة البحث المتقدم التي تمتد لحوالي خمس سنوات، وتشكل إطارًا لتطوير المعرفة العلمية وتلبية احتياجات البحث العلمي الوطني. الإصلاحات المؤسسية والتكوينية:

تمّ إنشاء وزارة التعليم العالي والبحث العلمي لأول مرة في البلاد (بتاريخ 21 يوليو 1970) كخطوة تنظيمية رئيسية لإدارة قطاع التعليم العالي وتوجيه سياساته بشكل فعال². بدأت عمليات الإصلاح الشامل عام 1971، حيث شملت مراجعة الأهداف والبرامج الدراسية وطرائق تكوين الأطارات الجامعية، بالإضافة إلى تحديث مناهج البحث العلمي حيث تمت إعادة النظر في المناهج التعليمية للجامعة الجزائرية والتركيز أكثر على التخصصات العلمية الصناعية بما يدعم حاجة الاقتصاد الوطني من الأطارات البشرية اللازمة والمؤهلة³.

أهداف الإصلاح الجامعي:

تأهيل الكوادر الوطنية: ترمي الإصلاحات إلى تكوين إطارات بشرية مؤهلة تخدم التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، من خلال إعداد خريجين يمتلكون القدرة على مواجهة التحديات الوطنية وحل المشكلات النوعية بفعالية.

تحقيق العدالة والكفاءة: سعت الدولة إلى تكوين أكبر عدد من الأطارات بأقل تكلفة ممكنة، مع ضمان جودة التعليم الذي يتماشى مع الخصوصية الوطنية.

تعزيز الربط بين التعليم والتنمية: ركزت الإصلاحات على تطوير تخصصات تدعم احتياجات الاقتصاد الوطني، من خلال ربط التعليم العالي بمستجدات سوق العمل ومتطلبات التنمية المختلفة.

الإجراءات التطبيقية الملموسة:

¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر 50 سنة في خدمة التنمية الوطنية. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الجزائرية ص 21 سنة 2012

² لقد كان السيد "محمد الصديق بن يحي" أول شخص يتولى رئاسة هذه الوزارة كما عمل أحداث العديد من الإصلاحات والتغييرات الهيكلية من أجل النهوض بهذا القطاع وإرساء دعائم وأسس منظومة جامعية قائمة على الخصوصية الوطنية وتستجيب لمتطلبات المرحلة الاقتصادية للبلاد.

³ Badaia Yacine, "La Sciences Algérienne dans les années 1990: une étude bibliométrique de la recherche universitaire à travers ses programmes, ses institutions et sa communauté 1990-1999 " thés doctorant sociologie université Toulouse 02 année 2012 P67

هيكلية التعليم العالي: شملت الإجراءات إلغاء السنة التحضيرية، وتمديد السنة الجامعية، وإلغاء النظام السنوي واعتماد النظام الثلاثي والسداسي، بالإضافة إلى تنظيم التكوين وفق وحدات تعليمية فرعية أو مقاييس متكاملة.

التجديد البيداغوجي والتكوين المندمج: سعت الإصلاحات إلى وضع نظام توجيهي جديد يسمح بتطوير الفروع العلمية في الجامعات والمعاهد العليا، لتصبح مؤسسات تعليمية وظيفية تلبي احتياجات المناطق التي تقع فيها.

النتائج والتحديات:

شهدت الجامعات توسعاً ملحوظاً في عدد الطلبة؛ فقد تم إنشاء جامعات جديدة في مدن عدة مثل الجزائر، وهران، وعنابة، ليصبح العدد الإجمالي للجامعات بحلول عام 1976 حوالي ست (6) جامعات.

على الرغم من التوسع الجغرافي وزيادة التخصصات إلى 150 فرعاً، واجه النظام تحديات كبيرة نتيجة لزيادة الطلب، إذ انخفض العدد الإجمالي للطلبة بالمقارنة مع التوقعات (بسبب نقص بنية تحتية تتناسب مع النمو المتزايد)، بينما شهد عدد الطلبة الجزائريين في الخارج ارتفاعاً ملحوظاً في مرحلة التدرج وما بعد التدرج

المرحلة الثالثة: 1980-1990 : مرحلة التطوير والتحديات المعاصرة

مع بداية الثمانينيات، واجه قطاع التعليم العالي في الجزائر تحديات جديدة نتجت عن التغيرات الاقتصادية والاجتماعية وتعرف هذه المرحلة بمرحلة إعادة النظر¹، إضافة إلى الضغوط المتزايدة لمواكبة التطورات العالمية في ميادين المعرفة والبحث العلمي. وقد تميّزت هذه المرحلة بتوجه إصلاحي يهدف إلى تحديث بنية التعليم العالي ورفع جودته، رغم ما صاحبه من صعوبات تتعلق بمحدودية الموارد وتحديات التحديث التقني، إلى جانب تأثير السياسات الاقتصادية المتقلبة.

سمات المرحلة الثالثة:

تطوير البنية التحتية والمؤسسية:

شُهد في هذه الفترة ضخ استثمارات جديدة في إنشاء مرافق تعليمية وبحثية حديثة، فضلاً عن تحديث المنشآت القائمة.

توسّع عدد الجامعات والمعاهد لتلبية الارتفاع الملحوظ في أعداد الطلبة، مما استدعى مراجعة هياكل الإدارة الجامعية وتكييفها مع النمو السكاني والتحديات التنظيمية.

تعزيز البحث العلمي والتجديد البيداغوجي:

تمّ تكثيف الجهود على دعم برامج البحث العلمي من خلال زيادة التمويل وتشجيع التعاون مع المؤسسات الدولية.

¹ -محمد السعيد بن غنيم، سياسة التعليم العالي في الجزائر، بين حدود التمويل و رهانات التطوير 1962-2014، دار الولاية للنشر و التوزيع، عمان: 2018، ص 128.

اعتمدت الجامعات أساليب تعليمية جديدة، بما في ذلك تطبيق تكنولوجيا التعليم الإلكتروني والتعلم المستمر، لتطوير كفاءة العملية التعليمية وتحديث المناهج بما يخدم متطلبات الاقتصاد الوطني.

التقارب مع متطلبات سوق العمل والتنمية الوطنية:

اتسمت الإصلاحات بتركيز خاص على الربط بين برامج التعليم العالي واحتياجات سوق العمل، مما أسهم في إعداد كوادر مؤهلة¹ تسهم في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية. تم تعديل المناهج الدراسية لتناسب مع التطورات العلمية الحديثة وتوجهات الاقتصاد العالمي، مع تعزيز التدريب الميداني والبرامج التطبيقية التي تضمن جاهزية الخريجين لسوق العمل.

التحديات الميدانية:

رغم التحديثات والإصلاحات، واجهت الجامعات تحديات تتعلق بنقص الكفاءات الأكاديمية الوطنية واستمرار تأثير بعض عناصر النظام الموروث، خاصة من حيث الأطر الإدارية والبيداغوجية.

كما أثرت الأزمات الاقتصادية العالمية والأزمات الداخلية على استدامة التمويل واستثمارات القطاع الجامعي، مما فرض إعادة تقييم مستمرة للسياسات التعليمية.

شكلت المرحلة الثالثة نقطة تحول مهمة في مسيرة التعليم العالي في الجزائر، إذ ساهمت في وضع أسس التطوير المستقبلي عبر تعزيز الربط بين التعليم والاقتصاد الوطني، وتحفيز البحث العلمي، وتحديث أساليب التدريس. وعلى الرغم من الصعوبات والتحديات التي واجهت هذه المرحلة، إلا أنها مهدت الطريق لرؤية وطنية متكاملة تهدف إلى صنع نظام تعليمي قادر على مواكبة التطورات وتحقيق التنمية الشاملة.

المرحلة الرابعة: 1990-1998 – مرحلة الانفتاح

شهدت هذه الفترة ظهور إشكالات وتناقضات نتيجة تراكمات الماضي واختلال حاد في الاقتصاد الوطني لأسباب متعددة ومعقدة، مما انعكس بوضوح على قطاع التعليم العالي. ويمكن تلخيص أهم الإشكالات التي واجهتها الجامعة والقطاع الجامعي فيما يلي:

تأخر إنجاز المباني الجامعية:

بالرغم من الزيادة الكبيرة في عدد الطلبة المتوافدين على التعليم العالي، كان هناك تأخر ملحوظ في إتمام المباني الجامعية وتوفير الهياكل البيداغوجية والأحياء الجامعية اللازمة. وقد أدى هذا النقص في البنية التحتية إلى عرقلة تحقيق الأهداف التعليمية على نطاق واسع وفي أطر زمنية مناسبة.

نقص الكفاءات الأكاديمية:

واجه التعليم العالي نقصًا كبيرًا في عدد الأساتذة المحاضرين وذوي الرتب الأكاديمية العالية، وهو ما أثر سلبيًا على عمليتي التدريس والإشراف والبحث العلمي. ويُعزى هذا النقص

¹ - تيلوت سامية، نفس المرجع السابق، ص90.

جزئياً إلى الإرث الاستعماري الذي أعاق وصول الجزائريين إلى أبواب الجامعة خلال فترة الاستعمار، بحيث بقيت الكوادر المحلية غير مكتملة، باستثناء التخصصات الطبية التي كانت قد شهدت تغييراً تدريجياً.

ضغوط ومطالب اجتماعية واقتصادية:

واجهت الجامعة ضغوطاً ومطالب جديدة تندرج ضمن التحولات الاجتماعية والاقتصادية التي مرت بها البلاد. كما ساهمت هذه المطالب في زيادة الضغط على النظام الجامعي، خاصة في ظل عدم استقرار سياسات التسيير والتخطيط المؤسسي.

التخطيط الاستعجالي وعدم التنسيق:

أدت عمليات الإصلاح المتعاقبة التي اتسمت بتوجه براغماتي وسريع لتلبية احتياجات الدفعات الطلابية الكبيرة، إلى ضعف مستوى التفاعل بين القطاعين الاجتماعي والاقتصادي والجامعة، مما أثر سلباً على مدى استجابة النظام الجامعي للمطالب المستجدة.

على الرغم من التحديات التي وصفها السيناريو السابق، استمرت الدولة في بذل الجهود لتحسين المعطيات الكمية المتعلقة بأعداد الطلبة وأعضاء هيئة التدريس، بالإضافة إلى تطوير الهياكل الجامعية. وقد حاولت الإصلاحات المتعاقبة تجاوز هذه الإشكالات، إلا أن تزايد الضغوط والتحديات الاقتصادية والاجتماعية جعل من تحقيق الإصلاح الشامل مهمة معقدة وطويلة الأمد.

شكلت المرحلة الرابعة تحدياً مزدوجاً يتمثل في مواجهة ضغوط داخلية (مثل ضعف التأطير الأكاديمي والنمو السكاني للطلبة)¹

وضغوط خارجية (ناجمة عن الاختلال الاقتصادي والبيئة السياسية المتقلبة). ورغم أن الإصلاحات المتعاقبة حملت بصمات محاولة التطوير والتحديث، إلا أنها لم تجد الاستجابة الكاملة للتحديات المتراكمة، مما دفع النظام التعليمي العالي إلى مرحلة من الانتقال التدريجي نحو المزيد من الإصلاحات المستقبلية لمواءمة المتطلبات التنموية والاجتماعية في البلاد.

المرحلة الخامسة (2003-1999): مرحلة الإصلاح والتحديث المؤسسي في التعليم العالي

شهدت الفترة الممتدة من عام 1999 إلى 2003 تحولات جذرية في منظومة التعليم العالي بالجزائر، جاء ذلك بعد تعديل عام 1998 الذي أسفر عن صدور القانون رقم 0599 المؤرخ في 4 أبريل 1999، وذلك بإنشاء ملحقات للوكالة الوطنية لتطوير البحث الجامعي في عدة ولايات من بينها باتنة سطيف وغرداية²، والذي تضمن القانون التوجيهي للتعليم العالي. فقد جعل هذا القانون من الجامعة مؤسسة عمومية ذات صبغة علمية وثقافية ومهنية، مما مهد الطريق لتحولات تنظيمية وتشغيلية شاملة.

التحولات المؤسسية والتنظيمية

1 - عمر حمداوي، دور الثقافة التنظيمية في جودة التعليم العالي - دراسة حالة جامعة قاصدي مرباح بورقلة. أطروحة دكتوراه علوم في علم الاجتماع، تخصص علم الاجتماع تنمية الموارد البشرية، جامعة بسكرة 2013-2014، ص 100 .

2 الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، "القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 17 فيفري 1999 يتضمن انشاء ملحقات تابعة للوكالة الوطنية لتطوير البحث الجامعي"، الجريدة الرسمية، العدد 23 بتاريخ 04 أبريل 1999 ص12

إعادة هيكلة الجهاز الأكاديمي:

منذ عام 1999 تحولت الأكاديمية الجامعية إلى جهاز تنسيق واستشارة وتسيير للجنوع المشتركة، وهو ما ساهم في تعزيز دورها في رسم السياسات الأكاديمية والمؤسسية. كما تغيرت تسميات الهياكل عبر صدور المرسوم رقم 01-208 بتاريخ 23 يوليو 2001، فأصبحت الهيئات تُسمى "الهيئات الجهوية للجامعات"، تتولى، ضمن دائرتها الجغرافية، إبداء الآراء وتقديم التوصيات في عدة مجالات، منها:

- آفاق تطوير خريطة التكوين العالي وتعديل المشاريع المتعلقة بها.
- وضع شبكات لتطوير الإعلام العلمي والتقني.
- تعزيز البحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي.
- تثمين نتائج البحث العلمي، لا سيما من خلال الشراكات.
- تحسين نظام التقييم والتقدم في الدراسات الجامعية.
- صياغة النصوص التنظيمية ذات الطابع البيداغوجي والعلمي والإداري.

التحديات والضغوط الهيكلية

التوتر المؤسسي والشعور بالتهميش:

تميزت وضعية القطاع الجامعي في هذه الفترة بتوتر شديد نتيجة تراكم المشاكل البنوية والبيداغوجية والاجتماعية والمهنية. وقد شعر أفراد الأسرة الجامعية بالتهميش من قبل واضعي السياسات الجامعية، ما أدى إلى ظهور اختلالات في أنماط التسيير والنصوص التنظيمية، وتعميق الإحساس بعدم وجود رؤية استراتيجية شاملة على مستوى القطاع. كما اعتُبر إضراب الأساتذة عبر محطات مختلفة مؤشراً هاماً على تفاقم الوضع.

ركود في مستوى التكوين:

شهدت هذه المرحلة ركوداً في المستوى النوعي للتكوين ضمن الجنوع المشتركة المستحدثة بموجب قانون 1998، الأمر الذي منع تحسين جودة الموارد البشرية اللازمة لتأطير القطاعات المختلفة. أدى ذلك إلى ضرورة إعادة النظر في آليات الترابط بين حتميات التكوين العالي النوعي والاعتراف بقدرات الموارد البشرية كمحرك للتنمية، وذلك من خلال:

- إدخال معارف جديدة تتماشى مع متطلبات المجتمع المتغيرة.
- اعتماد برامج تعليمية منفتحة ومرنة مع مراجعة دورية.
- انتهاج سياسة تقييم دوري لمدى فعالية البرامج واستجابتها للطلاب المتغير.

سياسة "التدريس بالمشاركة" وتأثيراتها:

منذ عام 2000، ومع النزيف الذي أصاب المؤسسة الجامعية نتيجة هجرة أكفأ العناصر، تم اللجوء إلى نظام التدريس بالمشاركة. في هذا النظام، يُشارك مدرسون منتدبون

إلى جانب هيئة التدريس المعتادة، حيث يتقاضون مرتب موظف عادي، واستوعب هذا النظام أعدادًا كبيرة من الكوادر سواء من داخل القطاع أو خارجه. وعلى الرغم من قلة تكلفته، فقد أثرت سلبًا على نوعية المعارف المقدم
التطورات الكمية والتحويلات الإحصائية
أعداد الطلبة:

تبين التطورات الكمية أن عدد الطلبة المسجلين خلال الفترة من 1999 إلى 2003 بلغ حوالي 466,988 طالبًا في مرحلة التدرج، فيما بلغ عدد الطلبة في مرحلة ما بعد التدرج (الماجستير والدكتوراه بالنظام الكلاسيكي) حوالي 47,856 طالب.¹
هيئة التدريس:

شهدت هيئة التدريس نموًا ملحوظًا، إذ ارتفع العدد من 17,460 أستاذًا خلال السنة الدراسية 1999-2001 إلى 21,583 أستاذًا خلال السنة الدراسية 2002-2003
الأهمية الاستراتيجية للمرحلة:

شكّلت السنة الجامعية 2001-2002 مرحلة حاسمة، إذ أصبحت الجامعة رهانًا اجتماعيًا واقتصاديًا بالغ الأهمية، مما استدعى اهتمام الدولة والمجتمع لمعالجة الاختلالات المرئية الناجمة عن مسيرة التغيير الاجتماعي والتطورات العالمية التي أثّرت في مختلف مجالات الحياة.

توجهات مستقبلية مستنبطة من المرحلة الخامسة:

من خلال التجارب التي مرّت بها مؤسسات التعليم العالي خلال الفترة من 1999 إلى 2003، برزت عدة توجهات مستقبلية تهدف إلى تحسين الأداء المؤسسي وضمان استمرارية الإصلاح، وفيما يلي نستعرض أبرز هذه التوجهات:
مراجعة وتحديث النصوص التنظيمية بشكل دوري:

ينبغي اعتماد آلية مراجعة شاملة للنصوص التنظيمية والطرائق البيداغوجية، تتيح ملاءمتها للتطورات التكنولوجية والعلمية والاقتصادية. ويركز هذا التوجه على ضرورة تأمين إطار تنظيمي قادر على تعديل نفسه استجابة للتغيرات المستمرة في بيئة التعليم العالي.

تعزيز جودة التكوين من خلال التوازن بين الكمية والنوعية:

على الرغم من الزيادة الكمية الملحوظة في أعداد الطلبة وأعضاء هيئة التدريس، فإن أحد التحديات الرئيسية كان يتمثل في تحسين جودة التكوين العلمي والتربوي. لذا، تُوصى السياسات المستقبلية بمواءمة النمو الكمي مع الاستثمار في تأهيل الكوادر وتحسين المناهج

¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، "قانون رقم 99-05 المؤرخ في 04 أبريل 1999 المتضمن القانون التوجيهي للتعليم العالي" الجريدة الرسمية، العدد 24 بتاريخ 07 أبريل 1999 ص 4-5-6

والآليات التعليمية لتقديم تعليم عالي الجودة يلبي احتياجات السوق ومتطلبات التنمية الوطنية في ضمان تكوين مناسب والمساهمة في البحث العلمي ونشر المعرفة¹.

تفعيل آليات الشراكة بين الجامعة والقطاع الاقتصادي والمجتمعي:

بات من الضروري ربط التعليم العالي بمستجدات الاقتصاد الوطني، ما يستوجب إقامة شراكات استراتيجية بين المؤسسات الأكاديمية والقطاع الخاص والحكومي. يُعد ذلك خطوة أساسية لتوفير فرص تدريبية وعملية تلبي تطلعات الطلبة وتضمن تأهيل كوادر متخصصة قادرة على مواجهة التحديات في قطاعات الاقتصاد المختلفة.

تعزيز النظام التكنولوجي والتعلم الإلكتروني:

في ظل التطورات العالمية، تشكل التكنولوجيا التعليمية ركيزة أساسية لتحسين العملية التعليمية. لذا، يجب تبني سياسات تدمج التعليم الإلكتروني والوسائط الرقمية، مما يتيح توفير موارد تعليمية حديثة وتيسير الوصول إلى المعرفة على نطاق واسع، خاصة في ظل التحديات المكانية واللوجستية.

تشجيع البحث العلمي والابتكار:

يتطلب استدامة نظام التعليم العالي تعزيز البحث العلمي باعتباره محركاً للتطوير والابتكار. وينبغي تخصيص موارد مالية وبشرية لدعم المشاريع البحثية وتشجيع النشر العلمي الدولي، مع الحرص على دمج نتائج البحوث في عملية اتخاذ القرار وصياغة السياسات التنموية.

تحسين آليات التقييم والمتابعة:

تعتبر آليات التقييم الدوري، سواء في الجانب البيداغوجي أو الإداري، أداة حيوية لقياس فاعلية السياسات الجامعية. وفي هذا السياق، يُوصى بتطبيق نظام تقييم متكامل يربط بين مؤشرات الأداء الرئيسية والتحليل النوعي، لضمان استجابة سريعة وفعالة لأي خلل قد يطرأ ضمن هياكل التكوين والبحث العلمي بتعزيز دور ومكانة الأستاذ الجامعي²

تلك التوجهات المستقبلية التي تم استنباطها من دروس المرحلة الخامسة تشكل أساساً لإطار إصلاحي ديناميكي يهدف إلى تحويل التعليم العالي إلى نظام قادر على مواكبة التطورات العالمية وتلبية التطلعات الوطنية في مجالي التنمية والابتكار. كما تؤكد على ضرورة تفعيل التكامل بين القطاعات المختلفة لضمان تحقيق دورة تعليمية وبحثية مستدامة تلبي احتياجات المجتمع بأكمله.

¹ الموقع الرسمي لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي الجزائرية <https://www.mesrs.dz/universites> تاريخ الاطلاع على الصفحة 04-08-2016

² الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، "قانون رقم 99-05 المؤرخ في 04 أبريل 1999 المتضمن القانون التوجيهي للتعليم العالي" الجريدة الرسمية، العدد 24 بتاريخ 07 أبريل 1999 ص11

أولاً: أهداف سياسة التعليم العالي

تشكل الجامعة الجزائرية، كغيرها من المؤسسات الجامعية، حجر الزاوية في الجهود الرامية لتعميم المعارف وتطويرها وإعداد الكفاءات اللازمة لتنمية البلاد. وقد تم تحديد أهداف التعليم العالي في الجزائر وفقاً للمرسوم رقم 83-544 المؤرخ في 24 سبتمبر 1983،¹ على النحو التالي:

تعزيز نشر وتعميم المعارف:

تسعى الجامعة إلى تطوير المعارف في مختلف التخصصات، بحيث تُساهم في إعداد الأطر البحثية والعلمية التي تحقق الأهداف التنموية الوطنية.
ترقية الثقافة الوطنية:

تعد الجامعة منبراً لترسيخ الهوية الثقافية الوطنية، إذ تسهم في نقل التراث الثقافي والقيمي، وتطوير الفكر النقدي والإبداعي لدى الطلبة، مما يتيح لهم مواجهة تحديات التحول الاجتماعي والاقتصادي.

تنمية البحث العلمي وإبراز الروح العلمية:

تلعب مؤسسات التعليم العالي دوراً رئيسياً في تطوير البحث العلمي، سواء من خلال إعداد المناهج البحثية أو نشر نتائج الدراسات التي تسهم في تقدم المعرفة التطبيقية والنظرية، ودعم الابتكار.

تأهيل القوى البشرية لسوق العمل:

يهدف التعليم العالي إلى تمكين الطلبة من اكتساب المعارف والمهارات اللازمة للحصول على عمل يتناسب مع إمكانياتهم، بالإضافة إلى إعدادهم لمواجهة التحديات المهنية في ميادين الاقتصاد الوطني والإنتاج.

تكامل أهداف التعليم العالي:

تتنوع الأهداف التفصيلية لاستراتيجية التعليم الجامعي لتشمل أبعاداً اقتصادية وخدمية وتعليمية، بحيث ترتبط جميعها بمحاور ثلاثة أساسية:

الأهداف المتعلقة بالطالب:

الجانب المعرفي والفكري: توفير الحد الأدنى من المعارف التخصصية وتمكين الطالب من تطوير القدرة على النقد والإبداع
الهوية الثقافية: تعزيز الذات الوطنية، وتحصين الهوية الثقافية مع الإقرار بتعددية الذاتيات الثقافية؛

اكتساب المعيشة: تأهيل الطالب للحصول على فرص عمل تتناسب مع مهاراته.

الأهداف المتعلقة بالمعرفة:

1 - المرسوم رقم 83-544 المؤرخ 24 أيلول / سبتمبر 1983 ، المعدل والمكمل ، المتعلق بشأن النظام الأساسي النموذجي للجامعة. المرسوم التنفيذي رقم 98-220 المؤرخ 7 يوليو 1998 المتعلق بإنشاء جامعة مستغانم. المرسوم التنفيذي رقم 03-279 الصادر في 23 أغسطس 2003 ، تم تعديله واستكماله ، وتحديد المهام والقواعد الخاصة بتنظيم وأداء الجامعة

تدور حول تعزيز البحث العلمي وتطوير القدرات الفكرية لكل من الطلبة وأعضاء هيئة التدريس، بما يسهم في نمو المعرفة وتعميمها.

الأهداف المتعلقة بالمجتمع:

يعتبر المجتمع العنصر الأساسي لرأس المال البشري، إذ يُنتج القيادات الفكرية والعملية والسياسية والإدارية والاقتصادية القادرة على قيادة التنمية وإدارتها بفعالية.

ثانياً: مبادئ سياسة التعليم العالي

ارتكزت سياسة التعليم العالي في الجزائر منذ بداية الإصلاحات على عدد من المبادئ التوجيهية التي تم تبنيها لتأطير وظيفة التعليم العالي بما يتوافق مع متطلبات التنمية الوطنية. ويمكن تلخيص هذه المبادئ كما يلي:

ديمقراطية التعليم:

يشترط هذا المبدأ إتاحة الفرص المتكافئة لجميع الطلبة الجزائريين، بغض النظر عن طبقاتهم الاجتماعية، مما يسهم في كسر هيمنة النخبة التقليدية على التعليم العالي. وتم تعزيز هذا الهدف من خلال التوسيع الجغرافي والزيادات الكمية التي أدت إلى ارتفاع أعداد المتحصّلين على شهادة البكالوريا.

سياسة "الجزارة"1:

يهدف هذا المبدأ إلى التحرر من التبعية الثقافية والتكنولوجية التي ورثها النظام التعليمي الاستعماري. ويتحقق ذلك من خلال:

- إعادة صياغة نظام التعليم والمناهج بما يتماشى مع المصلحة الوطنية.
- استبدال الكفاءات الأجنبية في التأطير بالكوادر الجزائرية ذات الكفاءة العالية.
- اختيار أهداف التعليم على أساس واقع وخصوصية المجتمع الجزائري وتطلعاته التنموية.

التعريب:

يسعى هذا المبدأ إلى إعادة الاعتبار للغة العربية في ميدان التعليم، خاصة في التخصصات الإنسانية والاجتماعية، عبر:

تدريس المواد باللغة العربية.
إنشاء فروع جامعية تستخدم العربية في التدريس، حيث بلغ عدد الاختصاصات التي تُدرّس بالعربية في سنة 1978 حوالي (38) اختصاصاً من مجموع (149) اختصاصاً.
تمكين الطلاب من استخدام العربية كأداة وظيفية في ميادين العمل وتعزيز اندماجهم في العملية التنموية الوطنية.

تدعيم وتوسيع التعليم العلمي والتقني:

1- صالح فيلالي، ملاحظات عامة حول السياسات الديمقراطية للتعليم، البحث العلمي، الجزائر، مجلة الباحث الاجتماعي، جامعة منتوري قسنطينة، العدد الخامس، الجزائر، ص ص 73-86.

يرتكز هذا التوجه على:

الاهتمام بالتعليم التكنولوجي والتشجيع على الالتحاق بالتخصصات العلمية التطبيقية (كالزراعة، والصناعة، والطب)، ما يحقق تكاملاً بين الدراسة النظرية والتطبيق العملي؛ تعزيز الاتجاه العلمي والتقني لخلق موروث معرفي جديد يساهم في إعداد أفراد قادرين على مواكبة التطورات العالمية بدقة وعقلانية.

ثالثاً: البحث العلمي ودوره في سياسة التعليم العالي

لم يحظَ البحث العلمي بالاهتمام الكافي بعد الاستقلال؛ إذ بقي محدوداً في بعض المراكز العلمية التي كان يديرها الإرث الاستعماري. برزت محاولات فردية لإحياء النشاط البحثي منذ عام 1964، وتوالت بعدها التعاونات العلمية بين الجزائر وفرنسا ضمن بروتوكول تم توقيعه في 16 مارس 1968 واستمر لأربع سنوات (1968-1971)

مع استحداث وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، تم اتخاذ قرارات تنظيمية تهدف إلى دمج البحث العلمي في نشاطات التعليم العالي، وكان الهدف الأساسي¹ هو:

- تأكيد ملاءمة البحث العلمي لحاجات التنمية الوطنية؛
- دعم القطاع الإنتاجي كمصدر اقتراح لموضوعات البحث؛
- ضمان مرونة البحث العلمي مع متابعة المشكلات الميدانية؛
- إيجاد إطار يسمح بحرية الباحث مع مراعاة التحديات الوطنية، وإعادة النظر في المفاهيم الغربية بما يخدم الاندماج مع واقع الجزائر.
- جعل الجامعة رائدة في معركة البحث العلمي لتلبية متطلبات الاقتصاد الوطني.

تم تأسيس مؤسسات تنظيمية متخصصة مثل المجلس الوطني للبحث (CNR) في عام 1971، ثم المنظمة الوطنية للبحث العلمي (ONRS) في عام 1973، والتي تولت تنفيذ مشاريع البحث العلمي. وعلى الرغم من الارتفاع المؤقت في أعداد الباحثين (1400 أستاذ باحث في الجامعات و700 باحث دائم)، واجه هذا القطاع تحديات بعد حلول المنظمة الوطنية في ديسمبر 1983، مما أدى إلى انخفاض الاعتمادات المالية حتى أعيد تنشيطها مع إنشاء المحافظة العليا للبحث في جوان عام 1986، حيث تم تمويل برامج البحث لفرق ووحدات مختلفة بلغت أعدادها حوالي 500 فرقة تضم 3500 أستاذ باحث بحلول عام 1990.

تستند سياسة التعليم العالي في الجزائر إلى هذا الإطار المتكامل من الأهداف والمبادئ، والذي يسعى إلى إعداد جيل قادر على مواجهة التحديات الوطنية وتلبية متطلبات سوق العمل في ظل تحول اقتصادي واجتماعي مستمر. كما يُشكّل البحث العلمي عنصراً أساسياً لتعزيز الابتكار وتنمية المعرفة، مما يُعدُّ الأساس لتحقيق تقدم مستدام في مختلف المجالات التنموية.

أثر الإصلاحات على النتائج الكمية والنوعية في التعليم العالي²

1 - خالد تلعيش . محمد بن حاج الطاهر . تجديد السياسات العامة للبحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي بالجزائر :بين الضرورة العلمية والحتمية المجتمعية، مجلة المفكر للدراسات القانونية والسياسية، المجلد:01، العدد:2018، ص15، ص11.

2 - لتعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر 50 سنة في خدمة التنمية الوطنية. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الجزائرية، مرجع سابق ص27

شهدت الإصلاحات التي اعتمدت خلال مراحل متعددة من سياسة التعليم العالي في الجزائر تأثيرات ملموسة على النتائج الكمية والنوعية. وفيما يلي نستعرض أبرز هذه التأثيرات بتفصيل:

1. النتائج الكمية

زيادة أعداد الطلبة:

أدت الإصلاحات الهيكلية إلى توسعة قاعدة التعليم العالي على جميع المستويات؛ فقد تم إنشاء جامعات جديدة ومعاهد متخصصة، ما نتج عنه ارتفاع ملحوظ في عدد الطلبة المسجلين. شكّل إصلاح التعليم العالي في الجزائر مطلع التسعينات استجابة لمجموعة من التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها البلاد، حيث سعت الدولة إلى تحديث المنظومة الجامعية لمواءمة متطلبات التنمية الوطنية. وفي هذا السياق، أشار وزير التعليم العالي الأسبق بوبكر بن بوزيد في مداخلة أمام المجلس الوطني الانتقالي إلى أن إصلاح التعليم العالي لم يكن مجرد إجراء إداري، بل مشروعًا إستراتيجيًا يرمي إلى "ضبط العلاقة بين الجامعة والمجتمع من خلال تطوير محتويات التكوين، وتحسين نوعيته، وترشيد تسيير المؤسسات الجامعي¹.

على سبيل المثال، في الفترة التي سبقت الإصلاحات الجديدة (2003-1999)، سجل النظام الدراسي ما يقارب 466,988 طالبًا في مرحلة التدرج وما يقارب 47,856 طالبًا في ما بعد التدرج. هذا التوسع الكمي يعكس التزام الدولة بتعميم فرص التعليم العالي وتوسيع دائرة المتعلمين.

في وثيقة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الجزائرية، ملف إصلاح التعليم العالي، جانفي 2004، تم تسليط الضوء على مجموعة من المحاور الأساسية التي شكّلت مضمون الإصلاحات، وأبرزها²:

الانتقال إلى نظام ل.م.د (ليسانس – ماستر – دكتوراه): وهو جوهر الإصلاح الهيكلي الذي يهدف إلى ملاءمة النظام التعليمي الوطني مع المعايير الدولية، وتسهيل الحركية الجامعية للطلبة والأساتذة على الصعيدين الوطني والدولي. تحسين نوعية التكوين: من خلال مراجعة البرامج البيداغوجية، وتحديث المناهج لتتناسب مع متطلبات سوق العمل، مع إدخال وحدات جديدة مثل اللغات الأجنبية، الإعلام الآلي، ومهارات التواصل. تعزيز العلاقة بين الجامعة والمحيط الاقتصادي والاجتماعي: بدفع الجامعات نحو الانفتاح على المحيط الخارجي، وتشجيع الشراكة مع المؤسسات الاقتصادية.

1 Benbouzid, Boubaker. Communication sur la réforme de l'enseignement supérieur. Conseil National de Transition, octobre 1995, p. 09

2 - وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ملف إصلاح التعليم العالي، الجزائر: جانفي 2004، ص. 3-10.

تطوير البحث العلمي: من خلال إعادة تنظيم مخابر البحث، وتحسين تمويل البحث، وربط المشاريع البحثية بأولويات التنمية الوطنية. الحوكمة الجامعية: إصلاح أساليب التسيير الإداري والمالي للجامعات، ومنحها نوعاً من الاستقلالية، مع تعزيز الكفاءة في التسيير. تحسين ظروف الاستقبال والإيواء والخدمات الجامعية: وذلك لضمان مناخ ملائم للطلبة، وتحفيزهم على التحصيل العلمي. **زيادة عدد أعضاء هيئة التدريس:**

شهدت هيئة التدريس نموًا تدريجيًا، حيث ارتفع عدد الأساتذة من 17,460 أستاذًا خلال السنة الدراسية 1999-2001 إلى 21,583 أستاذًا في الفترة الدراسية 2002-2003. ويعكس هذا الارتفاع الجهود المبذولة لسد النقص التاريخي في الكفاءات الوطنية، رغم استمرار اعتماد النظام على أساتذة منتدبين في بعض الأحيان، مما يشير إلى محاولات تحسين البنية التدريسية لاستيعاب الزيادة في أعداد الطلبة. **تحولات في الهياكل الجامعية:**

اتخذت الإصلاحات شكل تغيير في الهيكلة الإدارية والفكرية للمؤسسات الجامعية. فقد تم إعادة تنظيم الكليات إلى معاهد تضم أقسامًا متجانسة، مما ساعد في توزيع الطلبة على مختلف الفروع العلمية وتسهيل إجراءات تقييم الأداء وتنظيم الدراسة وفق أنظمة جديدة (مثل النظام الثلاثي والسداسي). كما ساهمت هذه التعديلات في تحسين إدارة الكليات والجامعات بما يتيح توزيع الموارد بشكل أكثر كفاءة واستجابة للزيادة الكمية.

2. النتائج النوعية

رفع مستوى الجودة التعليمية:

جاءت الإصلاحات مع إعادة تصميم المناهج الدراسية لتواكب التطورات العلمية والاقتصادية. فالجمع بين الدراسة النظرية والتطبيقية، واعتماد تقنيات التعليم الإلكتروني والتعلم المستمر، ساهم في تحسين جودة التعليم المُقدم، ما ينعكس إيجابًا على قدرات الطلبة واستعدادهم لمواجهة متطلبات سوق العمل والبحث العلمي.

تعزيز البحث العلمي والابتكار:

ركزت الإصلاحات على دمج البحث العلمي في النشاط الأكاديمي، عبر تعزيز التوجه العلمي والابتكاري في الجامعات. تأسست هيئات مثل المجلس الوطني للبحث والهيئات المتخصصة في البحث العلمي ساعد في دفع عجلة البحث، وزيادة عدد الباحثين والأطروحات العلمية، مما أثرى المعرفة العلمية الوطنية ورفع من مكانة الجزائر في الأوساط البحثية الدولية.

تطوير الكفاءات الوطنية والاعتماد على الذات:

سعت الإصلاحات إلى تحويل نظام التأطير من الاعتماد المفرط على الكفاءات الأجنبية إلى تنمية قدرات الأساتذة الجزائريين؛ مما أثر إيجابيًا على نوعية التعليم. استحداث برامج

تأهيلية وتطويرية لأعضاء هيئة التدريس، وتطبيق نظام التدريس بالمشاركة، ساهم في تحسين نقل المعرفة والمعلومات بأساليب ملائمة تلامس خصوصية المجتمع الجزائري.

تحسين البنية المؤسسية والإدارية:

قانون 99-05 المؤرخ في 4 أبريل 1999¹ هو قانون توجيهي للتعليم العالي في الجزائر، ويهدف إلى تحديد الإطار العام للسياسات التعليمية في هذا المجال. يتضمن هذا القانون مجموعة من المبادئ العامة التي تحكم التعليم العالي في الجزائر، أبرزها:
تحديد مهام الجامعات في تقديم تعليم عالي النوعية وتكوين الكوادر المتخصصة.
التشديد على أهمية البحث العلمي باعتباره جزءاً أساسياً من منظومة التعليم العالي.
تحديد معايير تنظيم التعليم العالي وتوزيع التخصصات الأكاديمية على مختلف الجامعات.
التأكيد على الدور الاجتماعي للتعليم العالي في إعداد الكفاءات وملاءمة التكوين مع احتياجات سوق العمل

مع إدخال المرسوم التنفيذي رقم 03-27 وتطبيق قانون 99-05، شهدت الجامعات تحولات تنظيمية حساسة أدت إلى رفع مستويات الكفاءة في التسيير والإدارة الأكاديمية. هذه التغييرات ساعدت على إزالة العقبات البيروقراطية وتسهيل عمليات اتخاذ القرارات وتطبيق السياسات التعليمية، مما أدى إلى تحسين جودة الخدمات المقدمة للطلبة وأعضاء هيئة التدريس على حد سواء.

أدت الإصلاحات التي اعتمدت في التعليم العالي إلى تحسينات واضحة في المؤشرات الكمية، مثل زيادة أعداد الطلبة وتوسيع هيئة التدريس، بالإضافة إلى تطوير وتحسين الجودة التعليمية والبحثية. ورغم التحديات التي بقيت قائمة، فقد ساهمت هذه الإصلاحات في تغيير وجه التعليم العالي نحو نظام أكثر مرونة واستجابة لمتطلبات التنمية الوطنية، مما يدعم بناء مجتمع معرفي قادر على المنافسة في العصر الحديث.

تقييم تأثير الإصلاحات على منظومة البحث العلمي في الجزائر

إن عدم الاستقرار التي أدت إلى منظومة البحث العلمي في الجزائر، وهو ما يمكن ربطه بسلسلة من الانقطاعات والتغييرات التي عرفها هذا القطاع نتيجة تعدد المبادرات والتوجهات التي تبنتها الحكومات المتعاقبة. وقد تم إطلاق أول محاولة تأطير قانونية شاملة من خلال القانون التوجيهي رقم 98-11 المؤرخ في 22 أوت 1998²، والذي حدّد المبادئ والبرامج الأساسية لترقية البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في الجزائر. تضمن هذا القانون جملة من التدابير والآليات الكفيلة بإنجاح أهداف المخطط الخماسي (1998-2002)، الذي سعى إلى

1- قانون رقم 99-05 مؤرخ في 18 ذي الحجة عام 1419 الموافق 4 أبريل سنة 1999، يتضمن القانون التوجيهي للتعليم العالي (جريدة رسمية سنة 1999 عدد 24 صفحة 4-10) معنل ومتمم بالقانون رقم 08-06 المؤرخ في 16 صفر عام 1429 الموافق 23 فبراير سنة 2008 (جريدة رسمية سنة 2008 عدد 10 صفحة 40-42)

2- قانون رقم 98-11 مؤرخ 29 ربيع الثاني 1419 الموافق 22 غشت سنة 1998، يتضمن القانون التوجيهي والبرنامج الخماسي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي 1998-2002 والذي تم تعديله واستكمالته بالقانون رقم 05-05 الصادر بتاريخ 16 صفر 1429 الموافق 23 فبراير 2008، الجزائر

ترسيخ البحث العلمي كأولوية وطنية ومحرك رئيس لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلمية.

وفي السياق نفسه، تم دعم هذا التوجه من خلال القانون التوجيهي رقم 99-05 المؤرخ في 4 أبريل 1999، المتعلق بتنظيم التعليم العالي، إضافة إلى المرسوم التنفيذي رقم 99-44¹ المؤرخ في 31 أكتوبر 1999، والذي حدّد الإطار القانوني لإنشاء مخابر البحث وتنظيمها وتسييرها، بوصفها فضاءات أساسية لدعم وتطوير نشاط البحث العلمي في المؤسسات الجامعية².

¹ - قانون رقم 99-05 مؤرخ في 18 ذي الحجة عام 1419 الموافق 4 ابريل سنة 1999، يتضمن القانون التوجيهي للتعليم العالي (جريدة رسمية سنة 1999 عدد 24 صفحة 4-10) معدل ومنمّم بالقانون رقم 08-06 المؤرخ في 16 صفر عام 1429 الموافق 23 فبراير سنة 2008 (جريدة رسمية سنة 2008 عدد 10 صفحة 40-42)

² - سلمى ليمام، نفس المرجع السابق ، ص123

المبحث الثاني: صنع سياسة التعليم العالي في الجزائر

يهدف هذا الجزء إلى توضيح الجهات المخولة دستورياً وقانونياً بإعداد السياسة التعليمية الجامعية، وذلك من خلال تحليل توزيع الصلاحيات بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، وتحديد الوسائل القانونية المعتمدة لتنظيم وتسيير شؤون الجامعة.

المطلب الأول: مسؤولية إعداد سياسة التعليم العالي

أولاً: اختصاص السلطة التشريعية

يتحدّد مجال تدخل السلطة التشريعية في الجزائر وفقاً لما تنص عليه المادة 122 من دستور 1996¹، والتي تمنح البرلمان صلاحية التشريع في المجالات المحددة بالدستور. وتنص هذه المادة على وجود قائمتين من المجالات: الأولى تشمل مجالات يُخول للبرلمان وحده تحديد قواعدها، مثل الحقوق والواجبات الأساسية للمواطنين، والثانية تخص مجالات يكتفي فيها البرلمان بوضع القواعد العامة، من بينها التعليم العالي والبحث العلمي.

وبناءً على هذا التقسيم، فإن مساهمة البرلمان في رسم سياسة التعليم العالي تقتصر على تحديد المبادئ العامة دون التطرق إلى التفاصيل التقنية أو الجوانب التطبيقية، والتي تندرج ضمن اختصاص السلطة التنفيذية. ومن أمثلة مساهمة البرلمان، إصدار القانون التوجيهي رقم 05-99 لسنة 1999²، في حين تتولى السلطة التنفيذية ترجمة هذا القانون إلى إجراءات تنفيذية من خلال المراسيم والقرارات التنظيمية.

ثانياً: اختصاص السلطة التنفيذية

يتوزع الاختصاص التنظيمي ضمن السلطة التنفيذية بين رئيس الجمهورية، رئيس الحكومة، ووزير التعليم العالي، وتُحدّد مهام كل طرف بموجب النصوص الدستورية والتنظيمية.

رئيس الجمهورية: يتمتع بسلطة تنظيمية مستقلة وفقاً للمادة 125 من دستور 1996، وذلك في المجالات غير الخاضعة للتشريع. غير أن الإشكال يكمن في تحديد هذه المجالات بدقة، مما أدى إلى توسيع نطاق التدخل التنظيمي لرئيس الجمهورية من خلال ما يُعرف بـ"التنظيمات المستقلة"، التي لا تستند إلى أي قانون تشريعي صريح.

رئيس الحكومة: بموجب دستور 1989 الذي كرس مبدأ الفصل بين السلطات، مُنح رئيس الحكومة سلطة تنظيمية واسعة، تشمل إصدار المراسيم التنفيذية، وإنشاء مؤسسات التعليم العالي، وحتى تعديل بعض القوانين النموذجية، على غرار المرسوم التنفيذي رقم 25-98 المعدل والمتمم للمرسوم رقم 83-544، المتعلق بالقانون الأساسي النموذجي للجامعة.

وزير التعليم العالي:

¹ لمادة 122 كانت تُحدد بشكل أساسي السلطات التشريعية في الجزائر وتوزيعها بين المجلس الشعبي الوطني (مجلس النواب) ومجلس الأمة (مجلس الشيوخ)، مع تمكين السلطة التنفيذية (الحكومة) من إصدار أوامر رئاسية في مجالات معينة وفق ما يقره الدستور..
² - جريدة رسمية سنة 1999 عدد 24 صفحة 4-10 .

لا يملك الوزير سلطة تنظيمية عامة كالتالي يتمتع بها رئيس الحكومة، إلا أنه يمارس سلطة تنظيمية إدارية داخل نطاق وزارته، كما يضطلع بدور رئيسي في إعداد القوانين النموذجية لمؤسسات التعليم العالي، وتحديد شروط إنشائها وتنظيمها، استناداً إلى المرسوم التنفيذي رقم 94-602. كما يمتلك صلاحية إصدار قرارات وزارية ومناشير تنظيمية تتعلق بإجراءات التسجيل، تنظيم المسابقات، وتسيير مؤسسات التعليم العالي.

لاختصاص التنظيمي لرئيس الجمهورية

تنص المادة 125 من دستور 1996 على أن لرئيس الجمهورية سلطة تنظيمية مستقلة تُمارس في مجال غير خاضع للقانون. غير أن الإشكال يكمن في تحديد مجال ممارسة هذه السلطة، بالنظر إلى عدم وجود آلية دقيقة تُعرّف المسائل الخارجة عن نطاق القانون، والتي تشكل ميدان تدخل التنظيم المستقل لرئيس الجمهورية.

ولمعالجة هذا الإشكال، يُستحسن اعتماد نفس التقنية التي استخدمها المشرع الجزائري في تحديد ميادين كل من السلطين التشريعية والتنظيمية؛ إذ تنص المادتان 122 و 123 من الدستور على أن البرلمان يشرّع في الميادين التي يخصصها له النص الدستوري، بينما تعود باقي المسائل إلى الاختصاص التنظيمي¹.

ورغم ما يبدو من سهولة تطبيق هذا التقسيم، إلا أن الإشكال يبقى قائماً من الناحية النظرية، حيث يطرح إشكالية توزيع المجال بين السلطين التشريعية والتنظيمية. فصيافة المواد الدستورية ذات الصلة توحى برغبة واضحة في الحد من مجال التشريع وتوسيع صلاحيات التنظيم، لا سيما ما يُعرف بـ"التنظيمات المستقلة" التي لا تستند إلى أي نص تشريعي.

ويلاحظ أن الميادين التشريعية محددة حصراً، في حين أن بعض تلك المجالات لا تُعالج سوى المبادئ العامة، كما هو الحال بالنسبة للقواعد المتعلقة بالتعليم العالي والبحث العلمي، ما يجعل التنظيمات ذات طبيعة أكثر مرونة واتساعاً، ويمنح السلطة التنظيمية آفاقاً مفتوحة للتدخل.

السلطة التنظيمية للحكومة

لم يكن دستور 1976 يُخول الوزير الأول (رئيس الحكومة) أية سلطة تنظيمية، إذ كانت هذه الصلاحية محصورة في يد رئيس الجمهورية. غير أن دستور 1989، الذي كرس مبدأ الفصل بين السلطات، منح رئيس الحكومة سلطة تنظيمية موازية لسلطته في تنفيذ القوانين وتوقيع المراسيم.

وقد تجسد ذلك ميدانياً في تأسيس عدد من الجامعات والمعاهد الوطنية عن طريق مراسيم تنفيذية صادرة عن رئيس الحكومة. كما امتد اختصاصه ليشمل حتى تعديل بعض النصوص القانونية، مثل القانون النموذجي للجامعة الصادر سنة 1983.

¹ - عبد المجيد زعلاني، سلطات رئيس الجمهورية في مجال التشريع والتنظيم. المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية، الجزء 37، العدد 2، 1999، صص 9-11.

وقد انتقلت هذه الصلاحية إلى رئيس الحكومة بموجب المادة الثانية من المرسوم التنفيذي رقم 25-988 المعدل والمتمم للمرسوم رقم 83-544، وكذا المادة 03 من المرسوم التنفيذي رقم 279-03 المتعلق بتنظيم الجامعة ومهامها وسيرها.

السلطة التنظيمية لوزير التعليم العالي

يُعد الوزير المكلف بالتعليم العالي أحد أعضاء الحكومة والرئيس الإداري الأعلى لقطاع التعليم العالي. وبالرغم من عدم تمتعه بسلطة تنظيمية عامة مماثلة لتلك الممنوحة لرئيس الحكومة، فإن له سلطة تنظيمية إدارية داخلية تُستمد من موقعه القيادي في الوزارة، كما هو منصوص عليه في المرسوم التنفيذي رقم 94-602 المؤرخ في 25 ديسمبر 1994، يحدد القواعد الخاصة بتنظيم الجامعة وسيرها.

وتشمل هذه الصلاحيات إعداد القوانين النموذجية الخاصة بمؤسسات التعليم العالي، وتحديد شروط إنشائها وتنظيم سيرها، فضلاً عن الإشراف على التخطيط الجامعي وتوزيع شبكات مؤسسات التعليم العالي.

كما يملك الوزير صلاحية إصدار قرارات تنظيمية داخلية كالمناشير، التعليمات، والقرارات الوزارية الفردية أو المشتركة، التي تُنظم سير المؤسسات الجامعية. ويمنحه القانون التوجيهي للتعليم العالي رقم 99-05 صلاحيات تنظيمية واضحة، مثل تحديد شروط الالتحاق بالتعليم العالي، وتنظيم المسابقات الجامعية، وضبط التسجيلات السنوية لحاملي شهادة البكالوريا¹.

المطلب الثاني: تنفيذ سياسة التعليم العالي في الجزائر

لا تكتسب سياسة التعليم العالي فعاليتها إلا من خلال مرحلة التنفيذ، إذ تُترجم هذه السياسة إلى قوانين، ومراسيم، وأنظمة، وبرامج، وتعليمات. وتُعدّ هذه الأدوات وسائط إجرائية لتنزيل مضامين السياسة على أرض الواقع، في إطار منظّم وفق تسلسل هرمي، يستلزم وجود مؤسسات وأجهزة ووسائل وإجراءات عملية، يُحددها صانعو السياسة العامة التعليمية، بما في ذلك آليات التقويم.

الجهاز الإداري المسؤول عن تنفيذ السياسة التعليمية الجامعية

تُعدّ وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الجهاز التنفيذي المركزي المسؤول عن تنفيذ سياسة التعليم العالي، وذلك بالنظر إلى كون هذا القطاع من بين أضخم القطاعات الحكومية من حيث الأهمية والامتداد. وقد مُنح الوزير المكلف به عدداً من الصلاحيات المرتبطة بتنفيذ هذه السياسة، نوجزها كما يلي:

1. الصلاحيات المرتبطة بمحور التعليم العالي

¹ - الإمام، سلمى، أطروحة دكتوراه المرجع السابق، ص 122.

اقترح السياسة العامة للتعليم العالي: يتولى وزير التعليم العالي مهمة تقديم رؤية شاملة تتضمن تصوراته بشأن السياسة العامة الواجب اعتمادها في القطاع، مستعرضاً الأدوار المنتظرة من التعليم العالي في المجتمع، والأهداف الاستراتيجية التي ينبغي تحقيقها، إلى جانب السياسات العامة المعتمدة لتسيير هذا القطاع الحيوي¹.

تنظيم مستويات التعليم العالي: بموجب هذه الصلاحية، يضطلع الوزير باقتراح مشاريع النصوص التشريعية والتنظيمية ذات الصلة، والتي تتناول تحديد الأطوار التعليمية، تنظيمها، وضبط شعب التكوين، ومضامين البرامج، وشروط الالتحاق، وآليات التدرج، وأنواع الشهادات وشروط منحها. وتشمل هذه الصلاحية كذلك الإشراف البيداغوجي على مؤسسات التعليم العالي، وتحديد الإطار القانوني الناظم لها، وشروط إنشائها، وكذا تنظيم سيرها الداخلي. كما تمتد مهامه إلى تنشيط الحياة الاجتماعية والثقافية والرياضية في هذه المؤسسات.

تخطيط وتطوير التعليم العالي: بالنظر إلى دينامية المجتمع وتغيراته المتسارعة، يُسند للوزير دورٌ محوري في اقتراح وتفعيل مخططات تطوير قطاع التعليم العالي، سواء على المدى القصير، المتوسط أو الطويل، بما يضمن ملاءمته مع حاجات المجتمع ومتطلبات التنمية الشاملة.

2 ضمان الفعالية الاقتصادية والاجتماعية لقطاع التعليم العالي

باعتبار التعليم العالي قطاعاً مفتوحاً على محيطه الاقتصادي والاجتماعي، يسهر وزير التعليم العالي على تعزيز التكامل بين مؤسسات التعليم العالي والمحيط الخارجي²، خاصة المؤسسات الاقتصادية والإنتاجية. ويترجم هذا الدور من خلال ترقية العلاقات التشاركية بين الجامعة ومجالات الإنتاج والخدمات، بما يضمن استثمار المخرجات العلمية والمعرفية في خدمة الاقتصاد الوطني. كما يعمل الوزير على ضمان توفير اليد العاملة المؤهلة والماهرة التي تستجيب لمتطلبات سوق العمل، فضلاً عن الإسهام في دعم الإنتاج الوطني، خاصة في الميادين ذات الطابع التقني والابتكاري.

3. تنظيم وتطوير وتنمية الموارد البشرية

يشكّل العنصر البشري القاعدة الأساس لضمان فعالية أداء قطاع التعليم العالي. وفي هذا الإطار، يتولى وزير التعليم العالي مسؤولية التخطيط لتنمية الموارد البشرية، من خلال تبني سياسات تهدف إلى تكوين وتحسين كفاءة الأساتذة، الباحثين، والإداريين، والتقنيين. كما يعمل على اقتراح النصوص التشريعية والتنظيمية المرتبطة بالقوانين الأساسية الخاصة بأسلاك التعليم العالي، ويشرف على تنفيذها بما يحقق التوازن بين الكفاءة والأداء داخل القطاع.

4. الرقابة العامة على نشاط القطاع

¹ - الإمام سلمى، نفس المرجع السابق، ص 143
² المرسوم التنفيذي رقم 03-27 المؤرخ في 19 يناير 2003.

في سياق حرصه على تحسين الحوكمة داخل قطاع التعليم العالي، يضطلع الوزير بمهمة الرقابة العامة على مختلف الهيئات والمؤسسات التابعة للقطاع. وتتمثل هذه الرقابة في تقييم مدى مطابقة الأنشطة المنجزة للأطر القانونية والتنظيمية المعمول بها، ومدى توافقها مع الأهداف الاستراتيجية العامة. ولهذا الغرض، يعمل الوزير على تفعيل آليات رقابية فعّالة تتيح المتابعة الدورية والتقييم المستمر للأداء.

5. تنظيم الإدارة المركزية

يتحمل وزير التعليم العالي مسؤولية اتخاذ التدابير التنظيمية الكفيلة بضمان نجاعة الهيكلة الإدارية للمصالح المركزية للوزارة. وتشمل هذه التدابير تحسين الأداء الإداري، وضمان التنسيق بين مختلف المصالح، واقتراح إنشاء هيئات استشارية أو تنسيقية عند الحاجة، بما يسهم في ترشيد عملية اتخاذ القرار وضمان تنفيذ السياسات المقررة بفعالية.

6. التعاون الدولي

يُشرف وزير التعليم العالي على تفعيل وتنفيذ الاتفاقيات والعقود الدولية ذات الصلة بالتعليم العالي والبحث العلمي، وذلك في إطار تعزيز انفتاح القطاع على الفضاء الجامعي والعلمي العالمي. ويهدف هذا الدور إلى دعم تبادل الخبرات، والاستفادة من التجارب الدولية الرائدة، وتطوير برامج الشراكة والتعاون الأكاديمي والبحثي مع المؤسسات النظيرة عبر العالم.

متابعة الاتفاقيات الدولية وتمثيل القطاع

في إطار التعاون الدولي، يسهر وزير التعليم العالي على تطبيق الاتفاقيات والعقود التي تكون الجزائر طرفاً فيها، وخاصة تلك المتعلقة بمجالات التعليم العالي والبحث العلمي¹. كما يمثل الوزير قطاعه الوزاري لدى المنظمات والهيئات الدولية المتخصصة، كلما تعلق الأمر بمسائل تدخل ضمن نطاق صلاحياته، بما يعكس انخراط الجزائر في الحركة الأكاديمية والبحثية العالمية، ويسهم في ترقية موقعها في خارطة التعليم العالي الدولي.

ثانياً: صلاحيات الوزير المرتبطة بالبحث العلمي والتكنولوجيا

يتولى وزير التعليم العالي، ضمن صلاحياته، مسؤولية تحديد السياسة الوطنية العامة في مجال البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، كما يشرف على تنفيذ هذه السياسة، وضمان متابعة مدى انسجامها مع الأهداف المرسومة. وتشمل مهامه في هذا الإطار:

- وضع الآليات الإجرائية والتنظيمية اللازمة لتنفيذ سياسة البحث.
- تعبئة الوسائل البشرية والمادية الضرورية لترقية البحث العلمي.
- السهر على تحقيق التوازن بين نشاط البحث العلمي واعتبارات البيئة.
- تعزيز مساهمة البحث في تلبية الاحتياجات التقنية للقطاعات الاقتصادية.

- تطوير الشراكات العلمية والتقنية على المستوى الدولي.
- اقتراح تنظيم هيكلية وإداري فعال للمؤسسات المكلفة بالبحث العلمي.

ثالثاً: الإدارة الجامعية وتنفيذ سياسة التعليم العالي

تتكون الإدارة الجامعية في الجزائر من عدد من الهياكل الإدارية والتنظيمية التي تضطلع بتنفيذ سياسة التعليم العالي، ويأتي في مقدمتها الهيئتان الأساسيتان داخل الجامعة، وهما: مجلس الإدارة والمجلس العلمي.

1. مجلس إدارة الجامعة

- يُعد مجلس الإدارة الهيئة العليا للتسيير الإداري والمالي للجامعة. ويتكون، بحسب ما ينص عليه المرسوم التنفيذي رقم 03-279¹، من ممثلين عن وزارات ذات صلة بقطاع التعليم العالي، وممثلين عن مختلف الفاعلين الجامعيين. وتتمثل أبرز مهامه في:
- إعداد مخططات تنمية الجامعة على المدى القصير، المتوسط، والطويل.
 - اقتراح برامج التكوين والبحث العلمي.
 - المساهمة في إعداد برامج التعاون والتبادل العلمي الوطني والدولي.
 - دراسة مشاريع ميزانية الجامعة وحساباتها المالية.
 - المصادقة على النظام الداخلي للجامعة.

2. المجلس العلمي للجامعة

يُشكّل المجلس العلمي هيئة استشارية أكاديمية تضم ممثلين عن الطاقم البيداغوجي والعلمي للجامعة. وقد حدّد المرسوم التنفيذي رقم 03-279، في مادته العشرين، تركيبة هذا المجلس وصلاحياته. وتتمثل أبرز مهامه في:

- إبداء الرأي في البرامج البيداغوجية ومحتويات التكوين.
- تقييم أنشطة التكوين والبحث العلمي داخل الجامعة.
- تقديم اقتراحات تتعلق بتحسين جودة التعليم والبحث.
- دراسة المسائل ذات الصلة بالتأطير العلمي والبيداغوجي.
- اقتراح تنظيم المسابقات الخاصة بالتوظيف في الأسلاك العلمية.
- إبداء الرأي في الملفات المرتبطة بالترقية والتأهيل الجامعي.

3. مهام المجلس العلمي للجامعة (تتمة)

¹ أنظر إن المرسوم التنفيذي رقم 03-279 والمؤرخ في 29 جمادى الثانية عام 1424 الموافق 23 غشت سنة 2003 والذي تضمن مهام الجامعة والقواعد الخاصة بتنظيمها وسيرها، تضمن في القسم الثاني من الفصل الثالث تشكيلة المجلس العلمي للكلية وسيره ومهامه وذلك في المواد 43 و44 و45 و46 و47 من المرسوم رقم 03-279.

يختص المجلس العلمي، بالإضافة إلى ما سبق، بإبداء الرأي في عدة مجالات حيوية تتعلق بسير النشاط العلمي والتكويني داخل الجامعة، ومن أبرزها:

- دراسة المخططات السنوية للتكوين والبحث العلمي.
- تقديم المقترحات حول مشاريع إنشاء أو تعديل أو إلغاء الكليات والمعاهد والأقسام.
- اقتراح برامج التعاون والتبادل العلمي على الصعيدين الوطني والدولي.
- تقييم الأداء الأكاديمي وتقديم التوصيات لتحسين جودة التكوين والبحث.

4. رئاسة الجامعة: الهيكل التنظيمي والصلاحيات¹

تُعد رئاسة الجامعة الهيئة التنفيذية العليا المسؤولة عن ضمان حسن سير الجامعة، وهي تتكون من عدة مستويات تنظيمية وإدارية على النحو الآتي:

أ. رئيس الجامعة

يتولى رئيس الجامعة المسؤولية العامة عن تسيير المؤسسة الجامعية، ويعمل على تنفيذ السياسة الوطنية للتعليم العالي ضمن إطار احترام صلاحيات الهيئات الجامعية الأخرى. ويتعاون في أداء مهامه مع:

- مجلس مديرية الجامعة.
- عمداء الكليات.
- مديري المعاهد.
- مديري الملحقات الجامعية، إن وُجدت.

ب. نيابات رئاسة الجامعة

تُوضع نيابات رئاسة الجامعة تحت السلطة المباشرة لرئيس الجامعة، ويُكلف كل نائب بمهام محددة ضمن المجالات التالية: البيداغوجيا، البحث العلمي، العلاقات الخارجية، التكوين العالي في الطور الثالث، التأهيل الجامعي، التأطير والبحث العلمي، وكذا النشاطات الثقافية والعلمية والرياضية.

يُعيّن نواب رئيس الجامعة بمرسوم تنفيذي، بناءً على اقتراح الوزير المكلف بالتعليم العالي وبعد أخذ رأي رئيس الجامعة، وذلك من بين أساتذة التعليم العالي، أو في حال عدم وجودهم، من بين الأساتذة المحاضرين أو الأساتذة المحاضرين الاستثنائيين الجامعيين.

ج. الأمانة العامة للجامعة²

توضع الأمانة العامة للجامعة تحت إشراف أمين عام، يُكلف بتسيير المصالح الإدارية والتقنية المشتركة، كما يُشرف على السير الإداري والمالي للهيكل الموضوعة تحت سلطته.

1 - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم 94-260 المؤرخ في 19 ربيع الأول 1415هـ، الموافق ل 27 أوت 1994، تحديد صلاحيات وزير التعليم العالي والبحث العلمي، الجريدة الرسمية، العدد 55، ص 8 .

2 - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية نفس المرجع السابق الذكر، المادة 13، ص 7

يملك الأمين العام صلاحية الإمضاء نيابةً عن رئيس الجامعة بموجب تفويض رسمي، ويُعيَّن بموجب مرسوم تنفيذي بناءً على اقتراح الوزير المكلف بالتعليم العالي، وبعد أخذ رأي رئيس الجامعة. ويشترط أن يكون من الموظفين المصنفين على الأقل في رتبة "متصرف" أو ما يعادلها، مع إثبات أقدمية معتبرة في الخدمة الفعلية بهذه الصفة.

د. المكتبة المركزية للجامعة

تُعد المكتبة المركزية من البنى التحتية الحيوية لدعم الأنشطة البيداغوجية والعلمية. توضع تحت مسؤولية مدير يُكلف بالإشراف على تسييرها الإداري والتقني، ويُعيَّن بقرار من الوزير المكلف بالتعليم العالي، بناءً على اقتراح رئيس الجامعة، من بين المحافظين الرئيسيين أو المحافظين الذين يثبتون خبرة مهنية معتبرة. ويمنح مدير المكتبة تفويضًا بالإمضاء من رئيس الجامعة للقيام بمهامه الإدارية.

5. الكليات: الإطار التنظيمي والوظيفي

شهدت الجامعة الجزائرية تحولاً بنيويًا في تنظيمها الداخلي من نظام المعاهد إلى نظام الكليات، وذلك تطبيقًا للمرسوم التنفيذي رقم 98-23 المؤرخ في 17 أوت 1999، المعدل والمتمم للمرسوم رقم 83-544 المؤرخ في 24 سبتمبر 1983، والمتعلق بتنظيم وسير الجامعة. وقد تم الشروع في تطبيق هذا النظام على مستوى جامعة الجزائر بداية من السنة الجامعية 1999-2000، حيث أصبحت الكلية تُعد وحدة تعليمية متعددة التخصصات، تؤدي مهامًا متكاملة تشمل:

- التكوين في مستويات التدرج وما بعد التدرج.
- تأطير نشاطات البحث العلمي.
- الإشراف على برامج التكوين المتواصل وتحسين المستوى.

تتضمن الكليات عدة أقسام علمية، يُدير كلٌّ منها رئيس قسم يُنتخب أو يُعيَّن وفقًا للنصوص التنظيمية المعمول بها، وتزوّد هذه الأقسام بلجان علمية تشرف على الجوانب البيداغوجية والعلمية الخاصة بكل قسم. كما تضم الكلية مكتبة جامعية خاصة بها، إلى جانب مجلس الكلية، ومجلس علمي يُسير من طرف عميد الكلية.

6. ميادين التنفيذ الإداري المباشر للسياسة التعليمية الجامعية

تُجسّد الكليات والإدارة الجامعية التنفيذ الفعلي لسياسة التعليم العالي عبر عدة ميادين، نذكر منها:

أ. الطلبة

يشكل الطلبة محور العملية التعليمية، ويتلقون من خلالها خدمات تعليمية واجتماعية متنوعة، وهو ما يستدعي تخطيطًا دقيقًا وتنظيمًا فعالًا وإشرافًا إداريًا محكمًا لضمان تلبية احتياجاتهم وضمان التحصيل العلمي والمهني المطلوب.

ب. العاملون

تُعد الموارد البشرية (من أساتذة، وباحثين، وإداريين، وتقنيين) الركيزة الأساسية لإنجاح البرامج التعليمية. وتعمل الإدارة الجامعية على ضبط سياسة شاملة لتوظيفهم، تشمل أسس اختيارهم، وتوزيعهم على المناصب، وضمان الإشراف الإداري والبيداغوجي الملائم لهم.

ج. المباني والتجهيزات الجامعية

تشكل البنية التحتية الجامعية، من مبانٍ وتجهيزات تعليمية وبحثية، أحد المكونات الحيوية في النظام الجامعي. وتضطلع الإدارة التعليمية بمهمة التخطيط والتسيير العقلاني لهذه البنى، مع مراعاة المعايير الحديثة التي تتطلبها الجامعات المعاصرة في مختلف المجالات.

د. الشؤون المالية

تُعد الإدارة المالية جزءاً لا يتجزأ من التنفيذ الفعّال للسياسات الجامعية، حيث تشمل مهامها إعداد الميزانيات السنوية، تنظيم الرواتب، الترقّيات، التحفيزات، والمكافآت الخاصة بكافة الموظفين العاملين في القطاع¹

المبحث الثالث: الفواعل والعوامل المؤثرة في سياسة التعليم العالي في الجزائر

أولاً: الفواعل الداخلية المؤثرة في صنع سياسة التعليم العالي

1. الأحزاب السياسية ودورها في صنع السياسة الجامعية

تلعب الأحزاب السياسية دوراً محتملاً في صياغة السياسة العامة، ومنها سياسة التعليم العالي، وذلك من خلال تأثيرها داخل المؤسسات التمثيلية، لا سيما البرلمان. ويمكن تحليل هذا الدور من خلال عنصرين أساسيين:

أ. قوة التمثيل الحزبي داخل البرلمان

أصبحت الأحزاب السياسية، في ظل النظام التعددي، تؤدي دوراً متزايد الأهمية في التأثير على البرلمان، حيث بات هذا الأخير يُعد امتداداً للكتل الحزبية الممثلة فيه. وتتمثل إحدى وظائف الأحزاب في دعم النواب بالمعلومات والبرامج والمواقف السياسية التي تُشكل الخلفية المرجعية لمناقشاتهم ومقترحاتهم التشريعية. كما يُكوّن النواب تكتلات حزبية داخل البرلمان تمارس ضغطاً جماعياً على مسار السياسات العامة.

غير أن التجربة التشريعية الجزائرية، خاصة خلال العهدة التعددية الأولى (1997-2002)، أظهرت محدودية هذا الدور، إذ على الرغم من إسهام النواب في اقتراح النصوص، فإن وتيرة الاستجابة لها ظلت بطيئة. ففي هذه العهدة، درس المجلس الشعبي الوطني 71 نصّاً تشريعياً بمعدل 7 نصوص في كل دورة، وتقدّم النواب بـ 20 اقتراح قانون، لم يُحال إلى اللجان المختصة منها سوى 4، ولم يتم اعتماد أي منها كنص فعلي².

1 - أحمد محمد الطيب، المرجع السابق، ص 41

2 - الأمين شريط التجربة البرلمانية الجزائرية في ظل التعددية الفكر البرلماني، العدد 4 الجزائر، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، أكتوبر 2003، ص 114.

ب. أثر الضعف التشريعي على السياسة الجامعية

تعكس هذه الحصيلة الضعيفة في التشريع مدى محدودية التأثير الحزبي في رسم السياسات العامة، لا سيما في قطاع التعليم العالي. إذ لم تستفد السياسة الجامعية خلال هذه المرحلة سوى من مرسومين تنفيذيين هما:

المرسوم التنفيذي رقم 98-253.

المرسوم التنفيذي رقم 05-99.

وهو ما يؤكد أن مساهمة الأحزاب السياسية من خلال تمثيلها النيابي في صناعة السياسة الجامعية¹ تبقى محدودة، مما يشير إلى غلبة الطابع التنفيذي على عملية رسم السياسات التعليمية، وضعف الأدوار التشاركية ضمن الإطار البرلماني.

2. النقابات والتنظيمات الطلابية

تُعد النقابات والتنظيمات الطلابية من الفواعل الداخلية التي تؤثر على السياسة الجامعية، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر. فالنقابات تمثل القوى العمالية والأكاديمية داخل الجامعة، بينما تعبر التنظيمات الطلابية عن فئة الطلبة وتطلعاتهم.

النقابات الجامعية (مثل نقابة الأساتذة الباحثين أو نقابات العمال) تمارس تأثيرًا في بعض المحطات الأساسية، من خلال المطالبة بتحسين الأوضاع المهنية والبيداغوجية، والمشاركة في النقاشات المتعلقة بإصلاح المنظومة الجامعية، وإن كان هذا التأثير يبقى محصورًا في الإطار المطلبى أكثر منه في صناعة القرار السياسي.

المنظمات الطلابية تؤدي دورًا مزدوجًا بين التمثيل الطلابي والنشاط السياسي، إذ تعمل على نقل انشغالات الطلبة، والمطالبة بإصلاحات بيداغوجية واجتماعية، كما تشارك أحيانًا في اللجان الجامعية المختلفة، غير أن تأثيرها على المستوى الاستراتيجي يظل محدودًا نظرًا لعدم تمتعها باستقلالية كاملة ولارتباط بعضها بخيارات سياسية معينة.

3. الأسرة الجامعية والمؤسسات الأكاديمية

تشكل الكليات، المعاهد، الأقسام، والمجالس العلمية أحد أهم الفواعل في تنفيذ السياسات التعليمية، وفي بعض الحالات قد تساهم في توجيهها. فالمجالس العلمية تقدم آراءً استشارية مهمة حول البرامج البيداغوجية، وإنشاء الشعب والأقسام، وتحديد طبيعة التكوينات، مما يجعلها أحد الأذرع المؤسسية لصياغة جزء من السياسة التعليمية على المستوى المحلي داخل الجامعات.

إلا أن محدودية الصلاحيات التنفيذية لهذه الهياكل، وارتباط قراراتها بمصادقة الوزارة أو السلطات العليا، يقلل من فاعليتها في التأثير الفعلي على رسم السياسات.

4. المجتمع المدني:

¹ - سلمى الامام، أطروحة الدكتوراه، ص155.

رغم أن تأثير المجتمع المدني على السياسة التعليمية لا يزال ضعيفاً، إلا أن بعض الجمعيات ذات الطابع العلمي أو التربوي بدأت تفرض حضورها في النقاش العمومي حول الجامعة، لا سيما من خلال المبادرات البحثية، أو المؤتمرات، أو مرافعة بعض الخبراء لصالح إصلاحات هيكلية في القطاع. ومع تطور مبدأ الحوكمة والانفتاح على الشفافية، يتوقع أن يتزايد دور المجتمع المدني مستقبلاً في تقييم السياسات العمومية واقتراح البدائل¹.

5. الإعلام والرأي العام:

شكل قانون الإعلام رقم 90-04 المؤرخ في 3 أبريل 1990 منعطفاً مهماً في مسار الممارسة الإعلامية في الجزائر، كونه جاء في أعقاب أحداث أكتوبر 1988، واستجابة لانفتاح سياسي نسبي فرضته التعددية الحزبية الجديدة. فقد ألغى هذا القانون احتكار الدولة للمجال الإعلامي، وفتح الباب أمام القطاع الخاص، مما أدى إلى نشوء ما سُمي بالصحافة المستقلة، التي عرفت إقبلاً جماهيرياً كبيراً، نتيجة عطش المواطن الجزائري إلى خطاب إعلامي ناقد، وخارج عن الإطار الرسمي المألوف.

وقد تميزت الصحافة الخاصة بجرأتها في الطرح ومعالجتها للقضايا السياسية والاجتماعية بطرق مغايرة للخطاب الرسمي، مما أكسبها مصداقية أكبر لدى فئات واسعة من الرأي العام. في المقابل، ظل الإعلام الرسمي تابعاً للسلطة، يفتقر إلى الحياد والموضوعية، لا سيما في تناوله لقضايا التعليم العالي، حيث اقتصر دوره على التزكية والترويج لخطاب الوزارة الوصية، من خلال نشرات إخبارية وبرامج ذات طابع دعائي، تكرر الإنجازات دون فتح المجال للنقاش أو النقد البناء.

أما الرأي العام، فقد اتسم بعدم الاهتمام الكافي بقضايا التعليم الجامعي، خاصة خلال عقد التسعينيات، حيث كانت أولوياته موجهة نحو القضايا الأمنية والسياسية التي فرضها سياق الأزمة الوطنية. ومع ذلك، شهدت بداية الألفية الثالثة تحولاً نسبياً، خاصة بعد 2003، حيث بدأت فئة الأساتذة والطلبة في استخدام الإضرابات كوسيلة ضغط اجتماعي للمطالبة بتحسين ظروف العمل والدراسة. وقد لاقى هذه التحركات تغطية إعلامية جزئية، لكنها ظلت محصورة في الجانب الاجتماعي أكثر من انخراطها في نقاشات عميقة حول السياسة التعليمية الجامعية ككل².

ومن ثمة، يمكن القول إن الإعلام، سواء الرسمي أو المستقل، لم يُساهم بشكل فعال في التأثير على رسم السياسات التعليمية العليا، إذ بقي دوره هامشياً، ولم يتحول إلى فاعل حقيقي قادر على توجيه الرأي العام نحو قضايا التعليم الجامعي أو الدفع بصانعي القرار نحو مراجعة السياسات القائمة.

- عبد الناصر جابي، العلاقة بين البرلمان والمجتمع المدني في الجزائر. الفكر البرلماني العدد، 15، 2007، ص 157
 2 - لحسن رزاق، الحملة الانتخابية لرئاسيات 2009 من خلال الصحافة الجزائرية الخاصة، مذكرة ماجستير في علوم الإعلام والاتصال، جامعة منتوري قسنطينة، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية 2010، ص ص 64-66 .

الفواعل الخارجية وتأثيرها على صنع سياسة التعليم العالي في الجزائر

1. العولمة وتأثيرها على صنع سياسة التعليم العالي في الجزائر

شهد التعليم العالي في الجزائر، كما هو الحال في العديد من بلدان العالم، تأثيرًا عميقًا نتيجة التغيرات المرتبطة بالعولمة، خاصة مع مطلع القرن الحادي والعشرين، حيث تزامن هذا التأثير مع بروز مجتمع المعرفة وتطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. هذه المتغيرات دفعت بالدولة ومؤسساتها الجامعية إلى مراجعة سياساتها التعليمية، ومحاولة تكيفها مع التحولات الدولية الجديدة، لا سيما في إطار الاتفاقيات متعددة الأطراف، مثل اتفاقية GATS الخاصة بتحرير تجارة الخدمات، والتي تضم قطاع التعليم كخدمة قابلة للتبادل التجاري. وتشير الدراسات الحديثة إلى أن العولمة، بما تحمله من مفاهيم اقتصادية وثقافية واجتماعية، تعد من أبرز العوامل المؤثرة في صياغة السياسات التعليمية، خاصة في الدول النامية. فهي لا تقتصر فقط على فتح الحدود أمام تدفق السلع والخدمات، بل تشمل أيضًا تدفق المعرفة والمعلومات والأفكار والقيم، مما يجعلها تؤثر بشكل مباشر على مضمون السياسات التعليمية وأهدافها.

وفي هذا الإطار، يرى Arokiasamy أن العولمة تكرس التنافس على المستوى الدولي بين الكفاءات البشرية، وتعمل على تعزيز تبادل المعرفة وتدويل البحث العلمي. كما أن الشركات متعددة الجنسيات أصبحت تلعب دورًا فاعلًا في تدريب الأدمغة، بل والتأثير على أنماط التكوين الجامعي لتتلاءم مع متطلبات السوق العالمي.

أما على المستوى المفاهيمي، فإن العولمة تشير إلى قدرة متزايدة على تجاوز الزمان والمكان، مستفيدة من ثورة المعلومات. ويشير ريجان إلى أن العولمة تقوم على ثلاث عمليات رئيسية: أولها، تعميم المعلومات وجعلها متاحة للجميع؛ ثانيها، تذويب الحدود بين الدول؛ وثالثها، زيادة انخراط الجماعات والمنظمات في التفاعل الكوني.

وتأسيسًا على ذلك، فإن التعليم العالي، باعتباره ركيزة أساسية في تشكيل النخب وإنتاج المعرفة، يجد نفسه في قلب هذه الدينامية العالمية، حيث لم يعد بمنأى عن تأثيراتها. فالعولمة، بوصفها ظاهرة فكرية إلى جانب بعدها الاقتصادي، تسعى إلى ترسيخ منظومة من القيم والسلوكيات التي تُنقل من خلال المؤسسات التعليمية، وبالتالي فإن الجامعات تتحول من مؤسسات وطنية لإنتاج المعرفة إلى أدوات فاعلة ضمن نظام معرفي كوني.

وقد لخصت دراسة McGinn (1997) بعض من أبرز مظاهر تأثير العولمة على التعليم العالي في النقاط التالية:

- تحفيز اللامركزية في إنتاج المعرفة، ما أدى إلى تراجع الدور المركزي للجامعات كمصدر وحيد للمعرفة، لصالح مؤسسات وشركات إنتاج المعرفة في مواقع العمل.
- استجابات التعليم العالي للعولمة شملت توحيد التخصصات، وتدويل المناهج، وتيسير حركية الطلبة والباحثين، فضلاً عن تنامي اتجاه خصخصة التعليم وتكريس ثقافة التنافس.

وعليه، فإن تأثير العولمة على التعليم العالي في الجزائر يتمظهر في ضغوط مستمرة على المنظومة الجامعية لإعادة هيكلة سياساتها، سواء من حيث التكوين والمناهج، أو من حيث التنظيم والإدارة، بما يتماشى مع المعايير العالمية، بالرغم من التحديات المرتبطة بالحفاظ على السيادة المعرفية والخصوصية الثقافية.

تدويل التعليم العالي وانعكاسات العولمة على السياسة التعليمية في الجزائر¹

أدت الشراكات المتزايدة بين مؤسسات التعليم العالي، من خلال تبادل المعرفة والطلبة والخبرات الأكاديمية، إلى ما يُعرف بتدويل التعليم العالي، وهو أحد أبرز تجليات تأثير العولمة على النظم التعليمية في مختلف دول العالم، بما فيها الجزائر. فقد أفرزت العولمة مجموعة من الانعكاسات البنوية على منظومات التعليم، مست المؤسسات والمناهج وأهداف السياسات التعليمية، بدرجات متفاوتة بحسب السياقات الوطنية، وتجلت آثارها على الجزائر في عدد من الأبعاد المركزية.

هناك مجموعة من الأساليب الموجبة للإدارة السليمة للحكم، لعل أبرزها السرعة المتناهية للعمليات العولمة، خاصة ما تعلق بزيادة تحرير تجارة السلع والخدمات المالية². أولاً، تمثل تطبيق المعايير الاقتصادية على التعليم أحد أبرز تجليات العولمة، حيث أصبح التعليم يُنظر إليه باعتباره خدمة قابلة للتسليح، تخضع لمنطق العرض والطلب، وتُوظف كوسيلة لإنتاج رأس مال بشري ذي كفاءة عالية. وقد امتد هذا المنطق ليشمل البحث العلمي، الذي بات يُقاس من منظور مردوديته الاقتصادية وجدواه التكنولوجية.

وقد جاءت هذه التحولات في إطار ميكانزمات العولمة الاقتصادية، وخاصة الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات (GATS)، التي أدرجت التعليم ضمن المجالات القابلة للتبادل التجاري، ما ساهم في:

- بروز فاعلين جدد في تقديم الخدمات التعليمية.
 - توسع التعليم الإلكتروني وتعدد وسائط توزيعه محلياً ودولياً.
 - تزايد الاستجابة لحاجات سوق العمل.
 - تصاعد الحركة الأكاديمية الدولية للطلبة والأساتذة والبرامج.
 - تفاقم العجز في ميزانيات التعليم العمومي، نتيجة الطلب المتزايد على التعليم العالي.
- ثانياً، فرضت هذه التحولات تغييراً في دور الدولة، إذ لم تعد الدولة المتدخل الوحيد في إدارة الشأن التعليمي، بل أُجبرت على التكيف مع متطلبات السوق العالمية، عبر تسهيل الاستثمار في التعليم، وتشجيع القطاع الخاص، وتبني مقاربات جديدة تراعي الكفاءة الاقتصادية والقدرة التنافسية، وهو ما أضعف النمط التقليدي للتدخل العمومي في التعليم العالي.

¹ الجوزي ذهبية، تدويل التعليم العالي وإشكالية اللغة "الجزائر نموذجاً"، تنمية الموارد البشرية، المجلد: 15، العدد: 02، 2020، ص 182.
² - عشور سليم، محاضرات منشورة، مقياس ملتقى الرشادة العالمية، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة المسيلة، 2023/2022، ص 3.

ثالثاً، أدى هذا السياق إلى تغيير في نمط صنع السياسات التعليمية، بفعل تطور الأدوات التكنولوجية التي اختصرت المسافات الزمنية والجغرافية في عملية اتخاذ القرار، كما ساهمت حركية الطلبة وتغير أهداف التكوين الجامعي في إعادة صياغة أهداف التعليم العالي ومراجعة آليات الحوكمة داخله، سواء من حيث الفاعلين أو من حيث أولويات السياسات.

رابعاً، عكست هذه التغيرات اضطراب العلاقة بين عالمي التعليم والعمل، فقد تراجع النموذج الكلاسيكي الذي كان يربط المستويات التعليمية بالوظائف الهرمية، لصالح نموذج جديد يركز على الكفاءات العالية والمهارات الرقمية. واختفت تدريجياً الوظائف التي تعتمد على المهارات البسيطة، بالتوازي مع تحول سوق العمل نحو نماذج أكثر مرونة، تقوم على العمالة المؤقتة ومشاريع التشغيل الذاتي، مما جعل التعليم العالي مطالباً بالتكيف مع بيئة متغيرة، وإعادة تعريف أدواره بما يستجيب لمتطلبات الاقتصاد المعرفي الجديد.

الاتجاه نحو تدويل التعليم العالي والثورة التكنولوجية وأثرهما على السياسة التعليمية في الجزائر

لقد ارتبط مفهوم تدويل التعليم العالي ارتباطاً وثيقاً بظاهرة العولمة، حيث تشير تقارير "اليونسكو" إلى أن هذه الديناميكية قد نشأت بفضل تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصال، التي وسّعت نطاق الحراك الأكاديمي ليتجاوز المفهوم التقليدي المتعلق بتنقل الطلبة والأساتذة، إلى حراك مؤسساتي يشمل الجامعات ومراكز التميز، التي أصبحت في متناول الأفراد أينما كانوا، عبر المنصات الرقمية والشبكات الأكاديمية العالمية.

في السياق الجزائري، لم تظهر معالم التدويل بشكل واضح إلا مع بداية تسعينيات القرن الماضي، غير أن تسارع الوتيرة جاء مع إطلاق إصلاحات نظام "ل.م.د (LMD)"¹، حيث عملت السلطات العمومية، خاصة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، على تعزيز الانفتاح الخارجي عبر توسيع الشراكات، ولا سيما مع الاتحاد الأوروبي، من خلال عدد من الاتفاقيات التي تجاوزت الطابع الثنائي إلى مستوى تدويل فعلي للمنظومة الجامعية. في هذا الإطار، اعتمدت الوزارة على عدة آليات لدعم التدويل، من بينها:

- تخصيص منح دراسية للتكوين في الخارج
- تنظيم تربية تحسين المستوى لفائدة الباحثين
- برامج دعم البحث وإنهاء أطروحات الدكتوراه
- المشاركة في برامج مثل Erasmus+ و PROFAS

رغم أن حركية الطلبة والباحثين نحو الجزائر ما تزال محدودة، إلا أن المؤشرات تُظهر نشاطاً ملحوظاً في السنوات الأخيرة، سواء في إطار الاتفاقيات الدولية أو خارجها، ويعود ذلك جزئياً إلى الإقبال المتزايد على الجامعات الأجنبية من قبل الطلبة الجزائريين، مدفوعين بعامل

¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، " المرسوم التنفيذي رقم 04-371 المؤرخ في 21 نوفمبر من سنة 2004 والذي يتضمن "إحداث شهادة ليسانس جديد" " الجريدة الرسمية، العدد 75 بتاريخ 24 نوفمبر 2004 ص12

الجودة، والإغراءات المرتبطة بالتمويل والمنح، والتفاعل الإلكتروني مع المؤسسات الجامعية العالمية.

ورغم الإيجابيات، يفرض هذا السياق الجديد على صانعي السياسة التعليمية مواجهة عدد من المفارقات البنيوية، من أبرزها:

- تزايد الطلب على التعليم العالي مقابل انخفاض الموارد المالية المخصصة له
- ارتفاع معدلات البطالة في أوساط الجامعيين
- استمرار دور الدولة المركزي محليًا، مقابل تراجع هذا الدور عالميًا لصالح القطاع الخاص
- ضرورة التوفيق بين الاندماج في السياق الدولي، والحفاظ على الخصوصية المحلية
- تطور التكنولوجيا كنتاج للبحث العلمي، في مقابل محدودية استخدامها داخل المؤسسات الجامعية.

الثورة التكنولوجية وأثرها على سياسة التعليم العالي في الجزائر

يشهد العصر الراهن ثورة معلوماتية غير مسبوقة، تتسم بتضخم حجم المعلومات وتنوع أشكالها وتعدد مصادرها وسرعة تداولها. وقد ساهمت هذه التحولات في فرض تحديات جديدة على نظم التعليم، وأعدت تشكيل أنماط التفاعل داخل الحقل التربوي، بحيث أصبحت مسؤولية القائمين على التعليم مضاعفة في ظل الحاجة لمواكبة التطور السريع في تكنولوجيا الاتصال والمعلومات.

في هذا السياق، يُقصد بتكنولوجيا المعلومات (Information Technology) في مجال التعليم، تلك الثورة الرقمية التي تشمل عمليات جمع، تخزين، معالجة، واسترجاع المعلومات، عبر أدوات إلكترونية متطورة، كالحواسيب، والشبكات المحلية والعالمية، والأقمار الصناعية. وتُعد هذه الأدوات بمثابة العمود الفقري لمنظومات التعليم الحديثة، حيث تسمح بإعادة هيكلة المحتوى الأكاديمي، وتوسيع أفق البحث العلمي، وتسهيل الوصول إلى المعرفة.

لقد باتت لزامًا على صانعي السياسة التعليمية في الجزائر إدراك أن التكنولوجيا لم تعد مجرد أداة مساعدة، بل هي مكوّن استراتيجي في صياغة السياسات، يُسهم في رفع جودة التعليم، وتحقيق الإنصاف في الوصول إلى المعرفة، ومواكبة التنافسية الدولية، لا سيما في ظل توجه عالمي نحو الاقتصاد الرقمي واقتصاد المعرفة¹.

دور تكنولوجيا الاتصال والتحول نحو التعليم الإلكتروني في الجزائر

يقصد بـ تكنولوجيا الاتصال (Technologie de la Communication) تلك القنوات الرقمية والحديثة التي تسمح بنقل وتبادل المعلومات والبيانات بين الأفراد والمؤسسات عبر مسافات جغرافية واسعة، وتشكل، مع تكنولوجيا التخزين والاسترجاع، منظومة

¹ - مدوح عبد الهادي عثمان، التكنولوجيا ومدرسة المستقبل " الواقع والمأمول " بحث مقدم إلى ندوة " مدرسة المستقبل"، الرياض: 16-17 شعبان 1423هـ، كلية التربية جامعة الملك سعود، 2002، ص5

تكنولوجيا المعلومات بمفهومها الواسع، التي تُعد ركيزة أساسية في التحول الرقمي لأنظمة التعليم.

وفي هذا السياق، عرّفت منظمة "اليونسكو" عام 1992 تكنولوجيا المعلومات والاتصال بأنها: "تطبيق التكنولوجيات الإلكترونية، ومنها الحاسب الآلي والأقمار الصناعية وغيرها من الوسائل المتقدمة، في إنتاج وتخزين واسترجاع وتوزيع المعلومات الرقمية من مكان إلى آخر".

وتُعد هذه التكنولوجيات، خاصة في مؤسسات التعليم العالي، من الأدوات الحاسمة في الانتقال نحو نموذج التعليم الإلكتروني، حيث تشمل هذه العملية عدة مراحل رئيسية:

- إعداد المحتوى التعليمي الرقمي
- تخطيط المحاضرات وتحديد المستفيدين من التعليم الإلكتروني
- إدارة العملية التعليمية عن بعد
- تقويم أداء الطلبة
- إعداد التقارير الإحصائية والإدارية حول سير العملية التعليمية.

ومع توسّع استخدام الإنترنت في الجزائر خلال العقد الأخيرين، بات من الضروري تعزيز هذا التوجه في الجامعات، خصوصاً أن هذا المسار لم يعد خياراً بل ضرورة، تفرضها التحديات المرتبطة بجودة التعليم، وانفتاح السوق الأكاديمية، وتزايد الطلب الاجتماعي على المعرفة

المبحث الرابع: تقييم سياسة التعليم العالي في الجزائر

المطلب الأول: هيئات وطرق تقييم السياسة التعليمية العالي

تفتقر الجزائر إلى بنية مؤسساتية متخصصة في تقييم سياسات التعليم العالي بشكل دوري ومنهجي. فمذ حلّ المجلس الأعلى للتربية سنة 2000، لم يتم استحداث هيئة بديلة تضطلع بمهام التقييم الشامل للسياسات التربوية والجامعية، ما ترك فراغاً واضحاً في آليات المراقبة والتقييم¹.

ورغم وجود مؤسسات استشارية تُعنى بتقييم السياسات العامة، مثل:

- المجلس الاقتصادي والاجتماعي؛
- مجلس المحاسبة؛
- المركز الاستراتيجي للتخطيط والاستشراف؛
- إلا أن اهتمامها بقضايا التعليم العالي يبقى جزئياً وغير مباشر.

أما على المستوى التشريعي، فهناك لجنة خاصة في البرلمان تُعنى بالتربية والتعليم العالي والبحث العلمي، وتضطلع بعدة مهام، منها:

- متابعة أنشطة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.
- مراجعة القوانين ذات الصلة بالقطاع الجامعي
- مراقبة الأداء التنفيذي للوزارة
- رصد ردود أفعال المجتمع تجاه السياسات التعليمية.

ومع ذلك، تبقى هذه اللجنة ذات طابع رقابي عام ولا تمثل بديلاً عن هيئة تقييم علمية متخصصة، مما يطرح إشكالية تتعلق بمدى مأسسة التقييم في النظام الجامعي، وغياب معايير موضوعية لرصد نجاعة السياسات، وكفاءة البرامج الإصلاحية المنتهجة منذ بداية الألفية.

1- التوجيه والدخول إلى الجامعة:

في النظام الكلاسيكي: كان التوجيه المركزي هو الأساس، ما أدى إلى حدوث مشاكل في التوجيه غير الملائم، وزيادة نسبة الرسوب والمكوث الطويل في الجامعة بسبب التخصصات غير المناسبة للقدرات الشخصية للطلاب.

في إطار إصلاحات LMD: حاول نظام LMD معالجة هذه المشكلات عبر تنويع التخصصات وتسهيل إعادة التوجيه خلال سنوات الدراسة. كما أصبح من الممكن للطلبة تغيير تخصصاتهم أو التنقل بين التخصصات الأكثر توافقاً مع قدراتهم، مما يسهم في تقليل نسبة الرسوب وتحسين النجاح الأكاديمي.

2. التقييم والتدريس:

¹ - الامام، سلمى ماجستير، المرجع السابق، ص. 176.

في النظام الكلاسيكي: كان التقييم يعتمد على نظام امتحانات ثقيلة ومتعددة، مما أثر سلباً على الوقت المخصص للتكوين الذاتي للطلاب، وعزز من الضغط النفسي الذي يواجهه الطلاب. في إطار نظام LMD: تم تقديم نظام تقييم جديد يعتمد على التقييم المستمر والامتحانات الفصلية بدلاً من الامتحانات النهائية الثقيلة. هذا النظام يتيح للطلاب فرصة أكبر لإظهار معارفهم وتحصيلهم عبر مقاييس متعددة، وبالتالي تحسين التفاعل مع المنهج وتحقيق التكوين الذاتي بشكل أفضل.

3. التخصص المبكر والتكوين:

في النظام الكلاسيكي: كان التوجيه إلى التخصص يتم في السنة الأولى ويعتبر غير مرن، مما دفع بالكثير من الطلبة إلى مسار لا يمكنهم تغييره إلا من خلال إعادة اجتياز امتحان البكالوريا، ما يحد من خياراتهم الأكاديمية والمهنية.

في إطار LMD: حاول النظام الجديد تجاوز هذا التوجه الصارم من خلال فتح المجال لطلاب السنوات الأولى للتعرف على تخصصاتهم بشكل أكثر مرونة، ودراسة مساقات متعددة قبل التخصص النهائي، ما يسمح بتنوع أكبر في التكوين الأكاديمي وبناء معارف متعددة.

4. البحث العلمي:

في النظام الكلاسيكي: كان البحث العلمي في الجامعات الجزائرية ضعيفاً، حيث غلبت عليه البيروقراطية والعبء الإداري على حساب الأبحاث العلمية الفاعلة. كما أن قلة التمويل والمصادر الداعمة كانت تعيق تقدم الباحثين.

في إطار LMD: تركز إصلاحات نظام LMD على تعزيز الربط بين البحث العلمي والتكوين الأكاديمي، عبر منح الطلاب فرصاً أكبر للانخراط في مشاريع بحثية منذ السنوات الأولى، وتقديم منح دراسات عليا لتمويل الأبحاث. كما عمل النظام على تحسين التفاعل بين البحث العلمي والمجالات الاقتصادية والاجتماعية.

5. تمويل الجامعات والمشاكل المالية¹:

في النظام الكلاسيكي: كان النظام يعاني من ضعف التمويل، خاصة مع الاعتماد الكامل على الميزانية العامة للدولة، ما جعل الجامعات تعاني من نقص حاد في الموارد التي تؤثر على جودة التعليم، البحث العلمي، والبنية التحتية الجامعية.

في إطار LMD: رغم وجود محاولات لتحسين التمويل من خلال الشراكات الدولية ومنح البحث، إلا أن النظام لا يزال يعاني من تحديات كبيرة في التمويل، خاصة مع الزيادة المطردة في عدد الطلاب.

الضعف المتزايد لموارد التمويل العمومية بسبب انشغال الدولة بالمجالات الأخرى كالصحة والاقتصاد والطاقة وهذا ما أثر سلباً على سير العملية التكوينية بالجامعة حيث بلغت نسبة

¹ - محمد السعيد بن غنيمية ، نفس المرجع السابق، ص187-189

الدخل الوطني المخصص للبحث العلمي ب 1.14% سنة 1966 لتتخفص ل0.28 % سنة 2014؛¹

6. الهيكلة الإدارية والتسيير:

في النظام الكلاسيكي: كانت هناك هيكلة إدارية مركزية وذات نمط جامد، كما كان التسيير يعاني من البيروقراطية، مما حد من القدرة على إدارة الوقت والموارد بشكل فعال، ما أثر سلباً على العملية التعليمية.

في إطار LMD: تمت إعادة هيكلة الجامعات لتصبح أكثر مرونة في إدارتها، مع إدخال تكنولوجيا المعلومات في إدارة التعليم وتقييم الطلاب. كما كان هناك محاولات لتحسين الكفاءة الإدارية بما يتماشى مع الاحتياجات الجديدة للتعليم.

7. التخصصات المهنية والتوظيف:

في النظام الكلاسيكي: كانت البرامج التعليمية أحادية التخصص، مما أضعف قدرة الطلاب على التكيف مع متطلبات سوق العمل المتغير.

تبنى نظام LMD التخصصات المتعددة والمرنة، مع التركيز على تكوين مؤهلين متعددي المهارات، بما يتيح للطلاب التكيف بشكل أفضل مع بيئة العمل العالمية. لكن رغم ذلك، تواجه الجامعات تحديات في ترجمة هذه الإصلاحات لتلبية احتياجات سوق العمل.

المطلب الثاني: التحديات الدولية لسياسة التعليم في الجزائر

تواجه الجزائر تحديات كبيرة على مستوى التعليم، خاصة في قطاع التعليم العالي، نتيجة للتغيرات العالمية المتسارعة. يمكن تلخيص أهم هذه التحديات في عدة مجالات أساسية وهي:

1. التحديات الاقتصادية:

من أبرز التحديات التي فرضتها العولمة، إعادة تشكيل المنظومة الاقتصادية العالمية. أصبحت الاقتصاديات المعتمدة على أنظمة مالية وتجارية مثل صندوق النقد الدولي (IMF) والبنك الدولي واتفاقية الجات (GATS) تضع ضغطاً على الأنظمة التعليمية العالمية، بما فيها الجزائر. يتطلب الأمر أن تتكيف الجامعات الجزائرية مع هذا التحول العالمي للتركيز على الاحتياجات الاقتصادية والتوجه نحو تحسين نوعية التعليم وفقاً لمتطلبات سوق العمل الدولي. من أبرز انعكاسات ذلك:

تسليع التعليم: حيث بدأ التعليم يتحول إلى سلعة تجارية تُقِيم وفقاً للربحية والمنافسة، مما قد يؤثر على الأهداف الأكاديمية التقليدية للتعليم العالي، ويجعله يخدم السوق بدلاً من تعزيز البحث والحرية الفكرية.

¹ السعيد بن عيسى وبلقاسم بلقيدم، " بعض التحديات التي تواجه تطبيق نظام ل.م.د في الجامعة الجزائرية " الملتقى الدولي الأول "نظرة جديدة للتعليم العالي والبحث العلمي بين الضغوطات العالمية والاختيارات الذاتية، المركز الجامعي - أم البواقي ، 27-28 نوفمبر 2005، ص 4.

زيادة الاعتماد على القطاع الخاص: مع تزايد دور القطاع الخاص في التعليم العالي، تظهر الجامعات الخاصة بشكل أكبر لتلبية متطلبات سوق العمل. زيادة الحاجة إلى التكوين المستمر: نتيجة للأتمتة والبطالة، أصبح التكوين المستمر مطلبًا حيويًا.

إذا لم تستطع الدولة أو القطاعات الصناعية العامة والخاصة أن تتعرف على الأدوار المستقبلية للتعليم العالي، فإنهما لن يهتمتا بالاستثمار فيه، وبدلاً من ذلك سوف يبحثان عن آليات أخرى تقدم لهما ما يتطلعان إليه¹

2. التحديات الاجتماعية:

النمو السكاني: نتيجة الزيادة السكانية السريعة، وخاصة في الشريحة العمرية من 18 إلى 23 سنة، فإن الطلب على التعليم العالي في الجزائر أصبح أكبر من القدرة الاستيعابية للجامعات، مما أوجد ضغطاً اجتماعياً على السياسات الجامعية. هذا يُظهر التحدي الكبير في توجيه الطلبة بشكل يتناسب مع متطلبات سوق العمل.

التوسع الجامعي العشوائي: على الرغم من الجهود المبذولة لتوسيع المؤسسات الجامعية في مختلف أنحاء البلاد، فإن بعض هذه الجامعات تفتقر إلى المقومات الأساسية للعمل الجامعي الجاد، مما يهدد جودة التعليم العالي.

الهجرة من الريف إلى المدن الكبرى: يُلاحظ أن التعليم العالي يتركز في المدن الكبرى، مما يقلل من إسهام التعليم في تنمية المناطق الريفية، ويؤدي إلى الهجرة الداخلية، وبالتالي لا يساهم بشكل كافٍ في تحقيق توازن اجتماعي في البلاد.

3. التحديات السياسية:

الاندماج في الاقتصاد العالمي: مع العولمة وتحرير التجارة، تزداد المطالب الدولية بفتح التعليم العالي لمواكبة التحولات العالمية. هذا أدى إلى تحديات سياسية تتعلق بتقليص دور الدولة وانتقال السيادة على مستوى التعليم، والتي تعد أهم تجليات العولمة السياسية².

التعاون الدولي في التعليم: فرضت العولمة ضرورة انفتاح الجزائر على المنظمات الدولية مثل اليونسكو ومنظمة التجارة العالمية في مجالات التعليم العالي. هذا التعاون يفرض على الجزائر أن تتماشى مع المعايير الدولية في تطوير التعليم والتدريب، ما يعكس الهيمنة الدولية على سياسات التعليم.

4. التحديات التكنولوجية:

الثورة التكنولوجية: تواجه الجزائر تحديات كبيرة فيما يتعلق بـ مواكبة التقدم التكنولوجي. تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أصبح محركاً أساسياً في صنع السياسات التعليمية و تطوير برامج التعليم العالي. لذلك، أصبحت الجزائر بحاجة إلى تطوير

¹ سعيد طه محمود والسيد محمد ناس المرجع السابق، ص 390-391.

² عبد الله هبدي الخالق "العولمة جذورها وفروعها وكيفية التعامل معها"، مجلة عالم الفكر، المجلد 28 ديسمبر 1999، ص ص (82-83).

منهجيات التعليم الإلكتروني والارتقاء باستخدام التقنيات الحديثة في التعليم لتواكب التحولات العالمية.

الاستجابة لهذه التحديات:

لمواجهة هذه التحديات الدولية، يمكن تبني استراتيجيات متعددة على المستوى الوطني من خلال:

- تحسين الجودة التعليمية عبر إعادة هيكلة المؤسسات الجامعية.
 - تعزيز التعاون الدولي عبر الشراكات مع المؤسسات التعليمية الأجنبية وتبادل البرامج التعليمية.
 - تعزيز استراتيجيات التمويل عبر الشراكة مع القطاع الخاص و البحث عن مصادر تمويل خارجية، مع مراعاة تسليح التعليم بشكل لا يؤثر على أهدافه الأكاديمية.
 - تكيف التعليم مع احتياجات سوق العمل المحلي والدولي، عبر توجيه الطلاب نحو التخصصات المهنية التي تساهم في تلبية احتياجات الاقتصاد الوطني.
- تظل الجزائر بحاجة إلى إصلاحات شاملة في سياستها التعليمية لمواكبة التحديات العالمية في العولمة و التكنولوجيا، وتحقيق توازن بين المتطلبات الأكاديمية و الاحتياجات الاجتماعية و الاقتصادية. إذا تم تطبيق هذه الاستراتيجيات بفعالية، يمكن للجزائر أن تعزز من دور التعليم العالي في تطوير المجتمع الوطني، وزيادة تأثيره في الاقتصاد العالمي.

المطلب الثالث: خطوات رسم وتنفيذ سياسات التعليم العالي:

تتصف عملية بناء وصنع السياسات التعليمية بالتنظيم والمنهجية العلمية الرشيدة، إضافة الى اعتمادها على الدراسات السابقة واستشراف المستقبل بناء على التجارب العالمية ومقارنتها بالبيئة المحيطة المحلية، فرسم وبناء السياسات التعليمية في أي نظام مهما كان نوعه يجب أن تتصف بالموضوعية وتتعد قدر الامكان عن الذاتية، فهي عبارة عن سياسات استراتيجية وطويلة المدى ينتظر منها المجتمع الكثير من أجل النهوض بمؤسساته ووضع سياسة تنموية رشيدة تعود عليه بالفائدة، فخطوات رسم السياسة التعليمية هي نفسها المذكورة في المبحث الثاني والتي يمكن إجمالها فيما يلي¹:

01- مرحلة صياغة السياسة التعليمية:

وهي المرحلة الأساسية من أجل بناء سياسة تعليمية التي هي جزء من السياسات العامة للدولة، غير أن صفة هذه السياسات الثبات، وأثناء الصياغة يتم تجميع مجموعة من المعطيات التي لا يمكن اغفالها أو التقليل من أهميتها، مثل السياسات التعليمية المتعلقة بالدين والقيم الاجتماعية وحتى القيم الايديولوجية، مع مراعاة الحاجات الاجتماعية والتنمية للمجتمع.

02- مرحلة تبني السياسة التعليمية:

¹ عبد الحميد بن عبد المجيد بن عبد الحميد حكيم، "مدى تنفيذ السياسة التعليمية من وجهة نظر معلمي المرحلة الثانوية بمنطقة مكة المكرمة" مرجع سابق ص70

تتم عملية تبني السياسة التعليمية من قبل الهيئات العليا في النظام السياسي، أي في هذه المرحلة نكون قد وصلنا إلى اتخاذ القرار، وبموجب هذا الأخير تصبح السياسة التعليمية مرجعية للعمل التنفيذي يتطلب من الجهات المسؤولة أو التي لها صلة بقطاع التعليم تبني هذا القرار وتجسيده ميدانيا على أرض الواقع.

03- مرحلة تنفيذ السياسة التعليمية:

وتتم عن طريق مديري المؤسسات التعليمية التي هي في واقع الأمر امتداد للجهاز التنفيذي، بعد توفير كافة الشروط اللازمة والضرورية بما فيها "الوقت والمال" مثلما أشرنا ذلك سابقا حتى تكوين المؤطرين والقائمين على التدريب والتكوين.

04- مرحلة المتابعة والتقييم:

وتأتي هذه الخطوة عقب عملية التنفيذ إلا أن تدارك الأخطاء وإعادة تصحيح المسار لا تتم بطريقة آلية وإنما على فترات متوسطة من ثلاث إلى خمس سنوات ذلك حتى لا يتم المساس بجوهر السياسة التعليمية.

خلاصة الفصل

يتناول هذا الفصل تحليلاً شاملاً للسياسة التعليمية في الجزائر، مركزاً على قطاع التعليم العالي، من خلال أربعة مباحث مترابطة

المبحث الأول: مراحل تطور الجامعة الجزائرية

يستعرض هذا المبحث المسار التاريخي لتطور الجامعة الجزائرية منذ الاستقلال، حيث ركزت الدولة على بناء مؤسسات جامعية لتعويض النقص الكبير الذي خلفه الاستعمار الفرنسي، وتم تعميم التعليم العالي تدريجياً، مع توسع كمي كبير. مرّت الجامعة بعدة مراحل من الإصلاح، أبرزها إصلاحات السبعينيات، ثم مرحلة إعادة الهيكلة في التسعينيات، وأخيراً في 2004 لمواءمة التعليم العالي مع المعايير الدولية (LMD) "إدخال نظام "أل. أم. دي المبحث الثاني: صنع سياسة التعليم العالي

تمّ في هذا المبحث تحليل عملية صنع السياسة العامة للتعليم العالي، من خلال التركيز على الأطر القانونية والمؤسسية، وأدوار مختلف الفاعلين الرسميين، لا سيما رئاسة الجمهورية، رئاسة الحكومة، ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي. كما تمت الإشارة إلى الطابع المركزي لصنع القرار، وضعف آليات التشاور والتقييم المستقل

المبحث الثالث: الفواعل والعوامل المؤثرة في سياسة التعليم العالي

تم التطرق في هذا الجزء إلى الفواعل الخارجية والداخلية المؤثرة، مثل المنظمات، التحولات الاقتصادية، وسوق العمل، بالإضافة إلى التحديات التكنولوجية .

المبحث الرابع: تقييم سياسة التعليم العالي في الجزائر

يقدم هذا المبحث تقييماً نقدياً لمدى فعالية السياسة التعليمية، حيث تُسجّل جملة من الإشكالات المرتبطة بنوعية التكوين، ضعف مخرجات البحث العلمي، غياب التنسيق بين الجامعة وبيئة العمل، وتضخم عدد الطلبة مقابل ضعف التأطير.

الفصل الثالث

حوكمة مؤسسات التعليم العالي في الجزائر – الأسس، الآليات، والتحديات

تمهيد

المبحث الأول: أسس حوكمة مؤسسات التعليم العالي في الجزائر

المبحث الثاني: آليات ومقومات حوكمة مؤسسات التعليم العالي

المبحث الثالث: واقع تطبيق الحوكمة في مؤسسات الجامعية الجزائرية

المبحث الرابع: آفاق والتحديات الراهنة في تعزيز حوكمة مؤسسات التعليم العالي في

الجزائر

خلاصة الفصل

تمهيد:

شكل الحوكمة إحدى الركائز الأساسية لإصلاح وتحديث منظومات التعليم العالي في العالم، إذ ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمفاهيم الشفافية، والمساءلة، والفعالية، والمشاركة في صنع القرار. وفي السياق الجزائري، تزايد الاهتمام بتبني مقاربة الحوكمة ضمن السياسات العمومية للقطاع الجامعي، لا سيما في ظل التحديات المتنامية المرتبطة بالعلوامة، وتدويل التعليم، وتوسع الطلب الاجتماعي، إضافة إلى متطلبات الجودة والتميز الأكاديمي والبحثي. ومن هذا المنطلق، يهدف هذا الفصل إلى دراسة حوكمة مؤسسات التعليم العالي في الجزائر من خلال استعراض الأسس النظرية والمنطلقات المفاهيمية، وتحليل الإطار القانوني والتنظيمي الناظم لها، إضافة

إلى تفكيك الآليات المعتمدة في إدارة وتسيير الجامعات الجزائرية، مع تسليط الضوء على التحديات والرهانات التي تعيق تفعيل حوكمة فعالة وشاملة.

يتناول المبحث الأول الأسس النظرية والإطار التعريفي لحوكمة مؤسسات التعليم العالي، حيث يتم في المطلب الأول التطرق إلى المفهوم العام للحوكمة وتطوراتها، مع التركيز على كيفية تطبيقه في قطاع التعليم العالي، في حين يناقش المطلب الثاني المرجعيات القانونية والتنظيمية التي توطر حوكمة المؤسسات الجامعية الجزائرية.

أما المبحث الثاني فيخصص لتحليل الآليات والمقومات التي يقوم عليها نظام الحوكمة في مؤسسات التعليم العالي، ويعرض في المطلب الأول للبنية المؤسسية والوظيفية التي تشكل الإطار التنفيذي للحوكمة، بينما يستعرض المطلب الثاني الأهداف والغايات الكبرى التي تسعى الحوكمة إلى تحقيقها، مع إبراز أهميتها في تعزيز أداء المؤسسات الجامعية وتحقيق استدامتها. وفي المبحث الثالث، يتم تقييم واقع تطبيق الحوكمة في الجامعات الجزائرية، حيث يعرض المطلب الأول لأشكال الحوكمة المعتمدة ومراحل تطورها في السياق المحلي، بينما يسلط المطلب الثاني الضوء على الاتجاهات الحديثة في تسيير مؤسسات التعليم العالي ضمن فلسفة الحوكمة.

أما المبحث الرابع، فيستشرف آفاق تعزيز الحوكمة الجامعية في الجزائر، من خلال المطلب الأول الذي يعرض لأهم التطلعات المستقبلية والتوجهات الإصلاحية في هذا المجال، والمطلب الثاني الذي يناقش رهانات التحول الجامعي في ظل تحديات العولمة، والرقمنة، وتغير أدوار الدولة والجامعة في بيئة معرفية متسارعة.

يشكل هذا الفصل إذن، محاولة تحليلية لفهم ديناميكيات الحوكمة الجامعية في الجزائر، ومقومات تفعيلها، وحدودها، في ظل سياقات وطنية ودولية متغيرة.

المبحث الأول: الأسس النظرية والإطار التعريفي لحوكمة مؤسسات التعليم العالي
تعد الحوكمة مفهوماً مركزياً في النقاشات المعاصرة حول إصلاح مؤسسات التعليم العالي، باعتبارها أداة لتنظيم العلاقة بين مختلف الفاعلين، وضمان الشفافية والمساءلة وتحقيق الفعالية في التسيير. ويكتسي هذا المفهوم أهمية متزايدة في ظل التحولات العميقة التي يعرفها قطاع التعليم العالي، خاصة مع تزايد الضغوط الخارجية المرتبطة بالعولمة وتدويل التعليم، وتنامي الحاجة إلى نماذج إدارية أكثر مرونة ونجاعة. وعليه، يهدف هذا المبحث إلى تأصيل مفهوم الحوكمة وتوضيح دلالاته النظرية وتطبيقاته في الحقل الجامعي، مع إبراز المرجعيات القانونية والتنظيمية التي توّطر حوكمة مؤسسات التعليم العالي في الجزائر.

المطلب الأول : المفهوم العام للحوكمة وتطبيقاته في قطاع التعليم العالي

1. مفهوم حوكمة المؤسسات Governance Corporate :

سننطلق أولاً إلى تعريف الحوكمة بصفة عامة وهي " تُعد الحوكمة مفهومًا متعدد الأبعاد يرتبط بكيفية ممارسة السلطة، واتخاذ القرارات وتنفيذها داخل المؤسسات،¹ ويُعرفها البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (UNDP) في تقريره الصادر سنة 1997 بأنها: ممارسة السلطة الاقتصادية والسياسية والإدارية لإدارة شؤون الدولة على جميع المستويات، وهي تشمل الآليات والعمليات والمؤسسات التي يتم من خلالها التعبير عن المصالح، وممارسة الحقوق، والإيفاء بالواجبات، وتسوية النزاعات بين الأطراف المعنية . وبناءً على هذا التعريف، فإن الحوكمة تشير إلى شبكة العلاقات الرسمية وغير الرسمية التي تنظم كيفية ممارسة السلطة وتوزيع الموارد، مع التركيز على المشاركة، الشفافية، المحاسبة، وسيادة القانون.

في سياق المؤسسات، برز مفهوم حوكمة المؤسسات كرد فعل على الأزمات التي شهدتها العالم في الربع الأخير من القرن العشرين، والتي تجلت في تفشي الفساد، وسوء الإدارة، والتضليل داخل عدد من الشركات الكبرى، ما أدى إلى انهيارات مالية واقتصادية خطيرة. وقد دفعت هذه الأزمات إلى ضرورة تطوير نموذج إداري يقوم على الحوكمة الرشيدة، يهدف إلى تعزيز الشفافية والمساءلة وتحسين أداء المؤسسات،² وعليه، فإن حوكمة المؤسسات تُعرّف بأنها:

¹ United Nation Economic and social commission for the pacific, What is good governance?, in the web www.unescap.org.p 3., date of consultation 24 March 2016, 11:10 AM.

² حسين القاضي، " الإدارة الرشيدة في القطاع العام الاقتصادي، ندوة الثلاثاء الاقتصادية الثالثة و العشرين جمعية العلوم الاقتصادية السورية دمشق 06/04/2010، ص 2 .

" الأسلوب الذي تُمارس به سلطات الإدارة الرشيدة داخل المؤسسة، والذي يهدف إلى تنظيم العلاقات بين مختلف الأطراف الفاعلة، بما في ذلك الإدارة، والمساهمين، والمجالس الرقابية، وأصحاب المصلحة، في إطار من الشفافية والمساءلة والفعالية".

وتسعى الحوكمة في هذا الإطار إلى ضمان الاستخدام الأمثل للموارد، وتحقيق الأهداف التنظيمية بكفاءة، ومنع تعارض المصالح، وتعزيز الشفافية والمساءلة، وتحقيق الاستقرار المؤسسي على المدى الطويل.

وقد قدّمت العديد من المؤسسات الدولية تعريفات لمفهوم الحوكمة، منها ما جاء عن مؤسسة التمويل الدولية (IFC) ، والتي عرّفت حوكمة المؤسسات بأنها:

"النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات والتحكم في أعمالها".

غير أن تركيز هذا التعريف ينصب أساساً على الشركات ذات الطابع الربحي، مما يدفعنا إلى تكييف المفهوم مع طبيعة مؤسسات التعليم العالي، باعتبارها مؤسسات عمومية ذات طابع خدمي غير ربحي

وبالتالي، فإن الحوكمة في القطاع العام تُعرف بأنها:

"نظام يتم بموجبه إخضاع نشاطات المؤسسات والأجهزة الحكومية لمجموعة من القوانين والنظم والقرارات التي تهدف إلى ضبط ومراقبة أعمال الوحدة الحكومية، بغرض حماية الممتلكات العامة، وتحقيق الجودة والتميز في الأداء".

ويرتبط هذا التعريف بتطبيق أدوات الحوكمة في المؤسسات العمومية، لا سيما تلك التي تؤدي خدمات حيوية كالتعليم العالي، من خلال ترسيخ مبادئ الشفافية، المشاركة، المساءلة، الكفاءة، والعدالة، واختيار الأساليب التنظيمية والإدارية التي تؤثر إيجاباً في الأداء المؤسسي، بما يعزز من فاعلية المؤسسة ويزيد من قدرتها على التكيف مع المتغيرات البيئية الداخلية والخارجية.

يمكن تقديم تعريف شامل لحوكمة المؤسسات باعتبارها:

"مجموعة من الآليات التنظيمية والإجرائية التي تهدف إلى تجسيد مبادئ الإدارة الرشيدة داخل المؤسسة، من خلال تحسين الأداء، ورفع الفعالية، وضمان الجودة، وتكريس مبدأ المشاركة، وتعزيز آليات الرقابة والمساءلة، وذلك في إطار من الشفافية والمسؤولية، بما يكفل تحقيق الأهداف الاستراتيجية للمؤسسة".

ويندرج هذا التعريف ضمن مقاربة متكاملة تعتبر الحوكمة أداة محورية في تحديث أنماط التسيير، وتعزيز الثقة بين مختلف الفاعلين، وتوجيه المؤسسة نحو تحقيق التميز، وضمان استدامة الأداء على المدى البعيد

المطلب الثاني : مراحل تطور مصطلح و مفهوم الحوكمة :

صحيح، ظهر مفهوم الحوكمة (Governance) منذ أكثر من سبعين عامًا، وتطور مع الوقت ليأخذ أشكالًا متعددة حسب السياق الذي يُستخدم فيه — سواء في السياسة، الاقتصاد، أو إدارة المؤسسات¹.

لقد شهد مفهوم الحوكمة تطورًا ملحوظًا عبر مراحل تاريخية متعددة، إذ ارتبط في نشأته الأولى بفنون الحكم وتدبير شؤون الدولة كما تناولها الفلاسفة الإغريق، حيث مثل آنذاك مفهوماً عاماً يعكس الكيفية التي تُمارس بها السلطة داخل المجتمع. غير أن المفهوم بدأ يأخذ طابعاً تقنياً أكثر تحديداً مع نهاية القرن العشرين، خاصة في المجال الاقتصادي، عقب الأزمات المالية المتكررة وفضائح الفساد التي هزت عدداً من كبريات الشركات العالمية، مما أدى إلى بروز ما يُعرف بـ "حوكمة الشركات" (Corporate Governance) كألية تنظيمية تهدف إلى ضبط العلاقة بين مختلف الفاعلين داخل المؤسسة، وضمان الشفافية والمساءلة وحماية حقوق المساهمين.

تنقسم الأطراف الفاعلة لتحقيق الحوكمة إلى فواعل رسمية وأخرى غير رسمية² وفي التسعينيات، توسّع المفهوم ليشمل المؤسسات العامة، وذلك بفضل الجهود التي بذلتها منظمات دولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، حيث عرّف هذا الأخير الحوكمة في سنة 1997 بأنها ممارسة السلطة الاقتصادية والسياسية والإدارية لإدارة شؤون الدولة على كافة المستويات، بما يشمل الآليات والعمليات والمؤسسات التي يُمارس من خلالها الأفراد حقوقهم وواجباتهم.

ومع مطلع الألفية الثالثة، انتقل المفهوم إلى مجالات جديدة، أبرزها التعليم العالي، فبدأت الأدبيات الحديثة تتحدث عن "حوكمة الجامعات" باعتبارها امتداداً طبيعياً لحوكمة المؤسسات، وذلك في ظل التحولات العالمية التي فرضت إعادة النظر في طرق تسيير المؤسسات الجامعية، وتعزيز استقلاليتها، وتحقيق الجودة والفعالية، وجعلها أكثر انفتاحاً ومساءلة واستجابة لمتطلبات البيئة الداخلية والخارجية. ومن ثم، أصبحت الحوكمة أداة مركزية في تحقيق التنمية المستدامة وضمان الأداء المؤسسي الرشيد في مختلف القطاعات.

مبادئ وأهداف حوكمة المؤسسات

مبادئ حوكمة المؤسسات

تنبع مبادئ الحوكمة في القطاع العام من طبيعة وظيفته الأساسية المتمثلة في خدمة الصالح العام، وهي تختلف جزئياً عن الحوكمة في القطاع الخاص من حيث الأهداف والمسؤوليات، لكنها تشترك معها في مجموعة من المبادئ الأساسية التي تم التأكيد عليها من قبل منظمات دولية متعددة، أهمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD).

1 - عبد الرحمن فريجة، محاضرات منشورة، طلبة سنة أولى ماستر علوم السياسية، تخصص سياسات عامة، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أم البواقي، 2025/2024، ص 1، 2.

2 - فريجة أريشة، محاضرات منشورة مقياس حوكمة رشيدة، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة المسيلة، السنة الجامعية 2020/2021 ص 01

أ. المبادئ التي حددها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP):

المشاركة (Participation): وتُعد من المبادئ الجوهرية في الحوكمة، إذ تضمن إشراك جميع الأطراف المعنية في عملية صنع السياسات واتخاذ القرارات، سواء بشكل مباشر أو من خلال التمثيل، مع التركيز على التوافق، الحوار، وتطوير وتنفيذ الإصلاحات، وهي تهيئة السبيل والآليات المناسبة للمواطنين المحليين كأفراد أو جماعات من أجل المساهمة في عملية صنع القرارات¹.

الشفافية (Transparency): تعني ضمان تدفق المعلومات الحكومية إلى الجمهور بشكل واضح ومتاح، بما يسمح بمتابعة القرارات والسياسات وتقييم الأداء المؤسسي.

العدالة والمساواة (Equity and Equality): تأكيد مبدأ تكافؤ الفرص بين جميع الأفراد – نساءً ورجالاً – في تحسين أوضاعهم وتحقيق تطلعاتهم، بعيداً عن أي تمييز.

المساءلة (Accountability): يخضع صانعو القرار في القطاعين العام والخاص، وكذلك منظمات المجتمع المدني، للمساءلة من طرف المواطنين ومن قبل الجهات الرقابية ذات الصلة.

تعزيز سيادة القانون (Rule of Law): يشمل هذا المبدأ خضوع الجميع – أفراداً ومؤسسات – للقانون دون استثناء، وضمان عدالة وفعالية النظام القانوني.

الكفاءة والفعالية (Efficiency and Effectiveness): تستهدف حسن استغلال الموارد البشرية، والمادية، والمالية، والطبيعية لتحقيق النتائج المرجوة بأقل التكاليف الممكنة.

بناء التوافق (Consensus Orientation): السعي إلى إيجاد أرضية مشتركة بين مختلف الآراء والتوجهات، بما يخدم المصلحة العامة ويعزز الانسجام المؤسسي.

الاستجابة (Responsiveness): تفرض على المؤسسات توجيه سياساتها وخدماتها بما يتلاءم مع احتياجات وتطلعات أصحاب المصلحة.

الرؤية الاستراتيجية (Strategic Vision): اعتماد منظور بعيد المدى في صياغة السياسات والاستراتيجيات، بما يضمن استمرارية الأداء وتحقيق التنمية المستدامة.

ب. المبادئ التي أقرتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية² (OECD):

تم تحديد هذه المبادئ لأول مرة في سنة 1999، وتم تحديثها سنة 2004، لتشمل خمسة محاور أساسية:

حماية حقوق المساهمين: التأكيد على تمكين المساهمين من ممارسة حقوقهم الأساسية، بما في ذلك المشاركة في القرارات والتصويت، والحصول على المعلومات المتعلقة بالشركة.

المعاملة المتكافئة للمساهمين: ضمان معاملة جميع المساهمين – صغاراً وكباراً – على قدم المساواة، دون تمييز أو تفضيل.

1 - جمال بن خالد، محاضرات مودل، مقياس الحوكمة وأخلاقيات المهنة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع، سنة ثالثة جامعة المسيلة المحاضر الأولى، 2025/2024، ص1.

2 - بن سعيد اسمهان، مقارنة الحوكمة والتنمية المحلية في الجزائر: دراسة حالة بلدية العنمة. أطروحة دكتوراه في الإدارة المحلية، كلية الحقوق و العلوم السياسية جامعة المسيلة، 2025/2024، ص19.

دور أصحاب المصالح: الاعتراف بحقوق أصحاب المصلحة (Stakeholders) وتحفيز التعاون بينهم وبين الشركات لتحقيق التنمية المستدامة.

الإفصاح والشفافية: يشمل هذا المبدأ الالتزام بالإفصاح الدقيق وفي الوقت المناسب عن الأداء المالي، والممارسات الإدارية، والملكية، وهيكل السلطة داخل المؤسسة¹.

مسؤوليات مجلس الإدارة: وضع إطار واضح للوظائف الاستراتيجية والرقابية لمجلس الإدارة، بما يضمن المتابعة الفعالة للإدارة التنفيذية وتحقيق المساءلة المؤسسية.

ورغم اختلاف الجهات في تحديد المبادئ، إلا أنها جميعاً تصب في تحقيق الغاية المشتركة المتمثلة في ترسيخ أسس الإدارة الرشيدة، سواء في المؤسسات العامة أو الخاصة.

المبحث الثاني: المرجعية القانونية والتنظيمية لحوكمة مؤسسات الجامعة الجزائرية

تُشكّل المرجعية القانونية والتنظيمية الإطار الأساسي الذي تستند إليه حوكمة مؤسسات التعليم العالي في الجزائر، إذ تُحدّد من خلاله صلاحيات الفاعلين، وآليات اتخاذ القرار، وحدود المسؤوليات داخل المنظومة الجامعية. ويُعدّ فهم هذا الإطار أمراً حيوياً لتحليل مدى قدرة النظام الجامعي على تبني مبادئ الحوكمة، وتفعيلها ضمن ممارسات التسيير والإدارة. وفي هذا السياق، يتناول هذا المبحث جملة النصوص القانونية والتشريعية التي تُنظّم عمل المؤسسات الجامعية الجزائرية، مع التركيز على مدى استجابتها لمتطلبات الحوكمة الحديثة ومقوماتها الأساسية.

المطلب الأول: خصائص حوكمة مؤسسات التعليم العالي²:

تتسم حوكمة مؤسسات التعليم العالي بمجموعة من الخصائص البنوية والوظيفية التي تجعل منها أداة فعّالة لترسيخ مبادئ الإدارة الرشيدة وضمان الاستجابة للتحوّلات السياسية والاجتماعية والاقتصادية. ويمكن إبراز هذه الخصائص على النحو الآتي:

تعزيز ثقافة المبادرة والإبداع المؤسسي: حيث تُشجع الحوكمة على تبني سياسات مرنة ومبتكرة تستجيب بسرعة لمتطلبات التغيير والتطور في سوق العمل.

رؤية استراتيجية تكاملية: تعتمد الحوكمة على صياغة رؤية مؤسسية شاملة تتفاعل مع السياقين الداخلي والخارجي، وتستنشر تحديات المستقبل في ضوء التحوّلات العالمية.

توزيع متوازن للسلطة والمسؤوليات: يتم تقنين الأدوار بين مجالس الحوكمة، الإدارة التنفيذية، وأصحاب المصلحة، بما يعزز من فعالية الأداء ويحد من المركزية.

إرساء مبدأ الشفافية المؤسسية: من خلال الإفصاح المنهجي عن النتائج المالية وغير المالية، وتوفير قاعدة معلومات موثوقة لصنّاع القرار والمتعاملين مع المؤسسة.

1 - لخضر رينوبة، أعمار عزوي، الإفصاح والشفافية كأداة لتعزيز الاتصال المالي في سياق حوكمة الشركات دراسة ميدانية، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية، المجلد: 04، العدد: 2018، 01، ص ص 54-41.

2 - ياسر عبد الرحمن، الحوكمة في مؤسسات التعليم العالي بين النظرية والتطبيق، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، مجلد: 08، العدد: 02، (2018)، ص 184-202.

منظومة مساءلة ومحاسبة فعّالة: تُطبق على كافة مستويات اتخاذ القرار، ما يعزز من نزاهة العمل المؤسسي ويقلل من فرص الفساد الإداري. مرونة في الإجراءات الإدارية والتنظيمية: تُسهم في التفاعل السريع مع متغيرات البيئة المجتمعية والاقتصادية، بما يعزز من قدرة المؤسسة على التكيف والابتكار. استقلالية القرار المالي والإداري: تُتيح حرية في رسم السياسات واتخاذ الإجراءات المناسبة دون خضوع مباشر لتدخلات خارجية مقيدة. دمج أبعاد التنمية المستدامة: تُراعي الحوكمة الأبعاد البيئية والاجتماعية والاقتصادية في التخطيط المؤسسي، بما يضمن الاستخدام الأمثل للموارد على المدى الطويل. الاندماج المجتمعي الفاعل: تُحفّز المؤسسة على التفاعل البناء مع قضايا المجتمع المحيط، وتعمل كفاعل حيوي في دعم التماسك الاجتماعي والتنمية المحلية. وضوح الأهداف وتفعيل المشاركة: من خلال إشراك مختلف الفاعلين في رسم السياسات وتحقيق الأهداف، ما يعزز من الالتزام الجماعي برسالة المؤسسة الأكاديمية والتنموية المؤسسة¹.

المطلب الثاني : أهداف و أهمية حوكمة المؤسسات الجامعية

الفرع الأول : أهداف حوكمة مؤسسات التعليم العالي:

تتبع أهمية حوكمة مؤسسات التعليم العالي من دورها المحوري في تعزيز فعالية الأداء المؤسسي والمساهمة في تحقيق التنمية الشاملة، إذ تمتد أهدافها لتشمل مختلف الجوانب الأكاديمية، الاقتصادية، والاجتماعية. وتعكس هذه الأهداف وعياً مؤسسانياً بأهمية الربط بين الحوكمة الرشيدة ومتطلبات التنمية المستدامة في سياق معولم يتسم بالتنافسية والتعقيد. ويمكن إبراز أبرز الأهداف الاستراتيجية لحوكمة² مؤسسات التعليم العالي على النحو الآتي:

- تحقيق أداء مؤسسي عالي الكفاءة: من خلال ترشيد استغلال الموارد المالية والبشرية وضمان استخدامها وفق معايير الفعالية والجودة الاقتصادية.
- الإسهام في إنتاج المعرفة العلمية: عبر تعزيز دور المؤسسة في البحث العلمي، بما يضيف إلى الرصيد المعرفي الإنساني ويدعم تقدم العلوم والتقنيات.
- الاستجابة الفعالة لمشكلات المجتمع: بتوجيه الإمكانيات البحثية والبشرية نحو تحليل قضايا التنمية المجتمعية وتقديم حلول عملية قابلة للتطبيق.
- تعزيز المصداقية والشفافية: عبر تبني نماذج إدارية مفتوحة تُرسّخ ثقة المجتمع والدولة في مؤسسات التعليم العالي.
- دعم الاستقلالية المؤسسية: بما يسمح بحرية اتخاذ القرار الأكاديمي والمالي في إطار التوجهات الوطنية للتعليم العالي والتنمية.

¹ ماجد محمد الفراء، " مفهوم الحوكمة وسبل تطبيقها في مؤسسات التعليم العالي ، ورقة بحثية مقدمة في ورشة عمل حول حوكمة مؤسسات التعليم العالي التي نظمتها هيئة الاعتماد والجودة لمؤسسات التعليم العالي بغزة فلسطين، يوم الخميس في 28 مارس 2013 ص ص (06-10)

² -ياسر عبد الرحمن ، نفس المرجع السابق ، ص19.

- ترسيخ مبادئ المشاركة والمساءلة: من خلال تفعيل دور الفاعلين الداخليين والخارجيين في صنع القرار، وتحميلهم مسؤولية النتائج ضمن بيئة مؤسسية تشاركية.
- تحقيق الجودة والاعتماد الأكاديمي: وذلك بضمان التقيد بالمعايير الوطنية والدولية ذات الصلة، مما يعزز من تنافسية المؤسسة واعترافها خارجياً

الفرع الثاني: أهمية حوكمة المؤسسات

و يمكن تلخيصها في مايلي :

- تجنب الشركات حالات الفشل الإداري والمالي وتعظيم قيمة الشركة في السوق وضمان بقائها واستمرارها¹.
- تصميم و تطبيق النظم الآليات والتشريعات التي تكفل حق المواطن في معرفة وفهم ومراقبة سلوكيات الموظفين العموميين وإتاحة المعلومات للمواطنين .
- تمكين المواطنين ونوعي العلاقة من الأفراد والمنظمات غير الحكومية من مراقبة ومساءلة الموظفين العموميين والمسؤولين .
- إتاحة الفرص للمواطنين للمشاركة في صنع السياسات ووضع القواعد للعمل في مختلف المجالات².

5. مكونات حوكمة المؤسسات: تتضمن الحوكمة بشكل عام وجود ثلاثة أطراف تتفاعل فيما بينها وتؤثر كل واحدة منها على فاعلية الأخرى، و هي الحكومة القطاع العام، القطاع الخاص و مؤسسات المجتمع المدني"، لكن الأطراف المعنية بحوكمة المؤسسات فهي :

- المساهمون : و هم من يقومون بتقديم رأس المال عن طريق ملكيتهم للأسهم مقابل الحصول على الأرباح.

-مجلس الإدارة : هو من يقوم برسم السياسات العامة للمؤسسة باختيار المديرين التنفيذيين والرقابة على أدائهم وهيكله مختلف اللجان التابعة (لجنة المراجعة إدارة المخاطر) ..

-الإدارة : هي المسؤولة عن الإدارة الفعلية للمؤسسة وتقديم التقارير الخاصة بالأداء الفعلي إلى المجلس وهي مسؤولة كذلك عن تعظيم الأرباح و الإفصاح و الشفافية في المعلومات .

- أصحاب المصلحة: و هم من لهم مصلحة داخل المؤسسة مثل :الدائنين الموردين العمال والموظفين³ .

-إن حوكمة المؤسسات لا يمكن أن تتجسد وتحقق أهدافها إلا من خلال وجود عناصر فاعلة تسعى وتتعاون فيما بينها لتحقيق النتائج المرجوة من الحوكمة المؤسسية

¹ إيمان شبحان المشهداني و علاء فرحان طالب الحوكمة المؤسسية و الأداء المالي الاستراتيجي للمصارف .الأردن: دار الصفاء للنشر والتوزيع، 2011، ص 33.

² محمد عبد الفتاح العشموي و عطا الله و راد خليل الحوكمة المؤسسية المدخل لمكافحة الفساد في المؤسسات العامة والخاصة .مصر : مكتبة الحرية للنشر و التوزيع، دون ذكر السنة ، (ص ص) (186-180).

*للاستزادة حول دور الحكومة والقطاع الخاص و المجتمع المدني في الحوكمة أنظر كتاب الكايد الكايد عبد الكريم، الحكمانية governance قضايا و تطبيقات مصر : المنظمة العربية للتنمية الإدارية بحوث و دراسات) 2003

³ جابر دهيمي و زين الدين بروش ، المرجع السابق ، ص7 .

المبحث الثالث : واقع تطبيق الحوكمة في مؤسسات الجامعة الجزائرية

رغم ما تشهده الجامعة الجزائرية من إصلاحات متتالية، فإن تفعيل مبادئ الحوكمة يظل محل نقاش واسع، بين متطلبات نظرية طموحة، وإكراهات واقعية تحد من فعاليتها. فتطبيق الحوكمة لا يقتصر على إصدار النصوص القانونية، بل يتطلب تجسيدها فعلياً لمبادئ المشاركة، والمساءلة، والاستقلالية، في التسيير واتخاذ القرار. ويهدف هذا المبحث إلى تحليل واقع تطبيق الحوكمة داخل المؤسسات الجامعية الجزائرية، من خلال استعراض أشكالها ومرحل تطورها، بالإضافة إلى دراسة المقاربات الحديثة المعتمدة في تسيير الجامعات ضمن هذا الإطار.

المطلب الأول: أشكال ومراحل حوكمة مؤسسات التعليم العالي

الفرع الأول: أشكال وأنواع حوكمة مؤسسات التعليم العالي

تتنوع أشكال حوكمة مؤسسات التعليم العالي وفقاً للهيكل التنظيمي، وطبيعة السلطة المسؤولة عن اتخاذ القرار، ومستوى التشاركية في رسم السياسات المؤسسية. ويُعزى هذا التنوع إلى السياقات التاريخية والثقافية والقانونية التي تنشأ فيها هذه المؤسسات، ما يؤدي إلى تبلور أنماط حوكمة متميزة تتفاوت في درجة المركزية، الاستقلالية، والانفتاح المؤسسي. ويمكن تصنيف أبرز هذه الأشكال على النحو الآتي:

أ- أشكال حوكمة مؤسسات التعليم العالي أهمها 1:

الحوكمة الأحادية Unicameral governance هي التي تكون فيها الحوكمة مسيرة ومراقبة من طرف جهة واحدة وهي الإدارة العليا، وهي التي من حقها وضع القوانين واللوائح الحاكمة لهذه المؤسسات .

الحوكمة الثنائية Bicameral governance : هي المؤسسة التي تتواجد بها هيئتين مسؤولتين عن صناعة القرار وتسيير الحوكمة فيها، مثل المجلس الأكاديمي ومجلس الإدارة .

الحوكمة الثلاثية الأطراف (التشاركية Tri-cameral governance) هي التي يتم فيها تسيير الحوكمة ومراقبة تنفيذها والسهرة على نجاحها من طرف مجلس الإدارة ، المجلس الأكاديمي و المجلس العلمي فيها .

الحوكمة الأكاديمية الذاتية Unicameral academic governance : هي التي تشير إلى عمليات الرقابة الذاتية وإدارة أداء أعضاء هيئة التدريس ذاتياً ووفقاً لمهامهم الوظيفية .

الحوكمة الإدارية الذاتية Unicameral administrative governance : هي تشير إلى أدوار و مسؤوليات القيادة الإدارية و إدارة الأفراد العاملين التي تضع الأهداف وتتخذ القرارات في الاتجاه والسلوك الذي تتقبله المؤسسة .

1 - ربيعة تجاني، حوكمة مؤسسات التعليم العالي دراسة حالة جامعة ورقلة ، رسالة ماجستير ، جامعة ورقلة ، 2016، ص 42.

الحوكمة الإلكترونية Electronic governance : تشير إلى احد أشكال الحوكمة المؤسسية التي تشمل العمليات والإجراءات التي تضمن توصيل الخدمات الإلكترونية والمعلومات عن المؤسسة لعملائها الداخليين والخارجيين باستخدام تكنولوجيا المعلومات. **الرقابة الخارجية External control** : حيث عمليات التوجيه والرقابة المستمرة على عمل هذه المؤسسات تكون من طرف المساهمين وأصحاب المصالح . إنه مهما اختلفت أنواع حوكمة مؤسسات التعليم العالي، فإن الأساس الأهم من إستعمالها هو تجسيد حوكمة مؤسسية ناجحة وفعالة .

ب-مراحل حوكمة مؤسسات التعليم العالي:

لا يمكن تحقيق حوكمة فعّالة داخل مؤسسات التعليم العالي إلا عبر المرور بسلسلة من المراحل المترابطة التي تشكّل إطاراً منهجياً متكاملًا لضمان ترجمة المبادئ النظرية إلى ممارسات عملية مؤسسية. وتُمثل هذه المراحل مسارًا استراتيجيًا تدريجيًا، يتطلب توافر إرادة سياسية وتنظيمية، إضافة إلى بيئة إدارية داعمة تتبنّى الإصلاح المؤسسي. وتتمثل هذه المراحل فيما يلي¹:

1. مرحلة التعريف والتأطير المفاهيمي:

تُعدّ الخطوة التمهيديّة لتجسيد الحوكمة، حيث يتم توضيح المفاهيم الأساسية، وتحديد معالم الحوكمة المؤسسية، أبعادها، أهدافها، ومبررات تبنيها داخل المؤسسات الجامعية.

2. مرحلة بناء البنية التحتية المؤسسية:

في هذه المرحلة، تُوضع اللبنة التنظيمية والتشريعية الضرورية لإنشاء بيئة ملائمة للحوكمة، وتشمل إعداد الأطر القانونية، الهيكل الإداري، وتوفير الموارد البشرية والتكنولوجية اللازمة.

3. مرحلة إعداد البرنامج التنفيذي للحوكمة:

يتم خلالها تصميم خطة معيارية متكاملة، تشمل تحديد الأهداف المرحلية والنهائية، وتوضيح الإطار الزمني، وتسلسل العمليات، بما يضمن اتساق الجهود وتكاملها.

4. مرحلة التنفيذ والتفعيل المؤسسي:

تتجسد الحوكمة من خلال اعتماد ممارسات فعّلية ترتكز على مبادئ الشفافية، الاستقلالية، والمساءلة، مع دراسة التحديات وتحليل نقاط الضعف، وتحديد أدوار كافة الفاعلين من إدارات، لجان، مجالس وأكاديميين لضمان التطبيق الفعّال للسياسات الحوكمية.

5. مرحلة المتابعة والتقييم والتطوير المستمر:

تتضمن هذه المرحلة مراجعة مدى الالتزام بتنفيذ آليات الحوكمة، من خلال الرقابة الداخلية والخارجية، عمليات التدقيق الإداري، وتحليل نتائج الأداء، بهدف تحسين النظم وتطويرها باستمرار.

1 - ياسر عبد الرحمان، الحوكمة في مؤسسات التعليم العالي بين النظرية والتطبيق، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، المجلد 08، العدد 02: 2018، ص ص 196، 197.

وعليه، فإن الالتزام الصارم بتسلسل هذه المراحل، وتوفير الشروط المؤسسية الكفيلة بتحقيقها، يُعتبر الشرط الأساسي لضمان نجاح عملية الحوكمة واستدامتها ضمن مؤسسات التعليم العالي.

الفرع الثاني: آليات نجاح تطبيق الحوكمة في مؤسسات التعليم العالي: أ- آليات تعزيز الرقابة في حوكمة مؤسسات التعليم العالي

تُعدّ الرقابة بجميع أشكالها أحد الركائز الأساسية لضمان فعالية الحوكمة المؤسسية داخل مؤسسات التعليم العالي، إذ تمثل تجسيداً عملياً لمدى الالتزام بمبادئ الشفافية والمساءلة والفعالية. ويتوقف نجاح منظومة الحوكمة على قدرة المؤسسة في ترسيخ آليات رقابية داخلية وخارجية تستند إلى مجموعة من المبادئ المؤسسية الجوهرية، والتي يمكن إبرازها كما يلي:

1- الإفصاح والشفافية (Transparency): يشكل الإفصاح أداة محورية في إعلان جميع المعلومات المالية وغير المالية المتعلقة بالمؤسسة¹، بما يضمن وضوحاً مؤسسياً وشمولية في إتاحة البيانات لكافة الفاعلين. أما الشفافية، فتعني بتقاسم المعلومات بطريقة علنية ومنظمة، ووفق آليات تتيح وضوح إجراءات اتخاذ القرار وتبيانها على كافة المستويات. وتعزز هذه المبادئ بيئة من الثقة المؤسسية، وتُسهّم في الحد من الفساد الإداري والمالي، ورفع كفاءة الأداء. ويتطلب ذلك وجود تشريعات ولوائح تضمن حرية تداول المعلومات، وتوفير أدوات دورية للإفصاح مثل التقارير والنشرات المؤسسية.

2- المساءلة والمحاسبية (Accountability): ترتبط المساءلة بوجود آليات واضحة لمساءلة كل فاعل عن أدواره وقراراته، سواء من الناحية المالية أو القانونية أو الإدارية أو الفنية. وهي تمثل التزاماً مؤسسياً نحو أصحاب المصلحة، يتجلى في تقديم تقارير دورية حول الأداء والقرارات، بما يسمح بتقييم الإنجاز، وقياس مدى التقدم المحرز نحو الأهداف. وتستند هذه الآلية إلى خطوط واضحة للرقابة، ونظم مراجعة وتقييم، وإدارة فعالة للمخاطر.

3- اللامركزية والاستقلالية: (Décentralisation and Autonomie): تُعدّ اللامركزية مدخلاً لتوزيع السلطة داخل مؤسسات التعليم العالي، حيث توجد نماذج مختلفة: نموذج سيطرة الدولة الذي يُخضع المؤسسات للوائح موحدة تحد من التمايز، ونموذج إشراف الدولة الذي يمنح المؤسسات حرية القرار في إدارة شؤونها الأكاديمية والمالية. أما الاستقلالية، فهي تعني تحرر المؤسسة من التدخلات الخارجية، لا سيما في صياغة وتنفيذ سياساتها وبرامجها التعليمية². وتتجلى في ثلاثة أبعاد رئيسية: استقلالية مؤسسية (في

1 - زرقوق عبد الجليل، مبدأ الإفصاح والشفافية في شركة المساهمة، مجلة الحقوق الإنسان والحريات العامة، العدد: 05، 2018، ص 374.
2 - خرخاش سامية و آخرون، حوكمة التعليم العالي لجامعة محمد بوضياف المسيلة في إطار محيطها الاستراتيجي 2017/2022، مجلة الدراسات المالية ومحاسبة و الإدارية، المجلد: 08، العدد: 01، 2021، ص 447.

تعيين القيادة وتحديد الأهداف)، استقلالية مالية (في تحصيل الموارد وإدارتها)، واستقلالية أكاديمية (حرية البحث والتعبير العلمي). ويهدف هذا النموذج إلى تعزيز التميز المؤسسي، والابتكار، ونقل المعرفة بكفاءة.

4- الدور والمسؤولية للإدارة العليا: تلعب الإدارة العليا دورًا حيويًا في تجسيد مبادئ الحوكمة، إذ تقع على عاتقها مسؤولية تحديد المهام والصلاحيات، وضبط آليات اتخاذ القرار، واعتماد رؤية استراتيجية تواكب متطلبات العصر. كما يجب أن تكون الإدارة العليا مسؤولة عن تفعيل أنظمة الرقابة، وتعزيز المساءلة، وضمان الالتزام بالإفصاح، مما يجعلها المحرك الرئيسي لتحقيق الفعالية المؤسسية

ب- آليات تعزيز المشاركة في حوكمة مؤسسات التعليم العالي

يُشكّل تعزيز المشاركة أحد المرتكزات الأساسية في ترسيخ الحوكمة داخل مؤسسات التعليم العالي، إذ يُعدّ مبدأً تنظيميًا محوريًا يُفضي إلى انخراط فاعل وشامل لمختلف مكونات المؤسسة في صنع القرار، بما يعزز الشفافية والفعالية المؤسسية ويكرّس العدالة التنظيمية. ومن أجل تفعيل هذا البُعد التشاركي، تقتضي الحوكمة المؤسسية مراعاة مجموعة من المبادئ التنظيمية الجوهرية، تتجلى في ما يلي:

1. المشاركة والاستجابة: (Participation and Responsiveness) تعتمد الحوكمة

الرشيّدة على إشراك كافة الفاعلين¹، من إداريين وأكاديميين وطلبة، في عمليات اتخاذ القرار، سواء في تحديد أولويات التمويل، أو صياغة الخطط الاستراتيجية، أو تطوير آليات الرقابة وقواعد العمل المؤسسي. وتتجلى المشاركة من خلال الاستشارة، الإصغاء، وتوزيع السلطة بين مستويات الإدارة المختلفة، مما يسهم في ترسيخ المساءلة، بناء الثقة العامة، وتحسين الاستجابة لمتطلبات البيئة السياسية والاجتماعية والاقتصادية. كما تؤدي هذه المشاركة إلى تحقيق جودة أكاديمية وغير أكاديمية، وتعظيم الاستفادة من الموارد المالية، وتقليل الهدر في التكاليف.

2. حكم القانون والعدالة والمساواة (Rule of Law and Equity) : تشترط الحوكمة

وجود منظومة قانونية وتنظيمية تضمن حيادية الإدارة، وعدالة المعاملة بين جميع الفاعلين، وتكافؤ الفرص بين الأفراد دون تمييز. ويعني حكم القانون توزيعًا واضحًا للصلاحيات، وضمان استقلالية المؤسسة، وتشجيع حرية البحث والإبداع. وتُعتبر هذه القواعد ضمانًا لعدالة الإجراءات وحماية الحقوق، ما يرسّخ بيئة مؤسسية شفافة ومنصفة.

3. الفاعلية والفعالية (Efficiency and Effectiveness) : ترتبط الفاعلية بقدرة

المؤسسة على تنفيذ الأنشطة وفق تخطيط محكم يراعي حاجات المجتمع، بينما ترتبط الفعالية بتحقيق الأهداف المرجوة بأفضل استخدام للموارد المتاحة. ويُعدّ هذان المفهومان

1- أمال مناح ، أهمية الحوكمة المحلية في التنمية الإدارية العمومية المحلية ، مج مجلة الناقد للدراسات السياسية ، مجلد: 04، العدد 01 ، 2020، ص 144.

معياريين جوهريين لقياس جودة الأداء المؤسسي، خاصة في ما يتعلق بتطوير الكفاءات، تحسين النظم الأكاديمية، إدارة الأزمات، وتعزيز الاستقرار الإداري والبيداغوجي.

4. **التوافق: (Consensus-Oriented Governance)** يتمثل في قدرة المؤسسة على التوسط بين المصالح المتباينة وصياغة قرارات تراعي التوازن بين الفاعلين، بما يتيح بلورة إجماع مؤسسي حول المصلحة العامة، ويعزز من الاستقرار والانسجام الداخلي.
5. **التمثيل (Representation)** : يعكس هذا المبدأ مدى انخراط الهيئات التمثيلية المهنية والطلابية داخل المؤسسة، سواء عبر المجالس الإدارية أو اللجان الأكاديمية أو الهيئات الاستشارية، ما يرسخ بعداً ديمقراطياً في صنع القرار، ويضمن إشراك جميع الأصوات في إدارة الشأن الجامعي.

ج- آلية تعزيز الاستراتيجية في حوكمة مؤسسات التعليم العالي

تُعدّ الرؤية الاستراتيجية والتخطيط طويل الأمد من الدعائم الأساسية لضمان استمرارية الحوكمة المؤسسية في مؤسسات التعليم العالي، حيث يشكلان الإطار المرجعي الذي يوجّه السياسات ويحدّد مسارات التنمية المؤسسية في ظل بيئة متغيرة ومعقدة. ويُعتبر اعتماد الرؤية الاستراتيجية مبدأً مركزيًا من مبادئ الحوكمة، لما توفره من وضوح في التوجهات وأفق في التفكير المؤسسي، الرؤية الاستراتيجية تمثل الحالة المرغوبة لمستقبل المنظمات الإدارية وتبنى ما يخطط له¹. إذ تُمكن هذه الرؤية المؤسسة من صياغة طموحاتها المستقبلية وترجمتها إلى خطة استراتيجية شاملة تُراعي التحديات المحتملة وتُسهّم في تعزيز تموقعها ضمن البيئة الأكاديمية الوطنية والدولية. ويُعدّ التخطيط الاستراتيجي عملية منهجية تهدف إلى تحديد موقع المؤسسة الراهن، واستشراف مستقبلها، عبر تحليل عناصر القوة والضعف، والفرص والتهديدات (SWOT)، مع تحديد الأهداف الكبرى وتوزيع الأدوار بفعالية. وتشمل مراحل التخطيط الاستراتيجي خمس خطوات رئيسية: أولاً، تحليل البيئة الداخلية والخارجية للمؤسسة؛ ثانياً، تحديد الاتجاهات العامة والأهداف المؤسسية؛ ثالثاً، صياغة الاستراتيجية على نحو تكاملي ومرن؛ رابعاً، تنفيذ هذه الاستراتيجية من خلال خطط تشغيلية محددة؛ وأخيراً، تقييم الأداء الاستراتيجي ومراقبة تنفيذه من خلال مؤشرات موضوعية للمتابعة والتحسين. وتبرز أهمية هذه العملية في دورها الحيوي في بناء بيئة تعليمية متطورة، قادرة على الاستجابة لمتغيرات السوق المعرفي والتكنولوجي، وخدمة المجتمع بكفاءة.

المطلب الثاني: الاتجاهات الحديثة في حوكمة مؤسسات التعليم العالي

المقاربات الحديثة لتسيير مؤسسات التعليم العالي في إطار الحوكمة تُعد من أبرز الاتجاهات التي تسعى إلى تعزيز فعالية وكفاءة الجامعات، وجعلها أكثر قدرة على الاستجابة للتحولات

1-- عائشة عباش، استراتيجية حوكمة الإدارة العامة: دراسة تحليلية في المرجعيات الفكرية ومتطلبات الإصلاح الإداري، مجلة السياسة العالمية، المجلد: 6، العدد: 1، 2022، ص 757.

المتسارعة التي يشهدها العالم في مجالات المعرفة والتكنولوجيا وسوق العمل. وتبنى هذه المقاربات على مبادئ الحوكمة الرشيدة، مثل الشفافية، المساءلة، المشاركة، الفعالية، والعدالة.

- الإدارة بالأهداف (Management by Objectives)

مقاربة تسييريه حديثة تقوم على الاتفاق بين الإدارة والموظفين على أهداف محددة، ثم العمل على تنفيذها ضمن خطة زمنية محددة¹، مع متابعة وتقييم مستمرين. ويمكن تفصيلها من خلال العناصر الآتية:

1. **المرتکز المفاهيمي:** تعتمد هذه المقاربة على فكرة رئيسية مفادها أن فعالية الأداء المؤسسي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بتحقيق أهداف محددة، واضحة، وقابلة للقياس، تمثل ترجمة عملية للرؤية الاستراتيجية للمؤسسة.
2. **تحديد الأهداف بمشاركة جماعية:** تُشرك هذه المقاربة مخ أستلف الفاعلين (الإدارة العليا، الأكاديميين، الموظفين الإداريين) في تحديد الأهداف، ما يعزز من الشعور بالانتماء ويُقلل من مقاومة التغيير، ويُسهّم في خلق انسجام بين الأهداف الفردية والمؤسسية.
3. **تحفيز الأداء وتعزيز الانضباط الذاتي:** تُعتبر الأهداف المحددة وسيلة فعالة لتحفيز الأفراد نحو تحقيق نتائج ملموسة، حيث تُمنح لهم استقلالية نسبية في إنجاز المهام مقابل تحملهم لمسؤولية النتائج، ما يعزز الانضباط الذاتي والمساءلة الفردية.
4. **الرقابة والتقييم الدوري:** تُتيح هذه المقاربة آليات واضحة لمتابعة مدى التقدم في تحقيق الأهداف من خلال مؤشرات أداء محددة، وتقارير دورية، بما يسمح بالتدخل الفوري في حالة الانحراف، وتحسين الأداء بصفة مستمرة.
5. **تعزيز الشفافية والمساءلة:** يرتبط الأداء بالمحاسبة من خلال نظام متكامل للمساءلة، حيث يتم تقييم أداء الأفراد والوحدات على أساس مدى مساهمتهم في تحقيق الأهداف المعلنة، مما يرسّخ الشفافية في عمليات التسيير واتخاذ القرار.
6. **المرونة في مواجهة التغيرات:** توفر مقاربة الإدارة بالأهداف إمكانية مراجعة الأهداف وتعديلها وفق المتغيرات الداخلية والخارجية، ما يسمح بمرونة استراتيجية تُواكب التحولات في البيئة التعليمية والسياسية والاقتصادية.
7. **تحقيق التكامل بين مختلف المستويات الإدارية:** تُسهّم هذه المقاربة في تنسيق الجهود بين مختلف المستويات داخل المؤسسة، من خلال ربط الأهداف الفردية والجماعية بالأهداف العامة، مما يعزز الانسجام التنظيمي والفاعلية المؤسسية.

- الجودة الشاملة² (Total Quality Management – TQM)

1 - زهوه خلوط، التحول نحو تطبيق أسلوب الإدارة بالأهداف كمدخل للرفع أداء المؤسسات الجزائرية دراسة حالة بمؤسسة اتصالات البويرة، المجلة الدولية للأداء الاقتصادي، العدد الثاني، 2018، صص 94، 93.

2 - رحمانتي سناء، مطبوعة محاضرات في مقياس إدارة الجودة، لطفة سنة ثلاثة إدارة أعمال، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، 2018/2017، صص 18.

تُعدّ مقارنة الجودة الشاملة إحدى أبرز المقاربات الحديثة المعتمدة في تسيير مؤسسات التعليم العالي في ظل الحوكمة الرشيدة، حيث تهدف إلى تحقيق أداء مؤسسي عالي الكفاءة يلبي تطلعات أصحاب المصلحة الداخليين والخارجيين. ويمكن تفصيل هذه المقاربة من خلال العناصر التالية:

1. **المرتکز الفلسفي والمنهجي:** تعتمد هذه المقاربة على مبدأ التحسين المستمر لجميع جوانب العمل المؤسسي، بدءًا من العمليات الإدارية والتعليمية، مرورًا بالخدمات الطلابية، وصولًا إلى العلاقات الخارجية. وهي تتجاوز التركيز على المنتج النهائي (الخرج الأكاديمي) لتشمل كافة مراحل العملية التعليمية.
2. **التركيز على العميل (الطالب والمجتمع):** تُركز الجودة الشاملة على تلبية احتياجات "العلاء" بمفهومها الواسع، والذي يشمل الطلبة، أولياء الأمور، المجتمع، وسوق العمل، حيث تُعتبر درجة رضا هؤلاء العلاء مؤشرًا رئيسيًا لنجاح المؤسسة.
3. **شمولية المشاركة:** تُعدّ مشاركة جميع أفراد المؤسسة (إدارة، أكاديميين، موظفين، طلبة) أساسًا في تطبيق الجودة الشاملة، إذ يُنظر إليهم كجزء لا يتجزأ من عملية التحسين، لا كمجرد منفذين للقرارات الإدارية.
4. **التحسين المستمر للعمليات:** تُركز هذه المقاربة على مراجعة وتطوير جميع الإجراءات والعمليات التنظيمية باستمرار، بهدف رفع كفاءة الأداء وتجاوز أوجه القصور، باستخدام أدوات الجودة مثل التحليل الإحصائي، خرائط التدفق، وفرق العمل.
5. **القيادة التحفيزية والملتزمة:** تتطلب الجودة الشاملة قيادة إدارية عليا تلتزم بتبني فلسفة الجودة، وتعمل على تحفيز العاملين، وتوفير بيئة داعمة للتطوير، وترسيخ ثقافة تنظيمية مبنية على التميز والجودة.
6. **استخدام أدوات تقييم ومؤشرات الأداء:** تعتمد الجودة الشاملة على أدوات دقيقة لقياس الأداء، مثل التقييم الذاتي المؤسسي، استطلاعات رضا المتعاملين، والتقارير الدورية، ما يتيح للمؤسسة اتخاذ قرارات مبنية على معطيات واقعية وتعمل على إيصال الرسالة بجودة عالية التي لا بد أن تمتاز بها المؤسسة الجامعية¹.
7. **التكامل بين الجودة والحوكمة:** تدعم الجودة الشاملة تنفيذ الحوكمة الرشيدة من خلال تحسين الشفافية، تعزيز المساءلة، وتكريس ثقافة تقييم الأداء، مما يؤدي إلى رفع الكفاءة المؤسسية وتعزيز التنافسية.
8. **تحقيق الاعتماد والاعتراف الأكاديمي:** تُسهم هذه المقاربة في تأهيل المؤسسة للحصول على الاعتماد الأكاديمي من هيئات الجودة الوطنية والدولية، ما يعزز من سمعتها ومصداقيتها على المستويين المحلي والعالمي.

- قاسمي السعيد، معايير الجودة رسالة لجامعة المسيلة الجزائرية، مجلة العلوم الاقتصادية و التسيير والعلوم التجارية، جامعة المسيلة، العدد: 2012/08، ص 196.¹

التسيير التشاركي (Participatory Management)

تُعدّ مقارنة التسيير التشاركي من المقاربات الحديثة التي تتسجم جوهرياً مع مبادئ الحوكمة الرشيدة، إذ تقوم على إشراك و ادماج جميع الفاعلين المعنيين داخل المؤسسة في عمليات اتخاذ القرار وتحديد السياسات والتسيير الشأن المحلي¹، ما يعزز من الديمقراطية التنظيمية، ويُفضي إلى قرارات أكثر شرعية وفعالية. ويمكن تفصيل هذه المقاربة من خلال العناصر الآتية:

1. **المرتکز المفاهيمي:** تنبني المقاربة على مبدأ أن القرارات ذات الجودة العالية تتطلب مشاركة جماعية في بلورتها، بحيث لا تنفرد الإدارة العليا بالقرارات المصيرية، بل تتقاطع آراء مختلف الوحدات التنظيمية والمعنية.
2. **شمولية الأطراف المشاركة:** يشمل التسيير التشاركي جميع الفاعلين داخل المؤسسة، من إدارة عليا وأكاديميين وموظفين وطلبة، حيث يُنظر إليهم كشركاء في عملية البناء المؤسسي، لا كمجرد منفذين للتوجيهات.
3. **تعزيز الشرعية والقبول المؤسسي:** تُسهم المشاركة في خلق نوع من الإجماع الداخلي حول الأهداف والقرارات، مما يزيد من الالتزام بها ويُقلل من النزاعات والمقاومة التنظيمية، ويُرسخ شعور الانتماء والملكية لدى الفاعلين.
4. **توزيع السلطة والمسؤولية:** تدفع هذه المقاربة نحو إعادة توزيع السلطة داخل المؤسسة، بحيث تُمنح صلاحيات فعلية للوحدات الأكاديمية والمجالس التمثيلية، ما يُسهم في إحداث توازن بين المركزية واللامركزية في صنع القرار.
5. **تحفيز الإبداع والابتكار:** يُفضي التسيير التشاركي إلى تشجيع المبادرة وحرية التعبير، ويُعزز من فرص طرح حلول مبتكرة من القاعدة التنظيمية، مما يدعم جودة المخرجات الأكاديمية والإدارية.
6. **آليات التفاعل والحوار المؤسسي:** تعتمد المقاربة على أدوات مؤسسية كالمجالس الأكاديمية، واللجان الاستشارية، والمجموعات البورية، إضافة إلى الاجتماعات الدورية ومنصات التواصل الداخلي، ما يضمن تداولاً حراً للأفكار والمقترحات.
7. **تعزيز ثقافة المساءلة والشفافية²:** ترتبط المشاركة الوثيقة بآليات الرقابة الذاتية والجماعية، حيث يُسهم التفاعل الأفقي بين الفاعلين في مراقبة الأداء وتقويمه، ما يدعم مناخاً مؤسسياً يسوده الوضوح والمسؤولية المشتركة.

¹ - مفيدة بن لعبدي، التسيير المحلي التشاركي آلية التحقيق التنمية المحلية المستدامة في الجزائر، مجلة دراسات وأبحاث، المجلد: 7، العدد: 21، ص 368.

² - علي بن محمد السوادي، الحوكمة الرشيدة كمدخل لضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في الجامعات السعودية، رسالة مكملة دكتوراه، جامعة أم القرى، كلية التربية، المملكة العربية السعودية،

8. تقوية الانسجام الداخلي والتماسك التنظيمي: من خلال تعزيز الحوار المؤسسي وتبادل الرؤى، تُسهم المقاربة في تقليص التوترات الداخلية، وبناء مناخ تنظيمي قائم على الثقة والتعاون والتوافق في الأهداف.

- الحوكمة الشبكية¹ (Network Governance)

تُعدّ الحوكمة الشبكية من أبرز المقاربات والاتجاهات المعاصرة في تسيير مؤسسات التعليم العالي، حيث تتجاوز الأطر التنظيمية العمودية التقليدية، نحو نماذج أفقية مرنة تقوم على التعاون والتنسيق بين فاعلين متعددين داخل المؤسسة وخارجها. وتتبع أهمية هذه المقاربة من قدرتها على خلق بيئة تعاونية مستدامة، تُسهم في تعزيز الحوكمة التشاركية والفعالة. ويمكن تحليل هذه المقاربة من خلال العناصر الآتية:

1. **المرتكز المفاهيمي:** تقوم الحوكمة الشبكية على تصور المؤسسة كجزء من شبكة من العلاقات الأفقية المتبادلة بين فاعلين متعددين (جامعات، قطاع خاص، مؤسسات حكومية، منظمات مجتمع مدني)، تتقاطع مصالحهم ضمن أهداف مشتركة.
2. **التحول من الهيمنة إلى التفاعل:** تستبدل المقاربة منطق السيطرة الإدارية الهرمية بمنطق التفاعل الأفقي، حيث تقوم عملية اتخاذ القرار على التشاور والتفاوض وبناء التوافق بين أطراف الشبكة، مما يعزز من شرعية القرارات وواقعيتها، يشير هذا التحول إلى انتقال نماذج الحكم من الأساليب الهرمية التقليدية، حيث تُمارس السلطة من الأعلى إلى الأسفل، إلى نماذج أكثر تفاعلية وتشاركية تعتمد على التعاون بين فاعلين متعددين. في هذا السياق، تتعاون الجامعات مع مختلف الفاعلين، بما في ذلك الجهات الحكومية، القطاع الخاص، والمجتمع المدني، لتحقيق أهداف التعليم العالي².
3. **تنويع الشراكات المؤسسية:** تُشجع هذه المقاربة على نسج علاقات تعاون مع أطراف خارجية، مثل الشركات، البلديات، المؤسسات البحثية الدولية، وغيرها، ما يفتح آفاقًا أوسع للتمويل، التوظيف، وتبادل الخبرات.
4. **تكامل الموارد وتبادل المعرفة:** تُوفر الحوكمة الشبكية إطارًا لتكامل الموارد المالية، البشرية، والمعرفية، إذ تعتمد على تبادل المعلومات والخبرات والتجارب، مما يعزز من كفاءة الأداء وقدرة المؤسسة على الابتكار.
5. **المرونة التنظيمية:** تتميز الحوكمة الشبكية بالقدرة العالية على التكيف مع التحولات الطارئة في البيئة الخارجية، عبر تعدد القنوات والخيارات المؤسسية، ما يمنحها قوة استباقية في معالجة الأزمات والتحديات.

¹ Rhodes, R.A.W. . Understanding Governance: Policy Networks, Governance, Reflexivity and Accountability. Open University Press.1997.p53.

² - أميمة حلمي مصطفى، "نماذج الحوكمة الجامعية وتطبيقاتها"، مجلة التربية المقارنة والدولية، العدد 12، 2023، ص. 85.

6. تشجيع الممارسات التعاقدية: تُدار العديد من العلاقات داخل الشبكة من خلال اتفاقيات تعاقدية واضحة تُحدّد المسؤوليات المتبادلة، مما يعزّز الالتزام ويُضفي طابعًا قانونيًا على التعاون المؤسسي.

7. إعادة تعريف السلطة والمسؤولية: لا تركز الحوكمة الشبكية على احتكار القرار من طرف إدارة واحدة، بل على تقاسم السلطة بين عدة فاعلين، بما يسمح بتوزيع أكثر توازنًا للمسؤوليات والموارد.

8. تحقيق التوسع والمتوقع الاستراتيجي: تمكّن هذه المقاربة مؤسسات التعليم العالي من الانفتاح إقليميًا ودوليًا، وتعزيز موقعها ضمن شبكات أكاديمية وبحثية، ما يدعم قدرتها على التأثير والمنافسة عالميًا.

- القيادة التحويلية (Transformational Leadership) تُعدّ القيادة التحويلية هي أسلوب قيادي يعتمد على تحفيز الأفراد وتطويرهم لتحقيق أهداف أكبر وأعلى من خلال الإلهام والتحدي الشخصي والجماعي. يقوم القادة التحويليون بتغيير الثقافة التنظيمية وتعزيز الابتكار والإبداع¹، وينظر إلى مقاربة القيادة التحويلية من المقاربات الإدارية الحديثة التي تكتسب أهمية متزايدة في سياق تجسيد الحوكمة داخل مؤسسات التعليم العالي، خاصة في بيئات تحتاج إلى التغيير الجذري والتجديد التنظيمي. وتركّز هذه المقاربة على بُعد قيادي تحويلي قادر على إحداث نقلة نوعية في ثقافة المؤسسة، بنيتها، ورؤيتها المستقبلية. ويمكن تحليلها من خلال العناصر التالية:

1. المرتكز المفاهيمي: تقوم هذه المقاربة على مفهوم "القيادة التحويلية" كقدرة القادة على تحفيز الأفراد وإلهامهم من أجل تحقيق تغيير عميق ومستدام، يتجاوز التحسينات الإدارية الظرفية نحو تحوّل في العقلية والرؤية المؤسسية.

2. إلهام الرؤية المستقبلية: يركّز القائد التحويلي على صياغة رؤية مؤسسية طموحة تُعبّر عن تطلعات جماعية، ويعمل على تعبئة الموارد والطاقات باتجاه تحويل هذه الرؤية إلى واقع ملموس، مما يرسّخ الوضوح الاستراتيجي داخل المؤسسة.

3. التحفيز الذهني والابتكار: تشجّع هذه القيادة التفكير النقدي، وتُحفّز العاملين على طرح أفكار جديدة وتجاوز النماذج التقليدية، ما يسهم في رفع مستوى الابتكار المؤسسي وتحقيق التميز الأكاديمي والإداري.

4. الاعتبارات الإنسانية والشخصية: تهتم القيادة التحويلية بالعلاقات الإنسانية داخل المؤسسة، وتُولي أهمية لدعم الأفراد، الاعتراف بإنجازاتهم، وتطوير قدراتهم، ما يعزز من الولاء المؤسسي ويُقلل من التوترات التنظيمية.

¹ - مقارنة القيادة التحويلية (Transformational Leadership) ، <https://www.strategymission.org/transformational-leadership> تم الاطلاع عليه بتاريخ : 2024/04/12 على الساعة 14:25.

5. إعادة بناء الثقافة المؤسسية¹: تسعى هذه المقاربة إلى تغيير الثقافة التنظيمية السائدة باتجاه قيم جديدة، مثل الانفتاح، التمكين، الشفافية، والمساءلة، مما يهيئ الأرضية المناسبة لتطبيق مفاهيم الحوكمة الرشيدة.

6. تعزيز التغيير المنظم: لا يقتصر دور القيادة التحويلية على إدارة الأنشطة الروتينية، بل يشمل قيادة عمليات التغيير، ومرافقة الانتقال من النماذج التقليدية نحو نماذج أكثر حداثة وانفتاحًا وفعالية.

7. تكامل الأبعاد الأكاديمية والإدارية: تعمل القيادة التحويلية على جسر الفجوة بين البعد الأكاديمي والإداري داخل المؤسسة، من خلال توجيه الجهود المشتركة نحو أهداف استراتيجية واحدة.

8. دعم الشرعية المؤسسية والتأثير الخارجي: تُسهم هذه القيادة في تعزيز صورة المؤسسة ومكانتها على المستوى المحلي والدولي، من خلال تحسين الحوكمة الداخلية، وتفعيل علاقات مؤسسية ناجعة مع الشركاء الخارجيين.

- الحوكمة الرقمية (Digital Governance)

في ظل التحول الرقمي المتسارع، تبرز الحوكمة الرقمية كمقاربة حديثة وضرورية لتسيير مؤسسات التعليم العالي بكفاءة واستجابة لمتطلبات العصر. فهي تمثل انتقالاً من النماذج التقليدية للتسيير إلى نماذج رقمية تعتمد على تكنولوجيا المعلومات والاتصال لضمان الشفافية، الفعالية، والتفاعل مع مختلف الفاعلين داخل وخارج المؤسسة.

الحوكمة الرقمية هي مجموعة السياسات والإجراءات التي تعتمد على تكنولوجيا المعلومات والاتصال بهدف تحسين أداء المؤسسات العامة وتعزيز الشفافية والمساءلة والمشاركة المجتمعية. وتُعد أداة استراتيجية لتطوير الإدارة الحديثة من خلال توظيف الرقمنة في صنع القرار، وتقديم الخدمات، وتيسير العلاقة بين الدولة والمواطن². ويمكن تحليل هذه المقاربة من خلال العناصر التالية:

1. **المرتکز المفاهيمي:** تعني الحوكمة الرقمية توظيف الوسائط التكنولوجية والمنصات الرقمية لتسهيل عمليات اتخاذ القرار، تقديم الخدمات، وتحقيق رقابة مؤسسية مستمرة، في بيئة تتسم بالشفافية وسرعة الأداء.

2. **رقمنة العمليات الإدارية والأكاديمية:** تشمل هذه المقاربة تحويل كافة الإجراءات الإدارية والتربوية (تسجيل الطلبة، تقييم الأداء، إدارة الموارد البشرية، التسيير المالي) إلى صيغ رقمية، مما يحد من البيروقراطية ويزيد من كفاءة التسيير.

¹ -ياحي عبد المالك ، الثقافة التنظيمية: الدلالات والابعاد، مجلة آفاق العلوم ، جامعة الجلفة ، العدد 06، 2017، ص 301.
² - الأمم المتحدة، قسم الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بقرار الحكومة الإلكترونية 2022: الحكومة الرقمية في عقد العمل لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. نيويورك: الأمم المتحدة، 2022، ص. 14 .

3. تعزيز الشفافية والمساءلة الرقمية: من خلال النظم الرقمية، يمكن مراقبة الأداء بشكل لحظي، وتتبع القرارات والإجراءات بدقة، مما يتيح مستوى عاليًا من المساءلة والتقييم المستمر بناء على بيانات واقعية وفورية.
4. توسيع الوصول إلى المعلومات: تُوفّر الحوكمة الرقمية إمكانية الوصول إلى قواعد البيانات والمعلومات المؤسسية لكافة الأطراف ذات العلاقة، مما يدعم اتخاذ القرار المستند إلى المعرفة ويُعزز العدالة في توزيع الفرص داخل المؤسسة.
5. التمكين الرقمي للفاعلين: تُتيح هذه المقاربة أدوات رقمية تفاعلية (مثل المنصات الجامعية، المنتديات الرقمية، نظم دعم القرار) تُسهم في إشراك الطلاب، الأكاديميين، والإداريين بفعالية في إدارة الشأن المؤسسي.
6. الاستجابة الفورية للتغيرات والاحتياجات: تُوفّر الرقمنة قدرة مرنة على التكيف مع التحولات السريعة سواء في السياسات أو في المتطلبات الأكاديمية، ما يسمح باتخاذ قرارات سريعة وفعالة بناءً على معطيات آنية.
7. تحقيق التكامل مع البيئة الخارجية: تعزّز الحوكمة الرقمية من قدرة المؤسسة على بناء علاقات تفاعلية مع المجتمع، الشركاء الاقتصاديين، والجهات المانحة، من خلال تبادل المعلومات والتقارير إلكترونيًا، وتقديم خدمات متقدمة عن بُعد.
8. ضمان استدامة الابتكار والتطور التكنولوجي: تشجع هذه المقاربة على الاستثمار في البنية التحتية الرقمية، وتطوير الكفاءات الرقمية للموظفين، مما يضمن استمرارية التحديث والابتكار في تقديم الخدمات وتطوير البرامج التعليمية.

إدارة المعرفة (Knowledge Management Approach)

تُعدّ مقارنة إدارة المعرفة من المقاربات المحورية في تعزيز حوكمة مؤسسات التعليم العالي، نظرًا للدور الحيوي الذي تؤديه المعرفة بوصفها المورد الاستراتيجي الأهم في المؤسسات الأكاديمية، إدارة المعرفة هي عملية منهجية تهدف إلى اكتساب المعرفة وتنظيمها وتخزينها ونشرها داخل المؤسسة، بهدف تحسين الأداء، ودعم اتخاذ القرار، وتحقيق ميزة تنافسية. تركز على تحويل المعرفة الضمنية (الخبرات والتجارب) إلى معرفة صريحة يمكن توثيقها ومشاركتها بين الأفراد، وتُعد من الركائز الأساسية في بيئات التعليم العالي والمؤسسات المعرفية¹. وتتمثل هذه المقاربة في توجيه الجهود نحو خلق المعرفة، تنظيمها، تبادلها، وتوظيفها بفعالية لدعم القرارات وتحقيق الأهداف المؤسسية. ويمكن تناولها من خلال العناصر التالية:

1. **المرتكز المفاهيمي:** تعني إدارة المعرفة كافة العمليات المؤسسية الرامية إلى جمع المعرفة الضمنية والصريحة، تنظيمها، وتوظيفها في دعم السياسات والبرامج الأكاديمية والإدارية، بما يُعزز من قدرة المؤسسة على التعلّم والابتكار المستمر.

¹ - Nonaka, Ikujiro & Takeuchi, Hiroataka. *The Knowledge-Creating Company: How Japanese Companies Create the Dynamics of Innovation*. Oxford University Press, 1995, p. 8–12

2. **خلق المعرفة المؤسسية:** تشجع المقاربة على تطوير بيئة محفزة للإبداع والبحث العلمي، تُمكن الأفراد من إنتاج معرفة جديدة، من خلال المشاريع البحثية، المنتديات العلمية، والتفاعل مع المجتمع المحلي والدولي.
3. **تنظيم وتخزين المعرفة:** تُركّز إدارة المعرفة على بناء قواعد بيانات ومكتبات رقمية ومنصات إلكترونية لحفظ الخبرات والمعلومات المؤسسية بطريقة منظمة، تتيح سهولة الاسترجاع والاستخدام عند الحاجة.
4. **تبادل المعرفة ونشرها:** تشجع هذه المقاربة على نشر المعرفة داخليًا عبر فرق العمل، الاجتماعات التشاركية، والمنصات الرقمية، وخارجيًا عبر المؤتمرات، التعاونات الأكاديمية، والمجلات العلمية، مما يوسع من التأثير العلمي للمؤسسة.
5. **الاستفادة من رأس المال المعرفي:** تُوجّه هذه المقاربة نحو الاستثمار في الكفاءات البشرية، باعتبارها المصدر الأساسي للمعرفة، من خلال التدريب المستمر، والتحفيز على المشاركة في إنتاج وتداول المعرفة.
6. **دعم اتخاذ القرار المبني على المعرفة:** توفر إدارة المعرفة أدوات تحليل ومعالجة للبيانات تساعد صنّاع القرار على بناء سياسات دقيقة وفعّالة، تركز على أدلة وبيانات موثوقة دعم اتخاذ القرار المبني على المعرفة هو نهج يعتمد على استخدام البيانات والمعرفة المتاحة داخل المؤسسة أو المنظمة لدعم وتحسين عملية اتخاذ القرارات. يعتمد هذا النظام على جمع وتحليل البيانات ذات الصلة، وكذلك استخدام المعرفة المتراكمة من التجارب السابقة، لتوجيه القرارات بشكل أكثر دقة وفعالية. يساهم هذا النوع من الدعم في تقليل المخاطر وزيادة الكفاءة، كما يساهم في تحسين القدرة على التنبؤ بالنتائج¹.
7. **تعزيز التعلّم التنظيمي:** تُسهّم المقاربة في بناء مؤسسة تتعلّم من تجاربها، من خلال تحليل النجاحات والإخفاقات، وتطوير نظم التغذية الراجعة، بما يُمكنها من التحسين المستمر والاستجابة الديناميكية للتحديات.
8. **تكامل إدارة المعرفة مع الحوكمة:** تدعم هذه المقاربة مبادئ الشفافية، المشاركة، والفعالية من خلال تمكين الفاعلين من الوصول إلى المعرفة اللازمة لأداء مهامهم، وتعزيز المساءلة وتحقيق الأهداف الاستراتيجية بكفاءة.

1 - السلمي، عبد الله بن محمد. إدارة المعرفة ودورها في دعم اتخاذ القرار: دراسة تطبيقية على بعض المؤسسات السعودية. دار الكتاب الجامعي، 2015، ص. 85.

المبحث الرابع: آفاق والتحديات الراهنة في تعزيز حوكمة مؤسسات التعليم العالي في الجزائر

في ظل التحولات المتسارعة التي يشهدها العالم على الصعيدين الاقتصادي والمعرفي، أصبحت حوكمة مؤسسات التعليم العالي من بين أهم الانشغالات التي تفرض نفسها بإلحاح على صناع القرار في الجزائر. إذ بات من الضروري تبني مقاربات جديدة في إدارة الشأن الجامعي، تقوم على أسس الشفافية، الفعالية، والمساءلة، وتعزز استقلالية المؤسسات الجامعية وقدرتها على التفاعل الإيجابي مع بيئتها السوسيو-اقتصادية.

ومع أن الخطابات الرسمية والسياسات العمومية قد بدأت تتبنى بشكل متزايد مفهوم الحوكمة كإطار مرجعي للإصلاح، إلا أن تطبيقه العملي لا يزال يواجه جملة من التحديات البنوية، التنظيمية، والثقافية، التي تحول دون تجسيده بشكل فعلي وفعال داخل الجامعة الجزائرية. ويبرز في هذا السياق غياب التنسيق بين مختلف الفاعلين، وضعف استقلالية القرار الجامعي، وغياب ثقافة التسيير التشاركي القائم على الكفاءة.

وعليه، يسعى هذا المبحث إلى استشراف آفاق تطوير الحوكمة في مؤسسات التعليم العالي بالجزائر، من خلال رصد التحديات الحالية التي تعيقها، والبحث في السبل الممكنة لتجاوزها، بهدف بناء نموذج حوكمة يعكس تطلعات التنمية ويواكب متطلبات التحديث في قطاع التعليم العالي

المطلب الأول: آفاق و تطلعات حوكمة مؤسسات التعليم العالي

الفرع الأول: مقارنة نموذج حوكمة مؤسسات التعليم العالي في الجزائر بنماذج دولية رائدة تُظهر المقارنة بين نموذج الجزائر ونماذج أخرى رائدة في العالم أن حوكمة¹ مؤسسات التعليم العالي تختلف من حيث درجة المركزية، طبيعة التسيير، مدى الاستقلالية، وآليات التقييم والرقابة. ويمكن تحليل الفروقات الأساسية كما يلي:

1. الاستقلالية المؤسسية²:

في الجزائر، لا تزال مؤسسات التعليم العالي تخضع بشكل كبير لرقابة الدولة المركزية، خاصة في الجوانب المالية والأكاديمية والتوظيف، وهو ما يحد من مرونة هذه المؤسسات في التسيير واتخاذ القرار، ولعل سياسة الإصلاح الاقتصادي وبرنامج الاستقرار الاقتصادي و التعديل الهيكلي 1994-1998 الذي دفع بالعديد من القطاعات التخفيض في نسبة الانفاق خير دليل على ذلك³.

¹ Imad Eddine Bedaida, Mohamed Benguerna, Jean-Baptiste Meyer. EMERGENCE OF PRIVATE HIGHER EDUCATION IN ALGERIA: ACTORS AND PATHWAYS. Economics and Business.2022.pp85-103

²-البنك الدولي. (2021). (توجيه التعليم العالي: نحو أنظمة مرنة تقدم للجميع. واشنطن: البنك الدولي. استرجع من :

[https://www.worldbank.org/en/topic/education/publication/steering-tertiary-education-toward-resilient-systems-](https://www.worldbank.org/en/topic/education/publication/steering-tertiary-education-toward-resilient-systems-that-deliver-for-all)

that-deliver-for-all، تاريخ اطلاق يوم 2024/03/13، على الساعة 18.00.

³ - بن عمير جمال الدين ، محاضرات منشورة في مقياس المالية المحلية ، قسم العلوم السياسية ، 2022/2021، ص 90.

بالمقابل، يتميز النموذج الأنجلوساكسوني (كما في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة) باستقلالية عالية، حيث تتمتع الجامعات بحرية كبيرة في وضع مناهجها، اختيار أساتذتها، وتسيير ميزانياتها، مما ينعكس إيجاباً على التنافسية والابتكار.

2. نمط الحوكمة 1:

النموذج الجزائري يعتمد على نمط إداري تقليدي قائم على البيروقراطية واحتكار القرار من قبل الإدارات المركزية، مع ضعف في آليات المشاركة وصناعة القرار الجماعي. أما في النموذج الإسكندنافي (مثل السويد والنرويج)، فيقوم على التسيير التشاركي، حيث تلعب مجالس الجامعات والأكاديميون دوراً محورياً في إدارة الشأن الجامعي، مع وجود توازن مؤسسي بين الدولة والمؤسسة الأكاديمية.

3. التمويل والتنوع المالي 2:

في الجزائر، يبقى التمويل العمومي المصدر الأساسي تقريباً، مع ضعف تنوع الموارد، وغياب شراكات استراتيجية قوية مع القطاع الخاص. بالمقابل، تعتمد الجامعات في الدول المتقدمة على مزيج من التمويل الحكومي، الرسوم الدراسية، المنح البحثية، والمساهمات الخاصة، كما في نموذج كوريا الجنوبية واليابان، حيث تشكل الشراكات مع الصناعة جزءاً من هيكل الحوكمة الجامعية.

4. التقييم والجودة:

الآليات الرقابية في الجزائر ما تزال محدودة في فعاليتها، وتفتقر إلى نظام تقييم داخلي وخارجي متكامل ومُرتبط بمؤشرات أداء واضحة. أما النموذج الهولندي، على سبيل المثال، فيعتمد على أنظمة صارمة للجودة والاعتماد الأكاديمي، تُلزم المؤسسات بتقارير شفافة ومراجعة دورية لمخرجاتها، مما يعزز ثقافة التقييم والتحسين المستمر.

5. الرقمنة والحوكمة الإلكترونية 3:

لا تزال الرقمنة في الجزائر في مراحلها الأولى، وغالباً ما تُستخدم لأغراض إدارية بسيطة دون تكامل حقيقي في صنع القرار. أما في النموذج السنغافوري أو الأسترالي⁴، فتُعد الرقمنة مكوّنًا استراتيجيًا في الحوكمة، حيث تُوظف التكنولوجيا في كل جوانب التسيير، من التسجيل إلى التقييم واتخاذ القرار، مما يرفع الكفاءة ويُحسن جودة الخدمات.

1 -

2 - سالمى، ج. تحدي إنشاء جامعات من الطراز العالمي. واشنطن: البنك الدولي. تم الاسترجاع من:

<https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/2587> بتاريخ 2024/12/25. الساعة 20:25.

3 - بن عيسى، ن.، و بوشنافة، ف. لرقمنة ودورها في عصرنة التعليم العالي في الجزائر. المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، (1)9، 119-93.

استرجع من https://asjp.cerist.dz/en/article/239050?utm_source=chatgpt.com: تاريخ اطلاق يوم 17.02.2023 ع لى الساعة 21:36.

4 - خليفة، س. السياسات التعليمية في سنغافورة وانعكاساتها على التنمية الاقتصادية. مجلة السياسات التربوية، جامعة بغداد، (2)10، 145-168.

تم الاطلاع على الرابط التالي:
<https://jcopolicy.uobaghdad.edu.iq/index.php/jcopolicy/article/view/662> بتاريخ 25.11.2024، على الساعة 10:00.

الفرع الثاني: الموجة الثالثة للحوكمة (حوكمة الشبكات العامة (NPG) – وتأثيرها على مؤسسات التعليم العالي في الجزائر

تُعدّ حوكمة الشبكات العامة (Networked Public Governance – NPG) تطورًا نوعيًا في مسار الحوكمة، حيث تمثل الموجة الثالثة بعد النمط البيروقراطي التقليدي، ونموذج الإدارة العامة الجديدة (NPM). وتعكس هذه المقاربة تحولًا عميقًا نحو أنماط أكثر تشاركية ومرونة في إدارة الشأن العام، تقوم على الشبكات والتفاعل بين مختلف الفاعلين. ويمكن تحليل تأثير NPG على مؤسسات التعليم العالي في الجزائر من خلال العناصر الآتية:

1. المرتكز المفاهيمي لـNPG:

ترتكز NPG على نموذج حوكمي أفقي يُقلّل من سلطة الدولة المركزية لصالح شراكات تعاونية مع الفاعلين غير الحكوميين (القطاع الخاص، المجتمع المدني، الفاعلين الأكاديميين)، بهدف صنع قرارات جماعية تتسم بالمرونة والواقعية والاستجابة للبيئة.

2. الانتقال من السيطرة إلى التنسيق:

خلافًا للأنماط السابقة التي تُملي القرارات من الأعلى، تسعى NPG إلى إرساء منطق التشاور والتفاوض، حيث يتم تقاسم المسؤوليات بين مختلف الأطراف داخل شبكات مؤسسية مرنة، ما يُمكن من إنتاج سياسات تعليمية أكثر دقة وتوافقًا.

3. المكانة المتنامية للجامعة كشريك في التنمية:

وفق NPG، لا تُعدّ الجامعة مجرد مرفق لتقديم المعرفة، بل تُصبح شريكًا رئيسيًا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال تفعيل شراكات مع المحيط الاقتصادي، وتوجيه البحث العلمي نحو أولويات المجتمع تركز مقاربة NPG على المشاركة و الشراكات الخدمات الموحدة والطرق الجديدة للإنتاج المشترك، ويؤكد على نموذج المواطن أكثر نشاطًا. تولي NPG أيضا أهمية للمسؤولية الاجتماعية الهمة من قبل NPM.²

الواقع الجزائري في ظل: NPG

ما تزال مؤسسات التعليم العالي في الجزائر تعمل في إطار تقليدي قائم على المركزية الشديدة، مع هيمنة الوزارة الوصية في مجمل عمليات التسيير، الأمر الذي يُضعف من منطق الحوكمة الشبكية ويُعيق التفاعل الحر مع البيئة الخارجية.

4. التحولات التدريجية نحو الحوكمة الشبكية:

1 - شور، طارق. الموجة الثالثة لإصلاحات الإدارة العامة: من التسيير العمومي الجديد إلى الحوكمة العامة الجديدة. مجلة آفاق علمية، جامعة تلمسان، تم الاطلاع بتاريخ 2024/12/12، على الساعة 16.02 من: <https://asjp.cerist.dz/en/article/113796>
2 - فوزية شرقي، محاضرات منشورة مقياس الإدارة والتسيير العمومي، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة المسيلة، السنة الجامعية، 2020/2022، المحاضرة السابعة، ص9.

بدأت بعض ملامح NPG تظهر في الجزائر من خلال مبادرات الشراكة بين الجامعة والقطاع الاقتصادي، إنشاء حاضنات الأعمال، والانفتاح على الشبكات الدولية، إلا أنها تظل مبادرات فردية ومحدودة النطاق دون تأطير مؤسسي شامل.

5. عوائق تطبيق NPG في السياق الجزائري:

تواجه هذه المقاربة عراقيل عدة في الجزائر، أبرزها غياب بيئة قانونية تُنظم العلاقات الشبكية، ضعف استقلالية المؤسسات، هشاشة المجالس الجامعية، وقصور في ثقافة التشاركية المؤسسية.

6. أهمية NPG في إصلاح الحوكمة الجامعية:

تُمكّن NPG من تجاوز إشكالية المركزية والجمود، من خلال بناء منظومات شراكة قائمة على الثقة المتبادلة، تفويض الصلاحيات، تبادل المعرفة، وتكامل الأدوار، بما يُعزز من فعالية النظام الجامعي وقدرته على الابتكار والمنافسة، تُركّز الحوكمة العامة الجديدة على تعزيز مشاركة المواطنين في قضايا الحوكمة، وليس فقط على آليات تشغيل المؤسسات. في هذا السياق، تُعتبر هذه المشاركة ركيزة أساسية في تحسين فعالية الأداء المؤسسي، بما في ذلك في مجال التعليم العالي¹.

تشجع الحوكمة العامة الجديدة (NPG) على خلق بيئة محفزة للإبداع والبحث العلمي في الجامعات، من خلال تعزيز التعاون بين مختلف الأطراف المعنية، بما في ذلك الجامعات، الحكومة، القطاع الخاص، والمجتمع المدني. تُعتبر هذه المشاركة ركيزة أساسية في تحسين فعالية الأداء المؤسسي، بما في ذلك في مجال التعليم العالي².

التوصيات المستقبلية: ينبغي العمل على تعزيز بيئة الحوكمة الشبكية في الجامعات الجزائرية من خلال مراجعة الإطار القانوني، تمكين المجالس التسييرية، دعم الشراكات الاستراتيجية، وتطوير منصات رقمية للتفاعل بين الفاعلين داخل شبكة الحوكمة.

الفرع الثالث: تطبيق المؤشرات الحديثة للحوكمة على مؤسسات التعليم العالي في الجزائر
يمثل تطبيق مؤشرات الحوكمة الحديثة معياراً أساسياً لتقييم مدى نضج المنظومة الجامعية، وتحقيقها لمبادئ الحوكمة الرشيدة. ويُظهر تحليل مؤسسات التعليم العالي في الجزائر في هذا الإطار فجوة معتبرة بين التنظير والممارسة، نتيجة غياب سياسات ممنهجة لتطبيق هذه المؤشرات بفعالية بعد ما تما دراسته من مؤشرات الحوكمة مؤسسات التعليم العالي ويمكن تحليل هذه المؤشرات وتطبيقها في السياق الجزائري وفق العناصر التالية:

1. مؤشر الشفافية والإفصاح:

1 - نيفين زكريا محمد، "مؤشرات الحوكمة العامة الجديدة والبحث العلمي في الجامعات الحكومية المصرية"، مجلة الإدارة التربوية، العدد 42، أبريل 2024، ص. 118.

2 - Krogh, Andreas Hagedorn, and Peter Triantafyllou. "Developing New Public Governance as a Public Management Reform Model." *Public Management Review* 26, no. 10 (2024).P3046.

يُعتبر الإفصاح عن السياسات، الميزانيات، والمخرجات الأكاديمية من أبرز مؤشرات الحوكمة، إلا أن الواقع الجزائري يُظهر محدودية في نشر المعلومات، سواء داخل المؤسسة أو باتجاه المجتمع، وهو ما يُضعف من مبدأ المساءلة المجتمعية.

2. مؤشر المساءلة والمسؤولية:

تُسجّل مؤسسات التعليم العالي الجزائرية ضعفاً في تفعيل آليات المساءلة الداخلية، حيث يغيب نظام تقييم واضح لأداء القيادات الجامعية، وتبقى المسؤولية في غالب الأحيان غير مرتبطة بنتائج ملموسة أو مؤشرات أداء موضوعية.

3. مؤشر المشاركة وصناعة القرار:

تعاني الجامعات من نمط إداري مركزي لا يسمح بمشاركة فاعلة للأطراف الداخلية (الأساتذة، الموظفين، الطلبة) في اتخاذ القرار، رغم وجود مجالس أكاديمية وهيئات تمثيلية، إلا أنها غالباً شكلية وضعيفة التأثير.

4. مؤشر الاستقلالية المؤسسية:

يُعدّ ضعف الاستقلالية من أبرز معوقات الحوكمة في الجزائر، سواء على المستوى المالي، الإداري، أو الأكاديمي، إذ تبقى أغلب القرارات مركزية، بما في ذلك التوظيف، المناهج، وتمويل البحث العلمي، وهو ما يُقيد فاعلية المؤسسات في تطوير ذاتها.

5. مؤشر الكفاءة والفعالية:

لا تزال العديد من المؤسسات تعاني من ضعف في استغلال الموارد المتاحة، وانخفاض في العائد الأكاديمي مقارنة بالاستثمارات، ما يُبرز الحاجة إلى أدوات لقياس الأداء وربطه بالمخرجات التعليمية والبحثية.

6. مؤشر الجودة والاعتماد:

رغم وجود هيئات وطنية لتقييم الجودة، إلا أن غياب التصنيف الوطني للجامعات، وضعف آليات الاعتماد الداخلي والخارجي، يعكس تأخرًا في إدماج مؤشرات الجودة العالمية ضمن منظومة الحوكمة الجامعية الجزائرية.

7. مؤشر الحوكمة الرقمية:

التحول الرقمي في الجزائر ما يزال في مراحله الأولية، إذ تُستخدم التكنولوجيا في الجوانب الإدارية المحدودة دون دمجها في منظومات اتخاذ القرار، أو تطوير نظم معلومات إدارية متكاملة وشفافة.

8. مؤشر التفاعل مع البيئة والمجتمع:

ضعف ربط الجامعة بسوق العمل وغياب شراكات استراتيجية مع الفاعلين الاقتصاديين والمجتمع المدني يحد من دور الجامعة كقوة اقتراح ومصدر للمعرفة التطبيقية، ما يُضعف من جدواها التنموية.

الفرع الرابع: الحوكمة والتوجه السوسيو-اقتصادي لمؤسسات التعليم العالي في الجزائر¹
تُشكّل العلاقة بين الحوكمة والتوجه السوسيو-اقتصادي لمؤسسات التعليم العالي في الجزائر محورًا استراتيجيًا في السياسات الإصلاحية الحديثة، حيث لم يعد ينظر إلى الجامعة كمجرد فضاء أكاديمي لإنتاج المعرفة، بل كفاعل تنموي يمتلك القدرة على التأثير المباشر في الواقع الاقتصادي والاجتماعي. وفي هذا السياق، يمكن تحليل أبعاد هذا التوجه من خلال العناصر التالية:

1. توسيع مفهوم الوظيفة الجامعية:

تُبرز الحوكمة الحديثة دور الجامعة كقاطرة للتنمية، من خلال تأهيل الموارد البشرية، دعم الابتكار، وبلورة حلول بحثية تستجيب لتحديات المجتمع الجزائري، وهو ما يتطلب موازنة الحوكمة مع الأهداف السوسيو-اقتصادية الوطنية.

2. تعزيز ربط الجامعة بسوق العمل:

لا تزال العلاقة بين الجامعة والقطاع الاقتصادي في الجزائر ضعيفة، ما يؤدي إلى فجوة بين مخرجات التعليم واحتياجات السوق. وتقتضي الحوكمة في هذا المجال تطوير آليات استشارية دائمة بين مؤسسات التعليم وأرباب العمل، مع تحديث البرامج لتلائم التحولات القطاعية.

3. دور الحوكمة في دعم ريادة الأعمال والابتكار:

من خلال إنشاء حاضنات أعمال ومخابر بحث-تطوير، يمكن للحوكمة الجامعية أن تعزز من روح المبادرة لدى الطلبة والباحثين، وتربط البحث الأكاديمي بالمشاريع الاقتصادية ذات القيمة المضافة.

4. التمويل التشاركي والاقتصاد الجامعي:

في ظل تقلص التمويل العمومي، ينبغي اعتماد الحوكمة على تنويع مصادر التمويل، عبر شراكات مع القطاع الخاص، خدمات استشارية، استثمارات بحثية، مما يحوّل الجامعة إلى فاعل اقتصادي قادر على تحقيق الاستدامة المالية.

5. البعد الاجتماعي ودور الجامعة في العدالة المعرفية:

¹ - دناقة أحمد، نفس المرجع السابق، ص ص 121-122

تُسهّم الحوكمة ذات التوجه السوسيو-اقتصادي في تمكين الفئات الهشة من النفاذ إلى التعليم العالي، وفي دعم المناطق المهمّشة عبر برامج موجهة، مما يعزز من العدالة الاجتماعية والتنمية المحلية.

6. تفعيل البعد المجتمعي في الحوكمة:

يجب أن تتضمن هياكل الحوكمة الجامعية تمثيلاً حقيقياً لأطراف المجتمع المدني والفاعلين الاقتصاديين المحليين، مما يُتيح للجامعة أن تعمل في انسجام مع محيطها وتعكس أولوياته داخل سياساتها الداخلية.

7. تقييم الأثر الاجتماعي والاقتصادي¹:

ينبغي إدماج أدوات تقييم تأثير السياسات الجامعية على الواقع السوسيو-اقتصادي ضمن مؤشرات الأداء، بما يعزز من مساءلة المؤسسات حول دورها في تحقيق النمو والعدالة والتنمية.

8. تجديد الخطاب الجامعي في ضوء التحولات الوطنية:

إن الحوكمة التي تتبنى التوجه السوسيو-اقتصادي تستلزم تحوّلاً في فلسفة التعليم العالي نحو رؤية تنموية شاملة، تضع الجامعة في صلب التحول الاقتصادي والاجتماعي للدولة. الفرع الخامس: ربط السياسات العامة للتعليم العالي في الجزائر بالحوكمة والتوجه السوسيو-اقتصادي

يشكّل ربط السياسات العامة للتعليم العالي في الجزائر بمبادئ الحوكمة والتوجه السوسيو-اقتصادي ضرورة استراتيجية لإعادة تموقع الجامعة كفاعل محوري في دينامية التحول الوطني، لا كمجرد مؤسسة تعليمية ذات طابع تقني. فمع تزايد التحديات الاقتصادية والاجتماعية، باتت الجامعة مطالبة بتجاوز دورها التقليدي والانخراط في إنتاج الحلول التنموية، وهو ما لا يتحقق دون تفعيل نموذج حوكمي يستجيب لمتطلبات الفعالية، المرونة، والتشاركية. ويمكن تحليل هذا الربط من خلال المحاور التالية:

1. إعادة صياغة الوظيفة الجامعية في السياسات العمومية:

تحوّلت السياسات العامة من التركيز على الكمية (عدد الطلبة، المؤسسات، الشعب) إلى الرهان على الجودة والارتباط بالأولويات الوطنية. ومن ثمة، لم يعد هدف الجامعة هو تخريج أعداد متزايدة من المتعلمين فحسب، بل المساهمة الفعلية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهو ما يستدعي مقاربة حوكمية تُعيد ضبط العلاقة بين الجامعة، الدولة، والمجتمع.

2. التركيز على الحوكمة كأداة إصلاح شاملة:

بدأت الوثائق الرسمية (كالمخططات الاستراتيجية لوزارة التعليم العالي) تتبنى خطاب الحوكمة، لكن هذا التّبنى غالباً ما يبقى في إطاره الرمزي دون تفعيل فعلي. فالسياسات العامة

¹ -مصطفى بن عودة، نفس المرجع السابق، ص67.

ما زالت تُدار بطريقة فوقية، تغيب عنها آليات التقييم التشاركي، ولا تُفعل المجالس الجامعية كفضاءات لصنع القرار الجماعي. وهذا ما يخلق فجوة بين التوجهات المُعلنة وممارسات الحوكمة الفعلية.

3. التوجه السوسيو-اقتصادي للجامعة في ضوء السياسات الوطنية:

تحاول السياسات القطاعية اليوم إدماج الجامعة ضمن النسيج الاقتصادي عبر التكوين الموجه، الحاضنات، المقاولاتية الجامعية، وربط البحث العلمي بحاجيات المؤسسات الاقتصادية. إلا أن هذه المبادرات تصطدم بضعف الحوكمة الداخلية، وغياب الكفاءات الإدارية المؤهلة لإدارة العلاقات الشبكية، التفاوض، وجلب التمويل.

4. التكامل بين السياسات التعليمية والسياسات الاقتصادية والاجتماعية:

تعاني الجزائر من ضعف التنسيق بين مختلف القطاعات، حيث تتبنى وزارات التعليم العالي، التكوين المهني، التشغيل، والصناعة سياسات غير مندمجة. والحوكمة الرشيدة تتطلب سياسة عمومية متكاملة قائمة على التنسيق الأفقي والعمودي بين الفاعلين من أجل استثمار فعلي في رأس المال البشري.

5. الاستقلالية كشرط لتفعيل التوجه السوسيو-اقتصادي:

لا يمكن الحديث عن ربط فعلي بين السياسات العامة والحوكمة الاقتصادية دون منح الجامعات استقلالية فعلية في تسيير شؤونها، خصوصًا في الجوانب المالية والعلاقات الخارجية. ذلك أن الحوكمة التبعية تُقيد قدرة الجامعة على المبادرة، التكيف، واستغلال الفرص التنموية.

6. تفعيل أدوات التقييم والتقييم المرتبطة بالأثر المجتمعي:

تحتاج السياسات الجامعية إلى أدوات لقياس الأثر السوسيو-اقتصادي لبرامج التكوين والبحث العلمي، كعدد المؤسسات الناشئة الناتجة عن البحث الجامعي، أو المشاريع المجتمعية التي قادها أساتذة وطلبة، وغيرها من مؤشرات المردودية الاجتماعية والمعرفية للجامعة.

7. العدالة المعرفية كأولوية سياساتية:

في سياق التفاوتات الجغرافية والاجتماعية داخل الجزائر، من الضروري أن تُفعل السياسات العامة مبدأ "التمييز الإيجابي" للمناطق الأقل نموًا، عبر دعم الجامعات المحلية، وتوجيه التمويل البحثي نحو معالجة إشكالات محلية، ما يعزز من حضور الجامعة كفاعل في التماسك المجتمعي.

8. ضرورة بناء نموذج جزائري للحوكمة الجامعية:

تُظهر التجارب المقارنة أن الحوكمة الجامعية الناجحة ليست نموذجًا مستوردًا بل إطارًا يتكيف مع البيئة الوطنية. ومن ثم، فإن الجزائر مدعوة إلى بلورة نموذجها الخاص للحوكمة، يزاوج بين خصوصيات النظام السياسي والاجتماعي، ومتطلبات الانفتاح والفعالية الاقتصادية.

المطلب الثاني: رهانات ومعوقات حوكمة مؤسسات التعليم العالي

تُعد الحوكمة إحدى الآليات الجوهرية لتفعيل الرؤية الاستراتيجية في مؤسسات التعليم العالي، لما لها من دور في تعزيز الكفاءة، وتحقيق الشفافية، وترسيخ مبادئ المسؤولية والمساءلة، بما ينعكس إيجاباً على جودة التعليم والمخرجات البحثية والمعرفية. غير أن تحقيق ذلك يستوجب توافر بيئة داعمة تتسم بوضوح الأدوار، وفعالية التشريعات، واستقلالية القرار، مع الاستجابة للتغيرات البيئية الداخلية والخارجية.

الفرع الأول: مقومات نجاح حوكمة مؤسسات التعليم العالي

يعتمد نجاح الحوكمة الجامعية على مجموعة من الشروط والعوامل التمكينية التي تشكل الأساس الصلب لتطبيقها الفعلي والفعال. ومن أبرز هذه المقومات:

1. **تعزيز الثقة المؤسسية:** تُعد الثقة المتبادلة بين مختلف الفاعلين (الإدارة، الأساتذة، الطلبة، والجهات الوصية) عنصراً مركزياً لنجاح الحوكمة، إذ تخلق مناخاً من التعاون وتحفز على الانخراط في العمل المؤسسي.
2. **وضوح الإطار القانوني والتنظيمي:** يُشكل وجود قوانين وتشريعات واضحة، وسياسات حوكمة شفافة وقواعد تنظيمية محكمة، قاعدة تنظيمية أساسية لتوجيه سلوك الفاعلين وتقنين الممارسات الإدارية.
3. **القيادة المؤهلة والمنتخبة:** يتطلب الأمر اختيار القيادات الجامعية وفق معايير الكفاءة، والخبرة، والمؤهل العلمي، والولاء الوطني، على أن يتم ذلك عبر آلية انتخابية ديمقراطية تعزز من الشرعية وتقلل التبعية السياسية.
4. **الحرية الأكاديمية:** تمكين الأساتذة من حرية البحث والنشر دون ضغوط، هو عنصر لا غنى عنه لتعزيز الجودة والابتكار.
5. **المشاركة الفعالة في التسيير:** إشراك الفاعلين الرئيسيين في صناعة القرار الإداري والمالي والبيداغوجي يرسخ مبادئ الحوكمة التشاركية ويقلل من النزعة المركزية.
6. **تحديد المسؤوليات والحقوق بوضوح:** يجب ترسيم أدوار ومهام كل فاعل داخل المؤسسة عبر لوائح دقيقة، تحدد المسؤوليات وتضمن العدالة التنظيمية.
7. **الاعتماد على الجدارة في التوظيف والترقية:** لا بد أن تستند سياسات الموارد البشرية إلى معايير الكفاءة، والإنجاز، والتأهيل المهني.
8. **الاستقرار المالي:** التمويل الكافي والمستدام هو حجر الأساس لأي مشروع حوكمي ناجح في التعليم العالي، باعتبار أن هذه الخدمة تُعد من المنافع العامة.
9. **آليات الرقابة والتقييم:** إنشاء أجهزة داخلية وخارجية لتقييم الأداء والبرامج والسياسات، يُسهم في تجويد القرارات وتحقيق المساءلة.
10. **التفرغ العلمي لأعضاء هيئة التدريس:** أو إيجاد توازن منطقي بين الأدوار الأكاديمية والإدارية لتفادي تشتت الجهود.
11. **التقييم المستمر للبرامج:** ضرورة إجراء مراجعات دورية للمناهج والبرامج للتأكد من توافقها مع المستجدات العالمية ومتطلبات السوق.

الفرع الثاني: تحديات ومعوقات حوكمة مؤسسات التعليم العالي¹

رغم الأهمية البالغة لحوكمة مؤسسات التعليم العالي، إلا أن الواقع يُبرز جملة من المعوقات والتحديات البنوية والوظيفية التي تحول دون تحقيق أهدافها المرجوة:

أولاً: المعوقات التنظيمية والمؤسسية

1. آلية تعيين القيادات عبر السلطة التنفيذية بدلاً من الانتخابات، ما يُضعف من استقلالية المؤسسات الجامعية ويكرس التبعية.
2. طبيعة التشريعات التي غالباً ما تُقيد الطلبة ولا تمنحهم مساحة كافية للمشاركة في القرار الجامعي.
3. ضعف ثقافة التقييم الأكاديمي، خصوصاً من قبل الطلبة، ما يُضعف من أدوات الرقابة على جودة التعليم.
4. التركيز على البعد الإيديولوجي في الإصلاح بدلاً من المقاربة العلمية، مع استيراد نماذج حوكمة غير ملائمة للسياق المحلي.
5. ضعف الشفافية في نشر البيانات المالية والإدارية، وغياب قنوات للتفاعل المؤسسي مع المجتمع الجامعي.

ثانياً: التحديات البيئية والوظيفية

1. عولمة التعليم العالي ومتطلبات الانخراط في شبكات المعرفة العالمية.
 2. تزايد الطلب على التعليم مقابل محدودية الموارد، ما يُحدث فجوة بين العرض والطلب.
 3. التحولات في سوق العمل من حيث المهارات المطلوبة والتخصصات الحديثة.
 4. غياب وضوح في أدوار مجالس الإدارة، مع ضعف الكفاءة في التسيير المالي والإداري.
 5. تراجع التمويل العمومي، مما يدفع المؤسسات للبحث عن بدائل قد لا تتماشى مع طابعها العام.
 6. الضغوط السياسية والاجتماعية، وتغيّر توجهات الرأي العام حول دور الجامعة.
 7. غياب ثقافة مؤسسية داعمة للحوكمة، ما يؤدي إلى مقاومة التغيير من الداخل.
 8. عدم تفعيل اللامركزية الإدارية والمالية بشكل فعلي في مؤسسات التعليم العالي.
- إن هذه المعوقات والتحديات، سواء كانت داخلية أم خارجية، تستوجب استراتيجية إصلاحية متكاملة، تأخذ في الحسبان السياق المحلي وتراعي التوازن بين الاستقلالية المؤسسية والمسؤولية المجتمعية، بهدف تعزيز ثقافة الحوكمة وتحقيق الجودة في التعليم العالي.

¹ - يوسف بن حبيرش، غربي عزوز، واقع السياسة العامة للتعليم العالي في الجزائر بين الرهانات والتحديات، المجلة الدولية للبحوث القانونية والسياسية، المجلد: 08، العدد: 03، 2024، ص 497.

خلاصة الفصل

ختاماً، يظهر جلياً أن حوكمة مؤسسات التعليم العالي ليست مجرد خيار تنظيمي، بل ضرورة استراتيجية لتعزيز جودة الأداء وتحقيق الفعالية والشفافية في التسيير الجامعي. فنجاح الحوكمة رهين بتوافر بيئة قانونية وتنظيمية واضحة، وقيادة رشيدة، ومشاركة فعالة لمختلف الفاعلين، بالإضافة إلى موارد كافية واستقلالية حقيقية في اتخاذ القرار. غير أن هذا الطموح يصطدم بجملة من العراقيل البنوية والوظيفية، من قبيل المركزية المفرطة، وغياب آليات التقييم والمساءلة، ونقص التمويل، والتحديات الناجمة عن العولمة وتغير سوق العمل. عليه، فإن تفعيل الحوكمة يتطلب إصلاحاً شاملاً يتجاوز الجانب الإداري ليشمل ثقافة المؤسسة وأسلوب إدارتها، مع ضرورة تبني مقاربة تدريجية واقعية تتكيف مع خصوصيات البيئة الجامعية الجزائرية، بما يضمن انتقالاً فعلياً نحو جامعة ذات جودة، فاعلية، واستجابة لرهانات التنمية الوطنية.

الفصل الرابع

الرؤى المستقبلية للسياسة العامة

للتعليم العالي في الجزائر

المبحث الثاني: دور الهيئات البحثية في تطوير التعليم العالي في الجزائر
المبحث الثالث: تحولات الحوكمة العامة في موجهها الثالثة وأثرها المفترض على مؤسسات التعليم العالي في الجزائر
المبحث الرابع: الحلول و إقتراحات للنهوض بقطاع التعليم العالي في الجزائر
خلاصة الفصل

تمهيد:

يشكل التعليم العالي أحد الركائز الأساسية لأي مشروع تنموي مستدام، باعتباره أداة لإنتاج المعرفة، وتكوين الكفاءات، وتطوير الرأس مال البشري الذي تحتاجه الدولة لمواكبة التحولات العالمية المتسارعة. وفي السياق الجزائري، يبرز التعليم العالي كقطاع استراتيجي يواجه تحديات متعددة تتراوح بين محدودية الموارد، وتراجع جودة التكوين، وضعف حوكمة المؤسسات الجامعية، ما يفرض ضرورة اعتماد سياسة عامة استشرافية وفعالة تُعيد لهذا القطاع حيويته وفعاليتة. تأتي الرؤية المستقبلية للسياسة العامة للتعليم العالي في الجزائر كاستجابة موضوعية لهذه التحديات، وتسعى إلى تجاوز المقاربات التقليدية لصالح أنماط جديدة من الإدارة القائمة على الشفافية، والجودة، والمساءلة، والمشاركة المجتمعية. وتعتمد هذه الرؤية على إعادة هيكلة الحوكمة الجامعية، وتطوير المناهج والبحث العلمي، وتعزيز الشراكة

مع القطاع الاقتصادي، بما يضمن مواءمة مخرجات التعليم مع حاجيات سوق العمل. ويُعالج هذا الفصل مقومات وتحديات هذه الرؤية المستقبلية، من خلال تحليل السياق الوطني، وتحديد الفواعل المعنية، واستعراض الآليات التي من شأنها أن تدفع نحو بناء منظومة تعليم عالٍ مرنة، ديناميكية، وقادرة على التجديد الذاتي ومسايرة التحولات العالمية.

في هذه الرؤية الاستشرافية، يُسلط الضوء على آفاق جديدة في مقاربة صنع وتنفيذ السياسة العامة، في سياق الانفتاح السياسي الذي أتاحتها التعددية، والتي كان من المفترض أن تمنح الفواعل—وخاصة غير الرسمية منها—دوراً أكثر فعالية وتأثيراً في عملية صناعة القرار. فالغاية الجوهرية من التعددية السياسية لا تقتصر على تنويع الفاعلين، بل تكمن في توسيع قاعدة المشاركة في الشأن العام، بما يشمل جميع الفاعلين، كلٌّ حسب موقعه ووظيفته، ووفقاً لما يتيح الإطار القانوني والتنظيمي. وبهذا المعنى، فإن النظام السياسي يصبح مجالاً مفتوحاً لتفاعل تكاملي بين فواعل رسمية (كالحكومة والبرلمان) وغير رسمية (كالمجتمع المدني، مراكز البحث، والنقابات)، تتقاطع أدوارهم ضمن سيرورة صناعة السياسات العامة. ومن أجل تمكين هذه الرؤية من التحقق، فإن الدولة مدعوة إلى اعتماد مجموعة من الإصلاحات الجوهرية تهدف إلى تعزيز المشاركة، وتوسيع دائرة التأثير، وخلق بيئة تشاركية حقيقية قائمة على الشفافية، والمسؤولية، والتقييم المستمر

المبحث الأول : تعزيز دور المشاركة الفعالة لمختلف فواعل صنع السياسة العامة .

تُعد المشاركة إحدى المفاهيم المحورية التي شغلت اهتمام المفكرين وعلماء السياسة، لما لها من دور جوهري في تجسيد الفعل الديمقراطي. فالمشاركة لا تعني فقط التعبير عن الرأي عبر ممثلين منتخبين، بل تشمل أيضاً تدخل المواطنين بشكل مباشر في صياغة السياسات العامة واتخاذ القرار السياسي. ويؤكد أستاذ النظرية السياسية أندرو أراتو أن "الجوهر الأصيل في السياسة هو المشاركة وحق تقرير المصير من قبل مواطنين يتمتعون بالمساواة، وما عدا ذلك فهو همجية واستبداد"¹. من هذا المنطلق، تبرز الديمقراطية الجوارية كأحد الأشكال التطبيقية للمشاركة السياسية المباشرة، حيث يُمنح المواطن دوراً محورياً في التأثير على السياسات التي تطال حياته اليومية، باعتباره المتلقي الأول لنتائج السياسات العامة. وعلى هذا الأساس، يصبح من الضروري إعادة النظر في الأطر التقليدية لصنع القرار، وفسح المجال أمام المواطنين للمساهمة في رسم ملامح السياسات، لا سيما عبر ما يقدمونه من اقتراحات مبنية على معرفة دقيقة بالواقع الميداني واحتياجاتهم الخاصة، التي قد لا تكون في متناول صانع القرار المركزي. ومع توجه الجزائر نحو التحول الرقمي وتبني الإدارة الإلكترونية، تظهر المشاركة الإلكترونية كآلية حديثة لتفعيل الديمقراطية التشاركية، من خلال منصات رقمية مخصصة تُمكن المواطن من إبداء رأيه وتقديم حلول واقعية قد تُدمج في السياسات العامة. غير أن تحقيق ذلك يصطدم بجملة من المعوقات البنيوية، أبرزها هشاشة الثقافة الديمقراطية، وضعف أداء البنى التمثيلية، وتراجع دور البرلمان، إلى جانب التغييب الممنهج للمواطن عن الشأن العام المحلي. ولتجسيد فعلي للديمقراطية الجوارية، ينبغي العمل على مجموعة من الإجراءات المؤسسية والتقنية والتنظيمية التي تعزز من دور المواطن في اتخاذ القرار العمومي.

المطلب الأول : إجراءات تفعيل الديمقراطية التشاركية في صنع السياسة العامة الفرع الأول :

يتطلب تجسيد الديمقراطية الجوارية كإحدى ركائز الحوكمة التشاركية مجموعة من الإجراءات المؤسسية والتنظيمية التي تضمن انتقالاً فعلياً من منطق القرار المركزي المغلق إلى منطق الشراكة والتفاعل المحلي. ومن بين أهم هذه الإجراءات:

1. **إصلاح الإطار القانوني والتنظيمي:** من خلال سنّ قوانين تسمح بإنشاء مجالس محلية تشاركية، وتعزز من دور المواطن في الرقابة واقتراح المشاريع، مع تحديد آليات واضحة للمساءلة المحلية².

¹ - Andrew Arato & Jean L. Cohen, *Civil Society and Political Theory*, MIT Press, Cambridge, 1992, p. 19

² - عصام بن الشيخ الأمين سويفات إدماج مقاربة الديمقراطية التشاركية في تدبير الشأن المحلي - حالة الجزائر والمغرب - <http://dspace.univ-ouargla.dz/jspui/bitstream/123456789/2431/1/USSAM-BEN-CHIKH-SSWIKAAAT.pdf>

2. **رقمنة آليات المشاركة:** عبر تطوير منصات إلكترونية على مستوى البلديات والولايات تمكّن المواطنين من تقديم اقتراحاتهم، المشاركة في استطلاعات الرأي، أو التصويت على المبادرات المحلية.
3. **توسيع صلاحيات الجماعات المحلية:** بإعادة توزيع الصلاحيات من المركز إلى المحليات، بما يتيح لها اتخاذ قرارات متكاملة تتلاءم مع خصوصياتها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.
4. **تعزيز ثقافة المشاركة لدى المواطن:** من خلال برامج توعوية وتربوية ترسخ مفاهيم المواطنة النشطة، والحقوق السياسية، ودور الفرد في تحسين محيطه المحلي.
5. **تفعيل آليات الشفافية والمساءلة:** بإلزام الهيئات المحلية بنشر تقارير دورية حول مشاريعها، وفتح باب التفاعل مع المواطنين لتقييم الأداء وتحقيق الرقابة الشعبية¹.
6. **تكوين الموارد البشرية المحلية:** عبر إعداد منتخبيين وإداريين ذوي كفاءة في التسيير المحلي والمقاربة التشاركية، وتمكينهم من أدوات التحليل والتخطيط التشاركي².
7. **تشجيع المبادرات المحلية:** من خلال تخصيص دعم مالي وتقني للجمعيات والمجموعات المحلية التي تساهم في إعداد مشاريع تنموية مستجيبة لحاجات السكان³.
8. **ضمان حرية الوصول إلى المعلومات:** باعتبارها شرطاً أساسياً لتمكين المواطن من المشاركة الواعية، ما يفرض تطوير قواعد بيانات مفتوحة وإتاحة الوثائق ذات الصلة بالشأن العام⁴.

الفرع الثاني: تفعيل دور مشاركة المواطن في عملية صنع السياسة العامة.

إن عملية صنع السياسات العامة أحد المرتكزات الأساسية للتحوّل نحو ديمقراطية فعّالة وراشدة. إذ لا يمكن تصور سياسة عامة ناجعة دون إشراك مباشر وفعال للمواطن، باعتباره المعني الأول بنتائجها. وعليه، فإن الإدارة مطالبة بفتح قنوات تتيح التجسيد العملي لمبدأ الديمقراطية الجوارية، عبر تمكين الأفراد من المشاركة الفعلية في بلورة السياسات، ليس فقط كمتلقين، بل كصانع قرار. هذا التوجه يزداد راهنية في ظل ما تشهده الدولة من تحوّل نحو الرقمنة واعتماد أدوات الإدارة الإلكترونية، حيث أتاحت تكنولوجيا الإعلام والاتصال إمكانيات غير مسبوقة للتفاعل بين المواطن ومؤسسات الدولة. ويتجسد ذلك من خلال إنشاء منصات إلكترونية مخصصة لاستقبال الاقتراحات، وفتح فضاءات رقمية للتصويت على مشاريع السياسات، بما يضمن إشراكاً مباشراً وشاملاً في العملية السياسية، خاصة على المستوى المحلي، مع التوسع التدريجي في صلاحيات البلديات.

ويزداد هذا التوجه أهمية في ظل التراجع الملحوظ في فاعلية التمثيل البرلماني، وضعف الأداء التشريعي والرقابي، الأمر الذي يضعف من مصداقية المؤسسات التقليدية. من

1- عبد المجيد مزبان، إصلاحات الجامعة الجزائرية، منشورات النخلة، قسنطينة، 2016، ص. 75.

2- محمد شفيق، مفاهيم في المشاركة السياسية، دار المعرفة، الجزائر، 2015، ص. 67.

3- سليم قلال، الجامعة الجزائرية وإشكالية الإصلاح، دار الكتاب الجديد، بيروت، 2006، ص. 132.

4- ميرة بن جامع، «حوكمة التعليم العالي في الجزائر»، دار الخلدونية، 2020، ص. 84.

هنا، يصبح من الضروري ترسيخ مبادئ التعددية والانفتاح في عملية صنع القرار، عبر تعزيز حرية الرأي والتعبير، وتحفيز المواطنين على الانخراط في الشأن العام من خلال آليات المبادرة والاقتراح. وتبقى الديمقراطية التشاركية أحد أبرز الأطر التي تسمح بتحقيق هذا الانخراط، حيث يتحول المواطن من مجرد ناخب إلى شريك فعلي في صناعة القرار، ضمن بيئة سياسية تقوم على المساءلة، والشفافية، والمسؤولية الحكومية المتبادلة

الفرع الثالث: دور المجتمع المدني والقطاع الخاص في صناعة السياسة العامة¹

يُعد المجتمع المدني من أبرز الفواعل غير الرسمية التي تكتسب أهمية متزايدة في مسار صناعة السياسات العامة، حيث أصبح يشكل إلى جانب الدولة والقطاع الخاص أحد الأركان الأساسية لمفهوم الحكم الراشد، بفضل قربه من المواطن واحتكاكه اليومي بمختلف القضايا الاجتماعية والاقتصادية، يُعتبر المجتمع المدني الفضاء الأقرب لتمثيل انشغالات السكان وتحديد أولوياتهم. كما يتمتع بقدرة متميزة على تعبئة الموارد المحلية، وتنسيق المبادرات، وتقديم الحلول الميدانية، الأمر الذي يمنحه دوراً ريادياً في صياغة وتنفيذ السياسات التنموية على المستوى المحلي. بالإضافة إلى ذلك، يسهم المجتمع المدني في تثقيف المواطنين ورفع وعيهم بالقضايا العامة، مما يُعزز من مشاركتهم الفعالة في الشأن العام ويُرسخ ثقافة المساءلة والمواطنة النشطة.

وفي المقابل مثل تفعيل مشاركة المواطن في عملية صنع السياسات العامة أحد المرتكزات الأساسية للتحويل نحو ديمقراطية فعّالة وراشدة. إذ لا يمكن تصور سياسة عامة ناجعة دون إشراك مباشر وفعال للمواطن، باعتباره المعنى الأول بنتائجها.²

تُبرز التجارب التنموية الحديثة أهمية إشراك القطاع الخاص في تنفيذ السياسات العامة، لا سيما بعد فشل العديد من المؤسسات العمومية في الاستجابة لتحديات التسيير وتلبية تطلعات المواطنين. فقد أظهرت التحولات المرتبطة بالعولمة وتوسع استعمال تكنولوجيات الإعلام والاتصال ضرورة إعادة النظر في أنماط تسيير المرافق العمومية، لصالح شراكات استراتيجية بين الدولة والقطاع الخاص، تُبنى على أسس التعاقد والشفافية والكفاءة. وتُعد صيغ مثل التدبير المفوض، وعقود الامتياز، والشراكة الاقتصادية المختلطة، آليات حديثة أثبتت فعاليتها في تحسين جودة الخدمات، وتقليل أعباء الدولة، وخلق مناخ تنافسي قادر على توليد فرص عمل جديدة. وبهذا المعنى، فإن إدماج قوى المجتمع المدني والقطاع الخاص في مسار صنع وتنفيذ السياسات العامة لا يُعد خياراً بقدر ما هو شرط ضروري لتحقيق تنمية محلية مستدامة ومندمجة.³

إنشاء مراكز بحث واستشارة متخصصة في إعداد السياسة العامة

¹- <https://www.cambridge.org/core/books/abs/policy-analysis-in-thailand/role-of-the-community-sector-and-civil-society-in-le-05/022023/18> :33.-

² - أحمد بوزيان، دور الجامعات في التنمية المستدامة، دار المعرفة، الجزائر، 2018، ص. 88.
³ - عبد القادر جغلول، التعليم والسياسات العمومية، منشورات الأمة، الجزائر، 2017، ص. 99.

تُعد عملية إعداد السياسة العامة مساراً مركباً يمر عبر مراحل متسلسلة، ويتطلب اعتماد مقاربات علمية ومنهجية دقيقة تستند إلى التحليل والتقييم والاستشراف¹. وفي هذا الإطار، تبرز الحاجة الملحة في الجزائر إلى إنشاء مراكز بحث واستشارة متخصصة تُعنى بإعداد وصياغة السياسات العامة، على أن تضم هذه المراكز نخبة من الكفاءات العلمية والخبرات الوطنية المتخصصة في ميادين السياسة، الاقتصاد، الاجتماع، والإدارة العامة. وتتمثل وظيفة هذه المراكز في إجراء دراسات ميدانية معمّقة حول الإشكاليات التي تواجه المجتمع، بناءً على بيانات وإحصائيات موثوقة تُجمع بشكل منهجي مسبق، ما يسمح بتحديد دقيق لطبيعة المشكلات العامة وأبعادها.

وإلى جانب التشخيص، تقوم هذه المراكز بصياغة سيناريوهات بديلة، وتقديم مقترحات وبدائل واقعية لمعالجة الإشكاليات المطروحة، وذلك وفقاً لمبادئ الرشادة والعقلانية السياسية التي تضمن توجيه القرار العمومي نحو الأنجع والأكفأ. ولا يقتصر دور هذه المراكز على تقديم المشورة التقنية، بل يشمل أيضاً مرافقة عملية اتخاذ القرار من خلال تقييم أثر السياسات المقترحة، ورصد التغيرات المتوقعة، وتقديم التوصيات اللازمة لصناع القرار. وتُعتبر هذه المراكز أحد أذرع الحكم المعرفي الذي يعزز من قدرة الدولة على اتخاذ قرارات مستندة إلى الأدلة، بدل القرارات الارتجالية أو الموجهة سياسياً، ما يُسهم في تحقيق فعالية أكبر في تنفيذ السياسات العامة ومطابقة هذه الأخيرة لحاجات المواطنين وتطلعات

الاستثمار في الطاقات والكفاءات البشرية في الجزائر

يُعد الاستثمار في الطاقات البشرية أحد المحاور الجوهرية التي لا غنى عنها في أي رؤية مستقبلية لإصلاح السياسة العامة، باعتبار أن الكفاءات العلمية والمهنية تمثل المورد الاستراتيجي الأهم في بناء الدولة وتحديث مؤسساتها². وفي السياق الجزائري، ورغم توفر البلاد على نخبة واسعة من الكفاءات المؤهلة في شتى التخصصات، إلا أن هذه الموارد غالباً ما تُهمَّش داخلياً، الأمر الذي يؤدي إلى هجرة العقول نحو الخارج بحثاً عن بيئة مهنية تحتضن قدراتهم وتمنحهم فرصاً فعلية للعتاء. وهو ما أشار إليه الأستاذ "عمار بوحوش" حين قال: "ينبغي أن نعترف بأنه من الخطأ أن نلوم الأطارات العلمية على الهجرة إلى الخارج ونحرمها من المساهمة في خدمة المجتمع الذي يرغب قادته أن يستعينوا بالاختصاصيين الجزائريين حتى ينجحوا في تحسين الإنتاج والخدمات المقدمة لمجتمعهم"³.

ومن هذا المنطلق، فإن إرساء سياسة عامة رشيدة يتطلب بالضرورة تبني استراتيجية وطنية لاستقطاب الكفاءات، سواء من داخل الوطن أو من الجالية الجزائرية بالخارج، وذلك عبر تهيئة مناخ إداري ومهني جاذب، وتوفير فضاءات للبحث والتطوير، وتمكين الكفاءات من الإسهام في بناء مؤسسات قوية ومتطورة. كما ينبغي العمل على تحديث الموارد البشرية

1 - عز لاوي أمال، نفس المرجع السابق، ص 281

2 - ناصر جابي، نفس المرجع السابق، ص 103.

3 - عبد المجيد مزيان، نفس المرجع السابق، ص 75.

الموجودة فعلياً داخل الإدارة العمومية، بما يتماشى مع متطلبات الرقمنة والعصرنة، حيث أصبحت هذه الأخيرة من بين ركائز الإصلاح الإداري. ويتطلب ذلك تكويناً مستمراً للموظفين وتأهيلاً تقنياً يتلاءم مع تحديات التسيير الإلكتروني وتطبيقات تكنولوجيا المعلومات الحديثة، حتى تتمكن الدولة من بلوغ مستوى من الأداء الإداري يعكس الكفاءة، ويُحقق الجودة في تقديم الخدمات العمومية.

إعادة النظر في آليات تنفيذ وتطبيق السياسة العامة

تُعد مرحلة تنفيذ السياسة العامة إحدى الحلقات الحاسمة في دورة السياسات، حيث تُترجم القرارات إلى أفعال ملموسة على أرض الواقع. غير أن الواقع الجزائري يكشف عن فجوة كبيرة بين ما يتم التخطيط له على مستوى النصوص والتصريحات، وما يتم تطبيقه فعلياً على المستوى الميداني. لذلك، فإن إعادة النظر في آليات تنفيذ وتطبيق السياسات العامة يُعد ضرورة حتمية لضمان نجاعة هذه السياسات وتحقيق أهدافها التنموية والاجتماعية. وبقضي ذلك أولاً تقييم البنية الإدارية والمؤسسية القائمة، والتي غالباً ما تتسم بالبيروقراطية والتضخم الوظيفي وضعف التنسيق بين القطاعات. كما يتطلب الأمر اعتماد مقاربات تنفيذية مرنة ومتكيفة مع خصوصيات المحيط المحلي، عوضاً عن نماذج جاهزة ومعقدة تفشل غالباً في تحقيق الأثر المطلوب.

إضافة إلى ذلك، من المهم تفعيل آليات المتابعة والتقييم المرحلي لتنفيذ السياسات، مع إشراك الفاعلين المحليين والمجتمع المدني في رصد مدى التقدم، وتحديد النقائص، واقتراح التعديلات. ويستدعي الأمر أيضاً تحسين كفاءة الموارد البشرية المنفذة من خلال التكوين المستمر، وتوفير الحوافز، وربط الأداء بالنتائج. أما على المستوى التقني، فإن توظيف أدوات التكنولوجيا الحديثة، خاصة في مجال نظم المعلومات الجغرافية، والبيانات المفتوحة، ومنصات الإدارة الإلكترونية، يمكن أن يعزز من فعالية التنفيذ ويُسهم في تعزيز الشفافية والرقابة المجتمعية. ومن ثمّ، فإن تجديد آليات تنفيذ السياسات العامة لا يقتصر على الجانب الإداري، بل يمتد ليشكل رهاناً متعدد الأبعاد، يربط بين الإصلاح المؤسسي، والتحول الرقمي، والمشاركة المجتمعية، بما يُمكن من تحقيق سياسة عمومية فاعلة ومؤثرة.

تفعيل آلية الرقابة على عملية تنفيذ السياسة العامة

تُعتبر الرقابة أحد الأعمدة الأساسية لضمان نجاعة السياسات العامة وفعاليتها، حيث تُسهم في رصد مدى التزام الفاعلين بتطبيق ما تم التخطيط له، وتُوفر تغذية راجعة تساعد في تصويب الانحرافات وتعديل المسارات. وفي السياق الجزائري، لا تزال آليات الرقابة تعاني من هشاشة مؤسسية ومحدودية وظيفية، تتجلى في ضعف التنسيق بين الأجهزة الرقابية، وقصور في الموارد البشرية، ونقص في الشفافية، ما يُضعف من قدرتها على تتبع تنفيذ البرامج والسياسات العمومية.

إن تفعيل الرقابة على عملية تنفيذ السياسة العامة يتطلب أولاً إعادة هيكلة الأجهزة الرقابية وتعزيز استقلاليتها وصلحياتها، بما يُمكنها من أداء مهامها دون تدخل أو ضغوط

سياسية. كما ينبغي تطوير مؤشرات قياس الأداء العمومي وربطها بأهداف واضحة، قابلة للتقييم والمراجعة الدورية، مما يسهم في تحسين إدارة الموارد وتوجيهها بكفاءة. من جهة أخرى¹، يُعد إشراك المجتمع المدني والإعلام والبرلمان في الرقابة عنصراً مكملاً للرقابة المؤسساتية، حيث يسمح بخلق رقابة مجتمعية تقوم على الشفافية والمساءلة.

كما يُمكن توظيف التكنولوجيا الرقمية كأداة لتعزيز الرقابة، من خلال تتبع تنفيذ المشاريع عبر منصات رقمية مفتوحة تتيح للمواطنين والمؤسسات الاطلاع على نسب الإنجاز، ومواقيت التنفيذ، وطرق صرف الميزانية. وبذلك، تُصبح الرقابة عملية شاملة ومتكاملة، تشكل عنصراً جوهرياً في ترسيخ مبادئ الحكم الرشيد وتعزيز الثقة بين المواطن والدولة، بما ينعكس إيجاباً على جودة السياسات العامة وفاعلية نتائجها.

هيمنة السلطة التنفيذية على مسار السياسة العامة في الجزائر

تُعد هيمنة السلطة التنفيذية على مسار صياغة وتنفيذ السياسات العامة إحدى أبرز الإشكاليات البنوية التي تواجه العملية السياسية في الجزائر. إذ رغم وجود مؤسسات دستورية تُفترض فيها التعددية والفصل بين السلطات، إلا أن الواقع العملي يُظهر تفوقاً واضحاً للسلطة التنفيذية، ممثلة في الجهاز الحكومي، على حساب باقي السلطات، لاسيما التشريعية منها. وتنعكس هذه الهيمنة في قدرة السلطة التنفيذية على التحكم شبه المطلق في تحديد أولويات السياسات العامة، وتوجيه مساراتها، ورصد الميزانيات، بل وحتى التأثير في نتائج التقييم.

إن هذه الوضعية تُضعف من فعالية الرقابة البرلمانية، وتُفرغ المؤسسات التمثيلية من جوهرها الديمقراطي، حيث تتحول إلى أدوات تصديق شكلي بدل أن تكون آليات فاعلة للمساءلة وصنع القرار المشترك. كما تؤدي هذه المركزية المفرطة إلى تقليص هامش المبادرة لدى الفواعل الأخرى، مثل الجماعات المحلية، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص، ما يعيق تحقيق مقاربة تشاركية حقيقية في صنع السياسات العامة. وتنعكس آثار هذه الهيمنة أيضاً في بطء وتيرة الإصلاحات، وغياب الشفافية، وتضارب المصالح داخل دوائر صنع القرار.

وللحد من هذه الوضعية، يقتضي الأمر إعادة التوازن داخل منظومة الحكم، من خلال تفعيل مبدأ فصل السلطات، وتعزيز استقلالية البرلمان والقضاء، وتوسيع صلاحيات الهيئات الرقابية، فضلاً عن تمكين الفاعلين المحليين من صلاحيات تنفيذية حقيقية. فدون تقليص هذه الهيمنة، ستظل السياسات العامة أسيرة لرؤية أحادية ومركزية تعيق التحول الديمقراطي والتنمية الشاملة.

عد الاختصاص التشريعي الوظيفة المركزية للبرلمان، باعتباره المعبر عن الإرادة الشعبية في صياغة القوانين، إلا أن تعقد الحياة السياسية والاجتماعية، والتخصص الفني المطلوب لصياغة التشريعات، إلى جانب تطور وظائف الدولة الحديثة، أسهم في تراجع فعالية البرلمان كمشرّع أوحده. في الجزائر، جاء الدستور ليُقيّد هذا الاختصاص من خلال حصر

- وليد شريط المرجع السابق، ص 399.

مجاله في قائمة محددة من 30 مجالاً كما نصت عليه المادة 122 من دستور 1996، تاركاً باقي المواضيع للسلطة التنظيمية التي تهيمن عليها السلطة التنفيذية. وقد فُسر هذا التقييد في إطار "عقلنة العمل البرلماني"، المستوحى من النموذج الفرنسي.

يمارس البرلمان التشريع من خلال آليتين: المبادرة التشريعية، التي يتقاسمها مع الحكومة؛ والتشريع عبر القوانين العضوية التي تُنظّم مجالات استراتيجية كالنظام الانتخابي، الإعلام، القضاء، المالية، والأمن الوطني. غير أن الواقع العملي يُظهر أن النصوص الحكومية (مشاريع القوانين) تتمتع بالأولوية على حساب اقتراحات النواب، نظراً لما تتميز به من جودة الصياغة، ودراية تقنية، وارتباط مباشر بالسياسات العامة. كما يُعد إعداد قانون المالية اختصاصاً حصرياً للحكومة، لما يتطلبه من بيانات ومعطيات دقيقة لا تتوفر للبرلمان.

وإلى جانب التحكم التنفيذي في المبادرة التشريعية، تُظهر بنية النظام الدستوري الجزائري اختلالاً واضحاً في ميزان القوى، يتجلى في امتلاك السلطة التنفيذية لوسائل إجرائية تؤثر في مسار التشريع ذاته، مثل التحكم في جدول الأعمال، التعديلات، التصويت، والإعتراض، فضلاً عن صلاحيات رئيس الجمهورية في التشريع عبر الأوامر والاستفتاء، وإمكانية حل البرلمان، وهو ما يُضعف من الاستقلالية الفعلية للمؤسسة التشريعية.

في المقابل، يُمثل الاختصاص الرقابي للبرلمان، من الناحية النظرية، أداةً جوهرية لتقييم السياسات العامة ومحاسبة الحكومة، شريطة توافر الإرادة السياسية والضمانات المؤسسية الكفيلة بحمايته من تدخلات السلطة التنفيذية. وتشمل آليات الرقابة: الأسئلة الشفوية والكتابية، لجان التحقيق، سحب الثقة، ومتابعة تنفيذ قوانين المالية. غير أن فعالية هذه الأدوات تظل رهينة بعدم تحوّلها إلى مجرد إجراءات شكلية تُستخدم لشرعنة الهيمنة التنفيذية بدل تقييم الأداء الحكومي الحقيقي.

إن الهيمنة المتزايدة للسلطة التنفيذية على المسار التشريعي في الجزائر، من خلال التحكم في المبادرة، الإجراءات، وحتى التنفيذ، تُفرغ الوظيفة البرلمانية من مضمونها السياسي والرقابي، وتطرح تحديات عميقة أمام مبدأ الفصل بين السلطات، وهو ما يستدعي إصلاحات دستورية ومؤسسية لإعادة التوازن في توزيع الصلاحيات وتعزيز فعالية البرلمان في صياغة وتقييم السياسات العامة.

تراجع الدور البرلماني في صنع السياسة العامة في ظل الهيمنة التنفيذية

يُعد البرلمان في الأنظمة الديمقراطية حجر الزاوية في ممارسة السلطة التشريعية ومراقبة العمل الحكومي، بوصفه المؤسسة التمثيلية التي تُجسد الإرادة الشعبية وتُعبّر عن مختلف التوجهات المجتمعية. غير أن الواقع السياسي في الجزائر يُظهر اختلالاً واضحاً في توازن السلطات، تتجلى أبرز صورته في التراجع الممنهج لدور البرلمان لصالح تغوّل السلطة التنفيذية، التي أصبحت الطرف الفاعل شبه الوحيد في صياغة وتنفيذ السياسات العامة¹. هذا

¹ - حسن مصطفى البحري، الرقابة المتبادلة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية كضمان لنفاذ القاعدة الدستورية: دراسة حالة مقارنة

التراجع لم يكن ظرفياً، بل هو نتاج تراكمات تاريخية وبنوية، تعود إلى طبيعة النظام السياسي المركزي، وهيمنة منطقتي التعيين على منطقتي الانتخاب الفعلي، إلى جانب افتقار المؤسسة البرلمانية للموارد والكفاءات والخبرات المتخصصة في تحليل وتقييم السياسات العمومية.

وقد انعكس هذا التراجع في أداء البرلمان لوظائفه الثلاث: **التشريع**، حيث باتت معظم مشاريع القوانين تُقدّم من الحكومة وتُمرّر دون نقاش جدي أو تعديل جوهري؛ و**الرقابة**، التي تحوّلت إلى ممارسة شكلية بفعل ضعف تفعيل الأدوات الدستورية المتاحة كالأئلة الشفوية، وطلبات التحقيق، والمساءلة الدورية للوزراء؛ و**التقييم**، الذي يكاد يكون غائباً نتيجة لغياب آليات موضوعية لتقدير فعالية البرامج العمومية ومخرجات السياسات.

هذا الوضع أدّى إلى فراغ تمثيلي مؤسسي يشعر به المواطن ويُغذّي أزمة الثقة بينه وبين مؤسسات الدولة، كما يُضعف من مشروعية السياسات العامة نفسها، ويحول دون تحقيق توافق وطني حقيقي حول الأولويات التنموية. لذلك، فإن تجاوز هذه الإشكالية يقتضي إصلاحاً مؤسساتياً عميقاً يبدأ بإعادة تعريف العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية على أساس مبدأ التوازن والفصل الحقيقي للسلطات، إلى جانب تفعيل الرقابة البرلمانية النوعية¹، من خلال التكوين المتخصص للنواب، ودعمهم بآليات بحثية وتحليلية فعّالة، وتوسيع دائرة الشفافية في المعلومات الحكومية.

فبدون برلمان قوي ومستقل، قادر على التشريع والمساءلة وتقييم السياسات، ستظل صناعة القرار العمومي أسيرة رؤية أحادية تقودها السلطة التنفيذية، وتغيب عنها المشاركة السياسية الحقيقية والمساءلة الديمقراطية، ما يُقوّض فرص التحول نحو حكم رشيد وتنمية شاملة ومستدامة.

دور مجلس المحاسبة في دعم وتوجيه السياسة العامة في الجزائر

يُعد مجلس المحاسبة مؤسسة دستورية عليا ذات طابع قضائي-رقابي، تضطلع بمهمة حيوية في تعزيز الشفافية وترشيد الإنفاق العمومي، ما يجعلها أحد الركائز الأساسية للحكم الرشيد في الدولة الحديثة. وفي السياق الجزائري، يُمثّل المجلس أداة رقابية فعّالة تُواكب تنفيذ السياسات العامة، وتُساهم في تقويم أدائها من خلال فحص مدى قانونية ونجاعة وفعالية استعمال الموارد العمومية، الأمر الذي يضعه في موقع فاعل ضمن المنظومة العامة لصنع وتنفيذ السياسات، حتى وإن لم يكن جزءاً مباشراً من آلية اتخاذ القرار السياسي.

إن الدور المحوري لمجلس المحاسبة يتجلى خاصة في مرحلة التقييم البعدي للسياسات العامة، حيث يُعنى بتدقيق الحسابات العمومية، وتحليل كيفية صرف الاعتمادات المالية المخصصة للبرامج الحكومية، ومدى توافقها مع الأهداف المعلنة. ومن خلال تقاريره الدورية، يكشف المجلس النقائص والتجاوزات والاختلالات في الأداء، كما يقترح توصيات تصحيحية قد تُشكّل مرجعاً لصناع القرار في تعديل أو إعادة هيكلة بعض السياسات أو البرامج العمومية.

¹ - عمار عوابدي، عملية الرقابة البرلمانية ودورها في الدفاع على حقوق المواطن، مجلة الفكر البرلماني، العدد الأول، ديسمبر 2002، نشرات مجلس الأمة، الجزائر، ص52.

وبالتالي، فإن هذه الآلية لا تخدم فقط مبدأ المحاسبة، بل تُشكل أيضاً رافعة معرفية وتقنية لتحسين التخطيط العمومي.

ومع ذلك، تبقى فعالية مجلس المحاسبة في الجزائر دون المستوى المأمول، بسبب جملة من التحديات، من أبرزها: ضعف تفعيل تقاريره على المستوى السياسي والقضائي، إذ كثيراً ما تُركن هذه التقارير دون متابعة حقيقية أو إجراءات جزائية؛ غياب التنسيق المؤسسي بينه وبين البرلمان، ما يُقلص من أثره الرقابي المشترك؛ البطء في إصدار ونشر تقاريره السنوية؛ والقصور في تغطية كافة القطاعات والمشاريع نظراً لمحدودية الموارد البشرية والتقنية. وعليه، فإن تفعيل الدور الرقابي لمجلس المحاسبة كفاعل داعم لمسار السياسة العامة يقتضي ما يلي:

- تعزيز استقلاليته المؤسسية والمالية، وضمان حياده التام عن السلطة التنفيذية¹.
 - ربط تقاريره بإجراءات قضائية وإدارية صارمة في حال ثبوت الإهمال أو الفساد.
 - تعزيز تعاونه مع البرلمان والمجالس المحلية لضمان استغلال ملاحظاته في تعديل السياسات.
 - تطوير أدواته المنهجية والتقنية، من خلال اعتماد نظم التدقيق المبني على الأثر، وتحليل الأداء حسب النتائج، لا فقط مدى التقيد بالقواعد المالية.
 - إشراكه في تقييم البرامج والسياسات العمومية الكبرى بشكل دوري ومنهجي.
- وبهذا المعنى، فإن مجلس المحاسبة لا يجب أن يُنظر إليه كمجرد هيئة تفتيش، بل كفاعل مؤسسي استراتيجي يسهم في بناء سياسة عامة قائمة على الكفاءة، والمساءلة، والنتائج، بما يُعزز ثقة المواطن في الدولة، ويوجه المسار العمومي نحو مزيد من الرشادة والفعالية.
- دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في توجيه ودعم السياسة العامة في الجزائر يشكل المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي (CESE) أحد أبرز المؤسسات الاستشارية الدستورية التي أنشئت لتكون فضاءً للحوار والتشاور حول القضايا الاستراتيجية المرتبطة بالتنمية الشاملة والمستدامة في الجزائر. وقد أُنيطت به مهمة المساهمة في صياغة الرؤية الاقتصادية والاجتماعية للدولة، من خلال تقديم المشورة إلى السلطات العمومية، حول السياسات والتدابير المرتبطة بالتحويلات الاقتصادية، والتحديات الاجتماعية، والرهانات البيئية. وعلى هذا الأساس، يحتل المجلس موقعاً فريداً بين الفاعلين المؤسسيين في السياسة العامة، إذ يُمثل صلة الوصل بين الدولة ومختلف مكونات المجتمع، سواء تعلق الأمر بالنقابات العمالية، المنظمات المهنية، الجامعات، الخبراء، أو منظمات المجتمع المدني.
- يتولى المجلس إصدار تقارير دورية ودراسات تحليلية وآراء استشارية، تتناول مجالات واسعة كالتشغيل، القدرة الشرائية، التنمية الجهوية، التعليم، الصحة، الحماية الاجتماعية، وكذا التحديات البيئية الناشئة. وتُعرض هذه التقارير على رئاسة الجمهورية والوزارات المعنية،

¹ - موساوي عبد العزيز ، مداحي عثمان ،تفعيل مساهمة مجلس المحاسبة في ترقية الحكم الراشد وفقاً لرؤية الانتوساي وفقاً للتعديل الدستوري 2020، مجلة ، الدراسات والبحوث القانونية، مجلد 7 العدد: 01 ، 2021 ص400

كما تُشكل قاعدة معرفية يمكن اعتمادها في مراجعة السياسات أو اقتراح قوانين إصلاحية. يتميز الطابع التشاركي لعمل المجلس بقدرته على خلق توافق مجتمعي واسع حول القضايا الحساسة، مما يُضفي شرعية مجتمعية على التوصيات ويُسهّم في تعزيز الرؤية الاستراتيجية لصنع السياسة العامة¹.

ومع ذلك، فإن فعالية هذا المجلس في التأثير على القرارات العمومية ما زالت محدودة في السياق الجزائري. ذلك أن آرائه غير ملزمة للسلطات التنفيذية، وغالباً ما لا يتم الأخذ بها، إما بسبب غياب الإرادة السياسية أو ضعف آليات التنسيق المؤسسي. كما أن تفعيل دوره لا يزال دون المستوى، نتيجة لمحدودية الإشعاع الإعلامي لتقارير المجلس، وانخفاض منسوب التفاعل الحكومي معها، إلى جانب غياب بنية تنظيمية واضحة تُتيح دمج ملاحظاته ضمن دورات إعداد وتقييم السياسات العمومية. إن تحويل المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي إلى فاعل حقيقي في توجيه السياسات العامة يقتضي:

- تعديل الإطار القانوني للمجلس بما يُضفي طابع الإلزام على مخرجاته، خاصة في القضايا ذات الطابع الاجتماعي والاقتصادي الحساس.
- ربط أعماله مباشرة بالبرلمان والحكومة من خلال لجان تنسيقية ملزمة بالتفاعل مع تقاريره واستدعائه للمشاركة في جلسات النقاش حول القوانين والموازنات.
- تعزيز موارده البشرية والتقنية لضمان جودة التحليل، ورصد المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية الحيوية.
- تشبيك عمله مع المجالس المحلية ومؤسسات البحث الجامعية، لإدماج البعد الترابي والمعرفي في تحليلاته وتوصياته.
- نشر تقاريره بصفة دورية ومفتوحة في الإعلام ومنصات المشاركة الرقمية، لتكريس دوره كمصدر للمعلومة العمومية ومؤشر للرقابة المجتمعية.
- وبالتالي، لا يمكن الحديث عن سياسة عامة رشيدة وتشاركية دون تمكين المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي من لعب دوره كاملاً كمنصة مؤسسية للتفكير الجماعي، واستشراف التوجهات، ودمج أصوات المجتمع ضمن المسار الاستراتيجي للدولة. إنه أداة لضبط إيقاع التوازن بين النمو الاقتصادي، العدالة الاجتماعية، والاستدامة البيئية، وهي الأبعاد الثلاثة لأي سياسة عامة متوازنة في الجزائر المعاصرة.

المطلب الثاني: دور الفواعل غير الرسمية في صياغة وتوجيه السياسة العامة في الجزائر²

¹ - مريخي سامي، معمري نصر الدين، أثر التعديل الدستوري لسنة 2020 على تطور المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، مجلة إيليزا للبحوث والدراسات، المجلد 07، العدد: 01، 2022 ص ص 109-110

² - بن سليمان عمر، الفواعل غير الرسمية كآلية لصنع السياسات الاجتماعية، مجلة الحقيقة، المجلد: 17، العدد: 03، 2018، ص 112

شهدت مقاربات السياسة العامة تطوراً ملحوظاً خلال العقود الأخيرة، حيث لم يعد الدور مقتصرًا على المؤسسات الرسمية من حكومات وبرلمانات وإدارات عمومية، بل أصبح يشمل ما يُعرف بـ الفواعل غير الرسمية، التي تشمل طيفاً واسعاً من التنظيمات المجتمعية، الأفراد المؤثرين، شبكات المصالح، وسائل الإعلام، والحركات الاجتماعية. وقد برزت هذه الفواعل باعتبارها جهات قادرة على التأثير في الرأي العام، وصياغة الأجندات السياسية، والمساهمة في تنفيذ أو حتى عرقلة السياسات، من خلال أدوات ضغط متعددة الأوجه.

في السياق الجزائري، لا تزال مساهمة الفواعل غير الرسمية في عملية صنع السياسة العامة محدودة نسبياً، إلا أن التحولات الاجتماعية والتكنولوجية—خاصة مع تطور وسائل الاتصال الحديثة—جعلت حضور هذه الجهات أكثر وضوحاً في الحقل العام. وتشمل هذه الفواعل على وجه الخصوص: وسائل الإعلام التقليدية والرقمية، التي تلعب دوراً مهماً في تشكيل الرأي العام وتسهيل الضوء على القضايا المستجدة؛ الشخصيات الاجتماعية والرموز الثقافية، التي تتمتع برصيد رمزي وقدرة على توجيه النقاشات العامة؛ والحركات الشبابية والطلابية، التي تُعبّر عن الديناميات الجديدة في المجتمع وتضغط باتجاه تغيير السياسات الاجتماعية والاقتصادية.

من جهة أخرى، تلعب شبكات المصالح والنقابات المستقلة دوراً غير مباشر لكنه فعال، من خلال التفاوض مع السلطات أو تحريك التعبئة المجتمعية حول قضايا محددة. كما ساهم الفضاء الرقمي في بروز ما يُعرف بـ “الفاعلين الرقميين”، كالمؤثرين ومنصات الرأي، الذين أصبح لهم وزن في تحديد أولويات النقاش العام، ودفع الدولة أحياناً إلى مراجعة سياساتها أو طريقة تواصلها مع المواطنين.

غير أن تأثير هذه الفواعل يظل مشروطاً بعدة عوامل، من أبرزها: محدودية الإطار القانوني الذي يُتيح لها المشاركة المؤسساتية، ضعف ثقافة الاعتراف الرسمي بأدوارها، ومحاولات السلطة تقييد عملها ضمن أطر رقابية أو تضييقية، خصوصاً في غياب قنوات تشاركية فعالة بين الدولة والمجتمع. كما تعاني هذه الفواعل من تفاوت في مستويات التأطير والتنظيم والتمثيل، ما يُضعف من قدرتها على تحويل مطالبها إلى سياسات قابلة للتنفيذ.

لذلك، فإن دمج الفواعل غير الرسمية في مسار السياسة العامة يتطلب:

- الاعتراف القانوني بمكانتها كشركاء في التشاور العمومي.
- خلق فضاءات مؤسساتية للحوار التعددي بين الدولة والمجتمع.
- توسيع آليات الديمقراطية التشاركية على المستويين المحلي والوطني.
- تأطير دور وسائل الإعلام والمؤثرين ضمن رؤية تشاركية لا رقابية.
- تفعيل منصات المشاركة الرقمية التي تمكّن المواطنين والمنظمات غير الرسمية من التعبير والمساهمة.

إن توسيع دائرة الفواعل في السياسة العامة يمثل مدخلاً أساسياً لتكريس الشفافية، والاستجابة للواقع المجتمعي، وتعزيز الشرعية السياسية، لا سيما في البيئات التي تعاني من هشاشة التمثيل الحزبي والمؤسساتي التقليدي.

دور العوامل الخارجية في توجيه السياسة العامة في الجزائر¹

في ظل عالم متشابك سياسياً واقتصادياً وتكنولوجياً، أصبحت العوامل الخارجية تؤدي دوراً متزايد التأثير في بلورة وصياغة السياسات العامة للدول، بما في ذلك الدول ذات السيادة السياسية النسبية كحال الجزائر. فلم يعد القرار السياسي والاقتصادي خالصاً للمجال الداخلي، بل بات يتشكل في تفاعل دائم مع الضغوط والإملاءات والتوجهات القادمة من البيئة الدولية والإقليمية، وهو ما يجعل تحليل دور هذه العوامل ضرورياً لفهم ديناميات السياسة العامة الجزائرية.

تتعدد العوامل الخارجية المؤثرة على السياسة العامة في الجزائر، ويأتي في مقدمتها الضغوط الاقتصادية الدولية، خصوصاً تلك المرتبطة بتقلبات أسعار النفط والغاز، وهي موارد تشكل العمود الفقري للاقتصاد الوطني. فقد فرضت تقلبات السوق العالمية على صانع القرار الجزائري تبني سياسات تقشفية أو إصلاحية، والاستجابة لمتطلبات المؤسسات المالية الدولية (كصندوق النقد الدولي والبنك العالمي) عند الحاجة إلى التمويل، ما يؤثر على الأولويات الوطنية في مجالات الإنفاق العمومي، الحماية الاجتماعية، والدعم الاقتصادي.

أما من الناحية السياسية، فإن الجزائر تتفاعل مع التحولات الجيوسياسية الإقليمية، لا سيما في منطقة الساحل والمغرب العربي، ما يفرض عليها اعتماد سياسات أمنية ودبلوماسية تتجاوز نطاقها الداخلي، وتستجيب للتحديات العابرة للحدود كالهجرة غير النظامية، الإرهاب، والتغيرات في ميزان القوى الإقليمي. كما أن الضغط الحقوقي والديمقراطي الذي تمارسه بعض الهيئات والمنظمات الدولية يدفع بالدولة أحياناً إلى تعديل تشريعاتها أو تحسين صورتها الخارجية، خاصة في مجال الحريات، الانتخابات، ومحاربة الفساد.

ويُضاف إلى ذلك تأثير العولمة الثقافية والتكنولوجية، حيث تفرض التوجهات العالمية نحو الرقمنة، الاقتصاد الأخضر، والتعليم الحديث ضغوطاً على الجزائر لمواءمة سياساتها مع المعايير الدولية. كما تُسهم الشراكات متعددة الأطراف، سواء عبر الاتفاقيات التجارية أو التكتلات الإقليمية (كالإتحاد الإفريقي، الجامعة العربية، الشراكة الأورومتوسطية...)، في رسم توجهات السياسة الاقتصادية والاجتماعية وحتى التعليمية.

غير أن تفاعل الجزائر مع هذه المؤثرات لا يتم دائماً من موقع المبادرة، بل غالباً ما يكون تفاعلياً أو دفاعياً، في ظل غياب استراتيجية وطنية متكاملة لإدارة العلاقة مع العوامل الخارجية وفق ما يخدم المصلحة الوطنية. لذلك، تبرز الحاجة إلى:

(1) تعزيز قدرات الدولة في التفاوض والتحليل الاستراتيجي الخارجي.

¹ - عزلاوي أمال ، نفسالمرجع السابق ، ص336.

(2) إرساء سياسات استباقية تدمج التحولات الدولية ضمن الرؤية الوطنية.
 (3) تطوير علاقات مرنة ومتوازنة مع القوى الخارجية تضمن تحقيق المكاسب دون التفريط في السيادة.

(4) دمج التحديات الدولية في مسار صنع السياسة العامة الوطنية بشكل مؤسسي ومستدام.
 (5) في النهاية، فإن العوامل الخارجية ليست مجرد ضغوط، بل يمكن تحويلها إلى فرص إذا ما تم إدارتها ضمن إطار من الاستقلالية الواعية، والرشادة السياسية، والتخطيط الاستراتيجي، بما يُعزز قدرة الجزائر على صياغة سياسات عامة فعالة، منفتحة، ومواكبة للتغيرات العالمية.

الاعتماد على وسائل التكنولوجيا الحديثة ووسائل التواصل الاجتماعي في دعم السياسة العامة:

تُعد التكنولوجيا الحديثة ووسائل التواصل الاجتماعي من أبرز التحولات التي أثّرت في بنيات الدولة والمجتمع، حيث أعادت تشكيل العلاقة بين المواطن ومؤسسات الحكم، وغيّرت من أساليب التواصل والتأثير والمشاركة في الشأن العام. وفي هذا السياق، تبرز أهمية إدماج هذه الوسائل ضمن أدوات صنع وتنفيذ وتقييم السياسات العامة، ليس فقط باعتبارها أدوات اتصال، بل باعتبارها فضاءً تفاعلياً حيويًا يُنتج المعلومة، ويعبّر عن الاتجاهات العامة، ويتيح إمكانات غير مسبوقة للمشاركة والمساءلة¹.

في الحالة الجزائرية، بدأ الوعي يتنامى تدريجيًا لدى صناع القرار بأهمية توظيف هذه الوسائل ضمن استراتيجيات الحوكمة العمومية، لا سيما مع توسع قاعدة مستخدمي الإنترنت وانتشار الهواتف الذكية ووسائل التواصل مثل فيسبوك، تويتر، يوتيوب، وإنستغرام. وأصبحت هذه المنصات تُستخدم بشكل متزايد من قبل المؤسسات العمومية لنشر المعلومات، تقديم الخدمات، وإشراك المواطنين في بعض مراحل اتخاذ القرار أو في التعبير عن آرائهم إزاء سياسات معينة.

لكن الأثر الأعمق لوسائل التواصل الاجتماعي يتمثل في كسر احتكار الدولة للمعلومة والفضاء العمومي، حيث بات المواطن شريكًا في إنتاج الخطاب العام، ومؤثرًا في رسم أولويات الأجندة السياسية. كما تُتيح هذه الوسائل إمكانية التفاعل المباشر، ورصد ردود الفعل الآنية تجاه القرارات العمومية، ما يجعل منها آلية حيوية لتغذية السياسات العمومية بمؤشرات اجتماعية دقيقة، دون الحاجة إلى آليات استقصائية تقليدية.

من جهة أخرى، يمكن أن تُستخدم هذه الوسائل لتعزيز الشفافية والمساءلة، من خلال نشر التقارير العمومية، الاستشارات الرقمية، والبت المباشر لجلسات البرلمان أو اللقاءات الوزارية، بما يُرسخ ثقافة الحكم المفتوح. كما أن استثمار الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات

¹ - طيفياتي زكريا، شبكات التواصل الاجتماعي والأزمة السياسية في الجزائر: أزمة العزوف الانتخابي نموذجاً، دراسة وصفية لعينة من المنشورات على اليوتيوب، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في علوم العالم والتواصل تخصص: اتصال سياسي واجتماعي، 2021/2020، ص 198

الضخمة الصادرة عن التفاعل الرقمي، يُمكن أن يزوّد متخذي القرار بأدوات تحليل أكثر دقة في استشراف الاتجاهات المجتمعية وصياغة سياسات ملائمة.

ومع ذلك، فإن تفعيل هذا الدور لا يزال محدوداً في الجزائر، بسبب جملة من التحديات، منها: ضعف البنية التحتية الرقمية، نقص الإطارات المؤهلة، الخوف من الانفتاح المعلوماتي، وعدم وجود استراتيجيات وطنية واضحة للتواصل الرقمي في السياسة العامة. ولتجاوز هذه العوائق وتحقيق استفادة فعالة من التكنولوجيا الحديثة، يُستحسن:

- تطوير إطار قانوني ومؤسسي يُنظم استخدام وسائل التواصل في الإدارة العمومية.
- تكوين الفاعلين الحكوميين في تقنيات التواصل الرقمي وتحليل البيانات.
- تحصين الفضاء الرقمي من الأخبار الزائفة والمعلومات المضللة مع الحفاظ على حرية التعبير.

• اعتماد منصات وطنية موثوقة للمشاركة العمومية والاستشارات الرقمية.

وبالتالي، فإن إدماج وسائل التكنولوجيا الحديثة ووسائل التواصل الاجتماعي ضمن منظومة السياسة العامة يُمثل رافعة استراتيجية نحو بناء حكم تفاعلي، شفاف، وشامل، يعيد الاعتبار للمواطن ويُعزز فعالية الأداء العمومي.

المبحث الثاني : دور المستقبلي مؤسسات التعليم العالي في تقديم الإضافة النوعية

تشهد مؤسسات التعليم العالي في الجزائر تحولات متزايدة في وظائفها وأدوارها، فلم تعد تقتصر على مهمة التعليم والتكوين فقط، بل أضحت مطالبة بأن تضطلع بأدوار أكثر عمقاً في البناء المجتمعي وصياغة مستقبل البلاد. هذا التحول يفرض على الجامعة الجزائرية أن تكون فاعلاً رئيسياً في تحقيق إضافة نوعية على مستوى المعرفة والاقتصاد والمجتمع، وأن تتجاوز أدوارها التقليدية إلى أدوار استراتيجية ترتبط مباشرة بالتنمية الوطنية.

إن الرهان المستقبلي على الجامعة يكمن في قدرتها على إنتاج المعرفة الموجهة نحو الفعل، وتقديم حلول واقعية وفعالة لمشكلات المجتمع من خلال البحث العلمي الرصين والمبتكر. فالمؤسسة الجامعية مطالبة بأن تكون في صلب المنظومة الاقتصادية من خلال ربط

التعليم بسوق الشغل، وتكييف البرامج مع الحاجات الجديدة، وتكوين خريجين ذوي كفاءات تنافسية في بيئة متغيرة.

وفي هذا السياق، يجب على الجامعة أن تُعزز من قدرتها على الابتكار وريادة الأعمال، بإنشاء آليات تحتضن الأفكار الخلاقية وتحولها إلى مشاريع تنموية ذات أثر ملموس، عبر تعاون وثيق مع القطاعين العام والخاص. كما أن عليها أن تُعيد بناء علاقاتها مع محيطها من خلال انفتاح مجتمعي فعّال يجعل منها شريكاً في تحقيق التنمية المحلية وتطوير السياسات العمومية عبر تقديم الرأي العلمي والاستشارة والتقييم.

من جهة أخرى، فإن الجامعة الجزائرية لا يمكن أن تحقق هذه الأدوار بدون تحولات داخلية جوهرية تمس طرق التسيير، والتمويل، وتكوين الموارد البشرية، والانتقال نحو حوكمة جامعية حديثة تضمن الكفاءة، الاستقلالية، والمساءلة. كما أن الانفتاح الدولي يشكل أحد مرتكزات الإضافة النوعية، من خلال التعاون الأكاديمي وتبادل الخبرات وولوج التصنيفات العالمية¹.

إن استشراف مستقبل الجامعة الجزائرية في هذا الإطار يستدعي بالضرورة إرادة إصلاحية حقيقية، ومرافقة سياسية ومؤسسية تعطي للجامعة المكانة التي تستحقها كمحرك للمعرفة والتنمية والتغيير الإيجابي في المجتمع وذلك من خلال :

1- دور الإدارة المركزية في تنظيم وتوجيه مؤسسات التعليم العالي في الجزائر:

تُعد الإدارة المركزية من الركائز الأساسية في تنظيم وتسيير منظومة التعليم العالي، لما تضطلع به من مهام استراتيجية في وضع السياسات، وتنسيق البرامج، وتوجيه المؤسسات الجامعية نحو تحقيق الأهداف الوطنية الكبرى. وفي السياق الجزائري، تلعب وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، بوصفها الإدارة المركزية، دوراً محورياً في رسم معالم السياسة الجامعية، من خلال إعداد المخططات الوطنية للتكوين، تحديد التوجهات البيداغوجية، الإشراف على توزيع الموارد، وضبط العلاقة بين مؤسسات التعليم العالي وباقي الهيئات الحكومية.

يقوم دور الإدارة المركزية على ضمان الانسجام والتكامل بين الجامعات، وتفادي التفاوت في التسيير والبرامج، وتحقيق نوع من العدالة في توزيع الإمكانيات والفرص، وهو ما يُسهم في الحفاظ على وحدة النظام الجامعي على المستوى الوطني. كما تُعتبر الإدارة المركزية المسؤولة عن وضع الأطر القانونية والتنظيمية التي تحكم عمل الجامعات، وتُشرف على تطبيقها وتحديثها وفقاً للتطورات الحاصلة محلياً ودولياً.

¹ - فريش مليكة، الحوكمة الجامعية من أجل الجودة (الجامعة الجزائرية أنموذجاً)، مجلة جامعة الأمير عبد القادر لجامعة قسنطينة، المجلد: 34، العدد: 3، سنة 2020، ص 1392.

إلى جانب ذلك، تُعنى الإدارة المركزية بإعداد السياسات البحثية الوطنية، وتمويل المخابر، وضبط أولويات البحث العلمي بما يخدم حاجات التنمية، إلى جانب دورها في تقييم أداء المؤسسات، وتوجيهها نحو تحسين جودة التعليم والتكوين¹.

ورغم هذا الدور المحوري، إلا أن المركزية المفرطة قد تشكل عائقاً أمام ديناميكية الجامعات، حيث يُسجل العديد من الباحثين والإداريين محدودية هامش الاستقلالية لدى المؤسسات الجامعية في اتخاذ القرار، سواء فيما يخص البرامج أو التسيير المالي والبشري. وقد أدى ذلك في كثير من الأحيان إلى بطء في التفاعل مع المتغيرات المحلية والدولية، وإلى غياب المبادرة والابتكار على المستوى المؤسسي.

لذلك، فإن الدور المستقبلي للإدارة المركزية ينبغي أن يتحول من منطلق التحكم إلى منطلق المرافقة والدعم الاستراتيجي، من خلال²:

- تمكين الجامعات من استقلالية تدريجية ومدروسة في التسيير.
- تعزيز آليات الرقابة والتقييم بدل التدخل المباشر في التفاصيل اليومية.
- بناء علاقة تشاركية بين المركز والجامعات تقوم على النتائج والمسؤولية.
- دعم تطوير القدرات الإدارية والتكنولوجية للمؤسسات الجامعية.

إن إعادة تعريف دور الإدارة المركزية في التعليم العالي الجزائري يُعد خطوة أساسية نحو ترسيخ حوكمة جامعية حديثة، تتماشى مع مقومات الحكم الراشد، وتعزز فعالية وأداء مؤسسات التعليم العالي في بيئة معرفية تنافسية.

ضرورة مواكبة مؤسسات التعليم العالي الجزائرية للحدثة العالمية ومحاكاة الجامعات الرائدة

في عصر يتسم بتسارع التحولات التكنولوجية، وتكثف العولمة الأكاديمية، وتزايد التنافس بين أنظمة التعليم العالي، أضحت الجامعة مطالبة بأن تتجاوز أدوارها التقليدية في التلقين والتأهيل، إلى أن تصبح فاعلاً مركزياً في إنتاج المعرفة، وتحقيق التنمية، ودعم الابتكار. وضمن هذا السياق، تُطرح بإلحاح مسألة مواكبة مؤسسات التعليم العالي الجزائرية للحدثة العالمية ومحاكاة التجارب الجامعية الرائدة، بما يعزز من قدرتها على البقاء والتميز في بيئة معرفية مفتوحة ومتغيرة.

إن الحديث عن الحدثة الجامعية لا يقتصر على المظاهر التقنية أو الشكلية، بل يشمل تحولاً بنوياً في مفهوم الجامعة، ووظائفها، وآليات تسييرها، وأطرها التنظيمية والتربوية. فالجامعات الرائدة عالمياً تميزت بقدرتها على التحول من مؤسسات حكومية مغلقة إلى كيانات مرنة، مستقلة، ومتعددة الوظائف، تُسهم في تطوير الاقتصاد الرقمي، وتنمية رأس المال البشري، وصناعة القرار العمومي، وهي عناصر لا تزال الجامعة الجزائرية تُكابِد لبلوغها.

1 - عريب محمد، فعموسي هوارى، حوكمة مرفق التعليم العالي في ظل تفعيل مبدأ الشفافية الإدارية، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية - المجلد: 09، العدد 01، 2024، ص 279 / 287.

2 - نفس المرجع السابق، ص.

وتتمثل ملامح الحداثة الجامعية التي ينبغي للجامعة الجزائرية استيعابها ومحاكاتها في:

- التحول الرقمي الجامعي، من خلال رقمنة التكوين، وتعميم التعليم الهجين، وتوظيف الذكاء الاصطناعي في التقييم، والتسيير، والخدمات الطلابية.
- تدويل الجامعة، عبر الانخراط الفعّال في شبكات التعاون الأكاديمي الدولي، واعتماد مسارات تكوين مزدوجة، واستقطاب الباحثين والطلبة الأجانب، بما يعزز الحركية العلمية والانفتاح الثقافي.
- الحوكمة الجامعية الحديثة، القائمة على الاستقلالية المالية والإدارية، وربط الأداء بالنتائج، وتوسيع دائرة المشاركة في اتخاذ القرار¹.
- ربط التكوين بسوق العمل، عبر إشراك الفاعلين الاقتصاديين في تصميم البرامج، وتطوير الكفاءات القابلة للتشغيل، وترسيخ ثقافة ريادة الأعمال لدى الطلبة.

من جهة أخرى، تبرز أهمية استلهام نماذج الجامعات الرائدة التي نجحت في بناء علاقة عضوية بين التعليم والبحث والاقتصاد، كوسيلة لضمان جودة التعليم ومردودية البحث العلمي. وتشير التجارب المقارنة إلى أن الجامعات التي تبنت منهجية "التعلم مدى الحياة"، ودمجت التعليم العالي بالبيئة الرقمية والصناعية، هي الأكثر قدرة على التأقلم مع متطلبات العصر، وتحقيق التموّج الدولي في تصنيفات التعليم العالي العالمية.

ورغم المحاولات الجزائرية في هذا الاتجاه، إلا أن العديد من التحديات لا تزال قائمة، أهمها: ضعف الموارد البشرية المؤهلة للتحويل الرقمي، غياب ثقافة التدويل، محدودية استقلالية الجامعات، تأخر إصلاح نظام الحوكمة، وغياب حوافز البحث العلمي التنافسي. كما أن العلاقة بين الجامعة والبيئة الاقتصادية ما زالت غير مؤسسية، ما يُقيد الجامعة في دورها كمحرك للابتكار والنمو.

إن التحول نحو نموذج جامعي متجدد وعالمي يتطلب من الجزائر تبني رؤية إصلاحية شاملة تتجاوز الطابع القطاعي والتقني، نحو مشروع وطني لإعادة تموقع الجامعة كفاعل استراتيجي في بناء اقتصاد المعرفة، وتكوين نخب قيادية، والمساهمة في التنمية البشرية المستدامة. ويتطلب هذا التحول إرادة سياسية واضحة، واستثماراً طويلاً في تحديث البنية التحتية، وتأهيل العنصر البشري، وبناء شراكات ذكية مع الجامعات الرائدة عالمياً، مع الحفاظ في الوقت ذاته على خصوصية الجامعة الجزائرية وهويتها الثقافية والوطني

2- دور النقابات العمالية والمنظمات الطلابية في دعم السياسة العامة للتعليم العالي في الجزائر

تُعد النقابات العمالية والمنظمات الطلابية من أبرز الفواعل غير الحكومية في قطاع التعليم العالي، لما لها من قدرة على تمثيل مختلف الفئات داخل المنظومة الجامعية، والتأثير في صياغة السياسات، والدفاع عن الحقوق والمكتسبات، والمساهمة في تفعيل المشاركة داخل

¹ - رفيق زراولة، زهرة عباس، آليات نجاح تطبيق الحوكمة في الجامعة الجزائرية: رؤية تقييمية، ورقة بحثية، اليوم الدراسي حول: الإدارة الاستراتيجية في المؤسسات الجامعية الجزائرية: الواقع والتحديات، جامعة 8ماي 1945قائمة، يوم: 2022/12/13، ص10

الحوكمة الجامعية. وقد تعزز هذا الدور في الجزائر بفعل التعددية النقابية والاعتراف القانوني بالتنظيمات الطلابية، ما يمنح هذه الهيئات مساحة للمشاركة في النقاش العمومي المرتبط بمستقبل الجامعة الجزائرية.

تلعب النقابات العمالية الجامعية¹ دوراً محورياً في الدفاع عن حقوق الأساتذة والعمال، وتحسين ظروف العمل، والمطالبة بالإصلاحات التربوية والعلمية. كما تشكل قوة اقتراح داخل المجالس الجامعية والهيئات الاستشارية، تسهم في صياغة مقاربات بديلة للسياسات المتبعة، وتُعبّر عن صوت القاعدة التربوية في القضايا الكبرى المتعلقة بالتكوين، البحث، والأداء المؤسسي. بالإضافة إلى ذلك، تساهم هذه النقابات في مراقبة الأداء الإداري والمشاركة في لجان التوظيف، الترقية، وتقييم البرامج، ما يمنحها ثقلاً ضمن حوكمة الجامعة.

أما المنظمات الطلابية²، فتمثل فضاءً للتعبير عن انشغالات الطلبة وتطلعاتهم، وتسهم في تعزيز الديمقراطية داخل الفضاء الجامعي. من خلال أنشطتها التمثيلية، والاقتراحية، والمطلبية، يمكن للمنظمات الطلابية أن تكون قوة ضغط إيجابية لتطوير البنية البيداغوجية، تحديث الخدمات الجامعية، والدفع نحو جودة التكوين. كما أنها تُسهم في تنمية الوعي السياسي والثقافي للطلبة، وتمكينهم من أدوات المشاركة والمساءلة، ما يُؤسس لجيل جامعي واعٍ وفاعل في الحياة العامة.

ومع ذلك، لا يخلو أداء هذه الفواعل من نقائص وتحديات، أبرزها: تسييس بعض التنظيمات بشكل يفقدها استقلاليتها، غياب التنسيق بينها وتشتتها، ضعف التكوين النقابي والطلابي، ومحدودية اندماجها الفعلي في صناعة القرار الجامعي. كما أن العلاقة بين الإدارة والنقابات والطلبة كثيراً ما تتسم بالتوتر، بدل أن تكون شراكة حقيقية قائمة على الحوار المستمر والتكامل في الأدوار.

لتعزيز فعالية هذه الفواعل، يُستحسن:

- تفعيل دورها في المجالس البيداغوجية والعلمية والإدارية للجامعات.
 - ضمان استقلاليتها وتمثيليتها الحقيقية من خلال آليات ديمقراطية شفافة.
 - دعم تكوينها في قضايا الحوكمة والحقوق الجامعية لضمان مشاركتها الواعية.
 - تبني مقاربة تشاركية مؤسسية تدمجها في إعداد وتقييم السياسات الجامعية.
- بذلك، يمكن للنقابات العمالية والمنظمات الطلابية أن تُشكل قوة اقتراح وشريكاً حقيقياً في تحديث منظومة التعليم العالي، بما يضمن توازناً بين مطالب الفاعلين الجامعيين ومتطلبات الإصلاح المؤسسي.

دور مخرجات الجامعة الجزائرية وانفتاحها على المحيط السوسيو-اقتصادي

1 - حنان شطبيسي، تأثير منحنى التغيرات على الميل للإنخراط النقابي لدى الاساتذة الجامعين، أطروحة دكتوراه العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2016/2017، صص 178-179

2 - عداد عبدالرحمان و شرفاوي الحاج عبو، دور العمل النقابي الطالب على الأداء البيداغوجي يف الجامعة الجزائرية، مجلة *aleph. langues, médias et sociétés*، المجلد 01، 2020: 07، العدد: 357

تشكل مخرجات الجامعة، وعلى رأسها الكفاءات البشرية والمنتوج المعرفي والبحثي، حجر الأساس في قياس مدى فعالية منظومة التعليم العالي، ومدى قدرتها على المساهمة في التنمية الشاملة. وفي السياق الجزائري، بات من الضروري إعادة التفكير في طبيعة العلاقة بين الجامعة والمجال السوسيو-اقتصادي، بعد أن كشفت المؤشرات عن وجود فجوة مزمنة بين ما تنتجه الجامعة وبين حاجيات المجتمع وسوق العمل، ما انعكس سلباً على معدلات إدماج الخريجين، ونوعية التأثير المعرفي في الفضاء الاقتصادي¹.

إن الوظيفة التقليدية للجامعة في تخريج حاملي الشهادات لم تعد كافية في زمن تتطلب فيه التنمية المعاصرة كفاءات ذات مهارات مركبة، قادرة على الابتكار، التكيف، والمساهمة في الإنتاج وحل المشكلات الواقعية. وعليه، فإن مخرجات الجامعة ينبغي أن تتسم بالملاءمة مع التحولات السوسيو-اقتصادية، لا من حيث التخصصات فقط، بل كذلك من حيث نوعية التكوين، وطريقة إعداد الطالب كعنصر فاعل، لا كمجرد متلقٍ.

ويفترض في الجامعة الجزائرية أن تتفتح بشكل مؤسسي على بيئتها الاقتصادية والاجتماعية، من خلال بناء شراكات منتجة مع الفاعلين الاقتصاديين، وتوجيه البحث العلمي نحو أولويات التنمية، وتبني منطق التكوين المرتكز على الكفاءات، لا المحتوى فقط. كما يُنتظر منها أن تُسهم في ديناميكية التنمية المحلية عبر مراكز نقل التكنولوجيا، خلايا الدعم والابتكار، والاستشارات العلمية الموجهة للقطاعين العام والخاص².

غير أن هذا الانفتاح لا يزال محدوداً بفعل جملة من العراقيل، منها: الجمود التنظيمي، ضعف الحوافز، نقص الوساطة المؤسساتية بين الجامعة والمحيط، وغياب استراتيجية وطنية واضحة لربط الجامعة بالتنمية. كما أن المشاريع التكوينية لا تُصمم غالباً وفق دراسات استشرافية لسوق العمل، ما يؤدي إلى تكديس خريجين في مجالات لا تستجيب للطلب الحقيقي. ولتحقيق الانفتاح المطلوب وتعزيز الإضافة النوعية لمخرجات الجامعة، ينبغي³:

- إرساء حوكمة جامعية تشاركية تسمح بإشراك الشركاء الاقتصاديين في تصميم البرامج.
- تفعيل آليات تقييم مخرجات التكوين والبحث من حيث الأثر التنموي.
- دعم ثقافة ريادة الأعمال والابتكار لدى الطلبة، من خلال حاضنات جامعية فعلية.
- بناء شبكات مؤسساتية دائمة بين الجامعة والمؤسسات الإنتاجية والاجتماعية على المستوى المحلي والوطني.

1 - دناقة أحمد، واقع الشراكة بين الجامعة ومحيطها السوسيواقتصادي: تحليل السوسولوجي، مجلة الساوره للدراسات الإنسانية والاجتماعية، العدد: 01، ديسمبر 2015، ص 117

2 - بوشمة الهادي، الجامعة الجزائرية وعلاقتها بالمحيط السوسيو اقتصادي، <https://www.inst.at/trans/>

3 - مصطفى بن عودة، نموذج مقترح لضمان جودة مخرجات مؤسسات التعليم العالي بالجزائر، مجلة نما للاقتصاد والتجارة، المجلد: 04، العدد: 01، 2020. ص ص 61-62

إن جعل مخرجات الجامعة أداة استراتيجية في خدمة التنمية يمر عبر إعادة صياغة العلاقة بين الجامعة ومحيطها، وجعل هذه العلاقة تبادلية، ديناميكية، ومبنية على منطق التفاعل المستمر بين إنتاج المعرفة واستعمالها في الواقع.

المبحث الثالث: تحولات الحوكمة العامة في موجتها الثالثة وأثرها المفترض على مؤسسات التعليم العالي في الجزائر

تندرج الموجة الثالثة للحكومة العامة ضمن التحول النظري الأعمق في مجال إدارة الشأن العام، وهي تمثل تجاوزاً نقدياً لكل من نموذج الإدارة العامة التقليدية الذي ارتكز على البيروقراطية الصلبة، ونموذج الإدارة العامة الجديدة الذي سعى إلى استنساخ آليات السوق ضمن النسق العمومي. ويأتي هذا التحول استجابة لقصور النماذج السابقة عن تحقيق التكيف مع تعقّد البيئة المؤسساتية، وتزايد الفواعل، وتعدد مستويات القرار¹. وفي هذا الإطار، تقترح الموجة الثالثة—التي يستند بناؤها المعرفي إلى نظرية الشبكات ونموذج الحكم التفاعلي—تصوراً يقوم على إعادة توزيع السلطة بين فواعل رسمية وغير رسمية، أفقياً وعمودياً، ضمن منظومات حوكمة متعددة المستويات ومتداخلة التراتب.

في الحقل الجامعي، تُمثل مؤسسات التعليم العالي أرضية خصبة لاختبار فاعلية هذه التحولات، خصوصاً في السياق الجزائري الذي يعاني من مركزية القرار، محدودية الاستقلال المؤسسي، وضعف ثقافة التشاركية. فمن منظور العلوم السياسية، يُمكن اعتبار الجامعة مؤسسة شبه-دولتية تقع عند تقاطع مسارات متعددة من السياسات العمومية: التعليم، البحث، الاقتصاد، التشغيل، والمواطنة. ومن ثم، فإن تكييفها مع منطق الحوكمة الجديدة يستوجب تحوُّلاً في منطق الضبط من الهيمنة البيروقراطية إلى التنسيق الشبكي، ومن الشرعية الشكلية إلى الشرعية التشاركية والنتائجية.

يقضي هذا التحول داخل الجامعة الجزائرية:

- فك الارتباط الوصائي بينها وبين الوزارة الوصية، وتأسيس نمط جديد من العلاقة التعاقدية القائم على النتائج والمساءلة المتبادلة.
- تفعيل الهيئات الداخلية التمثيلية (مجالس الإدارة، المجالس العلمية) بما يتجاوز الشكلية، وتحويلها إلى فضاءات لصناعة القرار الاستراتيجي عبر التفاوض والتوافق.

- طارق عشور، الموجة الثالثة لإصلاحات الإدارة العامة: من التسيير العمومي الجديد إلى الحوكمة العامة الجديدة، مجلة آفاق علمية، المجلد: 12، 1 العدد: 02 السنة، 2020، ص410.

- إعادة تعريف فاعلية الأداء الجامعي من خلال مؤشرات أثرية تتعدى الكم إلى الجودة الاجتماعية والاقتصادية للمعرفة المنتجة.
 - تحفيز تداخل الفضاءات السياسية والمعرفية داخل الجامعة عبر إدماج فواعل من خارج النسق الأكاديمي التقليدي: كالشركاء الاقتصاديين، الفاعلين المحليين، والمجتمع المدني.
- وبينما يُنتظر من هذا التحول أن يُفضي إلى إعادة تموقع الجامعة كفاعل سياسي وتنموي في آن، إلا أن تجسيده في الحالة الجزائرية يبقى مشروطاً بقدرة النظام السياسي على إحداث قطيعة فعلية مع منطق التحكم المركزي، واعتماد سياسة عمومية إصلاحية تتسم بالتعددية، الانفتاح، والمرونة. وهذا لن يتأتى دون مراجعة تشريعية عميقة، وتكوين النخب الجامعية على تقنيات الحوكمة الشبكية، والانتقال من عقل الدولة الراعية إلى عقل الدولة التيسيرية.
- إن الموجة الثالثة للحوكمة، في بعدها الجامعي¹، لا تطرح فقط مسألة التسيير، بل تعيد تعريف الفضاء الجامعي باعتباره مجالاً سياسياً مصغراً، تتفاعل فيه أنماط السلطة، الشرعية، والمساءلة، وهو ما يمنح باحث العلوم السياسية فرصة نوعية لاستكشاف الجامعة كحقل مركزي لفهم تحولات الدولة والمجتمع في الجزائر.

المبحث الرابع : الحلول و إقتراحات للنهوض بقطاع التعليم العالي في الجزائر

من أجل نجاح قطاع التعليم العالي وفق تطلعات والاهداف المرجوة منه يقترح الباحث مجموعة من الحلول من شأنها تساعد صانع القرار و كل باحث مختص في تقديم إضافة أو المساهمة في الرفع من قيمة ومكانة المؤسسات الجامعية الجزائرية و هي:

1- معالجة إشكالية التمويل المادي في قطاع التعليم العالي في الجزائر:

تُعد إشكالية التمويل المادي من أبرز التحديات البنوية التي تواجه قطاع التعليم العالي في الجزائر، حيث يُعتمد بشكل شبه كلي على التمويل العمومي المباشر الذي توفره الدولة، في ظل سياق اقتصادي يتسم بتقلب الموارد، لا سيما المرتبطة بعائدات المحروقات. وقد أدى هذا الاعتماد الأحادي إلى هشاشة في الاستقرار المالي للمؤسسات الجامعية، وتراجع قدرتها على الاستثمار في البحث والتطوير، وتحديث البنية التحتية، واستقطاب الكفاءات، ما يعيق تحقيق الجودة والابتكار.

¹ نفس المرجع السابق، ص422.

إن معالجة هذه الإشكالية تقتضي تبني نموذج تمويلي متعدد المصادر، يقوم على تنويع مداخل تمويل الجامعة، وتفعيل دورها كفاعل اقتصادي قادر على تعبئة الموارد ذاتياً. ومن بين الحلول المقترحة:

- فتح المجال أمام الشراكات مع القطاع الخاص في إطار عقود البحث، التكوين المستمر، أو تمويل مشاريع مشتركة ذات طابع علمي أو تكنولوجي.
- تشجيع الاستثمار في الخدمات الجامعية المرافقة، من خلال آليات التسيير الاقتصادي (التمويل الذاتي للمخابر، الحاضنات، مراكز البحث، دور النشر الجامعي...).
- تفعيل رسوم رمزية مرتبطة بالخدمات ذات القيمة المضافة، مع مراعاة مبدأ الإنصاف في الوصول إلى التعليم.
- استحداث صناديق دعم خاصة بالبحث العلمي والابتكار تعتمد على مزيج من التمويل العمومي والهبات والمنح الوطنية والدولية.

كما أن اعتماد مقارنة التمويل المرتبط بالأداء (performance-based funding) يُعد من أنجع الآليات التي تُحفز الجامعات على تحسين نتائجها البيداغوجية والبحثية، وربط ميزانيتها بمؤشرات كمية ونوعية واضحة وقابلة للتقييم. ويُستحسن، في هذا الإطار، تعزيز الحوكمة المالية داخل المؤسسات الجامعية، بتحديث أنظمة التسيير، وتكوين الكوادر المالية والإدارية، وضمان الشفافية والرقابة الداخلية والخارجية.

بالتالي، فإن تجاوز أزمة التمويل في التعليم العالي لا يرتبط فقط برفع الميزانيات، بل بترشيد الموارد، وتحقيق النجاح، وتطوير نماذج تمويل مبتكرة ومستدامة تضع الجامعة الجزائرية في موقع فاعل اقتصادي ومعرفي متكامل.

2 - إعادة النظر في مركزية اتخاذ القرار في قطاع التعليم العالي

تُعد المركزية المفرطة في اتخاذ القرار من السمات البارزة التي تميز تسيير قطاع التعليم العالي في الجزائر، حيث تحتكر الإدارة المركزية ممثلة في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي مجمل الصلاحيات الاستراتيجية والتنفيذية المتعلقة بتوجيه المؤسسات الجامعية، من تحديد البرامج والتخصصات، إلى تسيير الموارد البشرية، والمصادقة على الميزانيات، والتعيينات القيادية. وقد أدى هذا النمط من التسيير إلى جمود مؤسسي، بطء في التفاعل مع المتغيرات المحلية والعالمية، وضعف الابتكار والمرونة في الأداء الجامعي، ما ينعكس سلباً على جودة الخدمة التعليمية والبحثية.

إن إعادة النظر في هذه المركزية يُعد شرطاً جوهرياً لتفعيل مبدأ الحوكمة الجامعية الرشيدة، والتي تقوم على الاستقلالية الأكاديمية والإدارية والمالية، وتُكرّس ثقافة المساءلة والتقييم القائم على النتائج. وفي هذا السياق، يُقترح اعتماد نموذج لامركزي تدريجي، يُمكن الجامعات من التحكم في شؤونها الداخلية، مع احترام الضوابط العامة والتوجهات الوطنية الكبرى.

تشمل محاور هذا الإصلاح ما يلي:

- منح صلاحيات فعلية لمجالس إدارة الجامعات والمجالس العلمية في اتخاذ القرار وتسيير الموارد، وفق منطق التسيير بالأهداف.
 - تمكين الجامعات من تطوير برامجها التكوينية والبحثية استنادًا إلى خصوصياتها الجغرافية والاجتماعية، وشراكاتها المحلية والدولية.
 - فصل الوظيفة التنظيمية عن الوظيفة التنفيذية داخل الوزارة، وتحويل دورها إلى هيئة تنظيم وتوجيه استراتيجي ورقابي.
 - إدراج آليات التعاقد بين الوزارة والجامعات تحدد بموجبها الأهداف، الموارد، ومؤشرات التقييم، مع ضمان الاستقلالية في التنفيذ.
- ومن شأن هذا التحول أن يعزز ديناميكية القرار داخل الفضاء الجامعي، ويُمكن المؤسسات من التفاعل السريع مع بيئتها، وتحقيق التميز الأكاديمي، كما يُرسخ ثقافة المشاركة والتسيير التشاركي في أوساط الأساتذة والطلبة والإداريين.
- في المحصلة، فإن تفكيك المركزية لا يعني الفوضى أو الانفصال المؤسسي، بل هو انتقال نحو نموذج حوكمة متوازن يُحقق الانسجام بين التوجيه المركزي والمرونة المحلية، ويُعيد الاعتبار للجامعة كمؤسسة فكرية وتنموية مستقلة، وقادرة على التكيف والابتكار في إطار السياسة العمومية الوطنية للتعليم العالي.

3- اعتماد المقاربات الحديثة في التسيير الإداري والبيداغوجي لمؤسسات التعليم العالي

أصبح تبني المقاربات الحديثة في التسيير الإداري والبيداغوجي ضرورة حتمية لرفع فعالية مؤسسات التعليم العالي في الجزائر، وتمكينها من مجابهة التحديات المتزايدة المرتبطة بالجودة، الحوكمة، والاستجابة لحاجات التنمية الوطنية والدولية. فقد كشفت التجارب المقارنة أن التسيير الجامعي التقليدي، القائم على البيروقراطية والمركزية، لم يعد كافيًا لتأطير مؤسسة معقدة وتعددية مثل الجامعة، والتي أصبحت مطالبة اليوم بأن تُدار وفق مقاربات مرنة، تشاركية، ومرتكزة على الأداء والابتكار.

في المجال الإداري، يقتضي تحديث التسيير الجامعي الانتقال من منطق التحكم إلى منطق الحوكمة، حيث تُدار الجامعة من خلال هيئات منتخبة، تُمارس صلاحيات فعلية، وتُخضع قراراتها لآليات التقييم والمساءلة. كما يستوجب الأمر اعتماد نظام التسيير بالأهداف (Management by Objectives)، وربط المهام الإدارية بمؤشرات قياس فعلية، واستخدام أدوات التسيير الحديثة كالرقمنة، إدارة الجودة الشاملة، والتسيير التوقعي للموارد البشرية.

أما في المجال البيداغوجي، فإن التحدي الأكبر يتمثل في إعادة تصميم المنظومة التعليمية وفق مقاربة الكفاءات (Approche par Compétences)، والتي تضع الطالب في قلب العملية التعليمية، وتُركّز على تنمية المهارات القابلة للتطبيق بدل التلقين المعرفي النظري. وتشمل هذه المقاربة تطوير طرق التدريس التفاعلي، اعتماد الوسائل الرقمية والتكنولوجية، دعم التعلم الذاتي، وتعزيز التكوين المستمر للأساتذة لمواكبة المستجدات التربوية.

كما يُعد إدراج مبادئ إدارة الجودة والاعتماد الأكاديمي ضمن منظومة التسيير البيداغوجي والإداري شرطاً أساسياً لتحسين الأداء، من خلال اعتماد دورات تقييم ذاتي وخارجي، وضبط المعايير الوطنية والدولية للتكوين والبحث والخدمات الجامعية.

في المجمل، فإن تبني هذه المقاربات لا يُمثل مجرد تحديث تقني، بل هو تحول ثقافي ومؤسسي يفرض على الجامعة الجزائرية أن تعيد تعريف ذاتها كمؤسسة معرفية مرنة، مسؤولة، ومستقلة، تُدار وفق أسس علمية، وتُقيم على أساس النتائج، وتُوجّه نحو المستقبل.

4- تفعيل استثمار نتائج البحث العلمي ومنع بقائها حبيسة الأدرج

يُعد البحث العلمي ركيزة أساسية لكل نظام جامعي فعال، ومؤشراً رئيسياً على حيوية مؤسسات التعليم العالي، غير أن الإشكال الجوهرى الذي يواجه الجامعة الجزائرية لا يكمن فقط في كم الإنتاج العلمي، بل في مدى استثماره وتحويله إلى معرفة قابلة للاستخدام والتوظيف العملي. إذ أن جزءاً كبيراً من الرسائل الجامعية، والأبحاث العلمية، والمشاريع التطبيقية، يظل حبيس الرفوف أو أرشيف المكتبات، دون أن يجد طريقه إلى ميادين التطبيق أو دوائر القرار أو النسيج الاقتصادي والاجتماعي.

إن هذا الواقع يُمثل هدراً مزدوجاً للموارد البشرية والمادية، ويُضعف من دور الجامعة كمحرك للابتكار وحل المشكلات، كما يُسهم في تكريس القطيعة بين الحقل الأكاديمي والمجتمع. ولمعالجة هذه الإشكالية، لا بد من تحويل نتائج البحث العلمي إلى أدوات للتنمية وحل المشكلات المجتمعية والاقتصادية، من خلال إنشاء آليات مؤسسية فعالة لربط البحث بسوق العمل، ومجالات السياسات العمومية، والاحتياجات المحلية. ومن بين الحلول المقترحة:

- تأسيس منصات وطنية لعرض نتائج البحث وتسهيل الوصول إليها من قبل الفاعلين العموميين والخواص، وربطها بشبكات رقمية تفاعلية.
- تشجيع البحث التطبيقي والابتكاري الذي يُجيب على مشكلات ملموسة، ويُنفذ بالتعاون مع شركاء اقتصاديين واجتماعيين.
- تحفيز الجامعات على إنشاء وحدات لنقل التكنولوجيا ومكاتب تحويل المعرفة (Bureaux de Valorisation de la Recherche).
- دمج الباحثين الجامعيين في مشاريع التنمية المحلية والوطنية، وتخصيص جزء من الميزانية العمومية لدعم البحوث الموجهة نحو الأولويات الوطنية.
- إدراج مؤشرات "الأثر" ضمن معايير تقييم الباحثين والهيئات الجامعية، بما يُشجع على ربط الإنتاج العلمي بواقع المجتمع.

5- إشراك القطاع الخاص في التعليم العالي وخلق بيئة تنافسية في البحث العلمي

في ظل التحديات التي يعرفها قطاع التعليم العالي في الجزائر، خصوصاً ما يتعلق بضعف التمويل، محدودية الابتكار، وضعف نجاعة البحث العلمي، يبرز خيار إشراك القطاع الخاص كفاعل استراتيجي كأحد المسارات الإصلاحية التي من شأنها تعزيز الأداء، وتحفيز

التميز، وخلق توازن في إدارة الموارد وتوجيه المشاريع. فالقطاع الخاص لا يُعد فقط مصدرًا ماليًا بديلاً، بل يمثل رافعة معرفية، واقتصادية، وتنظيمية تتيح للجامعة الانفتاح على منطق السوق، وتوظيف الكفاءات، وتحقيق الفعالية في الإنتاج العلمي والتكويني.

إن الدفع بالقطاع الخاص نحو التعليم العالي يمكن أن يتجسد عبر عدة صيغ، أهمها:

- إنشاء جامعات ومؤسسات تكوين خاصة تخضع للمعايير الوطنية والدولية، وتُشكل فضاءً تكميليًا للمنظومة العمومية.
- إبرام شراكات مع الجامعات العمومية لتمويل مشاريع بحثية، أو رعاية تخصصات تستجيب لاحتياجات السوق.
- المساهمة في تصميم البرامج التكوينية والتدريب الميداني، بما يُعزز من ملاءمة التكوين ومتطلبات التشغيل.
- تمويل حاضنات الجامعات، ومراكز الابتكار، والوحدات الاقتصادية الجامعية (مثل دور البراءات ومكاتب الاستشارة التقنية).

كما أن خلق مناخ تنافسي في مجال البحث العلمي يتطلب إعادة النظر في طريقة تمويل البحوث، من خلال الانتقال إلى نظام التمويل التنافسي المبني على المشاريع والمردودية، بدل التمويل التقليدي القائم على التوزيع المتساوي. ويمكن أن تُسهم هذه التنافسية في:

- تحفيز الباحثين والفرق العلمية على رفع جودة الإنتاج الأكاديمي.
- استقطاب التمويل الخارجي وخلق ديناميكية بحثية مرتبطة بالواقع.
- ترتيب أولويات البحث العلمي وفق الحاجات الاقتصادية والاجتماعية للبلاد.

إن انفتاح الجامعة الجزائرية على القطاع الخاص لا يعني خصخصة التعليم، بل هو رهان استراتيجي لتوسيع قاعدة الشركاء وتحقيق التكامل بين المعرفة والمردودية الاقتصادية، كما أن تعميم ثقافة المنافسة العلمية يُمكن من تجاوز منطق الكم إلى منطق الجودة، ويوجه البحث العلمي نحو الفعالية والأثر المجتمعي.

6- العمل على استقطاب الكفاءات وتعزيز رأس المال البشري في الجامعة الجزائرية

تُعد الكفاءات البشرية المؤهلة عماد أي منظومة تعليم عالٍ فعالة، إذ لا يمكن تحقيق جودة التعليم والبحث والحوكمة دون موارد بشرية قادرة على التسيير، الابتكار، والتأثير. غير أن الجامعة الجزائرية لا تزال تُواجه صعوبات هيكلية في استقطاب الكفاءات الأكاديمية والعلمية، والاحتفاظ بها، وتثمينها، ما أدى إلى اتساع ظاهرة "هجرة الأدمغة"، وتدهور نوعي في أداء بعض المؤسسات الجامعية، وتراجع قدرتها على مواكبة المعايير الدولية في مجال التكوين والبحث.

تُعزى هذه الإشكالية إلى عدة عوامل، منها: ضعف التحفيز المادي والمعنوي، غياب آفاق الترقيّة الحقيقية، محدودية المشاركة في القرار الأكاديمي، وغياب بيئة علمية محفزة على

الإنتاج والانفتاح. ولتفكيك هذا الوضع، لا بد من تبني استراتيجية وطنية متكاملة لاستقطاب الكفاءات المحلية والدولية، قائمة على توفير ظروف الاستقرار العلمي، وتسهيل مسارات العودة للباحثين المغتربين، وربط الترقية بالأداء لا بالأقدمية. تشمل هذه الاستراتيجية جملة من الآليات:

- تحسين ظروف العمل والبحث داخل الجامعة من حيث البنية التحتية، التجهيزات، وبيئة التفاعل العلمي.
 - إقرار حوافز مالية ومعنوية واضحة ومجزية للكفاءات، تتناسب مع مؤهلاتهم ومردوديتهم.
 - استحداث آليات خاصة لدمج الكفاءات المقيمة بالخارج، من خلال مسارات توظيف مرنة وبرامج علمية مشتركة.
 - إعادة الاعتبار للمكانة الاعتبارية للأستاذ والباحث الجامعي ضمن المجتمع، وتعزيز دوره كمتقف ومنتج للمعرفة لا كموظف إداري.
 - تطوير مسارات التكوين المستمر والتأهيل الجامعي، لضمان تكيف الكفاءات مع متطلبات العصر والتكنولوجيات الحديثة.
- إن بناء جامعة جزائرية قادرة على المنافسة والانفتاح وتحقيق الأثر لا يمكن أن يتم دون رأس مال بشري رفيع المستوى، مؤهل، محفّز، ومستقر، يُشكل النواة الأساسية للإصلاح الجامعي الشامل، ويقود عملية التحول المعرفي والتنموي للبلاد.

خلاصة الفصل

إن مستقبل السياسة العامة للتعليم العالي في الجزائر مرهون بمدى قدرة الدولة ومؤسسات التعليم العالي على تبني نهج إصلاحي فعّال، يركز على الشراكة والتشاركية، ويستجيب للتحويلات العميقة التي تعرفها الحوكمة في موجتها الثالثة، القائمة على الشبكات، وتعدد الفواعل، واللامركزية.

لقد أبرز الفصل أهمية تعزيز المشاركة الفعالة لكافة الفاعلين، سواء الرسميين كالحكومة ووزارة التعليم العالي، أو غير الرسميين كالتقانات، الأساتذة، الطلبة، والمجتمع المدني، بما يسمح بصياغة سياسات تعليمية أكثر واقعية، شاملة، وقابلة للتنفيذ. كما تطرق إلى الدور المستقبلي لمؤسسات التعليم العالي، والذي يجب أن يتجاوز الأبعاد التقليدية لنقل المعرفة، ليشمل التموقع كقاطرة للابتكار والتنمية المستدامة، وكمجال حيوي لإنتاج القيمة المضافة. من جهة أخرى، أوضح الفصل أن تحولات الحوكمة العامة في موجتها الثالثة تُحتم على الجامعة الجزائرية إعادة النظر في نماذج التسيير، واعتماد ممارسات قائمة على الشفافية، الفعالية، والمساءلة، والربط الوثيق بين الأداء الأكاديمي ومتطلبات المحيط السوسيو-اقتصادي.

الخاتمة العامة

خاتمة

تُعدّ السياسة العامة للتعليم العالي في الجزائر مجالاً حيويًا يعكس التفاعل العميق بين الدولة والمجتمع، ويجسد الطموحات التنموية والاقتصادية في سياق محلي متغير ودولي متسارع. لقد سعت هذه الأطروحة إلى تحليل السياسة العامة لهذا القطاع من منظور أكاديمي يستند إلى الأطر النظرية والمنهجية الحديثة، مع التركيز على دور الحوكمة كأداة لتحسين الأداء المؤسسي وضمان الفعالية والشفافية.

أظهرت الدراسة أن السياسة العامة للتعليم العالي في الجزائر، ورغم تعدد الإصلاحات منذ الاستقلال، لا تزال تواجه جملة من التحديات البنوية، على رأسها ضعف التناسق بين السياسات المعلنة والممارسات الفعلية، غياب رؤية استراتيجية طويلة الأمد، ومحدودية انفتاح الجامعة على محيطها السوسيو-اقتصادي. كما كشفت عن فجوة معتبرة بين مخرجات التكوين

الخاتمة العامة

ومتطلبات سوق العمل، ما يضعف من جدوى النظام التعليمي ويقلل من قدرته على المساهمة في التنمية الوطنية.

كما بينت النتائج أن اعتماد مقاربات الحوكمة الحديثة يمكن أن يشكل مدخلاً فعالاً لإعادة بناء السياسة العامة لقطاع التعليم العالي، من خلال تعزيز الاستقلالية، وتكريس مبادئ الشفافية والمساءلة، وتفعيل التشاركية بين مختلف الفاعلين، الرسميين وغير الرسميين. وهذا يتطلب مراجعة عميقة للإطار التشريعي والتنظيمي، وتبني نموذج تسيير أكثر مرونة واستجابة للتغيرات.

إن إصلاح قطاع التعليم العالي في الجزائر لم يعد خياراً بل ضرورة تفرضها تحديات الداخل ومطالب الخارج، في ظل التحول نحو اقتصاد المعرفة والرقمنة وتزايد أهمية الانفتاح على محيطها الاجتماعي والاقتصادي لمواجهة التحديات الراهنة المبنية على القوى الاقتصادية

خلاصة يمكن عرض الحوصلة الدراسة بايجاز :

حيث تناولت الدراسة و باسهاب كبير فصلا تأصيليا لمفهوم السياسية العامة علميا و نظريا و فق توجهات أهم المفكرين الأوائل لهذا العلم الذي أصبح يحتل مكانة نظير ما يقدمه، مروراً بتحديد الفواعل الرسمية التقليدية و الفواعل غير الرسمية التي لها تأثيرا مباشر ، لاحظنا أن علم السياسة العامة في ظل هيمنة السلطة التنفيذية كيف كان مكبلا و لا يقدم ولا يصل إلى الأهداف المرجوة ، ثم لاحظنا كيف أن المراحل لا تخلوا من الأساليب العلمية الدقيقة التي تلعب دورا كبيرا في دراسة البدائل و اختيارهم ، كما الأساليب التحليلية للسياسة العامة تلعب هي الأخرى دورا كبيرا في تحديد مسار القضايا و المشاكل التي تعمل على إيجاد حلول لها .

وفي الفصل الثاني سلطت الدراسة الضوء على قطاع التعليم العالي و كيف كان في بداياته ما المراحل التي مر بها منذ الاستقلال كانت كل مرحلة لها ظروفها ومتطلباتها والنتائج التي حققتها وان كانت تختلف رغم الإصلاحات العديدة لكن ظلت الظروف التسيير و المركزية في اتخاذ القرار الدور في اخفاق هذه الإصلاحات ثم تناولت الدراسة مضمون السياسة العامة للتعليم العالي من اعداد و التنفيذ و تقييم كما تناولت الفواعل التي لها تأثير في السياسة التعليمية وكيف تكون هيمنة السلطة التنفيذية في صياغة السياسة العامة للقطاع.

اما الفصل الثالث فقد تناولت فيه الدراسة مفهوم الحوكمة وتحديد مؤشرات الحديثة وكيف يمكن للحوكمة مؤسسات التعليم العالي تحقيق الأهداف المرجوة وذلك من المقاربات الحديثة من الجودة الشاملة والإدارة بالأهداف وغيرها من مايمكن أن قدم بالإضافة لقطاع التعليم وبتسليط مجموعة من المؤشرات على مراحل اعداد وصنع السياسة العامة وكيف سوف يؤدي إلى ظهور الفواعل الجدد في اطار صياغة سياسة عامة و تناولت الدراسة مقارنة قطاع التعليم العالي في الجزائر بقطاعات عالمية رائدة وخلصت إلى مجموعة من النقاط عليها تقدم الإضافة المطلوبة منه.

الخاتمة العامة

اما الفصل الرابع فقد حدد لدراسة الرؤى المستقبلية وقد رسمت مجموعة من التحديات التي تواجه حوكمة القطاع التعليم العالي فالموجة الثالثة لادارة العامة الجديدة تفرض نوع من التغيير في الفواعل و الأطر البنيوية للحوكمة التقليدية، وقدمت الدراسة مجموعة من الحلول الهدف منها النهوض بقطاع التعليم العالي مواكبة الدول الرائدة في قطاع التعليم العالي وحتى لا تكون الخاتمة مجرد حوصلة لما تقدم أردنا دراسة الفرضيات تأكيدها أو نفيها و ذلك على النحو التالي :

-الفرضية الأولى السياسة العامة هي مجموعة من البرامج الحكومية تهدف لمعالجة قضايا مشكال وفق متطلبات المجتمع لها مراحل ولها إطار نظري محدد بحيث تعتمد على أساليب وطرق علمية دقيقة وهي تأكيد مطلق لما قدمته الدراسة فالأساليب العلمية التي تعتمد اذ لا يمكن تقديم برامج حكومية لا تتوافق وتطلعات المجتمع

2-كذلك الفرضية الثانية فهي تأكيد على توصلت إليه الدراسة من حيث وعلى الرغم من الجهود الإصلاحية المتعاقبة، فإن قطاع التعليم العالي في الجزائر لا يزال يشهد اختلالات هيكلية وفجوة ملحوظة بين الأهداف المعلنة والسياسات الفعلية، وهو ما يعوق تحقيق التحول المنشود نحو الجودة والفعالية.

3-الفرضية الثالثة مؤكدة هي الأخرى وفقت الدراسة و على ابعد الحدود وتمثل الحوكمة الجامعية إطارًا تنظيميًا استراتيجيًا يُمكن من خلاله تحسين أداء مؤسسات التعليم العالي، عبر تكريس مبادئ الشفافية، والمشاركة، والمساءلة، والاستقلالية، كركائز أساسية لتحسين الأداء المؤسسي.

4-اما الفرضية الرابعة لا يزال تطبيق مبادئ الحوكمة داخل الجامعات الجزائرية يواجه عراقيل متعددة، منها ضعف ثقافة التقييم، واستمرار المركزية في اتخاذ القرار، وغياب التكوين المتخصص في القيادة والإدارة الجامعية وهذا ما لاحظنا من خلال عملية المقارنة مع باقى التجارب الرائدة

5- اما الفرضية الخامسة حقيقة تواجه مؤسسات التعليم العالي في الجزائر صعوبة في مواءمة التكوين الأكاديمي مع متطلبات المجتمع وسوق العمل، مما يُضعف قدرتها على الانخراط الفعلي في محيطها السوسيو-اقتصادي وتحقيق تأثير تنموي ملموس وذلك نتيجة ضعف الكوادر و الإطارات المؤهلة اذ لا تزال السلطة المركزية هي تقوم بالاستقطاب في المراكز الحساسة

6-الفرضية السادسة تعيق عدة تحديات مؤسساتية وتشريعية تفعيل الحوكمة الفعالة في مؤسسات التعليم العالي الجزائرية، وعلى رأسها غياب إطار قانوني مرن، محدودية الاستقلالية الإدارية والمالية، وضعف التنسيق بين الفاعلين الداخليين والخارجيين تعاني مؤسسات التعليم العالي من السلطة المركزية في التسييرو الاستقلالية الجزائرية في التسيير.

توصيات الدراسة :

بناءً على ما تم التوصل إليه، تقترح الدراسة جملة من التوصيات العملية والعلمية:

الخاتمة العامة

1. مراجعة الإطار القانوني والتنظيمي للتعليم العالي بما يضمن مرونة أكبر واستقلالية فعلية للمؤسسات الجامعية، دون الإخلال بآليات الرقابة والمساءلة.
2. تعزيز تطبيق الحوكمة الجامعية من خلال وضع مؤشرات أداء دقيقة، وتكريس مبادئ الشفافية والمشاركة والتقييم الدوري.
3. إعادة هيكلة البرامج الأكاديمية وفق احتياجات سوق العمل، مع إشراك الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين في صياغة المناهج والتكوينات.
4. الاستثمار في الموارد البشرية، من خلال تكوين القيادات الجامعية وتأهيل الأساتذة في مجالات الإدارة الجامعية والحوكمة.
5. دعم الرقمنة والتحول الرقمي كمحور مركزي في تحديث منظومة التعليم العالي، وربطها بآليات الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات.
6. تشجيع الشراكة بين الجامعة والمحيط السوسيو-اقتصادي عبر حاضنات الأعمال، ومراكز البحث التطبيقي، واتفاقيات تعاون مع القطاع الخاص.
7. تعزيز البعد المقارن في إصلاح السياسات، من خلال الاستفادة من التجارب الدولية الناجحة وتكييفها مع السياق المحلي.

قائمة المصادر و المراجع

قائمة المصادر و المراجع

-الكتب باللغة العربية:

1. ابراهيم درويش ، الوسيط في الادارة العامة ، ط 2 ، القاهرة ، دار النهضة العربية ، 1995.
2. ابراهيم درويش ، الوسيط في الادارة العامة ، ط 2 ، القاهرة ، دار النهضة العربية ، 1995
3. أبو سليمان، عبد الله عبد المحسن، العنف وإدارة الصراع السياسي في الفكر الإسلامي، دار الفكر، دمشق، 2002.
4. أحمد بوزيان، دور الجامعات في التنمية المستدامة، دار المعرفة، الجزائر، 2018.

5. أحمد بوزيان، دور الجامعات في التنمية المستدامة، دار المعرفة، الجزائر، 2018.
6. أحمد بوزيان، دور الجامعات في التنمية المستدامة، دار المعرفة، الجزائر، 2018.
7. أحمد رشيد ، نظرية الإدارة العامة : السياسة العامة و الإدارة ، ط5 ، القاهرة : دار المعارف، 1981، حسن أبشر الطيب ، المحاور النظرية و التجريبية لعلم السياسة العامة ، مجلة الإداري، العدد52، مسقط، الإدارة العامة، 1993.
8. أحمد سعيغان ، قاموس المصطلحات السياسية و الدستورية و الدولية ، ط1 ، بيروت : مكتبة لبنان 2004،
9. احمد مصطفى الحسين ، مدخل الى تحليل السياسة العامة .الاردن : المركز العلمي للدراسات السياسية ، 2002.
10. إديث ستوكي، ريتشارد زكهاوزر، أساسيات تحليل السياسات.ت، أحمد مداوس اليامي، الرياض : جامعة الملك سعود 1430ه ط1
11. إديث ستوكي، ريتشارد زكهاوزر، أساسيات تحليل السياسات.ت، أحمد مداوس اليامي، الرياض : جامعة الملك سعود 1430ه ط1
12. إسماعيل على سعد ، قضايا غلم السياسة ، الإسكندرية دار المعرفة ، 2003 ،
13. أمين المشاقبة ، نظريات السياسية المقارنة من التقليدية إلى العولمة ، ط1: دار الحامد للنشر و التوزيع ،الأردن 2020.
14. الأمين شريط التجربة البرلمانية الجزائرية في ظل التعددية الفكر البرلماني، العدد 4 الجزائر، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار ، أكتوبر 2003.
15. إيمان شيحان المشهداني و علاء فرحان طالب الحوكمة المؤسسية و الأداء المالي الاستراتيجي للمصارف. الأردن: دار الصفاء للنشر التوزيع، 2011.
16. إيمان شيحان المشهداني و علاء فرحان طالب الحوكمة المؤسسية و الأداء المالي الاستراتيجي للمصارف. الأردن: دار الصفاء للنشر التوزيع، 2011.
17. ت، عامر الكب ، عمان : دار الميرة ، 1999 ص 14. جيمس أندرسون ، صنع السياسات العامة .
18. تركي رابح، أصول التربية و التعليم. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية 1990.
19. جبرائيل الموند، وحي بنجهام باول، السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر، تر: هشام عبد الله، عمان: الدار الأهلية للنشر والتوزيع، 1997.
20. جبرائيل الموند، وحي بنجهام باول، السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر، تر: هشام عبد الله، عمان: الدار الأهلية للنشر والتوزيع، 1997.
21. جمال سلامة علي، النظام السياسي والبناء الاجتماعي، القاهرة: دار النهضة العربية، 2005، ص 39.
22. جمال سلامة علي، النظام السياسي والبناء الاجتماعي، القاهرة: دار النهضة العربية، 2005.

قائمة المصادر و المراجع

23. جيمس أندرسون، ترجمة عامر الكبيسي، صنع السياسات العامة. مرجع سابق.
24. حسن مصطفى البحري ، الرقابة المتبادلة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية كضمان لنفاذ القاعدة الدستورية : دراسة حالة مقارنة
25. حسين محمد علي علوي، الوصف الوظيفي كبناء للمدخل التنظيمي، جامعة الدول العربية. عمان: المنظمة العربية للعلوم الإدارية1981.
26. الحسين، إدريس تيرس، النظم السياسية العربية: الاتجاهات الحديثة في دراستها، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2008.
27. الخزرجي، ثامر كاظم محمد، السياسة الحديثة والسياسات العامة: دراسة معاصرة في استراتيجية إدارة النظم، دار مجدلاوي، عمان، بدون سنة.
28. خيرى عبد القوي، دراسة السياسة العامة، الكويت: ذات السلاسل، 1989، ص 97.
29. سعد، محمد إيهاب، الصحافة والتنمية السياسية، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، القاهرة، 1998.
30. سلمى الإمام صنع السياسة العامة في الجزائر - دراسة حالة السياسة الجامعية 1999-2007..
31. السلمي، عبد الله بن محمد. إدارة المعرفة ودورها في دعم اتخاذ القرار: دراسة تطبيقية على بعض المؤسسات السعودية. دار الكتاب الجامعي، 2015، ص. 85.
32. سليم قلالة، الجامعة الجزائرية وإشكالية الإصلاح، دار الكتاب الجديد، بيروت، 2006.
33. سليم قلالة، الجامعة الجزائرية وإشكالية الإصلاح، دار الكتاب الجديد، بيروت، 2006.
34. سليم قلالة، الجامعة الجزائرية وإشكالية الإصلاح، دار الكتاب الجديد، بيروت، 2006.
35. سيد الهواري ، الادارة الاصول و الاسس العلمية ، القاهرة : مكتبة عين الشمس ، 1976.
36. سيد الهواري ، الادارة الاصول و الاسس العلمية ، القاهرة : مكتبة عين الشمس ، 1976.
37. صالح، سهام، حرية الإعلام في العالم العربي، دار مجدلاوي، عمان، بدون سنة.
38. صدقي يحي فاضل، مبادئ علم السياسة، جدة: مؤسسة المدنية للصحافة، ط 2003،
39. ضميري عزيزة، " الفواعل السياسية ودورها في صنع السياسة العامة في الجزائر " مرجع سابق ص.32
40. عبد الحميد بن عبد المجيد بن عبد الحميد حكيم، "مدى تنفيذ السياسة التعليمية من وجهة نظر معلمي المرحلة الثانوية بمنطقة مكة المكرمة. "
41. عبد العزيز بن حبتور، مبادئ الادارة العامة، دار الميسرة، مصر، 2003.
42. عبد الغفار حنفي، ورسمية قرياقص، أساسيات الإدارة وبيئة الأعمال، الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2000
43. عبد المجيد مزيان، إصلاحات الجامعة الجزائرية ، منشورات النخلة، قسنطينة، 2016.

قائمة المصادر و المراجع

44. عبد المجيد مزيان، إصلاحات الجامعة الجزائرية، منشورات النخلة، قسنطينة، 2016.
45. عصام سليمان ، مدخل الى علم السياسة ، بيروت : دار النضال للطباعة و النشر وتوزيع ، 1984 ،
46. عطا الله خالد ، السياسة العامة بين التخطيط و التنفيذ الجزائر نموذجاً، دار حامد للنشر و التوزيع ، ط1، عمان، الأردن، 2018 .
47. علي الدين هلال، معجم المصطلحات السياسية ، مصر : مطبعة أطلس 1994 ، .
48. علي شريف ، الإدارة العامة النظرية و التطبيق ، ط2، دار النهضة العربية للطباعة و النشر ،بيروت (د.ب.)
49. عمار بوحوش، نظرية الإدارة الحديثة في القرن الواحد والعشرون، بيروت: دار المغرب الإسلامي، 2006.
50. عمار عوابدي ، نظرية القرارات الإدارية بين علم الإدارة العامة و القانون الإداري.الجزائر: دار هومة، 199.
51. عمار عوابدي ، نظرية القرارات الإدارية بين علم الإدارة العامة و القانون الإداري.الجزائر: دار هومة
52. عمار معمر، "إنشكالية صنع السياسة العامة في الجزائر-دراسة وصفية تحليلية-"، (رسالة ماجستير في العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية)، جامعة الجزائر، 2008-2009.
53. فاطمة الربابعة، تحليل السياسات العامة: نظرة في الممارسة: في: علي الدين هلال واخرون، القاهرة مركز دراسات، واستشارات الادارة العامة 2004،
54. فهمي خليفة الفهداوي ، السياسة العامة منظور كلي في البنية و التحليل ، ط2 : دار المسيرة للنشر و التوزيع والطباعة ، عمان 2013 ص34
55. فهمي خليفة فهداوي، "إتخاذ القرارات في السياسة العامة ، دراسة في تحليل المضمون والسلوك"، مجلة النهضة، جامعة القاهرة، 2003.
56. فيصل المناور ، منى العلبان، بناء السياسات العامة ،سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية، العدد مئة وسبعة وخمسون ، الكويت ، 2022.
57. كمال محمد المغربي ، الإدارة والبيئة و السياسة العامة ، عمان : دار الثقافة ، 2001 ، (ص 85)
58. ليام سالمى و بارة سمير ،صنع السياسات العامة دراسة في المفاهيم و المنهجية والبيئة ، ط 1 ، عمان : دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2014.ص23.
59. محمد الزاهي المغربي، التنمية السياسية و السياسة المقارنة: قراءات مختارة، بنغازي: منشورات جامعة قار يونس، 1998.
60. محمد الزاهي المغربي، التنمية السياسية و السياسة المقارنة: قراءات مختارة، بنغازي: منشورات جامعة قار يونس، 1998.

قائمة المصادر و المراجع

61. محمد السعيد بن غنيمة ،سياسة التعليم العالي في الجزائر ، بين حدود التمويل و رهانات التطوير 1962-2014، دار الولاية للنشر و التوزيع ،عمان: 2018.
62. محمد السعيد بن غنيمة ،سياسة التعليم العالي في الجزائر ، بين حدود التمويل و رهانات التطوير 1962-2014، دار الولاية للنشر و التوزيع ،عمان: 2018.
63. محمد شفيق، مفاهيم في المشاركة السياسية، دار المعرفة، الجزائر، 2015.
64. محمد شفيق، مفاهيم في المشاركة السياسية، دار المعرفة، الجزائر، 2015.
65. محمد شفيق، مفاهيم في المشاركة السياسية، دار المعرفة، الجزائر، 2015، ص. 67.
66. محمد شلبي، المنهجية في التحليل السياسي – المفاهيم المناهج الأدوات الاقترابات-. الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية ط1 1997.
67. محمد شلبي، المنهجية في التحليل السياسي – المفاهيم المناهج الأدوات الاقترابات-. الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية ط1 1997
68. محمد عبد الفتاح العشماوي و عطا الله و راد خليل الحوكمة المؤسسية المدخل لمكافحة الفساد في المؤسسات العامة والخاصة. مصر : مكتبة الحرية للنشر و التوزيع، دون ذكر السنة .
69. محمد عبد الفتاح العشماوي و عطا الله و راد خليل الحوكمة المؤسسية المدخل لمكافحة الفساد في المؤسسات العامة والخاصة. مصر : مكتبة الحرية للنشر و التوزيع، دون ذكر السنة.
70. محمد محمود ربيع و إسماعيل صبري مقلد و آخرون ، موسوعة العلوم السياسية ، ج3 ، الكويت : جامعة الكويت ، 1994
71. محمد نصر مهنا، العلوم السياسية بين الأصالة والمعاصرة، الإسكندرية: مركز دلتا للطباعة والنشر والتوزيع، 2002.
72. محمد نصر مهنا، العلوم السياسية بين الأصالة والمعاصرة، الإسكندرية: مركز دلتا للطباعة والنشر والتوزيع، 2002.
73. مصطفى أبو زيد فهمي، حسين عثمان، الإدارة العامة: الإطار العام لدراسة الإدارة العامة في الحكم والإدارة في السياسة، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2003.
74. موفق حديد محمد ، الإدارة العامة :هيكلة الأجهزة وصنع السياسات وتنفيذ البرامج الحكومية. ط1 ، عمان :دار الشروق ، 2000، ص116
75. ميرة بن جامع، «حوكمة التعليم العالي في الجزائر»، دار الخلدونية، 2020.
76. ميرة بن جامع، «حوكمة التعليم العالي في الجزائر»، دار الخلدونية، 2020
77. ميرة بن جامع، «حوكمة التعليم العالي في الجزائر»، دار الخلدونية، 2020.
78. نبيل عبد الحسين الربيعي، مدخل إلى تحليل السياسات العامة، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2010،

قائمة المصادر و المراجع

79. نجوى إبراهيم محمود، مفهوم السياسة العامة"، مجلة الديمقراطية، العدد الأول، 2001، ص 12.
80. نصر محمد مهنا، علم السياسة بين التنظير والمعاصرة، الإسكندرية: دار المعارف، (د.ت).
81. وصال نجيب العزاوي، مبادئ السياسة العامة. عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، ط1 2003.
82. وصال نجيب العزاوي، مبادئ السياسة العامة. عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، ط1 2003.

الكتب باللغة الأجنبية:

1. Yacine badia ,la science algerienne dans les années 1990 , une étude bibliométrique de la recherche universitaire à travers ses programmes , ses institutions et sa communauté 1990-1999, thèse de doctorat en sociologie , unversité de toulous,2002.
2. Badaia Yacine, "La Sciences Algérienne dans les années 1990: une étude bibliométrique de la recherche universitaire à travers ses programmes, ses institutions et sa communauté 1990-1999 " thés doctorant sociologie université Toulouse 02 année 2012 .
3. United Nation Economic and social commission for the pacific, What is good governance?, in the web www.unescap.org.p 3., date of consultation 24 March 2016, 11:10 AM.
4. Imad Eddine Bedaida, Mohamed Benguerna, Jean-Baptiste Meyer. EMERGENCE OF PRIVATE HIGHER EDUCATION IN ALGERIA: ACTORS AND PATHWAYS. Economics and Business.ALG.2022
5. Andrew Arato & Jean L. Cohen, Civil Society and Political Theory, MIT Press, Cambridge, 1992.
6. Harold.D.Lasswel, Politic : who, what, when, How.2ed ,New Yourk Meridian Book : INC, 1958 .
7. Kevin B Smith, Christophore W. Limier, The Public Policy Theory Primer. Library of Congress Washington : Westview Press 2009 P02
8. Michael Hill, The Public Policy Process. London: Pearson Longman 04edition P10
9. Easton, David. A Systems Analysis of Political Life. New York : Wiley, 1965, p. 21.
- 10.Thomas R.Dey ,and Harmon Zeigler,The Irony of Democracy .Millennal ed. TX :Harouct Barc ,2000 pp 2-3.

11. Henry teune , Macro Theoretical Approches to Public Policy Analysis :The Fiscal Crisis of American Cities Annals AAPSS,November, 1977.pp174-175
- 12.D. George Kousoulas, On Government and Politics ,5ed , New York , cole Press, 1975, p.2180
- 13.Jack Rabin, Public Administration and Public Policy. London: Taylor & Francis Group, First Published in 2005 P188
- 14.United Nation. PUBLIC ADMINISTRATION AND DEMOCRATIC GOVERNANCE: Governments Serving Citizens," Decentralization and Local Autonomy for Participatory Democracy" James Katorobo January 2007 .
- 15.Almond, Gabriel A., & Powell, G. Bingham. Comparative Politics: A Developmental Approach. Little, Brown, 1966 ,P,74.
- 16.Herrington J. Bryce, Players in the Public Policy Process Nonprofits as Social Capital and Agents. New York: Palgrave Macmillan First published 2005.
- 17.Frank Fischer , Gerald J. Miller, Mara S. Sidney, Handbook of Public Policy Analysis Theory, Politics, and Methods. New York: Taylor & Francis Group 2007.
18. Kevin B. Smith, Christopher W. Larimer, The Public Policy Theory Primer. OP cit .
- 19.Yacine badia ,la science algerienne dans les années 1990 , une étude bibliométrique de la recherche universitaire à travers ses programmes , ses instittions et sa communauté 1990-1999, thèse de doctorat en sociologie , unversité de toulous,2002.
- 20.Badaia Yacine, "La Sciences Algérienne dans les années 1990: une étude bibliométrique de la recherche universitaire à travers ses programmes, ses institutions et sa communauté 1990-1999 " thés doctorant sociologie université Toulouse 02 année 2012.
- 21.Benbouzid, Boubaker. Communication sur la réforme de l'enseignement supérieur. Conseil National de Transition, octobre 1995.
- 22.United Nation Economic and social commission for the pacific, What is good governance?, in the web www.unescap.org.p 3., date of consultation 24 06 2023, 19:10 ..
- 23.Rhodes, R.A.W. . Understanding Governance: Policy Networks, Governance, Reflexivity and Accountability. Open University Press.1997.p53
- 24.Nonaka, Ikujiro & Takeuchi, Hirotaka. The Knowledge-Creating Company: How Japanese Companies Create the Dynamics of Innovation. Oxford University Press, 1995, p. 8–12

- 25.Imad Eddine Bedaida, Mohamed Benguerna, Jean-Baptiste Meyer. EMERGENCE OF PRIVATE HIGHER EDUCATION IN ALGERIA: ACTORS AND PATHWAYS. Economics and Business.2022.pp85-103
- 26.Krogh, Andreas Hagedorn, and Peter Triantafillou. "Developing New Public Governance as a Public Management Reform Model." Public Management Review 26, no. 10 (2024).P3046.
- 27.Andrew Arato & Jean L. Cohen, Civil Society and Political Theory, MIT Press, Cambridge, 1992.
- 28.Rhodes, R.A.W. . Understanding Governance: Policy Networks, Governance, Reflexivity and Accountability. Open

3-القوانين و المراسيم التنظيمية:

1. الأمم المتحدة، قسم الشؤون الاقتصادية والاجتماعية. تقرير الحكومة الإلكترونية 2022: الحكومة الرقمية في عقد العمل لتحقيق أهمية. نيويورك: الأمم المتحدة، 2022.
2. أنظر إنّ المرسوم التنفيذي رقم 03-279 والمؤرخ في 29 جمادى الثانية عام 1424 والموافق 23 غشت سنة 2003 والذي تضمن مهام الجامعة والقواعد الخاصة بتنظيمها وسيرها، تضمن في القسم الثاني من الفصل الثالث تشكيلة المجلس العلمي للكلية وسيره ومهامه وذلك في المواد 43 و44 و45 و46 و47 من المرسوم رقم 03-279.
3. أنظر إنّ المرسوم التنفيذي رقم 03-279 والمؤرخ في 29 جمادى الثانية عام 1424 والموافق 23 غشت سنة 2003 والذي تضمن مهام الجامعة والقواعد الخاصة بتنظيمها وسيرها، تضمن في القسم الثاني من الفصل الثالث تشكيلة المجلس العلمي للكلية وسيره ومهامه وذلك في المواد 43 و44 و45 و46 و47 من المرسوم رقم 03-279.
4. التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر 50 سنة في خدمة التنمية الوطنية. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الجزائرية، مرجع سابق ص27
5. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القانون رقم 99-05 المؤرخ في 4 أبريل 1999، المتعلق بالتعليم العالي، العدد 21، ص. 5 .
6. جريدة رسمية سنة 1999 عدد 24 صفحة 4-
7. جريدة رسمية سنة 1999 عدد 24 صفحة 4-10.
8. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، " المرسوم التنفيذي رقم 04-371 المؤرخ في 21 نوفمبر من سنة 2004 والذي يتضمن "إحداث شهادة ليسانس جديد" الجريدة الرسمية، العدد 75 بتاريخ 24 نوفمبر 2004 ص12
9. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، " المرسوم التنفيذي رقم 04-371 المؤرخ في 21 نوفمبر من سنة 2004 والذي يتضمن "إحداث شهادة ليسانس جديد" الجريدة الرسمية، العدد 75 بتاريخ 24 نوفمبر 2004 ص12

قائمة المصادر و المراجع

10. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، "القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 17 فيفيري 1999 يتضمن انشاء ملحقات تابعة للوكالة الوطنية لتطوير البحث الجامعي"، الجريدة الرسمية، العدد 23 بتاريخ 04 أفريل 1999
11. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، "القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 17 فيفيري 1999 يتضمن انشاء ملحقات تابعة للوكالة الوطنية لتطوير البحث الجامعي"، الجريدة الرسمية، العدد 23 بتاريخ 04 أفريل 1999 ص12
12. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، "قانون رقم 99-05 المؤرخ في 04 أفريل 1999 المتضمن القانون التوجيهي للتعليم العالي" الجريدة الرسمية، العدد 24 بتاريخ 07 أفريل 1999 ص4-5-6
13. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، "قانون رقم 99-05 المؤرخ في 04 أفريل 1999 المتضمن القانون التوجيهي للتعليم العالي" الجريدة الرسمية، العدد 24 بتاريخ 07 أفريل 1999
14. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، "قانون رقم 99-05 المؤرخ في 04 أفريل 1999 المتضمن القانون التوجيهي للتعليم العالي" الجريدة الرسمية، العدد 24 بتاريخ 07 أفريل 1999 ص4-5-6
15. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، "قانون رقم 99-05 المؤرخ في 04 أفريل 1999 المتضمن القانون التوجيهي للتعليم العالي" الجريدة الرسمية، العدد 24 بتاريخ 07 أفريل 1999 ص11
16. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر 50 سنة في خدمة التنمية الوطنية. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الجزائرية ص21 سنة 2012
17. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية نفس المرجع السابق الذكر ، المادة 13 ، ص 7
18. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية نفس المرجع السابق الذكر ، المادة 13
19. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم 94-260 المؤرخ في 19 ربيع الأول 1415هـ، الموافق ل 27 أوت، 1994 تحديد صلاحيات وزير التعليم العالي والبحث العلمي، الجريدة الرسمية، العدد 55، ص
20. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم 94-260 المؤرخ في 19 ربيع الأول 1415هـ، الموافق ل 27 أوت، 1994 تحديد صلاحيات وزير التعليم العالي والبحث العلمي، الجريدة الرسمية، العدد 55، ص 8.

قائمة المصادر و المراجع

21. داف التنمية المستدامة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر 50 سنة في خدمة التنمية الوطنية. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الجزائرية ص 21 سنة 2012
22. قانون رقم 98-11 مؤرخ 29 ربيع الثاني 1419 الموافق 22 غشت سنة 1998، يتضمن القانون التوجيهي والبرنامج الخماسي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي 1998-2002 والذي تم تعديله واستكمالته بالقانون رقم 05-05 الصادر بتاريخ 16 صفر 1429 الموافق 23 فبراير 2008، الجزائر
23. قانون رقم 98-11 مؤرخ 29 ربيع الثاني 1419 الموافق 22 غشت سنة 1998، يتضمن القانون التوجيهي والبرنامج الخماسي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي 1998-2002 والذي تم تعديله واستكمالته بالقانون رقم 05-05 الصادر بتاريخ 16 صفر 1429 الموافق 23 فبراير 2008، الجزائر
24. قانون رقم 99-05 مؤرخ في 18 ذي الحجة عام 1419 الموافق 4 ابريل سنة 1999، يتضمن القانون التوجيهي للتعليم العالي (جريدة رسمية سنة 1999 عدد 24 صفحة 4-10) معدل ومتمم بالقانون رقم 08-06 المؤرخ في 16 صفر عام 1429 الموافق 23 فبراير سنة 2008 (جريدة رسمية سنة 2008 عدد 10 صفحة 40-42)
25. قانون رقم 99-05 مؤرخ في 18 ذي الحجة عام 1419 الموافق 4 ابريل سنة 1999، يتضمن القانون التوجيهي للتعليم العالي (جريدة رسمية سنة 1999 عدد 24 صفحة 4-10) معدل ومتمم بالقانون رقم 08-06 المؤرخ في 16 صفر عام 1429 الموافق 23 فبراير سنة 2008 (جريدة رسمية سنة 2008 عدد 10 صفحة 40-42)
26. قانون رقم 99-05 مؤرخ في 18 ذي الحجة عام 1419 الموافق 4 ابريل سنة 1999، يتضمن القانون التوجيهي للتعليم العالي (جريدة رسمية سنة 1999 عدد 24 صفحة 4-10) معدل ومتمم بالقانون رقم 08-06 المؤرخ في 16 صفر عام 1429 الموافق 23 فبراير سنة 2008 (جريدة رسمية سنة 2008 عدد 10 صفحة 40-42)
27. المادة 122 كانت تُحدد بشكل أساسي السلطات التشريعية في الجزائر وتوزيعها بين المجلس الشعبي الوطني (مجلس النواب) ومجلس الأمة (مجلس الشيوخ)، مع تمكين السلطة التنفيذية (الحكومة) من إصدار أوامر رئاسية في مجالات معينة وفق ما يُقره الدستور
28. المادة 122 كانت تُحدد بشكل أساسي السلطات التشريعية في الجزائر وتوزيعها بين المجلس الشعبي الوطني (مجلس النواب) ومجلس الأمة (مجلس الشيوخ)، مع تمكين السلطة التنفيذية (الحكومة) من إصدار أوامر رئاسية في مجالات معينة وفق ما يُقره الدستور..
29. الموقع الرسمي لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي الجزائرية <https://www.mesrs.dz/universites> تاريخ الاطلاع على الصفحة 08-04-2016
30. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ملف إصلاح التعليم العالي، الجزائر: جانفي 2004، ص. 3-

4-المذكرات و الرسائل:

1. بن سعيد اسمهان، مقارنة الحوكمة والتنمية المحلية في الجزائر: دراسة حالة بلدية العلمة. أطروحة دكتوراه في الإدارة المحلية، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة المسيلة، 2025/2024. ص 19.
2. جهيدة ركاش، "ماهية السياسة العامة وكيفية صنعها"، مداخلة قدمت في الملتقى الوطني حول "السياسات العامة ودورها في بناء الدولة وتنمية المجتمع"، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، يومي 26 و27 أبريل، 2009، ص 10.
3. حنان شطيبي، تأثير منحى التغييرات على الميل للانخراط النقابي لدى الأساتذة الجامعين أطروحة التسيير جامعة ال جزائر3، 2016/2017.
4. حنان شطيبي، تأثير منحى التغييرات على الميل للانخراط النقابي لدى الاساتذة الجامعين، أطروحة دكتوراه العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2016/2017، ص ص178-179
5. ربيعة تجاني، حوكمة مؤسسات التعليم العالي دراسة حالة جامعة ورقلة ، رسالة ماجستير ، جامعة ورقلة ، 2016
6. ربيعة تجاني، حوكمة مؤسسات التعليم العالي دراسة حالة جامعة ورقلة، رسالة ماجست ، جامعة ورقلة ، 2016، ص 42.
7. سلمى الإمام، صنع السياسات العامة في الجزائر دراسة حالة السياسة التعليمية الجامعية. مرجع سابق 2007 ص 138
8. طفياني زكريا، شبكات التواصل الاجتماعي والأزمة السياسية في الجزائر : أزمة العزوف الانتخابي نموذجا، دراسة وصفية لعينة من المنشورات على اليوتيوب ، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في علوم العالم والتصال تخصص: اتصال سياسي واجتماعي، 2019/2020،
9. طفياني زكريا، شبكات التواصل الاجتماعي والأزمة السياسية في الجزائر : أزمة العزوف الانتخابي نموذجا، دراسة وصفية لعينة من المنشورات على اليوتيوب ، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في علوم الاعلام والاتصال تخصص: اتصال سياسي واجتماعي، 20219/2020.
10. علي بن محمد السوادي، الحوكمة الرشيدة كمدخل لضمان الجودة والاعتماد الاكاديمي في الجامعات السعودية ، رسالة مكملة دكتوراه ، جامعة أم القرى ، كلية التربية ، المملكة العربية السعودية ، ص

قائمة المصادر و المراجع

11. عمر حمداوي، دور الثقافة التنظيمية في جودة التعليم العالي - دراسة حالة جامعة قاصدي مرباح بورقلة. أطروحة دكتوراه علوم في علم الاجتماع، تخصص علم الاجتماع تنمية الموارد البشرية، جامعة بسكرة 2013-2014.
12. فيدة مقورة، السياسة العامة في الجزائر بين الأسس النظرية وآليات التطبيق (1989-2017)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة قسنطينة، 2019/2018 .
13. كاهي مبروك ، السياسة العامة لتطوير التعليم العالي في الدول المغاربية على ضوء متطلبات التنمية المحلية، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه العلوم في العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2017/2016، ص 31
14. لحسن رزاق، الحملة الانتخابية لرئاسيات 2009 من خلال الصحافة الجزائرية الخاصة، مذكرة ماجستير في علوم الإعلام والاتصال، جامعة منتوري قسنطينة، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية 2010
15. لحسن رزاق، الحملة الانتخابية لرئاسيات 2009 من خلال الصحافة الجزائرية الخاصة، مذكرة ماجستير في علوم الإعلام والاتصال، جامعة منتوري قسنطينة، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية 2010.
16. نوال نمور ، كفاءة أعضاء هيئة التدريس وأثرها على جودة التعليم العالي - دراسة حالة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير " مذكرة ماجستير ، تخصص تسيير الموارد البشرية ، جامعة قسنطينة 2012.
17. نور الدين دخان ، تحليل السياسات التعليمية ، نموذج الجزائر ، رسالة الدكتوراه في التنظيم السياسي و الإداري ، قسم العلوم السياسية ، جامعة الجزائر ، 2007.

5-المحاضرات:

1. بن عمير جمال الدين ، محاضرات منشورة في مقياس المالية المحلية ، قسم العلوم السياسية ، 2022/2021،
2. جمال بن خالد، محاضرات مودل ،مقياس الحوكمة و اخلاقيات المهنة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع، سنة ثالثة جامعة المسيلة المحاضر الأولى ، 2025/2024،
3. جمال بن خالد، محاضرات مودل ،مقياس الحوكمة و اخلاقيات المهنة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع، سنة ثالثة جامعة المسيلة المحاضر الأولى ، 2025/2024،
4. رحمانى سناء ،مطبوعة محاضرات في مقياس إدارة الجودة ، لطفة سنة ثالثة إدارة أعمال، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة ، 2018/2017،

قائمة المصادر و المراجع

5. رحمانى سناء ،مطبوعة محاضرات في مقياس إدارة الجودة ، لطفة سنة ثالثة إدارة أعمال، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة المسيلة ،2018/2017.
6. زريق نفيصة ، محاضرات منشورة ، مطبوعة مقياس الاحزاب السياسية و النظم الانتخابية، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة المسيلة ، 2020/2022.
7. عبد الرحمن فريجة ، محاضرات منشورة ، طلبة سنة أولى ماستر علوم السياسية ،تخصص سياسات عامة ، قسم العلوم السياسية ، كلة الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة أم البواقي ، 2025/2024.
8. عبد الرزاق جعفري ، محاضرات مقياس السياسات العامة المقارنة ، قسم العلوم السياسية ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة المسيلة ، المحاضرة الأولى
9. عشور سليم ، محاضرات منشورة ، مقياس ملتقى الرشادة العالمية ، قسم العلوم السياسية ، كلية الحقوق و العلوم السياسية جامعة المسيلة، 2023/2022.
10. فريدة أبريشة ، محاضرات منشورة مقياس حوكمة رشيدة، قسم العلوم السياسية ، كلية الحقوق و العلوم السياسية جامعة المسيلة ، السنة الجامعية 2020/2021.
11. فريدة أبريشة ، محاضرات منشورة مقياس حوكمة رشيدة، قسم العلوم السياسية ، كلية الحقوق و العلوم السياسية جامعة المسيلة ، السنة الجامعية 2020/2021..
12. فوزية شرقي ، محاضرات منشورة مقياس الإدارة و التسيير العمومي، قسم العلوم السياسية ،كلية الحقوق و العلوم السياسية جامعة المسيلة، السنة الجامعية 2020/2022،،المحاضرة السابعة، ص9.
13. قاسمي السعيد ،معايير الجودة رسالة لجامعة المسيلة الجزائرية ،مجلة العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية ، جامعة المسيلة ، العدد: 2012/08.
14. مفيدة بن لعبيدي ، التسيير المحلي التشاركي آلية التحقيق التنمية المحلية المستدامة في الجزائر ، مجلة دراسات و أبحاث، المجلد: 7، العدد: 21،

6- المجلات و الدوريات:

1. أمال مناح ، أهمية الحوكمة المحلية في التنية الإدارة العمومية المحلية ، مج مجلة الناقد للدراسات السياسية ،مجلد: 04، العدد 01 ،2020.
2. أميمة حلمي مصطفى، "نماذج الحوكمة الجامعية وتطبيقاتها"، مجلة التربية المقارنة والدولية، العدد 12، 2023.
3. الأمين شريط التجربة البرلمانية الجزائرية في ظل التعددية الفكر البرلماني، العدد 4 الجزائر، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار ، أكتوبر 2003.

قائمة المصادر و المراجع

4. باجي عبد القادر ، وأخرون ، الاتجاهات النظرية ، في مداخل وتحليل السياسة العامة ، مجلة التحولات الاقتصادية ، المجلد :02 العدد:02 ، 2022.
5. بن سليمان عمر ، الفواعل غير الرسمية كآلية لصنع السياسات الاجتماعية ، مجلة الحقيقة ، المجلد: 17، العدد:03 ، 2018،
6. بن سليمان عمر ، الفواعل غير الرسمية كآلية لصنع السياسات الاجتماعية ، مجلة الحقيقة ، المجلد: 17، العدد:03 ، 2018، ص112
7. الجوزي ذهبية ، تدويل التعليم العالي وإشكالية اللغة "الجزائر نموذجاً"، تنمية الموارد البشرية ، المجلد:15، العدد:02، 2020.ص182
8. الجوزي ذهبية ، تدويل التعليم العالي وإشكالية اللغة "الجزائر نموذجاً"، تنمية الموارد البشرية ، المجلد:15، العدد:02، 2020.
9. حسن مصطفى البحري ، الرقابة المتبادلة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية كضمان لنفاذ القاعدة الدستورية : دراسة حالة مقارنة
10. خالد تلعيث . محمد بن حاج الطاهر . تجديد السياسات العامة للبحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي بالجزائر: بين الضرورة العلمية والحتمية المجتمعية، مجلة المفكر للدراسات القانونية والسياسية، المجلد:01، العدد:2018،15،
11. خالد تلعيث . محمد بن حاج الطاهر . تجديد السياسات العامة للبحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي بالجزائر: بين الضرورة العلمية والحتمية المجتمعية، مجلة المفكر للدراسات القانونية والسياسية، المجلد:01، العدد:2018،15.
12. خرخاش سامية و أخرون ، حوكمة التعليم العالي لجامعة محمد بوضياف المسيلة في اطار محيطها الاستراتيجي 2017/2022، مجلة الدراسات المالية ومحاسبة و الإدارية ، المجلد :08 ، العدد: 01، 2021.
13. دراسة حالة مقارنة
14. دناقة أحمد، واقع الشراكة بين الجامعة ومحيطها السوسيواقتصادي: تحليل السوسيوولوجي ، مجلة الساورة للدراسات الإنسانية والاجتماعية، العدد:01، ديسمبر 2015.
15. رفيق زراولة، زهرة عباس، آليات نجاح تطبيق الحوكمة في الجامعة الجزائرية: رؤية تقييمية ، ورقة بحثية ، اليوم الدراسي حول: الادارة الاستراتيجية في المؤسسات الجامعية الجزائرية: الواقع والتحديات، جامعة8ماي1945قائمة، يوم:2022/12/13، ص10
16. زرقوق عبد الجليل ، مبدأ الإفصاح و الشفافية فيشركة المساهمة ، مجلة الحقوق الانسان والحريات العامة ، العدد:05، 2018.

قائمة المصادر و المراجع

17. زهوة خلوط ، التحول نحو تطبيق أسلوب الإدارة بالأهداف كمدخل للرفع أداء المؤسسات الجزائرية دراسة حالة بمؤسسة اتصالات البويرة ، المجلة الدولية للأداء الاقتصادي ، العدد الثاني ، 2018.
18. صالح فيلالي، ملاحظات عامة حول السياسات الديمقراطيةية التعليم ،البحث العلمي ، الجزائر ، مجلة الباحث الاجتماعي ،جامعة منتوري قسنطينة، العدد الخامس ، الجزائر ، ص ص 73-86.
19. صالح فيلالي، ملاحظات عامة حول السياسات الديمقراطيةية التعليم ،البحث العلمي ، الجزائر ، مجلة الباحث الاجتماعي ،جامعة منتوري قسنطينة، العدد الخامس ، الجزائر .
20. طارق عشور، الموجة الثالثة لإصلاحات الإدارة العامة:من التسيير العمومي الجديدإلى الحوكمة العامة الجديدة، مجلة آفاق علمية، المجلد:12، العدد: 02 السنة، 2020.
21. عائشة عباس ، استراتيجية حوكمة الإدارة العامة : دراسة تحليلية في المرجعيات الفكرية و متطلبات الإصلاح الإداري، مجلة السياسة العالمية ، المجلد:6، العدد : 1، 2022، ص 757.
22. عبد القادر جغلول،التعليم والسياسات العمومية، منشورات الأمة، الجزائر، 2017
23. عبد الله هبد الخالق " العولمة جذورها وفروعها وكيفية التعامل معها ، مجلة عالم الفكر ، المجلد 28 ديسمبر 1999، ص ص (82-83) .
24. عبد الله هبد الخالق " العولمة جذورها وفروعها وكيفية التعامل معها ، مجلة عالم الفكر ، المجلد 28 ديسمبر 1999.
25. عبد المجيد زعلاني، سلطات رئيس الجمهورية في مجال التشريع والتنظيم. المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية، الجزء 37 ، العدد 2، 1999،
26. عبد المجيد زعلاني، سلطات رئيس الجمهورية في مجال التشريع والتنظيم. المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية، الجزء 37 ، العدد 2، 1999.
27. عبد المجيد مزيان، إصلاحات الجامعة الجزائرية ، منشورات النخلة، قسنطينة، 2016، ص. 75.
28. عبد الناصر جابي، العلاقة بين البرلمان والمجتمع المدني في الجزائر. الفكر البرلماني العدد، 15، 2007،
29. عبد الناصر جابي، العلاقة بين البرلمان والمجتمع المدني في الجزائر. الفكر البرلماني العدد، 15، 2007.
30. عداد عبدالرحمان و شرفاوي الحاج عبو، دور العمل النقابي الطالب عى الأداء البيداغوجي يف الجامعة الجزائرية، مجلة aleph. langues, médias et sociétés ، المجلد01، 2020: 07، العدد:

قائمة المصادر و المراجع

31. عداد عبدالرحمان و شرفاوي الحاج عبو، دور العمل النقابي الطالب عبل الأداء البيداغوجي يف الجامعة الجزائرية، مجلة aleph. langues, médias et sociétés ، المجلد01، 2020: 07، العدد:ص357
32. عريب محمد، قعموسي هواري، حوكمة مرفق التعليم العالي في ظل تفعيل مبدأ الشفافية الإدارية، المجلة الجز ائرية للحقوق والعلوم السياسية – المجلد: 09 ، العدد 01، 2024.ص ص 279/
33. عريب محمد، قعموسي هواري، حوكمة مرفق التعليم العالي في ظل تفعيل مبدأ الشفافية الإدارية، المجلة الجز ائرية للحقوق والعلوم السياسية – المجلد: 09 ، العدد 01، 2024.ص ص 279/ 287.
34. عشور سليم ، محاضرات منشورة ، مقياس ملتقى الرشادة العالمية ، قسم العلوم السياسية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة المسيلة، 2023/2022.
35. عمار عوابدي، عملية الرقابة البرلمانية و دورها في الدفاع على حقوق المواطن"، مجلة الفكر البرلماني، العدد الأول، ديسمبر 2002 ، نشریات مجلس الأمة، الجزائر، ص52.
36. عمار عوابدي، عملية الرقابة البرلمانية و دورها في الدفاع على حقوق المواطن"، مجلة الفكر البرلماني، العدد الأول، ديسمبر 2002 ،
37. فريمش مليكة، الحوكمة الجامعية من أجل الجودة (الجامعة الجزائرية أنموذجا)، مجلة جامعة الأمير عبد القادر لجامعة قسنطينة ، المجلد:34 ، العدد:3، سنة 2020، ص1392.
38. فريمش مليكة، الحوكمة الجامعية من أجل الجودة (الجامعة الجزائرية أنموذجا)، مجلة جامعة الأمير عبد القادر لجامعة قسنطينة ، المجلد:34 ، العدد:3، سنة 2020، ص1392
39. فهمي خليفة فهداوي، "إتخاذ القرارات في السياسة العامة ، دراسة في تحليل المضمون والسلوك"، مجلة النهضة، جامعة القاهرة، 2003.
40. لخضر رينوبية،أعمر عزاوي، الإفصاح والشفافية كأداة لتعزيز الاتصال المالي في سياق حوكمة الشركات دراسة ميدانية، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية ، المجلد :04، العدد:2018،01، ص ص 41.54.
41. لخضر رينوبية،أعمر عزاوي، الإفصاح والشفافية كأداة لتعزيز الاتصال المالي في سياق حوكمة الشركات دراسة ميدانية، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية ، المجلد :04، العدد:2018،01.
42. مدوح عبد الهادي عثمان ، التكنولوجيا ومدرسة المستقبل " الواقع والمأمول " بحث مقدم إلى ندوة " مدرسة المستقبل"، الرياض : 16-17 شعبان 1423 هـ ، كلية التربية جامعة الملك سعود، 2002، ص5

قائمة المصادر و المراجع

43. مريخي سامي ، معمري نصرالدين ، أثر التعديل الدستوري لسنة 2020 على تطور المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، مجلة إيليزا للبحوث والدراسات، المجلد 07، العدد:01، 2022 ص ص 109-110
44. مريخي سامي ، معمري نصرالدين ، أثر التعديل الدستوري لسنة 2020 على تطور المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، مجلة إيليزا للبحوث والدراسات، المجلد 07، العدد:01، 2022 ص ص 109-110
45. مصطفى بن عودة ، نموذج مقترح لضمان جودة مخرجات مؤسسات التعليم العالي بالجزائر، مجلة نما للاقتصاد والتجارة، المجلد: 04، العدد:01، 2020. .
46. مصطفى بن عودة ، نموذج مقترح لضمان جودة مخرجات مؤسسات التعليم العالي بالجزائر، مجلة نما للاقتصاد والتجارة، المجلد: 04، العدد:01، 2020. ص ص 61-62
47. موساوي عبد العزيز ، مداحي عثمان ، تفعيل مساهمة مجلس المحاسبة في ترقية الحكم الراشد وفقا لرؤية الانتوساي وفقا للتعديل الدستوري 2020، مجلة ، الدراسات والبحوث القانونية، مجلد 7 العدد: 01 ، 2021 ص 400
48. موساوي عبد العزيز ، مداحي عثمان ، تفعيل مساهمة مجلس المحاسبة في ترقية الحكم الراشد وفقا لرؤية الانتوساي وفقا للتعديل الدستوري 2020، مجلة ، الدراسات والبحوث القانونية، مجلد 7 العدد: 01 ، 2021 ص 400
49. نيفين زكريا محمد، "مؤشرات الحوكمة العامة الجديدة والبحث العلمي في الجامعات الحكومية المصرية"، مجلة الإدارة التربوية، العدد 42، أبريل 2024، ص. 118
50. يحيى عبد المالك ، الثقافة التنظيمية: الدلالات والابعاد، مجلة آفاق العلوم ، جامعة الجلفة ، العدد 06، 2017، ص 301.
51. ياسر عبد الرحمان، الحوكمة في مؤسسات التعليم العالي بين النظرية والتطبيق، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات ، المجلد 08، العدد: 02، 2018.
52. ياسر عبد الرحمان، الحوكمة في مؤسسات التعليم العالي بين النظرية والتطبيق، مجلة الادارة و التنمية للبحوث والدراسات، مجلد08، العدد:02، (2018) ، ص 184-202
53. ياسر عبد الرحمان، الحوكمة في مؤسسات التعليم العالي بين النظرية والتطبيق، مجلة الادارة و التنمية للبحوث والدراسات، مجلد08، العدد:02، (2018).
54. يوسف بن حبيرش ، غربي عزوز ، واقع السياسة العامة للتعليم العالي في الجزائر بين الرهانات و التحديات، المجلة الدولية للبحوث القانونية والسياسية ، المجلد:08، العدد: 03، 2024، ص 497.
55. يوسف بن حبيرش ، غربي عزوز ، واقع السياسة العامة للتعليم العالي في الجزائر بين الرهانات و التحديات، المجلة الدولية للبحوث القانونية والسياسية ، المجلد:08، العدد: 03، 2024.

7-الملتقيات و الندوات:

1. جهيدة ركاش، "ماهية السياسة العامة وكيفية صنعها"، مداخلة قدمت في الملتقى الوطني حول "السياسات العامة ودورها في بناء الدولة وتنمية المجتمع"، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، يومي 26 و27 أبريل، 2009، ص
2. ريم بنت ثابت محمد القحطاني، "رؤية استراتيجية مقترحة للسياسة التعليمية بالمملكة العربية السعودية" ورقة بحثية مقدمة في جامعة أم القرى
3. عبد الكريم بن عراب، التعليم العالي في عهد الرئيس الراحل هواري بومدين أعمال ندوة تخرج الدفعة 17-جامعة قسنطينة، 2004، ص ص120-122.
4. السعيد بن عيسى وبلقاسم بلقيدوم، " بعض التحديات التي تواجه تطبيق نظام ل.م.د في الجامعة الجزائرية" الملتقى الدولي الأول" نظرة جديدة للتعليم العالي والبحث العلمي بين الضغوطات العالمية والاختيارات الذاتية، المركز الجامعي - أم البواقي ، 27-28 نوفمبر 2005، ص4.
5. حسين القاضي، "الإدارة الرشيدة في القطاع العام الاقتصادي، ندوة الثلاثاء الاقتصادية الثالثة و العشرون جمعية العلوم الاقتصادية السورية دمشق 06/04/2010، ص 2
6. ماجد محمد الفراء، "مفهوم الحوكمة وسبل تطبيقها في مؤسسات التعليم العالي ، ورقة بحثية مقدمة في ورشة عمل حول حوكمة مؤسسات التعليم العالي التي نظمتها هيئة الاعتماد والجودة لمؤسسات التعليم العالي بغزة فلسطين، يوم الخميس في 28 مارس 2013 ص ص (06-10)
7. محمد عبد الفتاح العشماوي و عطا الله وراذ خليل الحوكمة المؤسسية المدخل لمكافحة الفساد في المؤسسات العامة والخاصة. مصر : مكتبة الحرية للنشر و التوزيع، دون ذكر السنة ، (ص ص) (186-180).
8. قاسمي السعيد، معايير الجودة رسالة لجامعة المسيلة الجزائرية ،مجلة العلوم الاقتصادية و التسيير والعلوم التجارية ، جامعة المسيلة ، العدد: 2012/08، ص.
9. عبد القادر جغلول، التعليم والسياسات العمومية، منشورات الأمة، الجزائر، 2017، ص. 99
10. رفيق زراولة، زهرة عباس، آليات نجاح تطبيق الحوكمة في الجامعة الجزائرية: رؤية تقييمية ، ورقة بحثية ، اليوم الدراسي حول: الادارة الاستراتيجية في المؤسسات الجامعية الجزائرية: الواقع والتحديات، جامعة 8ماي 1945قائمة، يوم: 2022/12/13، ص10

قائمة المصادر و المراجع

11. قوي، بوبكر، التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر، مداخلة في ملتقى وطني حول دور المجتمع المدني في تعزيز الحكم الراشد، جامعة الشلف، ديسمبر 2008.
12. ريم بنت ثابت محمد القحطاني، "رؤية استراتيجية مقترحة للسياسة التعليمية بالمملكة العربية السعودية" ورقة بحثية مقدمة في جامعة أم القرى (السعودية) 2013
13. عبد الكريم بن عراب، التعليم العالي في عهد الرئيس الراحل هوارى بومدين أعمال ندوة تخرج الدفعة 17-جامعة قسنطينة، 2004.
14. مدوح عبد الهادي عثمان، التكنولوجيا ومدرسة المستقبل " الواقع والمأمول " بحث مقدم إلى ندوة " مدرسة المستقبل"، الرياض : 16-17 شعبان 1423هـ، كلية التربية جامعة الملك سعود، 2002،
15. عبد الحميد بن عبد المجيد بن عبد الحميد حكيم، "مدى تنفيذ السياسة التعليمية من وجهة نظر معلمي المرحلة الثانوية بمنطقة مكة المكرمة" مرجع سابق ص70
16. حسين القاضي، "الإدارة الرشيدة في القطاع العام الاقتصادي، ندوة الثلاثاء الاقتصادية الثالثة و العشرون جمعية العلوم الاقتصادية السورية دمشق 06/04/2010، ص 2
17. ماجد محمد الفراء، "مفهوم الحوكمة وسبل تطبيقها في مؤسسات التعليم العالي ، ورقة بحثية مقدمة في ورشة عمل حول حوكمة مؤسسات التعليم العالي التي نظمتها هيئة الاعتماد والجودة لمؤسسات التعليم العالي بغزة فلسطين، يوم الخميس في 28 مارس 2013 (ص10-06)
18. السعيد بن عيسى وبلقاسم بلقيدوم، " بعض التحديات التي تواجه تطبيق نظام ل.م.د في الجامعة الجزائرية" الملتقى الدولي الأول " نظرة جديدة للتعليم العالي والبحث العلمي بين الضغوطات العالمية والاختيارات الذاتية، المركز الجامعي - أم البواقي ، 27-28 نوفمبر 2005.

8-المواقع الالكترونية

1. -64content/uploads/2024/10/56_compressed.64-حسّن أبشر الطيب ، تحليل السياسات
2. <https://aledari.ram.gov.om/wp>
3. -64content/uploads/2024/10/56_compressed.64-حسّن أبشر الطيب ، تحليل السياسات العمة متاح على الموقع 2023/03/26 على الساعة 08:13
4. <https://jcopolicy.uobaghdad.edu.iq/index.php/jcopolicy/article/view/662> بتاريخ 25.11.2024، على الساعة 10:00.

5. <https://jcopolicy.uobaghdad.edu.iq/index.php/jcopolicy/article/view/662>، على الساعة 10:00. 25.11.2024
6. <https://www.cambridge.org/core/books/abs/policy-analysis-in-thailand/role-of-the-community-sector-and-civil-society-in-le> 05/022023 /18 :33.
7. <https://www.islamweb.net> الموقع الإلكتروني - :
8. <https://www.cambridge.org/core/books/abs/policy-analysis-in-thailand/role-of-the-community-sector-and-civil-society-in-le> 05/022023 /18 :33.
9. بن عيسى، ن.، و بوشنافة، ف. لرقمنة ودورها في عصرنة التعليم العالي في الجزائر. المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، 9(1)، 93-119. استرجع من : https://asjp.cerist.dz/en/article/239050?utm_source=chatgpt.com تاريخ اطلاق يوم 17.02.2023 ع لى الساعة 21:36.
10. بن عيسى، ن.، و بوشنافة، ف. لرقمنة ودورها في عصرنة التعليم العالي في الجزائر. المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، 9(1)، 93-119. استرجع من : https://asjp.cerist.dz/en/article/239050?utm_source=chatgpt.com تاريخ اطلاق يوم 17.02.2023 ع لى الساعة 21:36.
11. البنك الدولي. (2021). توجيه التعليم العالي: نحو أنظمة مرنة تقدم للجميع. واشنطن: البنك الدولي. استرجع من : <https://www.worldbank.org/en/topic/education/publication/steering-tertiary-education-toward-resilient-systems-that-deliver-for-all>، تاريخ اطلاق يوم 2024/03/13، على الساعة 18.00.
12. البنك الدولي. (2021). توجيه التعليم العالي: نحو أنظمة مرنة تقدم للجميع. واشنطن: البنك الدولي. استرجع من : <https://www.worldbank.org/en/topic/education/publication/steering-tertiary-education-toward-resilient-systems-that-deliver-for-all>، تاريخ اطلاق يوم 2024/03/13، على الساعة 18.00.
13. بوشمة الهادي، الجامعة الجزائرية وعلاقتها بالمحيط السوسيو اقتصادي، <https://www.inst.at/trans/>
14. خليفة، س. السياسات التعليمية في سنغافورة وانعكاساتها على التنمية الاقتصادية. مجلة السياسات التربوية، جامعة بغداد، 10(2)، 145-168. تم الاطلاع على الرابط التالي:

قائمة المصادر و المراجع

15. خليفة، س. السياسات التعليمية في سنغافورة وانعكاساتها على التنمية الاقتصادية. مجلة السياسات التربوية، جامعة بغداد، 10(2)، 145-168. تم الاطلاع على الرابط التالي:
16. سالمى، ج. تحدي إنشاء جامعات من الطراز العالمي. واشنطن: البنك الدولي. تم الاسترجاع بتاريخ <https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/2587> 2024/12/25. على الساعة 20.25.
17. سالمى، ج. تحدي إنشاء جامعات من الطراز العالمي. واشنطن: البنك الدولي. تم الاسترجاع بتاريخ <https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/2587> 2024/12/25. على الساعة 20.25.
18. شور، طارق. الموجة الثالثة لإصلاحات الإدارة العامة: من التسيير العمومي الجديد إلى الحوكمة العامة الجديدة. مجلة آفاق علمية، جامعة تمنراست. تم الاطلاع بتاريخ 2024/12/12، على الساعة 16.02 من : <https://asjp.cerist.dz/en/article/113796>
19. عشور، طارق. الموجة الثالثة لإصلاحات الإدارة العامة: من التسيير العمومي الجديد إلى الحوكمة العامة الجديدة. مجلة آفاق علمية، جامعة تمنراست. تم الاطلاع بتاريخ 2024/12/12، على الساعة 16.02 من : <https://asjp.cerist.dz/en/article/113796>
20. عصام بن الشيخ الأمين سويقات إدماج مقاربة الديمقراطية التشاركية في تدبير الشأن المحلي - حالة الجزائر والمغرب- <http://dspace.univ-ouargla.dz/jspui/bitstream/123456789/2431/1/USSAM-BEN-CHIKH-SSWIKAAAT.pdf>
21. عصام بن الشيخ الأمين سويقات إدماج مقاربة الديمقراطية التشاركية في تدبير الشأن المحلي - حالة الجزائر والمغرب- <http://dspace.univ-ouargla.dz/jspui/bitstream/123456789/2431/1/USSAM-BEN-CHIKH-SSWIKAAAT.pdf>
22. عصام بن الشيخ الأمين سويقات إدماج مقاربة الديمقراطية التشاركية في تدبير الشأن المحلي - حالة الجزائر والمغرب- <http://dspace.univ-ouargla.dz/jspui/bitstream/123456789/2431/1/USSAM-BEN-CHIKH-SSWIKAAAT.pdf>

قائمة المصادر و المراجع

23. للاستزادة حول دور الحكومة والقطاع الخاص و المجتمع المدني في الحوكمة أنظر كتاب الكايد الكايد عبد الكريم، الحكمانية governance قضايا و تطبيقات مصر : المنظمة العربية للتنمية الإدارية بحوث و دراسات) 2003
24. المرسوم رقم 83-544 المؤرخ 24 أيلول / سبتمبر 1983 ، المعدل والمكمل ، المتعلق بشأن النظام الأساسي النموذجي للجامعة. المرسوم التنفيذي رقم 98-220 المؤرخ 7 يوليو 1998 المتعلق بإنشاء جامعة مستغانم. المرسوم التنفيذي رقم 03-279 الصادر في 23 أغسطس 2003 ، تم تعديله واستكماله ، وتحديد المهام والقواعد الخاصة بتنظيم وأداء الجامعة
25. مقارنة القيادة التحويلية (Transformational Leadership) ،
تم <https://www.strategymission.org/transformational-leadership>
الاطلاع عليه بتاريخ : 2024/04/12 على الساعة 14:25.
26. الموقع الرسمي لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي الجزائرية
<https://www.mesrs.dz/universites> تاريخ الاطلاع على الصفحة 08-04-2016
27. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي يوم 14.01.2025 على الساعة 12:08
<https://www.mesrs.dz/index.php/fr/agregats-2>
28. يوسف بن حبيرش ، غربي عزوز ، واقع السياسة العامة للتعليم العالي في الجزائر بين الرهانات و التحديات، المجلة الدولية للبحوث القانونية والسياسية ، المجلد:08، العدد: 2024، 03، ص497

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
	شكر و عرفان
	إهداء
	المقدمة
	الفصل الأول التاصيل المفاهيمي والنظري للسياسة العامة
2	تمهيد
3	المبحث الأول: مفهوم السياسة العامة
3	المطلب الأول: تعريف علم السياسة العامة

17	المطلب الثاني:العوامل المساعدة على الظهور والمراحل التطورية للسياسة العامة
17	الفرع الأول :العوامل او الأسباب المساعدة على ظهور علم السياسة العامة
21	الفرع الثاني:مراحل التطورية لعلم السياسة العامة
23	الفرع الثالث : تداخل مفهوم السياسة العامة مع بعض المفاهيم
26	الفرع الرابع :مستويات السياسة العامة
28	المبحث الثاني :البناء الهيكلي و الفواعل المكونة للسياسة العامة
28	المطلب الأول : البناء الهيكلي
30	المطلب الثاني:فواعل صنع السياسة العامة
30	الفرع الأول :الفواعل الرسمية (Formal Actors)
35	الفرع الثاني :الفواعل غير الرسمية: Informal Actors
45	المبحث الثالث: الأطر المركبة و المكونة لعملية السياسة العامة
45	المطلب الأول : مراحل إعداد السياسة العامة
47	المطلب الثاني : تحليل السياسة العامة
48	الفرع الأول: مفهوم وخصائص تحليل السياسة العامة
51	المطلب الثالث :مراحل تحليل و إعداد السياسة العامة
66	المبحث الرابع: المقاربات التفسيرية و المداخل النظرية للتحليل السياسي العامة
66	المطلب الأول: المقاربات التفسيرية للتحليل السياسي العامة
69	المطلب الثاني :المداخل النظرية للتحليل السياسي العامة
75	خلاصة الفصل الأول: التاصيل المفاهيمي والنظري للسياسة العامة
الفصل الثاني السياسة التعليمية الجامعية في الجزائر	
77	تمهيد
78	المبحث الأول : تعريف السياسة لجامعية و مراحلها التطورية
78	المطلب الأول :تعريف السياسة الجامعية
85	المبحث الثاني : المراحل تطور الجامعة الجزائرية
108	المبحث الثاني: صنع سياسة التعليم العالي في الجزائر
108	المطلب الأول: مسؤولية إعداد سياسة التعليم العالي
111	المطلب الثاني: تنفيذ سياسة التعليم العالي في الجزائر
120	المبحث الثالث: الفواعل والعوامل المؤثرة في سياسة التعليم العالي في الجزائر
130	المبحث الرابع: تقييم سياسة التعليم العالي في الجزائر

130	المطلب الأول : هيئات و طرق التقييم لسياسة التعليمية في الجزائر
133	المطلب الثاني: التحديات الدولية لسياسة التعليم في الجزائر
138	خلاصة الفصل
	الفصل الثالث حوكمة مؤسسات التعليم العالي في الجزائر – الأسس، الآليات، والتحديات
140	تمهيد
142	المبحث الأول: الأسس النظرية والإطار التعريفي لحوكمة مؤسسات التعليم العالي
142	المطلب الأول : المفهوم العام للحوكمة وتطبيقاته في قطاع التعليم العالي
144	المطلب الثاني : مراحل تطور مصطلح و مفهوم الحوكمة
148	المبحث الثاني :المرجعية القانونية والتنظيمية لحوكمة مؤسسات الجامعية الجزائرية
148	المطلب الأول : خصائص حوكمة مؤسسات التعليم العالي
149	المطلب الثاني : أهداف و أهمية حوكمة المؤسسات الجامعية
149	الفرع الأول : أهداف حوكمة مؤسسات التعليم العالي
150	الفرع الثاني: أهمية حوكمة المؤسسات
152	المبحث الثالث : واقع تطبيق الحوكمة في مؤسسات الجامعية الجزائرية
152	المطلب الأول: أشكال ومراحل حوكمة مؤسسات التعليم العالي
152	الفرع الأول: أشكال حوكمة مؤسسات التعليم العالي
153	الفرع الثاني: مراحل حوكمة مؤسسات التعليم العالي
158	المطلب الثاني: التوجه الحديث لحوكمة مؤسسات التعليم العالي
162	المطلب الثالث: التسيير التشاركي (Participatory Management)
170	المطلب الرابع: إدارة المعرفة (Knowledge Management Approach)
171	المبحث الرابع: آفاق والتحديات الراهنة في تعزيز حوكمة مؤسسات التعليم العالي في الجزائر
171	المطلب الأول: آفاق و تطلعات حوكمة مؤسسات التعليم العالي
171	الفرع الأول: مقارنة نموذج حوكمة مؤسسات التعليم العالي في الجزائر بنماذج دولية رائدة
173	الفرع الثاني :الموجة الثالثة للحوكمة (حوكمة الشبكات العامة (NPG) – وتأثيرها على مؤسسات التعليم العالي في الجزائر

176	الفرع الثالث: تطبيق المؤشرات الحديثة للحوكمة على مؤسسات التعليم العالي في الجزائر
178	الفرع الرابع: الحوكمة والتوجه السوسيو-اقتصادي لمؤسسات التعليم العالي في الجزائر
180	الفرع الخامس: ربط السياسات العامة للتعليم العالي في الجزائر بالحوكمة والتوجه السوسيو-اقتصادي
182	المطلب الثاني: رهانات ومعوقات حوكمة مؤسسات التعليم العالي
182	الفرع الأول: مقومات نجاح حوكمة مؤسسات التعليم العالي
184	الفرع الثاني: تحديات ومعوقات حوكمة مؤسسات التعليم العالي
186	خلاصة الفصل
الفصل الرابع الرؤى المستقبلية للسياسة العامة للتعليم العالي في الجزائر	
188	تمهيد
190	المبحث الأول : تعزيز دور المشاركة الفعالة لمختلف فواعل صنع السياسة العامة.
191	المطلب الأول :إجراءات تفعيل الديمقراطية التشاركية في صنع السياسة العامة
191	الفرع الأول :
192	الفرع الثاني :تفعيل دور مشاركة المواطن في عملية صنع السياسة العامة.
193	الفرع الثالث :دور المجتمع المدني والقطاع الخاص في صناعة السياسة العامة
204	المطلب الثاني:دور الفواعل غير الرسمية في صياغة وتوجيه السياسة العامة في الجزائر
210	المبحث الثاني : دور المستقبلي مؤسسات التعليم العالي في تقديم الإضافة النوعية
218	المبحث الثالث: تحولات الحوكمة العامة في موجتها الثالثة وأثرها المفترض على مؤسسات التعليم العالي في الجزائر
220	المبحث الرابع : المبحث الرابع : الحلول و إقتراحات للنهوض بقطاع التعليم العالي في الجزائر
228	خلاصة الفصل
230	الخاتمة

الملخص:

تعد السياسة العامة من المواضيع الحساسة والمعقدة، حيث يصعب تحديد وجهة أي نظام دون الخوض في مضمونها، وتختلف من قطاع إلى آخر حسب الظروف والإمكانات والأهداف المسطرة لدى صانع القرار، يعد قطاع التعليم العالي في الجزائر مثالا على ذلك، حيث يعد أحد القطاعات التي السياسة العامة له تمتاز بالتعقيد وبمرورها بعدة إصلاحات تختلف من مرحلة إلى أخرى.

تتناول هذه الدراسة موضوع السياسة العامة للتعليم العالي في الجزائر منذ 2003، من خلال البحث عن كيفية بناء سياسة عامة للتعليم العالي في الجزائر، تضمن تحقيق الحوكمة الفعالة للقطاع التعليم العالي، ومدى القابلية و الانفتاح على مجالها السوسيو – اقتصادي وفق مقاربات إدارية حديثة أكثر دقة و انسجاما مع التطلعات المجتمع و سوق العمل وتحقيق القدرة التنافسية محليا وعالميا، من خلال الإمكانيات و الموارد المتاحة وذلك عبرة الاستفادة من مقارنتها بتجارب رائدة عالميا تمكن وتدفع بصانع القرار بالعمل بها والاستفادة منها مستقبلا.

Abstract:

Public policy is considered one of the most sensitive and complex topics, as it is difficult to determine the direction of any system without delving into its substance. It varies from one sector to another depending on the circumstances, resources, and objectives set by the decision-maker. The higher education sector in Algeria serves as an example of this complexity, as its public policy is characterized by multiple reforms that have evolved from one phase to another.

This study addresses the issue of higher education policy in Algeria since 2003 by exploring how a comprehensive public policy for higher education can be formulated to ensure effective governance of the sector. It also examines the extent of its adaptability and openness to the socio-economic environment through modern administrative approaches that are more precise and consistent with the aspirations of society and labor market demands, while enhancing competitiveness both locally and globally. The study further aims to draw lessons from successful international experiences that could guide and support policymakers in shaping future reforms.